السياسة الفلسطينية

السنة الثانية . العددان السابع والثامن . صيف وخريف ١٩٩٥

- ☐ اتفاق طابا للمرحلة الانتقالية: استعراض وتقييم — د. خليل الشقاقي
- ☐ صناعة أيديولوجية السلام في اسرائيل — جميل هلال
- ☐ التغير في الاتجاهات السياسية في الحركة الوطنية — د. مناويل حساسيان
- ☐ قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني — د باسم مكحول و المحامي هشام الشخ
- ☐ تقرير: السلوك الانتخابي لطلبة جامعتي بيرزيت والنجاح في انتخابات ١٩٩٥

لقاء مع:

- ☐ ريتشارد هاز
- ☐ نصر يوسف
- ☐ مروان المعشر

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

تأسس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في العام ١٩٩٣ كمؤسسة مستقلة للبحث العلمي والأكاديمي والتحليل السياسي . يقوم المركز بدراسة المتغيرات والتطورات المحلية والاقليمية والدولية ومدى تأثيرها على عملية بناء الكيان الوطني الفلسطيني .

ولتحقيق أهدافه، يشجع المركز البحث في دوائر اهتمامه المتمثلة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية والاستراتيجية . ويوفر المركز المكان والارضية المناسبة لالتقاء العلماء والباحثين الفلسطينيين في جو من الحرية الأكاديمية التامة . ولذلك فهو يفتح أبوابه أمام جميع العلماء والباحثين والخبراء الفلسطينيين .

لا يتبنى المركز مواقف سياسية معلنة أو غير معلنة، وتقوم سياسته على نشر وتعميم كل ما يصدر عنه من أعمال .

يصدر المركز دورية **السياسة الفلسطينية** وهي فصلية سياسية علمية محكمة تهتم بشؤون السياسة الفلسطينية المختلفة.

مجلس أمناء المركز

أسعد أبوشرخ
رشيد الخالدي
خليل الشقاقي
سعيد كنعان، رئيسا
إبراهيم أبولغد
رجا شحادة
هشام عورتاني
مريم مرعي

Digitized by Birzeit University Library

السنة الثانية • العددان السابع والثامن • صيف وخريف ١٩٩٥

هيئة التحرير

خليل الشقاقي
جميل هلال
سمير عوض
محمد صلاحات
مروان درويش
دينا جبر

هيئة المجلة الاستشارية

إبراهيم أبولغد
أحمد حرب
غسان الخطيب
إبراهيم الدقاق
خولة شاهين
رجا شحادة
هشام عورتاني
سري نسيبة
مهدي عبدالهادي

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
ص.ب ١٣٢ نابلس، فلسطين - ت : ٣٨٠٣٨٣ (٠٩) ت/فاكس : ٣٨٠٣٨٤ (٠٩)

Digitized by Birzeit University Library

إن الاسهامات الواردة هنا تعبر عن اراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة
عن رأي "السياسة الفلسطينية" أو آراء مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

جميع الحقوق محفوظة

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية
Center for Palestine Research and Studies (CPRS)

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

افتتاحية : ٥

مقالات :

اتفاق طابا للمرحلة الانتقالية: استعراض وتقييم — د. خليل الشقاقي — ٦

صناعة أيديولوجية السلام في اسرائيل — جميل هلال — ١٧

التغير في الاتجاهات والمواقف السياسية المصيرية في الحركة الوطنية الفلسطينية — د. مانويل س. حساسيان — ٥٩

قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني — د. باسم مكحول، وهشام شخشير — ٩١

السلوك لانتخابي لطلبة جامعتي بيرزيت والنجاح في انتخابات العام الدراسي ١٩٩٥ — ١١٩

لقاءات :

مع ريتشارد هاز : السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط — ١٣٥

مع نصر يوسف : مفهوم الأمن الفلسطيني — ١٥١

مع د. مروان المعشر : نظرة الاردن للعلاقات الأردنية-العربية — ١٦٣

مراجعات كتب :

الخطايا الأولى: تأملات في تاريخ الصهيونية واسرائيل — د. أحمد حرب — ١٨١

المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي — د. غسان الخطيب — ١٨٥

مؤتمرات وندوات

مؤتمر المجلس الفلسطيني للحكم الذاتي — ع. أ — ١٩٠

مؤتمر وورشة عمل حول مشروع قانون الأحزاب الفلسطينية — ع. أ — ٢٠٤

تقارير موجزة — ٢١١

Digitized by Birzeit University Library

المحتويات

وثائق :

مشروع قانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة ٢٣٧
رسالة اخبارية صادرة عن شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية ٢٤٨
جمعية رجال الأعمال الفلسطينية-النظام الداخلي ٢٥١
اتفاقيات نقل الصلاحيات بين المنظمة واسرائيل ٢٥٧
نص مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطينية ٢٥٩
النقاط الأساسية في اتفاق طابا ٢٦٥

Digitized by Birzeit University Library

إفتتاحية

يأتي هذا العدد في ظل تطورات سياسية جوهرية بعد توقيع الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي المؤقت، اتفاق طابا، المتعلق باعادة الانتشار، ونقل الصلاحيات والانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة. في هذا العدد ثلاث مقالات تدور حول عملية السلام: اولها، استعراض وتقييم للاتفاق، والثانية، تحليل لطبيعة التفكير والايديولوجية الاسرائيلية حول ماهية السلام، والثالثة عرض للتحولات السياسية والايديولوجية داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي سمحت في نهاية المطاف للطرف الفلسطيني بقبول اتفاق كهذا.

تود هيئة التحرير ان ترحب بانضمام زملاء جدد وقديمين للهيئة: جميل هلال، باحث فلسطيني متمرس، عمل طويلا في هذا المجال في الشتات الفلسطيني وسيعمل معنا بكل طاقته من أجل رفع الأداء، ومروان درويش المسؤول عن دائرة الدراسات الاسرائيلية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية والذي سيعمل على إغناء المجلة في مجال تخصصه، وسمير عوض الذي أنهى دراسته العليا في بريطانيا وعاد لينضم لاسرة هيئة التحرير حيث كان سابقاً؛ ودينا جبر التي تحملت ولا زالت كافة المسؤوليات الفنية.

رئيس التحرير

Digitized by Birzeit University Library

اتفاق طابا للمرحلة الانتقالية: استعراض وتقييم

د. خليل الشقاقي*

يتكون "الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي المؤقت حول الضفة الغربية وقطاع غزة"، المعروف باتفاق طابا أو أوسلو "ب" والموقع في واشنطن في ١٩٩٥/٩/٢٨ من نص أساسي، يضم حوالي ٢٤ صفحة، وسبعة ملاحق تضم ٢٨٥ صفحة وتسعة خرائط. يحتوى النص الاساسي على مقدمة تمهيدية و ٣١ مادة. اما الملاحق فتغطي قضايا اعادة الانتشار والترتيبات الامنية، الانتخابات، الشؤون المدنية، القضايا القانونية، العلاقات الاقتصادية، برامج التعاون، واطلاق سراح السجناء. يوجد بين الخرائط التسع ست خرائط جديدة تحدد الأولى ما يسمى بمنطقتي "أ" و "ب"، والثانية مواقع انتشار قوات الأمن الفلسطينية، والثالثة النشاطات المشتركة بين الجانبين، والرابعة طرق "المرور الآمن"، والخامسة تنظيم الاراضي، والسادسة الترتيبات المتعلقة بمدينة الخليل. كما أن هناك ثلاث خرائط مأخوذة من اتفاق "غزة-أريحا"، أحداها للترتيبات الامنية في القطاع، وأخرى لنشر قوات الامن الفلسطينية في نفس المنطقة، والأخيرة لمناطق النشاط البحري. يحل هذا الاتفاق محل ثلاثة اتفاقات سابقة هي اتفاق غزة-أريحا أو اتفاق القاهرة الموقع في ١٩٩٤/٥/٤ ، واتفاق نقل الصلاحيات المبكرة في ١٩٩٤/٨/٢٩ ، واتفاق نقل المزيد من الصلاحيات في ١٩٩٥/٨/١٧ . يعتبر اتفاق طابا هذا تطبيقا للشق الثاني من اعلان المبادئ المعروف "باتفاق أوسلو" الذي يبدأ الطرفان بموجبه مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي في ١٩٩٩/٥/٤ بالتوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وتطبيقا لهما، كما جاء في نص الاتفاق. تبدأ مفاوضات الوضع الدائم في موعد لا يتجاوز ١٩٩٦/٥/٤ .

تستعرض هذه الورقة أهم عناصر اتفاق طابا ومدى تلبيتها لاحتياجات عملية اعادة البناء

---

* د. خليل الشقاقي: يحمل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا، استاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة النجاح. له ابحاث ودراسات عديدة في مواضيع السياسة والامن والاستراتيجية. آخر دراسة صدرت له هي- الضفة الغربية وقطاع غزة: العلاقات السياسية والادارية المستقبلية (١٩٩٤).

Digitized by Birzeit University Library

الوطني، وتتعرض الاقسام الثلاثة الاولى منها لجوانب الاتفاقية المتعلقة باعادة الانتشار الاسرائيلي، والولاية الفلسطينية ونقل الصلاحيات في منطقتي الضفة والقطاع، والانتخابات الفلسطينية. اما القسم الرابع فيتناول بالتحليل والنقد تلك الجوانب الثلاثة بهدف التوصل لاستنتاجات عامة حول مستقبل العملية السلمية الفلسطينية-الاسرائيلية وقدرتها على تحقيق الاهداف الفلسطينية.

١. اعادة الانتشار في الضفة الغربية

يقسم الاتفاق أرض الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق "أ" و "ب" و "ج". تضم المنطقة "أ" المدن الرئيسية باستثناء جزء صغير من الخليل يبقى بيد القوات الاسرائيلية بهدف حماية المستوطنين المقيمين في المدينة. وتضم المنطقة "ب" مناطق فلسطينية مأهولة بالسكان في القرى والخرب والبلدات والمخيمات بالاضافة إلى مناطق إضافية غير مأهولة حول العديد من هذه المناطق، وإن كان ليس في جميعها. تشمل المنطقة "ب" جميع القرى الحدودية الواقعة على الخط الاخضر وفي وادي الأردن، وقرى منطقة القدس تقريبا. أما المنطقة "ج" فتشمل كل ما تبقى من الضفة الغربية بما في ذلك القدس وكافة المستوطنات والمواقع العسكرية. يبلغ حجم المنطقة "أ" حوالي ٦٪ من حجم الضفة الغربية، ومنطقة "ب" حوالي ٢٥٪، ومنطقة "ج" حوالي ٦٩٪. لا تختلف المنطقة "أ" عن المنطقة "ب" إلا من حيث مدى صلاحيات الأمن المعطاة للفلسطينيين وهو ما سيرد ذكره لاحقا. رغم تقسيم الضفة إلى ثلاث مناطق فان الاتفاق يكرر التأكيد في عدة مواضع على السلامة والوحدة الاقليمية للضفة الغربية وذلك تأكيدا لما جاء في اعلان المبادئ. كما يؤكد على أن حركة الافراد والسيارات والبضائع بين الضفة الغربية والقطاع وفي داخل الضفة الغربية نفسها ستكون بدون عوائق.

يقسم الاتفاق اعادة الانتشار إلى مرحلتين: المرحلة الاولى لمدة ستة أشهر وتبدأ بعد توقيع الاتفاق وتنتهي قبل اجراء الانتخابات الفلسطينية بـ ٢٢ يوما. يتم خلال هذه المرحلة اعادة الانتشار من منطقتي "أ" و "ب" بالكامل. لكن هذه الترتيبات تم تعديلها بعد التوقيع على الاتفاق بهدف تمكين الطرف الفلسطيني من اجراء الانتخابات في كانون ثاني (يناير) ١٩٩٦، أي في وقت مبكر قبل اجراء اعادة الانتشار في مدينة الخليل والمقرر أن تنتهي في آذار (مارس) ١٩٩٦. أما المرحلة الثانية لاعادة الانتشار فتبدأ بعد انتخابات المجلس الفلسطيني وتستمر لمدة ١٨ شهرا وذلك على فترات ثلاث تفصل بين كل واحدة منها ستة شهور، وتبدأ الفترة الأولى منها بعد ستة أشهر من تنصيب المجلس. تقوم القوات الاسرائيلية خلال هذه المرحلة الثانية بعمليات اعادة انتشار من المنطقة "ج" تنتهي بتموضع هذه القوات في "مواقع محددة" في الضفة الغربية. ويتم خلال عمليات اعادة الانتشار في المرحلة الثانية أيضا تحويل كل أو بعض منطقتي "ب" و "ج" إلى "أ". أما المستوطنات الاسرائيلية فستبقى في اماكنها خلال المرحلة الانتقالية.

Digitized by Birzeit University Library

٢ . الولاية الفلسطينية ونقل الصلاحيات في الضفة الغربية

يقسم الاتفاق الولاية "jurisdiction" إلى ثلاثة أنواع: **الاقليمية، والوظيفية والشخصية**. تعني الولاية الاقليمية السيطرة على الارض والمياه الاقليمية، وتعني الولاية الوظيفية السيطرة على الشؤون المدنية والأمنية المختلفة، لكنها لا تشمل ما له علاقة بالاسرائيليين المتواجدين في المنطقة الفلسطينية وبمفاوضات الوضع الدائم وهي قضايا القدس والمستوطنات والحدود والمياه والعلاقات الخارجية والمواقع العسكرية واللاجئين. اما الولاية الشخصية فتعني تبعية كافة الفلسطينيين باستثناء سكان القدس للسلطة الفلسطينية.

يعطي الاتفاق للطرف الفلسطيني **ولاية إقليمية** كاملة على منطقتي "أ" و "ب" بما في ذلك اراضي الدولة والوقف. أما المنطقة "ج" فتبقى تحت سيطرة اسرائيلية خلال المرحلة الأولى من إعادة الانتشار، أي مرحلة ما قبل الانتخابات. لكن الولاية الاقليمية الفلسطينية تمتد تدريجيا لتشمل المنطقة "ج" أيضا باستثناء المستوطنات والقدس والمواقع العسكرية المحددة التي سيتموضع الجيش الاسرائيلي فيها، وهذه قضايا سيتم بحثها في مفاوضات الوضع الدائم. لا تشمل الولاية الاقليمية سيطرة فلسطينية على مصادر المياه في أي من المناطق الثلاث، وذلك على العكس من الوضع في قطاع غزة، فقد تم تأجيل التفاوض على هذه المسالة إلى مفاوضات الوضع النهائي. وبالرغم من ذلك فإن اسرائيل قد اعترفت بموجب هذا الاتفاق بحقوق المياه الفلسطينية في الضفة الغربية. وقد تم أيضا تشكيل لجنة مياه مشتركة لبحث مسائل ترخيص حفر آبار وتطوير مصادر مياه جديدة. كما تم تقدير حجم المياه الاضافية التي يحتاجها الطرف الفلسطيني سنويا في المستقبل بـ ٧٠-٨٠ مليون متر مكعب، وتم تخصيص ٢٨,٦ مليون متر مكعب اضافية لسد الاحتياجات الفورية.

يعطي الاتفاق للطرف الفلسطيني **ولاية وظيفية** كاملة على المنطقة "أ" بما في ذلك الصلاحيات المدنية في أربعين مجالا مدنيا منها تسجيل الاراضي والتخطيط والتنظيم واراضي الغائبين وممتلكاتهم وتسجيل السكان وإدارة المياه. كما تشمل هذه الولاية كافة المسؤوليات الامنية المتعلقة بحفظ النظام العام والأمن الداخلي. تشمل صلاحيات الامن الداخلي ما يتعلق باعمال المقاومة المسلحة وعمليات العنف ضد الاسرائيليين من قبل اطراف فلسطينية معارضة للعملية السلمية. أما في المنطقة "ب" فان الولاية الوظيفية لا تشمل المسؤولية عن الامن الداخلي وتقتصر على المجالات الاربعين المدنية بالاضافة الى حفظ النظام العام. وهذا يعني احتفاظ الطرف الاسرائيلي بمسؤولية الحفاظ على الامن الداخلي في المنطقة "ب"، وذلك من أجل "مواجهة تهديد الارهاب" كما جاء في الاتفاق، رغم أن الاتفاق نفسه يؤكد على أن القوات الاسرائيلية ستجري اعادة انتشار كاملة إلى خارج هذه المناطق. يتم مستقبلا تسليم صلاحية الامن الداخلي في هذه المنطقة للفلسطينيين وذلك مع البدء بعمليات اعادة الانتشار اللاحقة في مرحلة ما بعد

Digitized by Birzeit University Library

الانتخابات. أما في المنطقة "ج" فإن الولاية الوظيفية الفلسطينية لا تشمل تلك الصلاحيات المتعلقة بالارض مثل الآثار، وحماية الطبيعة، والغابات، والتنقيب عن الغاز والبترول، واراضي وأملاك الغائبين، وتسجيل الاراضي، والمحميات الطبيعية، والتخطيط والتنظيم، والمهاجر والمناجم. ولا تشمل أيضا أية مسؤولية أمنية سواء أكان ذلك لحفظ النظام العام أو الامن الداخلي. ويتم مستقبلا نقل الصلاحيات المدنية والأمنية للطرف الفلسطيني على تلك الاجزاء من المنطقة "ج" التي تتم فيها عمليات اعادة انتشار في المرحلة الثانية، أي في مرحلة ما بعد الانتخابات. وفي كل الاحوال لا تشمل الولاية الوظيفية على المنطقة "ج" كل ما له علاقة بمفاوضات الوضع الدائم كالقدس والمستوطنات والمواقع العسكرية المحددة.

وبالرغم من أن الولاية الوظيفية لا تشمل المسؤولية عن العلاقات الخارجية فان الاتفاق لا يحد من حرية عمل منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المجال، بل ويسمح لها بأن تفاوض نيابة عن السلطة الفلسطينية مع دول ومنظمات دولية حول قضايا لها علاقة بالسلطة الفلسطينية في مجالات اقتصادية وتطويرية وعلمية وتعليمية وثقافية. كما يسمح الاتفاق بفتح ممثليات لدول أجنبية في مناطق السلطة الفلسطينية بهدف تطبيق اتفاقات تعقدها هذه الدول مع المنظمة. ويعطي الاتفاق ايضاً صلاحية لمنظمة التحرير لعقد اتفاقات لتبادل البريد باسم السلطة الفلسطينية التي يسمح لها باصدار طوابع بريدية باسمها وبالتبادل البريدي المباشر مع هذه الدول. كما تستطيع السلطة الفلسطينية اصدار جوازات سفر يستعملها فلسطينيو الضفة والقطاع، باستثناء سكان القدس، للسفر إلى دول العالم المختلفة. ويمكن للسلطة أيضا اصدار تصاريح زيارة بموافقة اسرائيلية للقادمين لزيارة مناطق السلطة الفلسطينية حتى لو كان هؤلاء من دول لا يوجد بينها وبين اسرئيل علاقات دبلوماسية.

من أجل تمكين السلطة الفلسطينية من القيام بمسؤولياتها الوظيفية المدنية يسمح الاتفاق لهذه السلطة بإقامة العديد من المنشآت وامتلاك انواع عديدة من المعدات والحصول على تسهيلات مختلفة. ومن ابرز هذه الامور السماح "بمرور آمن" بين الضفة الغربية وقطاع غزة خلال ساعات النهار وذلك من خلال اربع نقاط عبور في ايرز وكرني في القطاع، وترقومية قرب الخليل، وميفو حورون قرب اللطرون في الضفة الغربية، وبعدم اقامة حواجز دائمة أمام حركة المواصلات في الضفة الغربية، وبناء محطات للراديو والتلفزيون، وبناء ميناء في غزة وإقامة مهابط طائرات واقامة مطارات. كما يسمح للسلطة الفلسطينية باستعمال خمس طائرات هليوكبتر وثلاث طائرات ذات اجنحة ثابتة وتتسع لـ ٣٥ شخصاً. كما يسمح بالطيران التجاري والدولي بين الضفة والقطاع والخارج في طائرات يقودها فلسطينيون أو آخرون. وستبدأ ترتيبات الطيران الدولي برحلات بين غزة والقاهرة باستعمال طائرتين سعة كل منهما ٥٠ راكبا. كما يسمح باقامة محطات للطاقة وانتاج الكهرباء والتنقيب عن الغاز والبترول وانتاجهما، واصدار الطوابع، وبناء شبكة اتصالات تليفونية ولاسلكية مستقلة وغيرها.

Digitized by Birzeit University Library

من أجل تمكين السلطة الفلسطينية من تطبيق الولاية الوظيفية الأمنية يسمح الاتفاق للسلطة بتنظيم سبعة أنواع من قوات الامن: الشرطة، الامن العام، الامن الوقائي، أمن الرئاسة، المخابرات، الدفاع المدني، وشرطة السواحل. يحدد الاتفاق عدد القوات الفلسطينية بثلاثين ألفا منها ١٢ ألف في الضفة الغربية. ويسمح لقوات الامن في الضفة بحمل أربعة آلاف بندقية وأربعة آلاف مسدس و ١٢٠ مدفع رشاش و ١٥ عربة لمكافحة الشغب. وفي غزة يسمح بوجود ١٨ ألف رجل أمن فلسطيني يحملون سبعة آلاف قطعة سلاح شخصي خفيف، و ١٢٠ مدفع رشاش و ٤٥ عربة مدرعة بعجلات. كما يسمح للطرف الفلسطيني بامتلاك عشر سفن بحرية بحمولة ٥٠ طناً وسرعة قصوى تبلغ ٢٥ عقدة ومسلحة بمدافع قطر ٧,٦٢ ملم. يسمح لهذه السفن برفع العلم الفلسطيني والعمل بعمق ستة أميال قبالة الساحل الفلسطيني في قطاع غزة.

يمنع الاتفاق وجود قوات مسلحة أخرى سوى قوات الأمن الفلسطينية في مناطق السلطة، كما يمنع امتلاك أية اسلحة من قبل أي فرد ما لم يحصل على ترخيص من السلطة. ويحدد الاتفاق انه بعد استلام الصلاحيات الامنية فان على الطرف الفلسطيني الاعلان عن اعطاء مهلة شهر للتقدم بطلبات لترخيص السلاح الذي يمتلكه أفراد. كما يلتزم الطرفان بمنع أية "أعمال ارهابية" ضد الطرف الآخر.

يقيم الاتفاق مجموعة من اللجان والنشاطات والوحدات الأمنية المشتركة. فمثلا، هناك لجنة للتنسيق والتعاون الأمني المشترك، ولجنة ارتباط أمنية مشتركة، ولجان أمنية اقليمية مشتركة، ومكاتب تنسيق مشتركة، وغيرها. كما سيكون هناك مجموعة من الدوريات المشتركة التي ستكون مهمتها المساعدة في ضمان الحركة الحرة غير المعرقلة على مجموعة من الطرقات المحددة داخل المنطقة "أ" على الطرقات الرئيسية التي يستعملها اسرائيليون في المدن الفلسطينية. تتكون كل دورية مشتركة من جيب اسرائيلي وجيب فلسطيني وستعمل هذه الدوريات ٢٤ساعة يوميا. وكذلك، ستكون هناك وحدات متنقلة مشتركة في المنطقة "ب" للتدخل السريع في حالة وقوع حوادث طارئة ولضمان حركة حرة على الطرقات.

كما أن هناك ترتيبات محددة لمدينة الخليل تبقى بموجبها القوات الاسرائيلية في حوالي ١٠٪ من المدينة من أجل حماية المستوطنين الاسرائيليين المقيمين في المدينة. وسيكون هناك وجود دولي في المدينة لم يتم الاتفاق بعد على تفاصيله.

أما بالنسبة للولاية الشخصية فإن الاتفاق يؤكد على أن جميع سكان الضفة والقطاع، باستثناء القدس، هم مسؤولون أمام السلطة الفلسطينية وتابعون لها فقط. أما بالنسبة للاسرائيليين فلا يوجد للسلطة الفلسطينية ولاية عليهم حتى ولو كانوا في المنطقة "أ"، ولاسرائيل وحدها الولاية عليهم ويحق لها اتخاذ كافة الاجراءات لضمان سلامتهم وامنهم في كافة مناطق الضفة الغربية والقطاع.

Digitized by Birzeit University Library

٣ . الانتخابات الفلسطينية

تشير الاتفاقية في مواضع مختلفة إلى أهداف ثلاثة للانتخابات: احداث تحول ديمقراطي عن طريق الفصل بين السلطات في النظام السياسي، وتعزيز عملية البناء الوطني عن طريق خلق مؤسسات الكيان الفلسطيني، وهذه في نظر الاتفاق خطوة نحو الوصول للحقوق السياسية والمشروعة للشعب الفلسطيني، وتطبيق الاتفاق ذاته عن طريق قيام المجلس الفلسطيني المنتخب باستلام الصلاحيات المنقولة اليه من الادارة المدنية والحكومة العسكرية الاسرائيلية والبدء بالعد التنازلي لعمليات إعادة الانتشار اللاحقة.

يعتبر الفصل بين السلطات من أنجح منجزات الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي حول الانتخابات لما لذلك من آثار إيجابية على العملية الديمقراطية الفلسطينية. يتم حسب الاتفاق اجراء انتخابات حرة مباشرة سياسية وعامة لمجلس فلسطيني ولرئيس السلطة التنفيذية. تنتهي ولاية المجلس ورئيس السلطة التنفيذية في ١٩٩٩/٥/٤ على أقصى الحدود. يفصل الاتفاق بين انتخاب رئيس السلطة التنفيذية وانتخاب اعضاء المجلس. كما يفصل بين الصلاحيات التنفيذية للرئيس ووزرائه الذين ينتقيهم، أو ينتقي غالبيتهم العظمى، من بين اعضاء المجلس، والصلاحيات التشريعية التي يتمتع بها المجلس ذاته. للمجلس رئيس يتم انتخابه من بين الاعضاء وله صلاحيات إدارية واجرائية. يعتبر المجلس هو السلطة التشريعية، بينما تتكون السلطة التنفيذية من رئيس السلطة ووزرائه ويتوجب على السلطة التنفيذية أخذ ثقة المجلس قبل مباشرة عملها. يستطيع المجلس تشكيل لجان مختلفة لمناقشة مشاريع القوانين المختلفة المقترحة. تعتبر اجتماعات المجلس علنية ومفتوحة للجمهور إلا إذا قرر المجلس غير ذلك لاسباب أمنية أو تجارية أو غيرها. السلطة القضائية مستقلة ويقوم المجلس بتشكيلها، ويحق لها المراجعة القضائية لافعال وقرارات رئيس واعضاء السلطة التنفيذية.

أما الاسهام الثاني للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي حول الانتخابات فيتمثل في حصول الطرف الفلسطيني على موافقة اسرائيلية على تشكيل مجلس فلسطيني هو أشبه ما يكون "بالبرلمان". فهناك "مجلس تشريعي" يضم في عضويته ٨٢ ممثلا لكافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بما في ذلك القدس الشرقية. يتمتع هذا "المجلس التشريعي" بصلاحية اصدار تشريعات أساسية وثانوية بما في ذلك قوانين أساسية شبيهة بالدستور، بالاضافة للقوانين والتنظيمات العادية. وهناك "حكومة" مسؤولة أمام "البرلمان" يرأسها رئيس منتخب من الشعب مباشرة وتتمتع بصلاحيات تنفيذية بالاضافة الى دورها في المبادرة بعرض مشروعات القوانين، ونشر التشريعات التي يوافق عليها المجلس، واصدار تنظيمات وتشريعات ثانوية.

لكن هناك قيودا جوهرية في الاتفاق على تشكيل المجلس المنتخب وعلى صلاحياته. فمرشحو القدس يشاركون فقط إذا كانت لهم عناوين إضافية خارج حدود بلدية القدس، أي أن الاتفاقية تشترط أن تكون منطقة المرشح تحت الولاية الفلسطينية. كما أن

Digitized by Birzeit University Library

معظم ناخبي القدس سيصوتون خارج حدود المدينة ولن يكون هناك مجال إلا لعدد محدود جدا منهم للاشتراك في التصويت في خمسة مكاتب بريدية محددة قد تستوعب بضعة آلاف ناخب ليس إلا. ويستثني الاتفاق من الترشيح افرادا واحزابا أو إئتلافات تدعو أو تمارس "العنصرية" أو تستعمل طرقا غير مشروعة أو غير ديمقراطية للوصول لاهدافها. وهذا الشرط، رغم وجاهته، قد يستخدم لأغراض سياسية داخلية ليس لها علاقة بالعلاقات الفلسطينية-الاسرائيلية. لكن الأهم من كل ذلك هو أن عمل المجلس والرئيس يجب أن يتوافق مع شروط الاتفاق. إن أية تشريعات، يقرها المجلس "التشريعي"، ويكون فيها تعديل لقوانين سائدة أو لأوامر عسكرية بشكل يفوق الولاية المسموح بها حسب شروط الاتفاق "لن يكون لها أي تأثير وتعتبر كأن لم تكن". كما أن الرئيس ملزم بعدم التوقيع على هذه التشريعات وبعدم نشرها. يفرض الاتفاق على المجلس ابلاغ اللجنة القانونية الاسرائيلية-الفلسطينية بكافة التشريعات التي يصدرها وتقوم هذه اللجنة بالنظر في تلك التشريعات لترى مدى توافقها أو عدمه مع شروط الاتفاقية. لكن الإتفاق لا يحدد طريقة عمل اللجنة القانونية ويفترض في هذه الحالة ان قراراتها تصدر بالاجماع وان اسرائيل لا تتمتع بحق الفيتو، وفي هذا تغيير جوهري بارز عما كان الحال عليه سابقا في اتفاقية القاهرة "غزه-أريحا"، عندما تمتع الطرف الاسرائيلي بحق الفيتو.

٤ . تقييم الاتفاق*

مما لاشك فيه أن اتفاق طابا أفضل من اتفاق القاهرة المعروف باتفاق غزة-أريحا. فاتفاق طابا يعطي ولاية إقليمية فلسطينية على حوالي ١٩٥٠ كم٢ من مساحة الضفة الغربية (حجم منطقتي "أ" و "ب" معا)، أي أكثر من خمسة اضعاف المساحة الكلية لقطاع غزة. ويقدر أبو العلاء، احد أبرز المفاوضين الفلسطينيين، أنه مع انتهاء عمليات اعادة الانتشار الثلاث في المرحلة الثانية لاعادة الانتشار، أي قبل نهاية عام ١٩٩٧، فإن الولاية الفلسطينية الاقليمية ستصل إلى ٨٧٪ من مساحة الضفة الغربية. يفترض هذا التقدير أن المساحة المتبقية تشكل المستوطنات والقدس وشريط على طول المناطق الحدودية بالاضافة للمواقع العسكرية المحددة. لم يصدر عن المسؤولين الاسرائيليين ما يشير إلى حقيقة نواياهم تجاه هذه المسألة، وليس من الواضح ما إذا كان هناك اتفاق شفوي غير رسمي وغير معلن حول هذه القضية. ومن هنا، فإن أي نقاش لهذا الأمر يبقى ذا طبيعة

* يقتصر هذا التقييم على بنود اتفاق طابا فقط. يمكن للقارىء الذي يرغب في المزيد من التحليل لكافة جوانب اتفاق أوسلو الرجوع إلى الورقة التي أعدتها وحدة التحليل السياسي في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ بعنوان " قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي "غزة وأريحا أولا". كذلك لا يتعرض هذا التقييم للجوانب الاقتصادية في اتفاق طابا، حيث أنها لا تختلف إلا في جوانب هامشية عن اتفاقية باريس الاقتصادية التي يمكن الاطلاع على تقييم لها بالرجوع إلى الدراسة التي أعدتها الدائرة الاقتصادية في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية والدراسات الفلسطينية-الاسرائيلية في تشرين ثاني (نوفمبر) ١٩٩٤ بعنوان "الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية : قراءات في النص".

Digitized by Birzeit University Library

تخمينية.

إن طبيعة النقاش حول مستقبل الأرض الفلسطينية في الضفة والقطاع ترتبط، بالطبع، بالتصورات التي نحملها حول الاهداف الاسرائيلية من وراء العملية السلمية وبالذات من المرحلية في التسوية. هل اعطاء السلطة الفلسطينية ولاية وظيفية على المنطقة "ج"، يعني، مثلاً، ادراكا اسرائيليا بأن هذه المناطق ستعود في نهاية الأمر للسيادة الفلسطينية، وأن هناك حاجة اسرائيلية للتدرج في عملية الانسحاب من أجل اقناع الرأي العام الاسرائيلي، ومن أجل اختبار الفلسطينيين؟ أم هل يعني اعطاء الفلسطينيين ولاية وظيفية، بما في ذلك صلاحيات أمنية، أن الاسرائيليين قد أدركوا بأنهم بحاجة لاستراتيجية جديدة لحفظ الأمن تتمثل في اتفاقات سلام مع الفلسطينيين تخلق مصالح متبادلة تجعل للفلسطيني مصلحة كبيرة وجوهرية في حفظ أمن الاسرائيلي؟ كيف يؤثر هذا الاتفاق على مفاوضات الوضع الدائم؟ وهل يضع الاساس لقيام كيان فلسطيني مستقل أم يخلق "محمية" اسرائيلية؟

قال رئيس الوزراء الاسرائيلي رابين بعد توقيع اتفاق طابا في واشنطن بانه يؤيد قيام كيان فلسطيني "أقل من دولة". وفي استعراضه لاتفاق طابا أمام الكنيست الاسرائيلي في ١٩٩٥/١٠/٥ قال رابين: إن في نية اسرائيل الاحتفاظ في التسوية الدائمة بشرقي القدس، وضم مستوطنتي معالية أدوميم وجفعات زئيف، بالاضافة لمستوطنات غوش عتصيون وافرات وبيتار جنوبي القدس. وأضاف رابين أن الحدود الأمنية الشرقية لاسرائيل ستكون نهر الأردن، وأكد على رغبته في خلق كتل استيطانية في الضفة الغربية. وقال أوري سافير مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية بأن اسرائيل كانت تستطيع فرض اتفاق أسوأ بكثير على الفلسطينيين لكنها فضلت بدل ذلك التوصل لاتفاق قابل للتطبيق. وفي استعراضه للوضع الأمني بعد تطبيق الاتفاقية قال عوزي دايان رئيس التخطيط في هيئة الاركان الاسرائيلية بأن اتفاقية طابا تحفظ الأمن الاسرائيلي لأن هناك مصلحة فلسطينية في تطبيق الاتفاق ومنع الارهاب.

لعل من أهم الأمور التي يشير اليها الاتفاق اشارة عابرة، رغم خطورتها، الزام الطرفين بعدم اجراء أية تغييرات على الوضع الراهن. فلا يستطيع الطرف الفلسطيني في هذه الحالة إعلان الاستقلال أو السيادة على الارض بدون موافقة الطرف الاسرائيلي، ولا يستطيع الاسرائيليون ضم أية أجزاء من الضفة الغربية أو قطاع غزة بدون موافقة الطرف الفلسطيني. ومع هذا فإن للترتيبات الانتقالية بالطبع أثرا بالغ الاهمية على طبيعة خيارات التسوية الدائمة، فبأي اتجاه ستدفع هذه الترتيبات؟

إن مما لاشك فيه أن تخلي اسرائيل عن سيطرتها الاقليمية على مناطق فلسطينية يضعف ادعاءاتها وموقفها التفاوضي عند الحديث عن الوضع النهائي. فالسيطرة الفلسطينية على قرى في وادي الأردن مثل بردله وعين البيضا ومرج نعجة وفصايل وتوسيع مساحة منطقة أريحا وامكانية ضم منطقة الجفتلك للولاية الاقليمية يضعف من قدرة اسرائيل

Digitized by Birzeit University Library

على المطالبة مستقبلا بالسيطرة على وادي الأردن. كما أن بسط الولاية الاقليمية الفلسطينية على معظم القرى الواقعة على طول الخط الاخضر، مثل برطعة وفلامية وبدرس وقبية، يحد من امكانية اجراء تعديلات هامة على تلك المناطق الحدودية. وينطبق هذا أيضا على القرى والبلدات الواقعة حول القدس وبجوارها وفي منطقة مستوطنات غوش عتصيون، مثل بتير وحوسان ونحالين والخضر، وفي المنطقة الواقعة بين مدينة القدس ومعالية أدوميم حيث مناطق الزعيم والعيزرية وأبو ديس. وأخيرا، فإن الولاية الاقليمية الفلسطينية سوف تمتد الى قرى فلسطينية واقعة أو مشرفة على الطريق الاستيطاني الرئيسي، "عابر السامرة" ومنتشرة في المنطقة الاستيطانية الرئيسية الواقعة في جنوب خط نابلس-قلقيلية وحول أرييل، كبرى مستوطنات تلك المنطقة، مثل مرداه واسكاكا وسلفيت وغيرها. وكذلك، فإن الولاية الوظيفية في المنطقة "ج"، رغم خلوها من مضامين حقيقية بسبب ندرة وجود سكان فلسطينيين في تلك المنطقة، تعطي الطرف الفلسطيني موطئ قدم سياسي فيها.

ومع هذا، فإن نظرة أكثر واقعية لمعنى كل ذلك قد تكون أقل تفاؤلا. أولا، إن اعادة الانتشار من المنطقة "ب" لا يعني أن القوات الاسرائيلية لا تستطيع العودة اليها عند الحاجة. بل أن للطرف الاسرائيلي الحق في الدخول المؤقت للمنطقة "أ" اثناء الملاحقات الساخنة وفور تبادل اطلاق النار مع مهاجمين، بالرغم من كون كامل المسؤولية الأمنية بيد الطرف الفلسطيني. في المنطقة "ب" تقع مسؤولية الأمن الداخلي على عاتق الطرف الاسرائيلي، وهذا يعني امكانية دخول الجيش الاسرائيلي لتلك المنطقة لممارسة تلك المسؤولية كلما كانت هناك حاجة لذلك أو كلما شعر الطرف الاسرائيلي أن الطرف الفلسطيني لا يقوم بتنفيذ التزاماته الأمنية، ولعل هذا ما قصده الاسرائيليون من القول بأن هناك مصلحة فلسطينية اساسية في حفظ الأمن. من الضروري التذكير هنا بأن هناك قيودا على انتشار قوات الأمن الفلسطينية في المنطقة "ب" حيث يسمح بفتح ٢٥ محطة للشرطة فقط لممارسة مسؤولية حفظ النظام العام، ويسمح لقوات الشرطة الفلسطينية بالانتقال للقرى الأخرى التي لا توجد فيها محطات للشرطة بعد الحصول على موافقة اسرائيلية فقط. إن مغزى هذا الأمر هو وجود مناطق فلسطينية في المنطقة "ب" تتم فيها اعادة انتشار اسرائيلية كاملة ولكن بدون دخول قوات أمنية فلسطينية لتحل محل القوات الاسرائيلية. وهذا يعني أيضا امكانية تواجد قوات أمنية فلسطينية واسرائيلية في نفس المكان من المنطقة "ب" التي تتواجد فيها محطات للشرطة الفلسطينية. وكذلك فإن من المنطقي الافتراض بأن قوات أمنية فلسطينية مسلحة لا تلبس زيا رسميا ستفرض وجودها في كافة المناطق في "ب" لمنع حدوث فراغ أمني. ماذا سيحدث لو دخلت هذه المناطق قوات أمنية اسرائيلية بدون تنسيق مسبق؟ وباختصار، فإن المنطقة "ب" ستكون الأكثر حساسية إذ كيف يمكن للاسرائيليين حفظ الأمن الداخلي فيها في الوقت الذي يؤكد الاتفاق على انهم سيجرون إعادة انتشار كاملة منها، وكيف يمكن للفلسطينيين حفظ الأمن، تطبيقا للاتفاق، في الوقت الذي لا يتمتع فيه الطرف

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني بصلاحيات أو قدرات كافيه تسمح له بذلك.

ثانياً، إن ترتيبات إعادة الانتشار من المنطقة "ج" في المرحلة الثانية اللاحقة للانتخابات يشوبها الكثير من الغموض، ولعل هذه النقطة هي الأضعف في الاتفاق برمته. ان الاتفاق لا يشير إلى الحاجة لاجراء مفاوضات جديدة لتحديد حجم اعادة الانتشار في كل فترة من فتراته الثلاث. وهذا يعني أن اسرائيل هي التي ستقرر حجم كل اعادة انتشار جديدة. لكن الاتفاق يشير إلى الحاجة للتفاوض من أجل تحديد "المواقع المحددة" التي سيقوم الجيش الاسرائيلي بالانتقال اليها في نهاية الأمر. إن مفهوم "المواقع المحددة" قد يصبح مفهوما مطاطا وقد يعني الجزء الأصغر أو الاعظم من المنطقة "ج"، حيث يشير الاتفاق إلى أن مفاوضات "المواقع المحددة" ستكون ضمن مفاوضات الوضع النهائي. ليس من الواضح ما إذا كان المقصود ان تحديد حجم المواقع أو تقرير مستقبلها هو الذي سيتم التفاوض حوله في اطار مفاوضات الوضع الدائم. إن من الأفضل عدم تأجيل أو نقل القضايا الانتقالية لمفاوضات الوضع الدائم من أجل التأكيد على الطبيعة المؤقتة الانتقالية للترتيبات التي يتم التوصل اليها.

ثالثاً، هناك أيضا قضية تحديد حجم المستوطنات الاسرائيلية في المنطقة "ج"، حيث يشير الاتفاق إلى أن المقصود بكلمة "المستوطنات" تلك المستوطنات الموجودة في منطقة "ج" من الضفة الغربية والكتل الاستيطانية والمستوطنات في قطاع غزة. إن هذا التعريف يشير إلى ادراك المفاوضين للفرق بين "المستوطنات" و "الكتل الاستيطانية". إن كتلة استيطانية واحدة قد تضم مجموعة كبيرة من المستوطنات وما بينها من أراضٍ وطرقات، مثلما هو الحال في كتلة مستوطنات "غوش قطيف" في قطاع غزة. ورغم أن التعريف لا يتحدث عن كتل استيطانية في الضفة الغربية إلا أن رئيس الوزراء الاسرائيلي قد أشار في كلمته أمام الكنيست عند التصويت على الاتفاق إلى اصرار اسرائيل على قيام كتل استيطانية في الضفة الغربية. إن اعطاء اسرائيل الحرية في تحديد حجم مناطق اعادة الانتشار اللاحقة بعد الانتخابات قد يسمح لها بفرض مفهومها لمعنى "المستوطنات" التي قد تبتلع آنذاك جزءا كبيرا من المنطقة "ج" رغم أنها لا تشكل اليوم أكثر من ٦٪ من مساحة الضفة الغربية.

رابعاً، إن الترتيبات المتعلقة بمدينة الخليل ستخلق وضعاً أمنياً خطراً للغاية. يقيم في هذه المدينة مجموعة من أكثر المستوطنين تطرفاً وتعصباً ولن يكون من المستبعد لجوء بعضهم للعنف والارهاب بهدف خلق أجواء من العنف المتبادل الذي قد يتصاعد إلى درجة حدوث اشتباكات مسلحة بين المستوطنين والقوات الاسرائيلية ، التي تحميهم، من جهة وسكان المدينة وقوات الامن الفلسطينية من جهة أخرى. إن هدف المستوطنين قد يكون زعزعة الاتفاق وافشاله. كما انهم قد يلجأون للعنف عشية الانتخابات الفلسطينية أو الانتخابات الاسرائيلية بهدف التأثير على نتيجة تلك الانتخابات. لقد ارتكب الطرفان، الفلسطيني والاسرائيلي، مقامرة خطرة في الابقاء على تلك الحفنة من المتطرفين اليهود

Digitized by Birzeit University Library

في المدينة.

خامساً، إن الخارطة الأولى المرفقة مع اتفاق طابا، والتي تحدد المناطق "أ" و "ب" تظهر بوضوح أن الولاية الاقليمية الفلسطينية بعيدة كل البعد عن السلامة والوحدة الاقليمية، وأنها تشبه الفسيفساء بوجود عشرات البقع الصغرة والكبيرة غير المتصلة. ولعل هذا في نهاية الأمر هو الحقيقة المريرة التي لا نستطيع إنكارها. إن من غير المتوقع حدوث تغيرات جوهرية على هذه الخارطة قبل اجراء الانتخابات الاسرائيلية القادمة في نوفمبر ١٩٩٦. فإذا كانت نتيجة الانتخابات فوز الليكود فإنه من المحتمل أن تتحول الخريطة الحالية المؤقتة إلى وضع شبه دائم.

هناك أيضاً ملاحظات مبدئية حول الاتفاق المتعلق بالانتخابات. لا شك ان هذا الجانب من الاتفاق هو من أفضل ما جاء فيه، ففيه حرص على العملية الديمقراطية وعلى تعزيز عملية البناء الوطني وبناء المؤسسات. ومع ذلك فإن بعض بنود الاتفاق تتعلق بترتيب العلاقات داخل البيت الفلسطيني ولم يكن من المستحب إقحام الطرف الاسرائيلي فيها فتبدو وكأنه يعلمنا كيف نحكم أنفسنا. ثانياً، بينما يؤكد الاتفاق من جهة على فصل السلطات، وعلى الطبيعة "البرلمانية" للنظام السياسي الفلسطيني، باعطاء المجلس "التشريعي" صلاحيات التشريع واعطاء الثقة بالسلطة التنفيذية، فإنه، من جانب آخر، يلغي كل ذلك عند اصطدامه بالمتطلبات الاسرائيلية في الالتزام بشروط الاتفاق. إن إلزام رئيس السلطة التنفيذية بعدم توقيع او نشر تشريعات يسنها المجلس تكون مخالفة لشروط الاتفاق، يعطي للسلطة التنفيذية حق النقض بدون اعطاء المجلس فرصة لتأكيد قراره او التراجع عنه، كما كان يجب أن يكون. ثالثا، إن الموافقة الاسرائيلية على أن يكون عدد اعضاء المجلس ٨٢ عضواً قد لا تكون إذعاناً لإصرار فلسطيني بقدر ما هي رغبة اسرائيلية في تقوية صوت الداخل الفلسطيني في المجلس الوطني الفلسطيني الذي يمثل الداخل والخارج معاً، وخاصة ان الاتفاق يلزم المجلس الوطني بالانعقاد بعد شهرين من اجراء انتخابات المجلس في الداخل بهدف الغاء بنود الميثاق الوطني التي تدعو للقضاء على اسرائيل.

أخيرا، إن الاتفاق يلزم الطرفين بسن التشريعات اللازمة لتنفيذه بأمانة. لكن الخطوة الاسرائيلية الأولى في تنفيذ الاتفاق والمتعلقة باطلاق سراح السجناء اصطدمت بنظام اسرائيل القانوني الذي يمنح رئيس الدولة وحده حق العفو عن السجناء. إن التنفيذ الأمين للاتفاق يلزم اسرائيل بسن تشريع جديد يلزم الرئيس باحترام المعاهدات التي توقع عليها الحكومة ويصادق عليها الكنيست. وفي حالة عدم تمكن الكنيست من سن قانون كهذا، فسيكون في ذلك إشارة واضحة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي لن يكون في تلك الحالة ملزماً بالانعقاد او بالغاء او تعديل أي من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

صناعة أيديولوجية السلام في اسرائيل

جميل هلال*

مقدمة:

يقول آرمند همر في تقديمه لكتاب "التعاون الاقتصادي و سلام الشرق الأوسط" الصادر عام ١٩٨٩ :

"الشرق الأوسط مثخن بالصراعات الدينية والثقافية والأثنية، ومثخن كذلك بالعنف الذي يرافق هذه النزاعات في أحيان كثيرة. في الوقت ذاته تتوفر في المنطقة موارد ضخمة وطاقة كامنة كافيتين لتأمين ازدهار اقليمي متنام. ويدعم ذلك وفرة قوة عاملة ضخمة وكيماويات وخامات ومياه غير مستغلة لأغراض التنمية الزراعية. هذا اضافة لسهولة الحصول على تكنولوجيا متطورة وتوفر رأسمال تراكم عبر السنوات لدى البلدان المنتجة للنفط" [١].

ويضيف الملياردير اليهودي الأمريكي الجنسية في معرض توضيحه لتمويل مؤسسة اسرائيلية تتخصص في مجال اعداد أبحاث حول التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط:

"شكلت العوامل المذكورة الخلفية التي دفعتني أن أبادر لعقد سلسلة من اللقاءات والمناقشات التي بدأت عام ١٩٧٨، وقبيل التوصل لاتفاقيات كمب ديفيد. لقد استهدفت المبادرة مناقشة سبل ووسائل مساعدة وتشجيع السلام في الشرق الاوسط من خلال التعاون الاقتصادي" [٢].

لكن المبادرة الفعلية جاءت من أطراف اسرائيلية، ومن أوساط أكاديمية (مرتبطة بالمؤسسة السياسية في البلد)، واكتسبت زخما خاصا بعد زيارة الرئيس المصري، أنور السادات،

---

* جميل هلال: كاتب وباحث فلسطيني، صدر له مؤخراً كتاب استراتيجية اسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط. عضو الامانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

لاسرائيل في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ [٣] .

وقد أسفرت تلك المبادرة عن تشكيل مركز باسم "صندوق آرمند همر للتعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط" ارتبط منذ البداية بجامعة تل أبيب. ومن الواضح أن المركز المذكور، شأنه في ذلك شأن مراكز اسرائيلية أخرى أسست في الثمانينيات، كان قد تشكّل على خلفية مفاوضات واتفاقيات كمب ديفيد وبناء على توقعات معينة ازاء نتائجها وتفاعلاتها.

وبالفعل، فقد شهدت فترة الثمانينيات مجموعة متنوعة من الأبحاث والدراسات الاسرائيلية المتمحورة حول اقامة علاقات اقتصادية بين اسرائيل والدول العربية، على ضوء التوصل الى تسوية سياسية للصراع في المنطقة. وساهمت تلك الأبحاث في اكساء تصور اسرائيل لتسوية الصراع العربي-الاسرائيلي بخطاب "أيديولوجي" سهل تسويقه دوليا. كما شكل بعضها الأرضية التي استند اليها الموقف الاسرائيلي في المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف التي انبثقت عن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ . كما كان لها، بما استخلصته من مقترحات وخطط وما ترافق معها واستتبعها من فعاليات (ندوات، نشر، مؤتمرات ...) تأثير على المراكز المختصة بشؤون الشرق الاوسط في أوروبا والولايات المتحدة وعلى بعض المؤسسات الدولية أيضا. فمقدمة الكتاب المشار اليه أعلاه تؤكد أن المقترحات التي خرج بها الباحثون الاسرائيليون قد وضعت "تحت تصرف صناع السياسة في اسرائيل، وفي البلدان الاخرى في الشرق الاوسط، والدول الصديقة التي تسعى للتوسط في عملية السلام في المنطقة". كما أن أبرز الأكاديميين الاسرائيليين الذين أشرفوا على اعداد أبحاث ودراسات حول "التعاون الاقليمي" بقوا على صلات مباشرة مع المؤسسة السياسية في اسرائيل [٤] .

يقدم كتاب "التعاون الاقتصادي و سلام الشرق الأوسط"، والكتاب الذي صدر في نفس العام تحت عنوان "التعاون الاقتصادي وسلام الشرق الأوسط" وتضمن مجموعة الأبحاث التي قدمت للندوة التي رعاها صندوق آرمند همر، أفكارا ومشاريع متنوعة تستند الى رؤية اسرائيلية محددة لنمط علاقاتها (الاقتصادية) في المنطقة. وقد ساهمت تلك الأبحاث في التأثير على توجهات أوساط قيادية في حزب العمل وربما أحزاب اليسار الاسرائيلي. وأثرت، بعد بدء المفاوضات العربية-الاسرائيلية بما قدمته من دراسات ومشاريع تفصيلية، على توجيه بعض المشاريع الاقليمية التي طرحتها أو تبنتها مراكز وهيئات في الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ومؤسسات دولية كالبنك الدولي.

أ- مفردات خطاب "السلام" الاسرائيلي

تستند أدبيات "الانتليجنسيا" الاسرائيلية عن "السلام" في الشرق الأوسط الى افتراض وجود اهتمام دولي بتسوية الصراع العربي-الاسرائيلي يمليه، وفق هذا الرأي، اعتماد دول الاتحاد الاوروبي واليابان على نفط المنطقة من جانب، وموقع المنطقة الاستراتيجي من جانب

Digitized by Birzeit University Library

ثان، ومخاطر اقتراب "الطرفين المتنازعين من الحصول على مقدرة نووية"، من جانب ثالث. ويحدد بعض هؤلاء هدف أبحاثهم عن العلاقات المستقبلية الاقليمية بالسعي الى "امتلاك الوسائل التي تتم عبرها تنمية العلاقات الاقتصادية كأداة لتوطيد وتوسيع السلام شرق الأوسطي كما أطلقته اتفاقيات السلام المصرية-الاسرائيلية في آذار (مارس) عام ١٩٧٩" [٥].

ويستخدم عدد واسع من الانتليجنسيا الاسرائيلية **خطابا يستند الى عدد من المفردات تعكس، بما تحمله من دلالات، رؤية محددة لمسار المنطقة في ظل التسوية السياسية فيها.** وهي رؤية ستتم اعادة طرحها في التسعينيات بصياغات ذات تلاوين تتلاءم مع المتغيرات الاقليمية والدولية من جانب ومع تعابير سياسية فرضتها عملية التفاوض ذاتها من جانب أخر. لكن هذه المفردات والصياغات الجديدة بقيت مشدودة الى ذات المفاهيم التي بلورتها المؤسسات الأكاديمية في عقد الثمانينيات. وأبرز عناوين تلك المفاهيم:

١-"الأمن التعاوني" والاختلال في ميزان القوى

يشار هنا الى نوعين من التأثيرات المتولدة عن الصراع العربي-الاسرائيلي: ١- تلك الناتجة عن الحرب والعمليات العسكرية. ٢- "التشويه" الذي يلحق بالبنية الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان المتحاربة والذي يعيق نموها الاقتصادي. لكن الكتابات الاسرائيلية تحجم عن توضيح آليات ومكونات "التشويه" التي لحقت بدول المنطقة من جراء الصراع العربي-الاسرائيلي، ولا توضح لماذا لحق "التشويه" بالبلدان التي لم تنشغل بالصراع العسكري مع اسرائيل كدول المغرب العربي ودول الخليج. كما لا تطرح ما اذا كانت أسباب "التشويه" تعود الى تحويل جزء ملموس من موارد هذه البلدان الى التسلح بدل التنمية أم أن هناك آليات أخرى أشمل ولدت وتولد التشويه في البنية الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية أيضا.

يجري التركيز على الجوانب العسكرية دون وضع واقع بلدان المنطقة في سياقه التاريخي المحلي والاقليمي والدولي، وتحديدا عملية انتاج واعادة انتاج بنى التبعية والتخلف واللامساواة . ومن هنا، نجد أن معظم المداخلات الاسرائيلية في هذا الجانب **تتبنى نظرية أن المصروفات العسكرية العالية لبلدان المنطقة هي سبب رئيسي في التشويه والتخلف الاقتصاديين** [٦] . ويطرح بعضها أن الكلفة العالية للصراع العسكري هي من العوامل الهامة التي دفعت الرئيس المصري، أنور السادات، للبحث عن حل سياسي للصراع مع اسرائيل، أي أن الكلفة العالية لسباق التسلح في المنطقة هي عامل ضاغط على الدول العربية (واسرائيل) للبحث عن تسوية سياسية.

لكن النظرية التي تقول بأن كلفة الحرب العالية كانت عاملا ضاغطا على الرئيس المصري ورئيس الوزراء الاسرائيلي للتوصل الى معاهدة سلام عام ١٩٧٨، لا تستطيع تفسير قيام الأخير بعد سنوات معدودة من ابرام تلك الاتفاقية بغزو لبنان وحصاره

Digitized by Birzeit University Library

للعاصمة اللبنانية قرابة ثلاثة شهور واجتياحه لها عام ١٩٨٢، ولا استمرار اسرائيل في احتلال أراض عربية خلافا لقرارات الأمم المتحدة المتكررة ورغم موافقة الدول العربية المعنية ومنظمة التحرير على المفاوضات المباشرة على أساس "الأرض مقابل السلام" الخ. وهي نظرية لا تفسر، على كل الأحوال، تواصل ارتفاع المصروفات العسكرية لكل من مصر واسرائيل بعد توقيعهما اتفاقية السلام، ولا تفاقم مشكلات مصر الاقتصادية والاجتماعية رغم انقضاء أكثر من عقد ونصف على "السلام" مع اسرائيل. هذا بالاضافة الى **عدم صحة مقولة أن تقليص الانفاق العسكري يعني زيادة الانفاق على أوجه التنمية الاقتصادية أو البشرية**، بل قد يعني اعتماد أشكال جديدة من الهدر لأن الذي يحدد أوجه استخدام الموارد المتوفرة لدى أي مجتمع هو بنيته السياسية-الاقتصادية وليس "قانونا" مجردا يقبع خارج التاريخ والتشكيلات الاجتماعية المحددة بواقعها السياسي المحلي والاقليمي والدولي [٧].

ومهما تكن الحاجة الى تخفيض الانفاق على التسلح محقة وضرورية لاعتبارات متنوعة، فان **النظرية التي تدعي وجود علاقة سببية بين الارتفاع في حجم المصروفات العسكرية وانخفاض وتائر النمو الاقتصادي لا تلقى، للأسف، ما يدعمها من القرائن والأدلة المادية في المنطقة** [٨].

ان معطيات البنك الدولي ومؤسسة الدراسات الاستراتيجية اللندنية توحي، وللوهلة الأولى، أن هناك علاقة "سببية" ما بين ارتفاع الكلفة العسكرية ومعدلات النمو الاقتصادي (بالمقاييس المتعارف عليها). و يتعزز هذا الاعتقاد اذا ما احتسبت الأسلحة والمعدات العسكرية التي يتم تلقيها كمعونات ومساعدات من أطراف أجنبية من ضمن المصروفات العسكرية. فاسرائيل تلقت من الولايات المتحدة الأمريكية في السبعينيات والثمانينيات ما يعادل ٢ مليار دولار سنويا من المساعدات العسكرية وهي الفترة التي عاشت فيها الدولة العبرية أزمة اقتصادية حادة. وهي ما تزال تتلقى مساعدات عسكرية، في التسعينيات، من ذات المصدر قيمتها ١,٨ مليار دولار سنويا عدا عن المساعدات الاستثنائية. ورغم ذلك، **فانه من الخطأ استخلاص أن الصرف العسكري العالي يقود الى رفع معدلات النمو، كما من الخطأ تبني الرأي المعاكس.** فالساحة الدولية مليئة ببلدان ذات مصروفات عسكرية عالية ووتائر نمو شديدة التدني أو معدومة أو تراجعية (بعضها في الشرق الأوسط)، وببلدان ذات معدلات صرف عسكري عالية نسبيا ووتائر نمو اقتصادي عالية، وبلدان ذات وتائر نمو اقتصادي عالية ومصروفات عسكرية متدنية تماما.

ويخلص بحث حول "العسكر والدولة" في الشرق الأوسط الى:

"لا نجد [في عقد الثمانينيات] في الشرق الأوسط علاقة تناسبية بين مصروفات الدفاع كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من جهة، وبين معدلات النمو من جهة ثانية، بل أكثر من ذلك. فان المصرفات العالية تترافق في حالات عدة مع معدلات نمو عالية نسبيا، لكن المرء

Digitized by Birzeit University Library

لا يستطيع أن يستخلص من ذلك أن المصرفات الدفاعية تساهم بشكل أكبر من الاستثمارات العامة أو الخاصة المباشرة في النمو الاقتصادي ..." [٩].

ويعود هذا الى كون العلاقة بين النمو الاقتصادي (أو عدمه) والانفاق العسكري علاقة شديدة التعقيد بسبب تداخل عوامل واعتبارات عديدة ومتنوعة: بعضها سياسي (اعتبارات تتعلق برموز ومتطلبات السيادة الوطنية، ومتطلبات الردع والدفاع الوطني المشروعين ...)، وبعضها أمني (الردع الخارجي أو الداخلي أو الاعتبارين معا)، وبعضها اقتصادي واجتماعي (حجم المصروفات العسكرية مقارنة بالاستثمارات في التعليم والصحة والبحث العلمي ...)، وبعضها تكنولوجي (يتعلق بمدى تطوير الانفاق العسكري لتكنولوجيا قابلة للاستخدام في المجالات المدنية).

ان نظرة سريعة على المتغيرات الاقليمية والدولية التي شكلت أرضية المفاوضات العربية-الاسرائيلية في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٩١، تكفي لتبيان أن المعدلات العالية للانفاق العسكري أو احتمالات حرب عربية-اسرائيلية وشيكة لم تكونا من بين العوامل الأبرز في تحديد اللحظة التاريخية لبدء العملية التفاوضية تلك. كما أن عمليات الهدر في ثروات وامكانات المنطقة لا تنحصر في الانفاق العسكري وحده وان أخذ ذلك نصيبا هاما منها. لكن اغفال قضايا الصراع الفعلية (حقوق الشعب الفلسطيني، السيطرة العسكرية، الخ) والقفز عن الواقع الاقتصادي-الاجتماعي لبلدان المنطقة، بما في ذلك اسرائيل، وشبكة علاقة هذه البلدان الدولية، يخدم وظائف أيديولوجية من أبرزها اختزال **قضايا الصراع السياسي الى قضايا اقتصادية بحتة** والتركيز على اجراءات ذات طابع اداري او تقني بحت لحل الصراع. ومن الأمثلة على ذلك معالجة اسرائيل لقضايا "أمنها القومي".

يطرح بعض الاستراتيجيين الاسرائيليين مفهوم "الأمن التعاوني" بين اسرائيل والدول العربية بمضمون يملي على **الأطراف العربية الالتزام بأمن اسرائيل وتفهم اهتماماتها الاستراتيجية. ويعتمد المفهوم فكرة أن "السلام" في المنطقة لا يستوي الا بتأسيس وتشريع علاقة أمنية-عسكرية غير متوازنة بين اسرائيل من جهة وكل دولة من الدول العربية من جهة أخرى**، أي أنه مفهوم لا يدعو الى تكريس ميزان القوى الراهن المختل لصالح اسرائيل فحسب، بل والى احداث المزيد من الاختلال "لتعويض" اسرائيل عن أية أراض فلسطينية وعربية تنسحب منها، ولتشريع ضم أراض عربية. يقول مارك هيلر (من مركز جافي للدراسات الاستراتيجية):

"ان منطق اللاتكافؤ أو اللاتوازن أكثر ملاحاة في وضع الشرق الأوسط مما هو عليه في أوروبا، لأن اجراءات الأمن التعاوني ستنفذ في الشرق الأوسط ليس على أساس الوضع الاقليمي القائم كما كان الحال في أوروبا ... بل على أساس تقليص ما للسيطرة الاسرائيلية على مقدرات جغرافية-عسكرية في الضفة الغربية والجولان وتغيير آخر

Digitized by Birzeit University Library

يترتب على الربط بين السياسة والأمن مخاطر أمنية غير متوازنة لاسرائيل، ولذا فان على هذه المخاطر أن تنعكس في اجراءات ضبط تسلح غير متوازنة".

ويوضح الخبير الاسرائيلي القيود المحددة والمتنوعة التي يفرضها تطبيق "الأمن التعاوني" في الشرق الأوسط بالأمثلة التالية:

١- "ينبغي أن يحكم أية مناطق تتخلى عنها اسرائيل - في اطار تسوية سياسية - مزيج من التواجد الاسرائيلي العسكري، واقامة منشآت انذار مبكر، وغياب للقوات العربية.

٢- ينبغي على أية قيود جغرافية أخرى تخص نشر القوات العسكرية أن تكون متبادلة، ولكن عليها في الواقع الممارس أن تكون غير متوازنة حتى تعكس غياب العمق الجغرافي لاسرائيل (وهو مبدأ تم اعتماده في معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية).

٣-ينبغي تحويل، وبشكل نهائي، جزء من التشكيلات العسكرية العربية القائمة من تشكيلات جاهزة الى تشكيلات احتياطية تقليصا لاحتمالات شن هجوم مباغت" [١٠].

٢- "التعاون الاقتصادي" والعلاقات غير المتكافئة

تمنح الدراسات الصادرة عن المراكز الاسرائيلية المتخصصة في شؤون العلاقات الاقليمية بعدها الاقتصادي أهمية استثنائية. وتتم عملية التسويغ النظري لتلك الأهمية كالتالي [١١]:

أ- قد تشكل القضايا الاقتصادية عقبات أمام تطبيع العلاقات السياسية. ويطرح هنا كمثال نقص المياه في اسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة وما يسببه من توتير للصراع.

ب- يمكن اعتماد مبدأ التعويض الاقتصادي عن التنازلات السياسية.

ج- تشكل اقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية بين الأطراف المتصارعة الأساس لأية اتفاقية سلام لأنها تخلق مصالح ذات ديمومة.

ولأهمية توليد علاقات اقتصادية بين اسرائيل والدول العربية تطرح فئات من النكنوقراط الاسرائيلي "مرشدا" للاجراءات والتدابير المطلوب اعتمادها اسرائيليا. انها "الدليل" **التكنوقراطي في مجال صياغة وتسويق المشاريع الاقتصادية الاسرائيلية في المنطقة**. من أبرز بنود "الدليل" المذكور [١٢]:

١- ضرورة اعتماد المشاركة في المنافع الاقتصادية لاي مشروع من قبل الأطراف المشاركة. وأن يوفر المشروع منفعة كافية لكل طرف تبرر مشاركته.

٢- ينبغي أن تكون كلفة "فك العلاقة" بين الأطراف المشاركة عالية تعميقا لمصلحتها في

Digitized by Birzeit University Library

"السلام".

٣- ينبغي تجنب خلق تبعية لطرف ما في مجالات حيوية. لأن خلق تبعية سيصد دخول الطرف المعني في علاقة اقتصادية، وسيشجع الطرف الآخر على الضغط جريا وراء منافع غير محققة.

٤- ينبغي اختيار المجالات التعاونية التي تخلق أقل درجة ممكنة من الاحتكاك بين الأطراف المعنية. وهذا يستوجب اختيار المشاريع التي تخدم مصالح الطرفين، وليس طرف واحد فقط.

٥- ينبغي الاهتمام بالبعد النفسي للعلاقة، وذلك عبر اختيار الموضوعات التي تتيح لكل طرف الاحساس بأن مشاركته ايجابية ولا تمس بكرامته. فالمشاريع التي تقوم على أساس استخدام "العقل الاسرائيلي والعضل العربي" تستدعي المعالجة الحذرة لأنها تثير اشكالات نفسية "رغم أنها قد تكون مشاريع مفيدة لجميع الأطراف" [١٣].

٦- ينبغي اعتماد مشاريع أساسية على أن لا تكون ذات مدى زمني بعيد أو عرضة لتأثير التقلبات السياسية.

تستند الرؤية المذكورة على افتراض أن "السلام" لا يعني فقط انهاء حالة الحرب، ولا يعني فقط اقامة علاقات "اعتيادية"، أي كتلك التي تقوم بين أي دولتين لا ترتبطان بعلاقات خاصة، بل يعني بالاضافة الى هذا وذاك بناء علاقات اقتصادية متميزة ومفتوحة.

لعل هذا الامر يفسر **الاهتمام الاسرائيلي بالفصل بين انهاء حالة الحرب والتطبيع**، والاصرار على اعطاء التطبيع مضمونا أوسع وأشمل من مجرد سيادة علاقات اعتيادية. ولعل خصوصية الصراع العربي-الاسرائيلي هي التي تؤسس لادراك المؤسسة السياسية والنخب الفكرية في اسرائيل بأن تسوية الصراع مع المحيط العربي لا تقود، تلقائيا، الى تطبيع العلاقات مع ذلك المحيط. **فليس في تاريخ العلاقات العربية-الاسرائيلية مرحلة سبقت مرحلة الحرب او الصراع** من العلاقات الطبيعية أو الاعتيادية، كما هو حال الدول الأوروبية قبل وبعد الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال. فالصراع مع الحركة الصهيونية الاستيطانية بدأ في فلسطين في أواخر القرن التاسع عشر، وتطور مع تطور تلك الحركة الى أن دخل مرحلة جديدة عند تأسيس اسرائيل، واستمر بشكل أو بآخر حتى بعد اتفاقية كمب ديفيد في أواخر عقد السبعينيات، وبعد بدء مرحلة التفاوض في خريف ١٩٩١، وهي مرحلة قد لا تنجح في التوصل الى تسوية شاملة للصراع.

فمفهوم "السلام" باعتباره مفهوما يملي علاقات أوسع من المعتاد هو مفهوم يسود داخل المؤسسة السياسية الاسرائيلية، كما تشهد على ذلك اتفاقيات كمب ديفيد، واتفاقية "اعلان المبادىء" بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية ومعاهدة السلام

Digitized by Birzeit University Library

بين اسرائيل والأردن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤، وما تطرحه اسرائيل في مفاوضاتها مع سوريا ولبنان. فهي تطرح مقايضة انسحابها من أراض عربية بشبكة واسعة من العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية من جانب، وبترتيبات أمنية من جانب آخر.

يرفق التكنوقراط الاسرائيلي تلك الرؤية باطروحة مفادها أن العلاقات الاقتصادية هي أقل أنواع العلاقات التي ينتجها الصراع من حيث ما تحمله من مضامين "أيديولوجية أو عاطفية"، وهي لهذا السبب تكون الأنجع في تفكيك "حواجز العداء" [١٤]. وهذه رؤية تقر بأن الصراع والتمترس العسكري (سواء كان دفاعيا أم هجوميا) يولد مصالح لشرائح اجتماعية محددة تدفع نحو ادامة حالة الصراع، لكنها تتجاهل حقيقة أن شكل ومضمون تسوية أي صراع يميل باتجاه خدمة مصالح طبقات أو شرائح اجتماعية تتحدد وفق شروطه ولحظته التاريخية وموازين القوى التي يعبر عنها أو يعيد انتاجها ورؤى أطراف التسوية لمصالحها ... الخ.

لكن الرؤية الاسرائيلية تلك تفتقر الى أساس سياسي عادل للسلام باعتباره يتضمن حلولا (مقبولة من أطرافه) لجذور ومترتبات الصراع، وليس معالجة تقنية-ادارية لبعض مظاهر الصراع. وحتى تكون مقبولة من الأطراف المتصارعة يفترض على الحلول المطروحة أن تستند الى اقرار كل طرف بحقوق الطرف الآخر بما في ذلك حقه في تقرير المصير والعيش بحرية، وتصحيح ما لحق من ظلم بطرف من جراء ممارسات الطرف الآخر في الصراع. ولذا، فان من وظائف التركيز على "التطبيع" الاقتصادي والديبلوماسي والثقافي وعلى الترتيبات الأمنية تغييب أو تهميش البعد السياسي للصراع. فلا يعثر المرء في الأدبيات الاسرائيلية حول "التعاون الاقتصادي" و"الأمن التعاوني" الاقليميين على اقرار بحق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والحياة بحرية في وطنه. ان معظم الأدبيات الاسرائيلية حول "السلام" مصابة بعمى تاريخي. فهي تواجه التاريخ بالهرب الى الأمام، أي بادارة الظهر لواقع وجود اسرائيل الاستيطاني الاستعماري و بتجاهل مصير الشعب الفلسطيني. وما الاصرار على "التطبيع" الشمولي في أحد جوانبه، سوى تعبير سيكولوجي-اجتماعي عن الحاجة الى اعتراف "الآخر" الفلسطيني والعربي بشرعية الوجود الاسرائيلي الذي قام على تغييب وتشتيت (في الحال الفلسطيني) هذا "الآخر" ورفض الاعتراف بحقوقه.

٣- "نظام اقليمي جديد" في مركزه اسرائيل

يحفل خطاب "السلام" الاسرائيلي بوعود الازدهار لمنطقة الشرق الأوسط في حال اقامة نظام "تعاون اقتصادي اقليمي". يقول جدعون فيشلسون (وهو عميد طلبة جامعة تل أبيب، والمنسق العلمي لصندوق آرمند همر، وشارك في عدة لجان اسرائيلية مختصة):

Digitized by Birzeit University Library

"ان السلام الذي يتلوه قيام تعاون اقتصادي اقليمي هو أفضل طريق، وعلى الأرجح هو الطريق الوحيد، ليعاود الشرق الأوسط النمو الاقتصادي ويعوض عن الخسائر التي لحقت به ... خلال الأعوام الخمسة والأربعين الأخيرة نتيجة لحالة الحرب" [١٥].

ويجد في الحيثيات التالية تبريرا لدعوة تأسيس "تعاون اقتصادي اقليمي" يضم الدول العربية واسرائيل، وربما دول شرق أوسطية أخرى:

- الصغر النسبي لبلدان الشرق الاوسط من حيث عدد السكان والقوة الشرائية وحجم السوق.
- الموقع الجغرافي لاسرائيل الذي يسهل اتصال وربط دول المنطقة بعضها ببعض.
- نقص الموارد الطبيعية التقليدية، وكون الموارد المتوفرة حاليا موارد يشارك في استخدامها أكثر من طرف أو كون المشاركة فيها تعتبر أكثر الوسائل فاعلية وفائدة.
- فرادة "الموارد غير التقليدية" المتعلقة بالديانات والتاريخ والثقافة.
- تكامل المدخلات (inputs) المتوفرة بما في ذلك التكنولوجيا والخبرة التسويقية (باعتبار أن التكنولوجيا والخبرة التسويقية متوفرة عند اسرائيل).
- الميل العالمي لتشكيل مناطق تعاون اقليمي تؤلف وحدات جغرافية وتستوحي النموذج الأوروبي.
-وجود معاهدات تجارة حرة بين اسرائيل وكل من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية [١٦].

من على أرضية الحيثيات السابقة تدعى الدول العربية لتطبيع علاقاتها مع اسرائيل. لماذا؟ لأن الانفتاح الاقتصادي في المنطقة سيجعل "ميزان الرخاء" يحل مكان "ميزان الرعب"، وسيجعل الحرب "لا تخطر على البال" و "مستحيلة ماديا" [١٧]. فشرط النمو الاقتصادي لبلدان المنطقة هو قيام "تعاون" في هذا المجال تشارك فيه اسرائيل بشكل نشط. أما لماذا لا يتوجب قيام "التعاون" بدون المشاركة الاسرائيلية فلا بد من قراءته بين سطور أدبيات "التعاون الاقتصادي" الاسرائيلية. وهي أدبيات تجد رديفها في أطروحات تصدر عن مؤسسات أمريكية وأوروبية ودولية تتمحور موضوعاتها حول "اقتصاديات السلام" في الشرق الأوسط.

تستلهم أدبيات "السلام" الاسرائيلي، بشكل واع، **النموذج الأوروبي للاندماج الاقليمي** ومعالم النظام شرق الأوسطي الجديد. ومن ذلك النموذج يتم التقاط فكرة الدوائر المتتابعة (زمنيا واجرائيا) لتنظيم عملية الاندماج الاقليمي. وتوزع بلدان الشرق الأوسط على هذه الدوائر ظاهريا، وفق معيارين اثنين، هما: الحجم السكاني والحدود المشتركة. ووفق هذا المخطط، فان وجود حدود مشتركة مفتوحة يشكل حافزا لاطلاق العنان لتجارة الحدود، وعقد اتفاقيات خاصة بالسياحة، وتنفيذ المراحل الأولى من

Digitized by Birzeit University Library

المشاريع المشتركة. وفي اطار تسويغ هذا التصور يفترض وجود درجة ملموسة من التكامل الاقتصادي بين أعضاء الدائرة الواحدة [١٨] .

"دوائر" النظام الاقليمي الجديد

تتشكل الدائرة "الداخلية" للنظام الاقتصادي الاقليمي المنشود من اسرائيل والدول والكيانات العربية المحيطة بها مباشرة. فهي تضم كل من: اسرائيل، الأردن، لبنان، الكيان الفلسطيني، وسوريا. وتبلغ مساحة هذه "الحلقة" ١١٨,٧١٨ ميلا مربعا، وعدد سكانها التقريبي ٢٨ مليون نسمة (عام ١٩٩٥). لكن عضوية سوريا تبقى، لأسباب سياسية وربما اقتصادية كذلك (تعود الى امكانات الاقتصاد السوري)، معلقة بين الدائرة "الداخلية" هذه وبين الدائرة "الوسطى"، وبذلك تختزل المساحة الى ٤٧ الف ميل مربع وعدد السكان الى نحو ١٤ مليون نسمة في العام المذكور. ويجري تشبيه هذه المجموعة من الدول بدول "البنيلوكس" (بلدان يجمعها وحدة جمركية)، وهي دول أوروبية صغيرة (بلجيكا، هولندا، لوكسمبرغ) بدأت تعاونها الاقتصادي مع بداية القرن الحالي [١٩] .

ان نظرة سريعة الى أسس ترتيب الدوائر الاقليمية "التعاونية" تبين أنها لا تعتمد الترحل الزمني فحسب، بل تشمل "أجندة" سياسية واقتصادية وأمنية تعطي أولوية للعلاقة بين اسرائيل والدول العربية المذكورة. وأسباب ذلك ليست خافية. فالدائرة "الداخلية" تضم دول الطوق باستثناء مصر التي دخلت في اتفاقية سلام مع اسرائيل عام ١٩٧٩، والتي قد يقود دخولها في اطار "بنيلوكس"، من وجهة النظر الاسرائيلية، الى اخلال نسبي في ميزان القوى لا ترغب فيه اسرائيل. ويتوقف قيام "الدائرة الأولى" على تسوية الصراع العربي-الاسرائيلي: فهي تضم الكيان الفلسطيني (الضفة الغربية وقطاع غزة) مما يفترض تسوية ما للصراع الفلسطيني -الاسرائيلي. كما أن استخدام تعبير "البنيلوكس" لوصف العلاقات المحتملة بين الأطراف المذكورة يطرح شكلا منطورا لهذه العلاقات يشمل حرية تنقل العمل ورأس المال والبضائع. كما ان المشروع الاسرائيلي يشتمل على ربط بعض المرافق العامة" (الهاتف والطاقة الكهربائية) للبلدان المذكورة، واستخدامها المشترك لمرافق النقل (طرق، مطارات، وموانىء)، واعتمادها وحدة (أو أكثر) نقدية مشتركة. وعلى هذه الأسس طرحت اسرائيل في مفاوضاتها اللاحقة مشروع السوق الاسرائيلي-الفلسطيني -الأردني المشترك انسجاما مع فكرة "الدائرة الأولى" وتركت سوريا ولبنان الى مرحلة لاحقة بانتظار التسوية السياسية معهما.

تضم مجموعة الدائرة "الوسطى" الدول التالية: مصر، العراق، والمملكة العربية السعودية وتبلغ مساحتها ١,٣٨٤,٥٨٠ ميلا مربعا وعدد سكانها نحو ١٠١ مليون نسمة عام ١٩٩٥ . ويعود استثناء مصر من الدائرة "الداخلية" ووضعها في "الوسطى"، حسب المقترح الاسرائيلي، الى الاعتبارات التالية: كون معظم أراضيها في القارة الافريقية وغياب الصلة الجغرافية مع الدائرة "الداخلية" (رغم جوارها المباشر لكل من الكيان

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني واسرائيل)، ولكونها أكبر بكثير، من حيث المساحة الجغرافية والحجم السكاني، من دول الدائرة الأولى، ولكونها تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية وديموغرافية فريدة. ويعتبر أن "العلاقات الاقتصادية الخاصة التي تربط بين مصر والعربية السعودية والصلة الاقتصادية بين الأردن والعربية السعودية" تقدم مسوغات لتصنيف مصر والسعودية في الدائرة "الوسطى" [٢٠]. لكن السبب الفعلي هو سياسي- اقتصادي. فاسرائيل تريد في المرحلة الأولى على الأقل ترتيباً اقتصاديا-سياسيا-أمنيا يمنحها سيطرة على الشكل المقترح، وادخال مصر في اطار "الدائرة الأولى" أو "البينلوكس" قد يعرقل ذلك.

أما "الدائرة الخارجية" فمبرر تشكيلها اقتصادي بحت، حسب الصيغة الاسرائيلية، لكن التدقيق والتمحيص يكشفان عن غير ذلك. ويدخل في هذه الدائرة كل من ايران ودول الخليج والسودان وتركيا. يبرر المشروع الاسرائيلي اقامة مثل هذه الدائرة تحت شعار وجود ترابط اقتصادي متبادل بين مصر والسودان، وبين تركيا وكل من سوريا والعراق، كما بين دول الخليج من جانب ومصر والأراضي الفلسطينية والسودان من جانب آخر على اعتبار أن دول الخليج تشكل سوقا لفائض قوة عمل مصر وفلسطين والسودان، ومصدرا محتملا لرأس المال الموجه لتمويل المشاريع الاقليمية المختلفة. ويتوقع المشروع الاسرائيلي أن تصبح تركيا الممول المائي الرئيسي لكل من اسرائيل وفلسطين والأردن. وتبلغ مساحة "الدائرة الخارجية" ٢,٠٣٠,١٦٩ ميلا مربعا وعدد سكانها نحو ١٦٢ مليون نسمة تقريبا عام ١٩٩٥ .

ما يحمل دلالة في التصور المذكور لعملية "ادماج" اسرائيل في المنطقة هو اهتمام "الانتليجنسيا" الاسرائيلية المبكر منذ بداية الثمانينيات في عملية توليد "نظام شرق أوسطي" جديد. فقد طرحت في الواقع أكثر من صيغة أو نموذج تطبيقي للعملية، ودخلت على بعضها تعديلات بعد بدء المفاوضات العربية-الاسرائيلية وعلى أثر توقيع اتفاق أوسلو والمعاهدة مع الأردن، دون أن يمس ذلك توجهها "الاندماجي" وشروطه غير المتكافئة. فتلك التعديلات لم تغير من جوهر تصور اسرائيل لدورها الاستراتيجي في المنطقة. وهي استراتيجية تعتمد على مرتكزات أساسية تحظى باجماع اسرائيلي واسع. من هذه المرتكزات احتفاظ اسرائيل بتفوقها العسكري الكلاسيكي والنووي، ومنها **تنظيم علاقاتها مع الدول العربية المحيطة بحيث تكون هي في مركز شبكة من العلاقات الجديدة تمنحها موقعا اقليميا مؤثرا.** ويطرح تنظيم هذه العلاقات عبر عقد اتفاقيات ثنائية، توفير دعم دولي مباشر (من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بشكل رئيسي) وغير مباشر من دور مؤسسات دولية ذات نفوذ كالبنك الدولي، اقامة مشاريع اقليمية تشارك فيها اسرائيل، وادخال تطويرات على واقعها الاقتصادي والسياسي والأمني يمكنها من المحافظة على تفوقها العسكري والتكنولوجي.

Digitized by Birzeit University Library

على ضوء تلك الاستراتيجية يمكن فهم وظائف مراحل أو محطات "ادماج" اسرائيل في محيطها الاقليمي. فوظيفة "الدائرة" الأولى هي ضمان **دخولها الى المنطقة وفق شروط تحفظ أمنها الاستراتيجي** من جانب، و تضعها في **موقع السيطرة الاقتصادية (والعسكرية)** من جانب آخر. أما المحطات ("الدوائر") الأخرى فتؤدي وظائف التوسيع التدريجي لسوق شرق أوسطية توفر لبلدان السوق (ومنها اسرائيل بالطبع) طاقة رخيصة، وأيدي عاملة رخيصة، وتفتح مجالات جديدة للتصدير والاستثمار. لكن موقع اسرائيل ومواقع البلدان الأخرى تتحدد وفق ميزان القوى الاقليمي (العسكري والاقتصادي والجيو-سياسي والديموغرافي .. الخ) كما يتحدد ويتطور على أرض الواقع، وعلى أرضية تفاعل وعلاقة كل منها مع مراكز النظام الرأسمالي العالمي (السياسي والاقتصادي).

من الطبيعي، اذن، أن تواصل اسرائيل نشاطاتها، وبشكل مواز، على أكثر من صعيد. فهي تسعى الى تطوير وتقوية علاقاتها الاقتصادية والتجارية (والسياسية) مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وعلاقاتها النامية مع جنوب شرق آسيا. وتعمل في الوقت نفسه على خلق القاعدة الاقتصادية والقانونية-الاجرائية والمؤسساتية لسوق مشتركة اسرائيلية-أردنية-فلسطينية. وتعمل على عقد اتفاقيات مختلفة مع دول شرق أوسطية أخرى (دول المغرب العربي، دول الخليج العربي، تركيا) واقامة مشاريع مشتركة مع عدد منها.

ويلاحظ أن توقيع اتفاق "اعلان المبادىء" مع منظمة التحرير قد وفر للمؤسسة الاسرائيلية الحاكمة المدخل لاقامة علاقات مع دول خارج الطوق العربي كتركيا والمغرب وبعض دول الخليج، وتخطي، قبل تحقيق تسوية شاملة، العديد من القيود التي فرضتها المقاطعة العربية وتحديدا اجراءات المقاطعة غير المباشرة. وقد ساهم في ذات الاتجاه توقيع معاهدة السلام بين اسرائيل والأردن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤. وهي اجراءات تبقى، في جوانب منها، أكثر فعالية من اجراءات المقاطعة المباشرة، وتحديدا في سياسة الشركات متعددة الجنسيات ومؤسسات الاستثمار في الولايات المتحدة وأوروبا وجنوب شرق آسيا. وهكذا، فقد تمكنت اسرائيل، وفي فترة قصيرة للغاية، من فك عزلتها **الديبلوماسية والاقتصادية** والبدء في بناء علاقات ومشاريع اقتصادية وتجارية مع عدد من دول العالم (تمتد من الهند، الى الصين، ومن اليابان الى الأرجنتين، ومن مصر الى روسيا، ومن كوريا الجنوبية الى المغرب...). وفي اطار هذه المتغيرات الاقليمية والدولية بدأ يطرح في الصحافة الاسرائيلية وعلى لسان بعض المسؤولين الاسرائيليين انشاء حلف **يضم تركيا ومصر والسعودية واسرائيل**، خصوصا وان فكرة اقامة تحالف اسرائيلي مع تركيا ليست فكرة طارئة [٢١].

يبلغ مجموع عدد سكان مجمل "الدوائر" الثلاث (أي حدود نطاق السوق شرق الأوسطية في التصور الاسرائيلي) ما يزيد عن ٢٧٥ مليون نسمة في منتصف

Digitized by Birzeit University Library

التسعينيات وتعادل مساحتها نحو ثلاثة ونصف مليار ميل مربع. غير ان هذه المساحة تتشكل في معظمها من الصحاري وتفتقر الى الموارد الطبيعية المعهودة اذا ما أغفلنا النفط والفوسفات ومعادن البحر الميت. وباستثناء اسرائيل والدول النفطية، فان معدل الفرد من الدخل القومي الاجمالي لا يتعدى (في بداية التسعينيات) مبلغ ال ٣٠٠٠ دولار في السنة. ومن هنا، فان الخلاصة التي تبرزها الأدبيات الاسرائيلية في هذا المجال، هي أن لا طريق آخر للخروج من التخلف الاقتصادي سوى "التعاون الاقتصادي" الذي يشمل اسرائيل والذي يعتمد نموذج بلدان أوروبا الغربية (المجموعة الأوروبية ومن ثم الاتحاد الأوروبي)، وان اشير أحيانا الى الكتل الاقتصادية الاخرى والقائمة على أساس أن حجم السوق هو أحد أهم المنشطات الاقتصادية. وتعتبر هذه الأطروحة أن تجربة اسرائيل تبين محدودية فوائد التحاق دول الشرق الأوسط فرادى بأحد الكتل الاقتصادية القائمة. فهو التحاق بقي محدود الفوائد بالنسبة لاسرائيل لأنه لم يغير من حالة الحرب القائمة بين اسرائيل وجيرانها، وبسبب انعدام التواصل الجغرافي بين اسرائيل وشركائها التجاريين في الكتل الاقتصادية من جانب، ولكون اسرائيل تقع، بفعل المقاطعة الاقتصادية العربية، على نهاية الخط، من جانب آخر [٢٢].

تتمحور نظرية "السلام" الاسرائيلي حول فرضية أن عضوية ودور اسرائيل في أي تكتل اقتصادي شرق أوسطي هما ضروريان لنجاح ذلك التكتل بغض النظر عن الاعتبارات التاريخية والسياسية التي يطرحها واقع اسرائيل الاستيطاني التوسعي وبقاء قضية الشعب الفلسطيني بدون حل. ويعود ذلك لكون المقولات الاسرائيلية حول "السلام" الاقليمي تتوجه بالأساس **لخدمة وظيفة سياسية-اقتصادية-استراتيجية**. وهي مقولات تتجاهل العديد من الاعتبارات الهامة التي لا تجعل نموذج التجربة التوحيدية الأوروبية (التي بدأت منذ الخمسينات ولا تزال في طور النمو) ملائما لوضع وواقع الشرق الأوسط، ومنها: الاختلافات الواسعة في التاريخ الحديث والوضع الطارئ، بالمعنى التاريخي، لاسرائيل في المنطقة، التماثل النسبي السياسي والقانوني والأثني والثقافي في بنى دول أوروبا (الدولة العلمانية، التعددية الأثنية والدينية والطائفية، الديمقراطية الليبرالية ..)، تقارب درجة التطور الاقتصادي للدول الأوروبية وتجربتها في البناء الرأسمالي (التصنيع الثقيل، ثم الثورة التكنولوجية فالثورة المعلوماتية)، واستعداد الدول الأكثر تطورا لتوفير محفزات تنموية للدول الأقل تطورا ...)، الآثار العميقة (الاقتصادية والسياسية وحتى النفسية -الاجتماعية) التي تركتها الحرب العالمية الأولى ثم الثانية على المجتمعات الأوروبية.

وكذلك، لا يمكن اغفال **العوامل التي منعت قيام السوق العربية الموحدة** رغم أن قرار تشكيلها اتخذ في ذات الفترة التي اتخذ فيها قرار البدء في تشكيل السوق الأوروبية الموحدة (في منتصف الخمسينيات)، وهي عوامل بعضها سياسي (اختلاف النظم السياسية القائمة وتباين تحالفاتها الاقليمية والدولية واستراتيجياتها...)، وبعضها اقتصادي (غياب

Digitized by Birzeit University Library

التكامل في البنى والانتاج والتباين في السياسة الاقتصادية، والفروقات الواسعة في الثروة بين دول المنطقة وداخلها ...)، وبعضها أمني-استراتيجي (التفاوت الواسع في المساحة والحجم السكاني والامكانات والقدرات العسكرية...).

ان خبرة العالم العربي لا تدعم مقولة أن غياب الصراع العسكري وتدني الانفاق العسكري يولدان تلقائيا النمو الاقتصادي والتحسن في مستويات المعيشة: فلم تميز بلدان المغرب العربي نفسها على هذا الصعيد رغم بعدها عن يوميات الصراع العربي-الاسرائيلي وتبعاته من انفاق عسكري مرتفع وتدمير ناتج عن الصراع العسكري. كما شهد لبنان قبل انفجار الحرب الأهلية في منتصف السبعينيات انتعاشا اقتصادا ملحوظا (بالمقاييس المتعارف عليها) رغم ثلاثة عقود من الحروب العربية-الاسرائيلية. ولعل المثال الأبرز على هشاشة النظرية التي تربط بين "السلام" و"التعاون" الاقليمي من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، هو النمو السريع الذي شهده الاقتصاد الاسرائيلي نفسه خلال الخمسينيات والستينيات. فالعوامل الحاسمة في التنمية الاقتصادية ترتبط بعوامل عدة منها السياسة التنموية المعتمدة من قبل الدولة وقدرة الأخيرة على توظيف الموارد المادية والبشرية المتوفرة محليا في العملية التنموية. ومنها ايضا حجم ودور الرأسمال الوافد من الخارج وشروط استثماره، ونوعية الارتباطات الاقليمية والعالمية للاقتصاد المعني، ودرجة الاستقرار السياسي الداخلي للنظام.

ليس هناك من قرائن حاسمة تدل على أن الروابط والعلاقات الاقتصادية تولد، بحد ذاتها، مناعة ضد الصراعات المسلحة بين الأطراف المترابطة اقتصاديا. فلو كان الترابط الاقتصادي كافيا لمنع النزاعات المسلحة لما عرفت ظاهرة الحروب الأهلية، ولما تفسخت الى وحدات منفصلة كيانات قامت لعقود عديدة وشكلت أطرا اقتصادية وسياسية موحدة (كما حصل داخل ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي)، ولما شهدنا الحركات الانفصالية تنشط في شروط وأوضاع اقتصادية متباينة، كما في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي نفسه ذات السوق الموحدة. ولا ضرورة للذهاب بعيدا في سوق الأمثلة على عدم صحة تلك المقولة. فالانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة انفجرت في وجه اسرائيل بعد عشرين عاما من الحاقها الاقتصادي القسري والهيمنة الكاملة على أسواقها ومواردها ... الخ.

فالنظرية الاسرائيلية التي تقول بأن التعاون والترابط الاقتصاديين يقيان من الحروب والصراعات العنيفة، **نظرية تبسيطية للغاية. فهي تتجاهل العوامل العديدة غير الاقتصادية التي قد تولد النزعات، بما في ذلك النزاعات العنيفة.** ومنها العوامل التي فجرت الصراع العربي-الاسرائيلي الذي لم تكن أسبابه الأساسية اقتصادية سوى بالمعنى الواسع جدا وهو الاستيلاء عنوة على الأرض الفلسطينية. انها نظرية تتجاهل العوامل والدوافع السياسية كالسعي لممارسة تقرير المصير والرغبة في التحرر من الهيمنة

Digitized by Birzeit University Library

الخارجية، أو القيام باحتلال أراضي الغير بدواع أو تبريرات تاريخية أو أمنية أو دينية أو ميثولوجية...الخ. وهي تتجاهل كذلك الدور الهام الذي يلعبه، في كثير من الأحيان، المزاج أو الحس السياسي العام، وأبرز مثال على ذلك المزاج الشعبي المصري الذي رفض التعاطي مع قرار التطبيع مع اسرائيل. كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار النشاطات التي قد تتعلق بالهوية القومية (أو الثقافية أو الاثنية أو الدينية) والمساعي التي تظهر بين الحين والأخر لاعادة تعريفها أو منحها معان جديدة. انها نظرية لا تميز بين ما يمكن أن يتولد عن قرار سياسي واع وبين نتائج سياسية مفترضة لعلاقات اقتصادية.

ان حاجة اسرائيل لاندماج اقليمي هي أكبر بكثير من حاجة بقية دول المنطقة الى عضوية اسرائيل في أي تشكيل اقليمي. كما أن حاجة الدول العربية لنظام عربي جديد يستند الى سوق مشتركة وترتيبات تخدم عملية التكامل الاقتصادي، هي أكثر ملحاحية من حاجتها الى تشكيل اقليمي أكثر اتساعا وتعقيدا يضم غالبية الدول العربية واسرائيل وكل من ايران وتركيا، وفي بعض الصيغ أثيوبيا أيضا. كما أن التصور الاسرائيلي، في جوانب منه، هو تصور تجزيئي للعالم العربي، كونه يستثني البلدان العربية المغاربية من اطار النظام الاقليمي، ويضع أولويات تنطلق من احتياجات اسرائيل وليس العالم العربي أو بلدان الشرق الأوسط ككل. هذا بالاضافة الى ما يحمله هذا التصور من تعقيدات اقتصادية وسياسية وأمنية عديدة (منظورة وغير منظورة)، وما قد ينتج عنه من تعميق ومأسسة للخلل القائم في ميزان القوى الاقليمي، على الصعيدين الاقتصادي والعسكري.

لكن استرايجية "النظام الاقليمي الجديد" الذي باتت تحمل لواءه (بدرجات متفاوتة من الحماس) قوى نافذة في اسرائيل وعلى الصعيدين الاقليمي والدولي، تبقى في **حقيقتها استراتيجية أمنية قبل أي شيء آخر**، وان عبرت عن نفسها، بالضرورة، بمشاريع ومخططات طابعها اقتصادي بالمعنى الواسع للكلمة. انها استراتيجية تنطلق من وتتمركز حول أمن اسرائيل بعيد المدى، وتتقاطع في مفاصل رئيسية مع تصورات مراكز النظام الرأسمالي العالمي لأشكال ووسائل تأمين استقرار مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في الشرق الأوسط. فالمشروع الاستراتيجي الاسرائيلي يحظى (وان كان ذلك لاعتبارات متباينة)، في اطاره العام، بدعم وتشجيع أمريكي وأوروبي غربي (ويابانى وكندي ...) كما تدلل أدوار هؤلاء داخل وخارج اللجان المتفرعة عن المفاوضات المتعددة الاطراف والتصريحات الصادرة عن هيئاتها الرسمية، وكما تعكس مضامين المشاريع "التنموية" شرق الأوسطية التي تطرحها بعض مؤسسات مراكز النظام الرأسمالي كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية [٢٣].

ب- مشاريع "الاندماج" الاقتصادي الاقليمي الاسرائيلية

يقول شمعون بيريز، وزير خارجية اسرائيل، في معرض توكيده على الأهمية التي تعطيها دولته للتوصل الى اتفاقية سلام مع سوريا، وذلك بعد توقيع اتفاق اعلان المبادىء بين الحكومة

Digitized by Birzeit University Library

الاسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول ١٩٩٣: " نسعى الى ادخال سوريا في العملية السلمية لأن اسرائيل ترغب ليس فقط في تسوية النزاع [العربي-الاسرائيلي] وانما في تأسيس شرق أوسط جديد" [٢٤] . وكان شمعون بيريز قد تبنى في مناسبات عدة الدعوة الى بناء شرق أوسط جديد ينطلق من تشكيل "مثلث اقتصادي" بين الاسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين" على غرار دول "البنيلوكس" [٢٥] .

ولا تعتبر الاستراتيجية الاسرائيلية أن بالامكان تأسيس "نظام اقليمي جديد" بما في ذلك أشكال متطورة من العلاقات الاقتصادية خلال فترة زمنية قصيرة، ولذا فهي تعتمد، على الصعيد الاقتصادي، التخطيط لبناء علاقات متدرجة ومتنوعة وذات أطر زمنية متفاوتة. ولا تعول اسرائيل على امكاناتها الذاتية فقط، بل تدخل في حساباتها الدعم والاسناد اللذين توفرهما لها علاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة أولا، ودول الاتحاد الأوروبي ثانيا.

يقول كتاب "التعاون الاقتصادي وسلام الشرق الاوسط" الذي طرح خلال الثمانينيات، ولأول مرة بشكل منهجي، فلسفة التصور الاسرائيلي لمجالات "التعاون" الاقتصادي الاقليمي:

"من الصعب أن تكون بلدان الشرق الأوسط قادرة في المدى المنظور على تجاوز عقبات تأسيس أشكال متطورة من الاندماج ومؤسساته الضرورية. لكن أشكالا أكثر تواضعا من التعاون على المدى القريب توعد بمنافع اقتصادية هامة، وترسيخ السلام عبر شبكة متصلة من العلاقات الاقتصادية". ويضيف:

"ان التوجه الذي يتبناه هذا الكتاب والمشاريع التعاونية، الثنائية والمتعددة الممكنة ... ينطلق من أن الاندماج الاقتصادي الشامل ينبغي أن يغطي قطاعا واحدا أو قطاعين في كل فترة. وان أفضل مثال على هذا التوجه القطاعي هو مجموعة الفحم والفولاذ الاوروبية" [٢٦]. وهو الترتيب الذي بدأت به الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية لخلق علاقات جديدة فيما بينها "تجعل الحرب غير محتملة وغير قابلة للتخيل".

سيناريوهات ثنائية الحرب و السلام:

يقوم التصور الأكاديمي الاسرائيلي للنظام الاقتصادي الاقليمي على مفهوم ثنائية: اما استمرار حالة الصراع والعداء، واما سيادة "السلام". وفي اطار ابراز هذه الثنائية كتعبير عن حالتين (خيارين) لا ثالث لهما يتم اللجوء الى منهجية ولغة "نظرية اللعب": فهناك "سيناريو" استمرار الصراع (الحرب) وما يحمله من خسائر ومضار مقابل "سيناريو" السلام وما يجلبه من مكاسب ومنافع. ويترتب على السيناريو الأول (أي استمرار حالة الحرب بين اسرائيل ودول المواجهة العربية) وفق هذا الطرح الاسرائيلي ما يلي:

١- تواصل ارتفاع المصروفات العسكرية ولمستويات قد تتجاوز معدلات نمو الناتج القومي

Digitized by Birzeit University Library

٢- انخراط نسبة عالية من قوة العمل ذات التأهيل العالي في النظام العسكري المؤسساتي والصناعي.

٣- ترجيح تعرض بعض بلدان المنطقة لهجرة واسعة من القوى البشرية ذات الانتاجية العالية.

٤- استمرار انسداد قنوات التجارة البينية الاقليمية.

٥- تجنب عدد كبير من المستثمرين المحتملين الاستثمار في المنطقة.

أما "سيناريو" السلام فيحتمل حسب المنهجية ذاتها:

١- تحويل جزء هام من المصروفات العسكرية، المباشرة وغير المباشرة، باتجاه الاستثمار الانتاجي، وكذلك الى الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة، وتطوير البنية الاقتصادية التحتية.

٢- ابطاء سباق التسلح في المنطقة ووقف تصاعد الانفاق العسكري حتى وان بقي السلام منزامنا مع انعدام الثقة المتبادل والمستوى العالي للانفاق العسكري لو استمر الانفاق على جيوش ذات أحجام كبيرة لأسباب داخلية.

٣- تحويل جزء من القوة العاملة المؤهلة الى الحقول الانتاجية وما قد ينتج عن ذلك من رفع لمستوى الانتاجية ووتيرة النمو الاقتصادي، وتقليص العجز في ميزان المدفوعات. كما يتوقع أن يقود السلام الى خفض مستوى الهجرة للقوى العاملة المؤهلة.

٤- تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية عبر التعاون العربي-الاسرائيلي الذي سينتج عن السلام. وتتأتى هذه المكاسب عبر توسيع التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات ونقل التكنولوجيا، اضافة للمشاريع المشتركة. كما أن بعض المكاسب ستنتج عن "التكامل الاقتصادي" وعن "اقتصاديات النطاق" التي يتيحها القرب الجغرافي.

٥- سيجذب السلام الاستثمارات الخارجية، خاصة من الشركات متعددة الجنسيات ومن البلدان المصدرة للنفط في المنطقة. ومن المتوقع أن تنظر المؤسسات المالية الدولية نظرة ايجابية الى الاستثمار الرأسمالي في البناء التحتي والمشاريع المتعددة الأطراف [٢٧].

ليس هنا مجال لمناقشة منهجية "سيناريوهات" (تصورات احتمالية) تقوم بالأساس على فرضيات سياسية وأخرى اقتصادية- سياسية، وثالثة اقتصادية بحتة ورابعة نظرية مجردة، لكنها تشترك في كونها تفتقر الى الاقناع الحسي، وان ادعت الموضوعية المؤسسة على المنهج الوضعي المشكوك في نجاعته وملاءمة تطبيقاته في ميدان العلوم الاجتماعية (وغيرها). فهي تفترض أن لا حالة بين حالة الحرب وحالة السلم وتتجاهل بذلك مساحة واسعة من الواقع الذي تتعايش فيه أشكال سياسية من الصراع مع هدوء على الصعيد

Digitized by Birzeit University Library

العسكري، أو وضع يسوده التوتر العسكري المؤقت الذي تتلوه فترات طويلة من الهدوء (على سبيل المثال: العلاقة بين اليونان وتركيا وكلاهما عضوان في حلف الأطلسي)» الخ.

كما تفتقر منهجية "سيناريوهات" الحرب والسلام الى سياق تاريخي محدد، وتميل بالتالي الى تغييب خصائص التشكيلات الاجتماعية-الاقتصادية العربية ونظمها السياسية، والمتغيرات التي دخلت عليها في واقعها الاقليمي والدولي الراهن، ودور اسرائيل في المنطقة. فالقضية المحورية للمنهجية المذكورة في تطبيقاتها الاسرائيلية على وضع المنطقة تميل نحو منح اسرائيل دورا مركزيا في عملية بناء "نظام اقليمي جديد" بادعاء أنها تحتل موقعا جغرافيا متميزا. هذا بالاضافة الى فرضية ضمنية مفادها أن دخول اسرائيل في تشكيل اقتصادي موحد مع دول المشرق العربي سيحدث تحولا نوعيا في واقع المنطقة الاقتصادي، وهو أمر يحتاج الى قرائن غير متوفرة. فقد فشلت المساعي العربية المتكررة، منذ منتصف الخمسينيات وحتى منتصف التسعينيات، لبناء سوق عربية مشتركة. ومن الصعب تصور ان اشراك اسرائيل سيحدث تحولا نوعيا على هذا الصعيد. كما يحتاج مشروع "سوق شرق أوسطي" الى مبرر سياسي حتى لو تبين أن مثل هذا السوق يملك القدرة على الحياة والتطور. فالمطروح ليس سوقا اقليمية مشتركة فحسب، بل "نظاما شرق أوسطي" له ترتيباته الاقليمية المؤسساتية المتنوعة واجراءاته الأمنية ذات المستويات المختلفة.

ان ما تطرحه الشريحة الأوسع من "الانتليجنسيا" الاسرائيلية، والذي جرى تبنيه لاحقا من قبل حزب العمل الاسرائيلي وأحزاب اليسار الصهيوني، بدون مواربة، هو تحويل اسرائيل الى "جسر" بين الدول العربية، والى، حسب أيديولوجية "السلام" المشار اليها، "مركز اقليمي لتزويد الخدمات ونقل التكنولوجيا بما يساهم في التنمية الاقتصادية والرفاه في المنطقة ككل" [٢٨]. وبتعبير آخر، ان اللغة التقنية "الحيادية" التي تطرح عبرها سيناريوهات "التعاون" لا ينبغي أن تحجب المشروع الاستراتيجي الذي يجري تسويغه وتسويقه تحت ستار علم الاقتصاد تارة وعلم السياسة تارة أخرى.

فالمطروح على الدول العربية، وفق توصيفات ممثلي الفكر السياسي الاسرائيلي المهيمن في هذا المجال، هو أن تبرهن تلك الدول على حسن نواياها عبر "ازالة كل الحواجز التمييزية، وخصوصا اجراءات المقاطعة العربية التي تقف في وجه تطبيع العلاقات مع اسرائيل. واذا كانت حكومات تلك الدول مستعدة للعمل من أجل السلام فعليها أن تخطو خطوة أخرى، فجميع بلدان الشرق الأوسط مطالبة بأن تمنح بعضها البعض مكانة الدولة الأكثر رعاية. لقد تم ذلك (في الاتفاق الموقع) بين مصر واسرائيل في آيار (مايو) ١٩٨٠، ولكنه، للأسف، لم يوضع موضع التطبيق" [٣٠].

Digitized by Birzeit University Library

اطروحات لنظام اقليمي جديد

يتخطى ما تطرحه "الانتليجنسيا" وفئات من النخب الاسرائيلية حول علاقات اسرائيل بمحيطها، عملية اقامة علاقات تجارية اعتيادية مع ذلك المحيط. ورغم الأهمية الفائقة التي تعطى (اسرائيليا وأوروبيا وأمريكيا) لتطبيع العلاقات التجارية و انهاء مختلف مستويات المقاطعة العربية لاسرائيل، فان رؤية الأخيرة لعملية "التطبيع" التجاري مع الدول العربية تتمثل في كونها شرطا ضروريا لبناء ما يطلق عليه شمعون بيريز "شرق أوسط جديد". وكما يوضح الأخير، فان المطلوب هو اقامة نظام اقليمي جديد في تشكيله ومهامه وبنيته الاقتصادية والأمنية والسياسية يتخطى النظام الاقليمي العربي بالشكل الذي عرف به. ولذا، فان اسرائيل، وعلى لسان فئات من "التكنوقراط"، تطرح مشاريع تتناول مجالات اقتصادية عديدة (للقطاعين العام والخاص) وللبنية التحتية.

وتتضمن مشاريع الرأسمال الخاص "الاقليمية" (خارج مجال التبادل التجاري الاعتيادي) العناوين التالية:

- مد أنبوب لنقل الغاز الطبيعي من مصر الى اسرائيل.
- مد خط أنبوب نفط من الخليج الى غزة، أو الى ايلات.
- تأسيس صندوق لتنمية الجنوب اللبناني.
- انشاء وحدات صناعية لانتاج الأسمدة.
- مشاريع مشتركة للنسيج والألبسة.
- مشاريع في المجال السياحي.
- انتاج وتوزيع الفواكه الشتوية والخضار والزهور.
- مشاريع تخص خدمات النقل البري والجوي والبحري.
- مشاريع في مجال تأمين خدمات صحية (خاصة) ذات مستوى متقدم.

وفي اطار توضيح مشروع مد خط أنبوب نفط الخليج-غزة يقول جدعون فيشلسون (المنسق العلمي لمركز صندوق آرمند همر):

"يذهب سنويا نحو ١٨٠ مليون طن من نفط الشرق الأوسط الى أوروبا الغربية وتشكل تلك الكمية ما يقارب ٣٠٪ من استهلاكها السنوي. ويذهب نحو ٨٠ مليون طن سنويا الى الولايات المتحدة أو ما يقارب ٥٪ من استهلاكها السنوي. ولذا، فمن المعقول جدا أن يشحن ما بين ٦٠ و٧٠ مليون طن من اجمالي صادرات المنطقة عبر غزة وما بين ١٠ و ١٥ مليون

Digitized by Birzeit University Library

طن اضافي عبر اسرائيل" [٣١] . ويقترح الخبير الاسرائيلي مد أو توصيل خطوط نفطية جديدة لأن الخطوط النفطية القائمة (تابلاين، ينبوع، ايلات-عسقلان ..) لا تستطيع، وفق رأيه، معالجة الا جزءا صغيرا من صادرات المنطقة النفطية الى أوروبا. ويعترض على مشروع خط العراق-العقبة لكونه يفتقر الى "المبررات الاقتصادية" من جانب، ولما يحمله من مخاطر بيئية على خليج العقبة-ايلات من جانب آخر. وهو يلخص مقترحات مؤسسة آرمند همر في مجال الامدادات النفطية بالتالي:

- تمديد خط ينبع الى العقبة.

- مد خط مباشر من راس تنورة الى العقبة.

- مد خط مباشر من الكويت الى العقبة.

- مد خط يوصل خط شركة نفط العراق (أي. بي. أس) بخط الكويت-العقبة.

- تمديد التابلاين الى حيفا.

ويقترح فيشلسون توسيع خط ايلات-عسقلان، واقامة ميناء نفطي في غزة. وهذا يعني أنه سيكون بامكان حيفا وعسقلان وغزة أن تصدر ما يعادل ٤٠٪ من ايرادات أوروبا الغربية من نفط المنطقة. ويبين مشروع مثل مد أنبوب نفطي من الخليج الى غزة، وهناك عشرات المشاريع "الاقليمية" في مجالات متنوعة، درجة الملموسية والتحديد اللذين يعتمدان اسرائيليا، في صياغة استراتيجية "النظام الاقليمي الجديد" وفي تهيئة موقع مركزي لاسرائيل في شبكة علاقاتها. وتصاغ تلك الاستراتيجية في اطار **خطاب يستخدم لغة "السلام" و"التعاون" و"التنمية" و"التعاون" من جانب، ولغة الخطاب العلمي والمعرفة التقنية من جانب آخر.**

وبتعبير آخر، تحمل تلك الخطط والمشاريع، رغم ما لبعضها من ميزات اقتصادية، جدول أعمال سياسي أو استراتيجية "أمنية-اقتصادية". فمعظم الدراسات والمقترحات والمداخلات الاسرائيلية حول مستقبل المنطقة، وهذا ينطبق على الحجم الأكبر للدراسات والمشاريع الأوروبية والأمريكية حول ذات الموضوع، تتبنى، كمنهج وأيديولوجيا، المفهوم الكلاسيكي الجديد للتنمية الاقتصادية. وهو المفهوم الذي يعطي الأولوية المطلقة لدور السوق الرأسمالية المتحررة من القيود في الحياة الاقتصادية للمجتمعات المعاصرة، ويرفض المفاهيم "الكينزية" لدور الدولة "التدخلي"، كما يرفض أي دور اقتصادي تخطيطي للدولة ويدعو الى تفكيك القطاع العام و"لبرلة" التجارة والانفتاح على الأسواق الرأسمالية العالمية.

يخصص فيشلسون البنية التحتية لمشاريع "التعاون" شرق الأوسطية في مجال القطاع العام (المياه، الطاقة، النقل، والصحة). وبالنسبة للمياه يقترح المشاريع التالية:

Digitized by Birzeit University Library

- مشروع اليرموك لتخزين المياه (في بحيرة طبريا).

- مشروع لاستخدام أوسع لمياه الليطاني.

- بناء قناة مائية لنقل مياه من نهر النيل الى شمال سيناء وغزه واسرائيل.

- تنظيم توزيع المياه من قناة الغور الى الجانب الغربي من نهر الاردن.

- تنفيذ مشروع اسرائيلي-مصري مشترك يقام على الحدود بينهما لانتاج الطاقة الكهربائية ولتحلية المياه .

- تأسيس نظام لنقل الماء من تركيا الى كل من اسرائيل والضفة وغزة والاردن، وربما لسوريا.

- مشروع لتوليد السحب الماطرة.

ويعتبر المنسق العلمي لصندوق آرمند همر أن "النقص في المياه والحاجة الى توزيع مورد نادر على كيانات سياسية مختلفة تدعي كل منها الملكية التامة له" يشكلان معيقات رئيسية أمام "السلام". ويرى أن من شأن مشاريع المياه، كالتي يطرحها مركزه، أن تزيل من تلك المعيقات وتؤدي بالتالي الى وضع أكثر "استقرارا". كما يدعي بأنها ستعود بالنفع على المنطقة من جراء مساواة "القيمة الحدية" للمياه في البلدان المعنية، ومن خلال انتاج مصادر دخل اضافية من جراء كميات المياه الجديدة التي توفرها المشاريع المائية المشتركة.

ومن الواضح أن المشاريع المذكورة وما يماثلها تستدعي ابرام "اتفاقيات ثنائية تكون اسرائيل أحد الطرفين في كل منها"، كما يعترف الخبير الاسرائيلي [٣٢] . كما تستدعي تأسيس سلطة مياه اقليمية تسمى "السلطة المائية الاقليمية شرق الأوسطية"، يكون من مهامها تحديد أسعار المياه (بما في ذلك المستوردة، برا أو بحرا، من تركيا) وقيمة الرسوم المترتبة على مرور أنابيب المياه من أراضي بعض الدول، والتفاوض للحصول على القروض الضرورية لتمويل مشاريع مائية أو وسائط نقل أو تخزين مائية...الخ. والنموذج المطروح للسلطة المائية المقترحة هو الشركة الأوروبية للفحم والفولاذ التي أقامتها دول أوروبا الغربية عام ١٩٥٣ . والمبرر الذي يطرح لاقامة السلطة المائية هو "الأهمية التي يحظى بها الماء في المنطقة والتي لا تقل عن أهمية الفحم والفولاذ بالنسبة لأوروبا الغربية". وينظر الى اقامة السلطة المائية الاقليمية كخطوة أولى على طريق انشاء السوق شرق الأوسطية. وأن تكون فاتحة الفرص "للتعاون في المجالات الأخرى كالتجارة والسياحة والاتصالات والصحة .. الخ" [٣٣] . ويبدو أن القصد من مقترحات اسرائيل بما في ذلك تأسيس سلطة مائية اقليمية هو تشريع سيطرتها على الموارد المائية التي استولت عليها بقوة السلاح، وتحسين وصولها الى مصادر جديدة.

Digitized by Birzeit University Library

ومن بين مشاريع الطاقة المشتركة يطرح "التكنوقراط" الاسرائيلي التالي:

- ربط شبكات كهرباء كل من مصر واسرائيل والأردن ولبنان (وربما سوريا) ببعضها البعض.

- انشاء وحدة مائية-كهربائية اسرائيلية-لبنانية مشتركة.

- بناء قناة مائية تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت تخدم المعامل المائية-الكهربائية ومعامل تحلية المياه التي ستقام على جانبها.

ويرى جدعون فيشلسون أن فوائد هذه المشاريع عديدة، منها تحسين استخدام الطاقة وتطوير فعالية انتاجها. وينصح باقامة سلطة اقليمية للطاقة على غرار السلطة المائية، على أن تدمجا في وقت لاحق [٣٤].

وفي مجال المشاريع "المستعجلة" في مجال النقل والمواصلات يطرح "التكنوقراط" الاسرائيلي المشاريع التالية (من بين مشاريع آخرى):

- انشاء خط سكة حديد يربط بين مصر واسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا وأوروبا الغربية.

- اقامة طريق سريع يربط بين الخليج أو العراق وميناء على البحر المتوسط. ويقام الطريق السريع المقترح بمحاذاة خط أنابيب نفط الخليج - غزة.

- بناء ميناء دولي يخدم كل من ايلات والعقبة و"ريفييرا" البحر الأحمر (المقترح اقامتها) بالاضافة الى منطقة التجارة الحرة المطروح اقامتها على طول خليج العقبة. ويرى المشروع الاسرائيلي أنه يمكن الاستغناء عن ميناء ايلات الحالي باعتبار أن ميناء العقبة يمكن أن يحتل مكانه.

- اقامة ميناء مشترك على الحدود الاسرائيلية-الأردنية على بعد ١٢ كم من ايلات، على أن يستفاد من هذا الميناء-القنال في عبور البضائع اليابانية الى أوروبا.

ويرد في مجال المشاريع المشتركة الخاصة بالخدمات الاجتماعية اقامة مركز صحي اقليمي يتخصص في خدمة المستشفيات ذات المستويات المتواضعة في مختلف بلدان المنطقة. ويضع أسس هذا الاتفاق وزارات الصحة في البلدان المعنية.

كما يركز على "التعاون" في مجال السياحة عبر استخدام الموارد غير التقليدية (الطقس، المناظر الطبيعية، الاملاح العلاجية، المناجع السياحية، المواقع التاريخية والدينية ..) واقامة المشاريع المشتركة. وهو أمر لا يستدعي استثمارات واسعة بقدر ما يتطلب "ازالة القيود والحواجز، والتعاون التنظيمي" [٣٥]. كما يطرح البدء، تجاوزا للمقاومة السلبية للتطبيع، بمشاريع تعاون متواضعة ولكنها واعدة، لما لها من دور في "توطيد السلام عبر تأسيس

Digitized by Birzeit University Library

أوليات شبكة اقتصادية اقليمية مترابطة" [٣٦] .

هناك مشاريع "ادماجية" عديدة أخذت ترد في أدبيات "اقتصاد السلام" في الشرق الاوسط من مؤسسات ومراكز بحث اسرائيلية في التسعينيات، وتحديدا بعد مؤتمر مدريد، ومن هذه المشاريع: تنظيم "حركة سياحية طبية" من البلدان العربية باتجاه اسرائيل، تعميم النموذج الاسرائيلي - المصري في التعاون الزراعي على أقطار أخرى في المنطقة، تحويل منطقة الجولان الى منطقة للصناعات التصديرية ذات تقنيات متطورة، انشاء بنك اقليمي للتنمية في الشرق الأوسط، تأسيس جامعة شرق أوسطية لتأهيل نخب مهنية جديدة لسد احتياجات السوق الشرق الأوسطية المقترحة [٣٧] . وهناك مشاريع تفصيلية تمت صياغتها ووضع تصاميمها ودراسة جدواها الاقتصادية ليس فقط من قبل هيئات وأطراف اسرائيلية، بل ومن قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمفوضية الأوروبية. وتشمل مشاريع الأطراف الأخيرة ليس فقط بلدان المشرق العربي (كما هو حال الجسم الغالب والرئيسي من المشاريع الاسرائيلية)، بل وبلدان المغرب العربي أيضا.

ج- تعميق ربط الشرق الأوسط بالسوق الرأسمالية العالمية

يبين التدقيق في المشاريع الاسرائيلية الاقليمية ما يلي:

١- ان فكرة اقامة نظام اقليمي في الشرق الأوسط تشكل اسرائيل محورا فاعلا فيه بدأت في التكون في السبعينيات، ودخلت مرحلة الصياغة الملموسة (في مراكز بحثية اسرائيلية) في مشاريع اقتصادية متنوعة خلال عقد الثمانينيات. وتبلورت كاستراتيجية متكاملة نسبيا مع انطلاقة المفاوضات العربية-الاسرائيلية في بدايات التسعينيات.

٢- بدأت المؤسسات المالية الدولية، بعد حرب أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٣، تلمس فوائد اقامة "سوق شرق أوسطية" تحت سيطرة مراكز السوق الرأسمالية العالمية. وهي الحرب التي ولدت "أزمة" طاقة في الغرب الرأسمالي وأدت الى ارتفاعات كبيرة ومفاجئة في أسعار النفط، والى عوائد مالية قياسية للدول المصدرة للنفط في المنطقة. لقد وجد جزء هام من هذه العوائد طريقه الى النظام المصرفي الدولي، وأخذت البنوك الدولية تبحث عن مجالات مربحة لتوظيف تلك العوائد. وشكل تقديم قروض لدول "العالم الثالث" (ومنها العديد من الدول العربية ودول المنطقة الآخرى) أحد تلك المجالات. وكان من نتيجة ذلك أن تراكمت على العديد من بلدان "العالم الثالث" ديون خارجية هائلة قياسا بحجم اقتصادياتها واختلالات واسعة فيها. وقد أتاح هذا الوضع تدخل المؤسسات المالية الدولية المباشر في تلك الاقتصاديات، وتحديدا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وقد اعتمدت هذه المؤسسات سياسات تقوم على اطلاق العنان لقوى السوق الرأسمالية وتفكيك القطاع العام ("الخصخصة") وتقليص الدور الاقتصادي للدولة الى الحد الأدنى. ويعتقد البعض أن من بين أهداف تلك السياسة ضمان تسديد الديون المستحقة على بلدان

Digitized by Birzeit University Library

"العالم الثالث". لكن "الأزمة" الاقتصادية التي سببها، في السبعينيات، رفع أسعار النفط للغرب بقيت في انتظار استكمال الشروط السياسية التي تجعل تكرارها أمرا غير متوقع.

٣- أدخلت زيارة السادات لاسرائيل في أواخر عام ١٩٧٧ ومن ثم توقيع اتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية عام ١٩٧٩ المنطقة في مرحلة سياسية جديدة. لكن الواقع الجديد الذي مثلته المرحلة بقي مقيدا بعاملين رئيسيين، هما: أ- العزلة السياسية التي فرضت عربيا حول النظام المصري بعد "تطبيع" علاقاته مع اسرائيل. ب- تأثيرات الحرب الباردة على الصراع في المنطقة. ولذا كان لا بد، من وجهة نظر اسرائيل وعواصم النظام الرأسمالي (الولايات المتحدة الأمريكية تحديدا)، من تغيير العاملين المذكورين حتى تتوفر الظروف الملائمة لوضع استراتيجية متكاملة لنظام اقليمي جديد في المنطقة، نظام اقليمي يكون من بين وظائفه الحماية من "صدمات" نفطية جديدة والحفاظ على أسعار النفط في حدودها المقبولة للشركات الرأسمالية العالمية، نظام يعمق "دمج" المنطقة بالأسواق الرأسمالية العالمية. وبتعبير آخر، بات النظام الرأسمالي العالمي بطوره الجديد بحاجة الى انتاج اقتصاديات طرفية وشبه-طرفية جديدة تتيح تغلغلا أوسع للعلاقات الرأسمالية في اقتصاديات مناطق جديدة في العالم، منها منطقة الشرق الأوسط التي بدأت علاقاتها بالاقتصاد العالمي تتهمش مع نهاية عقد السبعينيات. وتوفرت الظروف الملائمة في أواخر عقد الثمانينيات، وبشكل حاسم بعيد الحرب العراقية الثانية.

٤- كان أول ظهور لتصورات حول تطبيع العلاقات الاسرائيلية-العربية بعد اتفاقيات كمب ديفيد. وتم ذلك من قبل معاهد اسرائيلية اقيمت بعد اتفاقية السلام مع مصر. كما تطرقت بعض الصيغ الأمريكية لعلاقة عربية -اسرائيلية جديدة في مواجهة "الخطر السوفيتي" وتحديدا مشروع "الاجماع الاستراتيجي" الذي كشف عنه في بداية الثمانينيات وزير الخارجية الأمريكي آنذاك. لكن هذه الأفكار والمشاريع بقيت اما محصورة في اطار أكاديمي-تكنوقراطي أو سياسي ضيق، أو أخذت وظيفة استكشافية و/ أو ضاغطة على هذا أو ذاك من الأطراف العربية أو الاقليمية.

٥- مع انقضاء عقد من الزمن على معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية وانتهاء الحرب الباردة في النصف الثاني من الثمانينيات، وتفجر أزمة الخليج ومن ثم حرب الخليج الثانية في أوائل التسعينيات (وهي حرب هزت بعنف أساس النظام العربي الاقليمي بفعل الاصطفافات السياسية العربية الجديدة التي ترتبت عليها)، اكتملت معالم مرحلة جديدة، مرحلة استدعت من القوى التي تجد من مصلحتها اعادة صياغة العلاقات السياسية والاقتصادية في منطقة "الشرق الأوسط" صياغة استراتيجية جديدة حيال المنطقة هدفها الرئيسي تأمين استقرار مصالح الرأسمال العالمي، وتحديدا الرأسمال الذي يستند الى قاعدة أمريكية وأوروبية. وبرزت توجهات تلك الاستراتيجية سياسيا في ترتيب مؤتمر

Digitized by Birzeit University Library

مدريد للسلام في الشرق الأوسط (أيلول ١٩٩١) وبدء مفاوضات عربية-اسرائيلية ثنائية ومتعددة الأطراف. وبرزت تعبيراتها الاقتصادية في مشاريع ونظريات أمريكية واسرائيلية (ولحد ما عربية) تتناول "اقتصاديات السلام" في الشرق الأوسط. وجرى الترويج لها علنا وفق أنساق فكرية وأيديولوجية متكاملة الى درجة كبيرة: أنساق تتبنى أيديولوجية تعتمد أقصى أشكال الانفتاح على الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي، وتتبنى "الخصخصة" كموجه اقتصادي-اجتماعي أساسي، وتدعو الى رفع القيود عن قوى السوق الرأسمالية وتشجيع تطوير اقتصاد تصديري وتقليص الدور "التدخلي" للدولة في الاقتصاد والخدمات الاجتماعية الأساسية الى أبعد الحدود.

٦- يبين التدقيق في المشاريع الاسرائيلية المقترحة أن الجسم الأعظم منها يتركز في مجالين رئيسيين:

أ- المجال الأول يخص **البنى التحتية والمرافق العامة** كالطرق وسكك الحديد والموانىء والمطارات وشبكات الكهرباء والمياه ومشاريع توليد الطاقة وتحلية المياه والأنابيب لنقل الغاز والنفط ...

ب- الثاني يخص فروعا اقتصادية معينة **أبرزها السياحة والنسيج والملابس والتقانة** (التكنولوجيا) الزراعية. وتأتي في هذا السياق الاقتراحات الواردة بشأن اُقامة مناطق "اقتصادية حرة" أو "سياحية حرة"، أو تلك المتعلقة باقامة مشاريع مشتركة تقوم على أساس تقسيم العمل بين اسرائيل من جانب وطرف عربي من جانب آخر (كما هو الحال بالنسبة لاقتراح تقسيم العمل بين اسرائيل ومصر في صناعة النسيج والملابس).

هناك مجال ثالث يخص التعاون الأكاديمي والعلمي والمهني ويدعو الى اقامة مؤسسات اقليمية مختلفة كالمركز الصحي الاقليمي المقترح اسرائيليا. ويهدف هذا المجال الى تسهيل عملية "التطبيع" ويصب في خدمة المجالين الرئيسيين السابقين.

يستدعي الربط الأوثق لأسواق المنطقة بالسوق الرأسمالية العالمية خلق شبكة واسعة وحديثة من البنى التحتية (المواصلات والاتصالات، الخ) اضافة الى اعتماد شروط "الانفتاح" الاقتصادي التي قام ويقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باملائها على الدول التي تلجأ اليهما للاقتراض كما حدث مع غالبية دول المنطقة غير النفطية. كما يستدعي حيازة المشاريع العامة الموجهة لتطوير البنى التحتية وفق سمات تمكنها من اجتذاب استثمارات وقروض أجنبية. ومن أبرز تلك السمات الاسهام في توسيع نطاق العلاقات الرأسمالية داخل وبين أقطار المنطقة نفسها من جانب، وتعميق "الارتباط" بالسوق الرأسمالية العالمية من جانب آخر.

أما المشاريع المطروحة في المجال الثاني فهي موجهة الى جذب استثمارات رأسمالية محلية

Digitized by Birzeit University Library

وخارجية بحكم اعتمادها اما على وفرة اليد العاملة الرخيصة (صناعة النسيج والملابس مثلا والمقترح اقامتها على الحدود الاسرائيلية-العربية، تحديدا مصر وفلسطين ولبنان) والتي تشجع على بروز اقتصاد تصديري، وبالتالي مداخل ربط جديدة بالسوق العالمية، واما على تأمين الخدمات التي ترتبط عادة بقطاع السياحة (فنادق، خدمات ترفيهية، رحلات جماعية ...). وهو القطاع الذي تملك الشركات الدولية للسياحة فيه امكانات وخبرات وصلات واسعة وميزات متنوعة أخرى. والمطروح هو توفير الخدمات والشروط التي تحفز تلك الشركات على الاستثمار في هذا القطاع والسيطرة على الجوانب الأكثر ربحية فيه. كما تجد اسرائيل في العديد من تلك المشاريع ما يوفر لها ميزة بالمقارنة مع الأطراف الأخرى.

ومن الملفت للنظر أن الشرق الأوسط هو من أقل المناطق اندماجا في النظام الرأسمالي العالمي. فالمنطقة "تظهر تدفقات رأسمالية صغيرة، وأداء تجاريا ضعيفا، ولا تقدم دلائل على نشوء علاقات اقتصادية بينية أكثر اتساعا. فمنذ عام ١٩٨٠ انخفضت حصة الشرق الأوسط من صادرات العالم بنسبة ٢,٤٪، وانخفضت حصته من الواردات بنسبة ٨,٤٪. كما أن الشرق الأوسط شريك صغير نسبيا للكتل الاقتصادية الدولية الثلاث [الولايات المتحدة، اليابان، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية]، ولولا النفط لكانت الأرقام ضئيلة للغاية. البلد الوحيد من البلدان ذات الاقتصاديات الكبيرة [في المنطقة] والذي تمكن من رفع حصة صادراته [من مجمل الصادرات العالمية] كان اسرائيل حيث بلغت هذه ٠,٠١٪" [٣٨] . أما دور اسرائيل الخاص في مجمل عملية ادماج المنطقة في الأسواق الرأسمالية العالمية فيحتاج الى تدقيق في اطار المنظور الأمريكي والأوروبي الغربي، بالاضافة الى مؤسسات الاقراض الدولية، وربما دور الشركات المتعددة الجنسيات كذلك [٣٩] .

لا شك أن المؤسسة السياسية الاسرائيلية تعي جيدا امكانات وآفاق هذا الدورالخاص. واذا كان الاعداد التخطيطي- النظري "لدمج" اسرائيل في المنطقة والذي بدأ مع بداية عقد الثمانينيات قد حفزته اعتبارات أمنية-استراتيجية أكثر من امكانات توليد فرص جديدة للرأسمال الاسرائيلي، الا أن دوره لا يتناقض مع استراتيجة البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي باعتبارهما يمثلان مصالح الرأسمال الدولي [٤٠] .

يلمح يوسي بيلين، نائب وزير الخارجية الاسرائيلي ورئيس الوفد الاسرائيلي في اللجنة التوجيهية للمفاوضات المتعددة الأطراف، الى دور اسرائيل الخاص في توثيق ربط المنطقة في النظام الرأسمالي في كراس بعنوان "رؤيا للشرق الأوسط" (صدر في نهاية عام ١٩٩٣) كالتالي:

"باستطاعة التعاون [بين اسرائيل والدول العربية] أن يغير السمات الراهنة لعلاقات منطقتنا الاقتصادية، ويغير علاقاتنا مع بقية العالم. باستطاعتنا أن نوسع حجم التجارة الاقليمية التي تشكل في الوقت الراهن ما لا يتعدى ٧٪ فقط من الناتج القومي الاجمالي

Digitized by Birzeit University Library

للمنطقة، وباستطاعتنا أن نشجع التعاون الاقتصادي بين الشرق الأوسط والكتل الاقتصادية الأساسية". ويضيف موضحا:

"سنقلب صفحة جديدة في التاريخ الاقتصادي للمنطقة. وسوف تقود الاتفاقات الثنائية المبرمة بيننا [أي بين اسرائيل والدول العربية] الى اقامة الأطر الثنائية للتعاون الاقتصادي في التجارة والسياحة والبنية التحتية والنقل والتجارة البحرية والرحلات الجوية والشؤون المالية والصناعة والطاقة والاتصالات والزراعة. أما خارج الاتفاقات الثنائية فسوف نقيم اطارا للتعاون الاقتصادي يضمن حرية تنقل البضائع والأشخاص والخدمات لمختلف أنحاء الشرق الأوسط من المغرب وحتى الخليج". ويعود ليؤكد:

"سوف نصوغ سياسة تترجم مركزية الموقع الجيو-استراتيجي للشرق الأوسط بين أوروبا وأفريقيا وآسيا الى قيمة اقتصادية والى حافز للنمو. فبامكان خطوط التجارة والنقل الجوي والخدمات المصرفية والائتمانية أن تعيد الشرق الأوسط الى مجده القديم كبازار (سوق) عالمي يتمتع بقدرات عصرية، الكثير منها ما زال غير مستخدم" [٤١].

من الطبيعي أن تسعى اسرائيل الى استخدام موقعها التفاوضي المستند الى موازين قوى مختلة لصالحها من أجل احتلال مواقع اقتصادية متميزة لنفسها في أية ترتيبات تتصل بعلاقاتها المستقبلية بالمنطقة. وهي تسعى، على المدى الأبعد، لاستثمار تفوقها التكنولوجي وبنيتها التحتية الخدماتية وصلاتها الدولية لتأسيس موقع اقتصادي متقدم لها في النظام الاقتصادي الاقليمي الجديد الذي يقوم أكثر من طرف بتهيئة شروط قيامه التدريجي. لكن من المفيد هنا التذكير ببديهية أن امتلاك استراتيجية، وخصوصا اذا حازت على قدر من الواقعية والقدرة على تعبئة قوى واسعة، هو شرط ضروري للوصول الى كل أو بعض الأهداف التي تحرك تلك الاستراتيجية، ولكنه، بحد ذاته، شرط غير كاف. وبتعبير آخر، من المفيد التمييز بين تبني استراتيجية اقامة نظام اقليمي جديد ذي سمات ومواصفات معينة كالتي تطرحها اسرائيل، وبين محاولات تحويلها الى واقع. فقد تنجح تلك المحاولات وقد تفشل أو تحبط، وقد يكون النجاح (أو الفشل) جزئيا أو محدودا. ان هذا او ذاك يتوقف على عوامل واعتبارات عديدة ليس هنا موضع مناقشتها، وأهمها موقف ودور الأطراف الأخرى المعنية.

بعض "التكنوقراط" الاسرائيلي ينظر الى مشروع اقامة نظام اقليمي "تعاوني" كمشروع أقرب الى "اليوتوبيا" أو الخيال العلمي. فمثل هكذا نظام، وفق رأي هؤلاء، لا يحتاج الى اتفاقيات سلام جازمة وشاملة فحسب، بل والى تحولات بنيوية واجتماعية وثقافية واسعة النطاق تشمل: "توزيع عادل للثروة بين دول المنطقة وداخل كل منها، ايجاد حلول بنيوية للمشكلات الاقتصادية والسكانية في المنطقة، ايجاد صيغة سياسية تتلاءم مع التعددية الدينية والاثنية، تجويف أو نزع المصداقيه عن الحركات الدينية-القومية أو السياسية الأصولية وعن الأيدولوجيات ذات المضمون "الألفي" أو "المهدوي" داخل المنطقة وفي جوارها (بما في ذلك

Digitized by Birzeit University Library

المناطق الاسلامية من الاتحاد السوفيتي سابقا)، استقرار سوق النفط العالمي، توفر آلية، تتشكل من قوى خارجية وقوات أمم متحدة، لمنع تفجر الصراعات وحلها" [٢١]. لكن ما يسترعي الانتباه هنا هو أن هذه التعقيدات والشروط والصعوبات التي يتم التنويه بها من شرائح من الانتليجنسيا الاسرائيلية ترفق في العادة، ومن ذات الفئات، بتوكيدات على أهمية البدء في تنفيذ المشروع الاقليمي واعتماد استراتيجية تدرجية في عملية توليده.

ويلاحظ أن الحذر الاسرائيلي ازاء الطرح العلني والتفصيلي لموضوع اقامة نظام اقليمي جديد في الشرق الاوسط يتخطى اقامة علاقات اعتيادية، على الصعيدين الاقتصادي والديبلوماسي، تحظى اسرائيل فيها بموقع نشط ومؤثر. هذا الحذر تراجع بشكل ملحوظ بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وبشكل أكثر وضوحا بعد توقيع اتفاق "اعلان المبادىء" بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية في أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٣. فقد انتقل الموضوع من التداول في اطار المؤسسات البحثية والأكاديمية والنخبوية، وربما الحزبية الضيقة، الى الطرح الدعاوي واسع النطاق من قبل رموز سياسية اسرائيلية معروفة جيدا على الساحة المحلية والاقليمية والدولية، لعل من أبرزها شمعون بيريز.

لكن الطروحات الاسرائيلية بشأن النظام الاقليمي الجديد ليست طروحات مجمع عليها اسرائيليا كما اعتبر الكثيرون في المناقشات العربية التي أعقبت مؤتمر مدريد للسلام. فهناك قوى من اليمين الاسرائيلي ترفض طرح رؤية خارج مفهوم "اسرائيل الكبرى". فهي ترفض مبدأ "الأرض مقابل السلام" وتصر على الاستيطان وتوسيعه، وتكتفي بمفهوم كلاسيكي "للتطبيع" (شعار "السلام مقابل السلام"). وقد ساهمت التطورات منذ توقيع اتفاق أوسلو في اعادة تنشيط دور هذا التيار الاسرائيلي الذي يبقى معنيا بأمن اسرائيل الاستراتيجي وتوسعها وسيطرتها العسكرية أكثر من اهتمامه بدمجها في المنطقة، وهو اتجاه له وزنه على الساحة الاسرائيلية بما في ذلك داخل حزب العمل.

لذا، من المفيد التعاطي مع الأفكار والمشاريع الاسرائيلية حول النظام الاقليمي الجديد بمنهجية انتقادية تدقيقية من زاويتين:

أولا، الجهة التي تطرح الأفكار والمشاريع وصلتها بالسلطة السياسية.

ثانيا، وظيفة هذه الأفكار والمشاريع.

أي هل هي مشاريع جاهزة ومعدة للتنفيذ أم للتفاوض؟ أم هي ذات وظيفة اعلامية أم رؤى "طوباوية"؟ أم تجمع أكثر من وظيفة واحدة؟ أم هي "استراتيجيات" أولية (تطرح الوجهة العامة للتغيير المطلوب تنفيذه) قابلة للتعديل والتغيير وفق المستجدات والتحولات الداخلية والاقليمية والدولية من جانب، وردود فعل الأطراف المعنية الأخرى (الأطراف العربية) عليها، من جانب ثان؟ والوظيفة الأخيرة هي الأقرب الى الواقع فيما يخص المشروع المصاغ من قبل أطراف

Digitized by Birzeit University Library

نيابة في حزب العمل الاسرائيلي وقوى ما يسمى باليسار الصهيوني. وهذا المشروع تطور لياخذ صيغة اقامة "نظام اقليمي جديد"، وهو الذي وجه "الاستراتيجية" التي اعتمدتها اسرائيل (بعد استلام حزب العمل للسلطة) في مفاوضاتها مع الأطراف العربية. وهي استراتيجية تقوم على التفاوض من أجل تأسيس علاقات سياسية واقتصادية ثنائية ومنفردة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة (في المرحلة الأولى والحاسمة) تتحول اسرائيل من خلالها الى مركز وصل رئيسي بين دول المنطقة.

وربما تتأتى احدى أهم مصادر قوة المشروع الاسرائيلي من غياب أي مشروع موحد أو استراتيجية مشتركة للأطراف العربية تحدد رؤيتها لمستقبل المنطقة انطلاقا من مصالحها الراهنة والمستقبلية. فلم تغب الرؤية الاستراتيجية الموحدة فحسب، بل غاب كذلك الحد الأدنى من التنسيق فيما بينها ازاء أسس ومضمون وشكل وأبعاد "السلام" مع اسرائيل وما يترتب عليه. وقد ساهم ذلك في اعطاء قوة دفع للمشروع الاسرائيلي فيما يتعلق ببنية وحجم وتحولات الاقتصاد الاسرائيلي مقارنة ببنى وحجوم وتحولات الاقتصاديات العربية المحيطة. بالاضافة الى القوى الدولية والاقليمية التي تساند، بشكل أو بآخر، الاستراتيجية الاسرائيلية الاقليمية.

المراجع والحواشي

1- Haim Ben-Shahar, G. Fishelson, Seev Hirsch, and Meir Merhav (Ed.), *Economic Cooperation and the Middle East Peace*. Weidenfeld & Nicolson, London, 1989.

شارك في اعداد الكتاب ١١ باحثا اسرائيليا راجع التقديم الذي وضعه آرمند همر الذي كان حينئذ رئيسا لشركة "أوكسيدنتال بتروليوم كوبوريشن". وآرمند همر كان، حتى وفاته في أواخر الثمانينيات، ميليارديرا ورجل أعمال أمريكي يهودي عرف بدعمه لقضايا التعاون الدولي وتحديدا في المجال الاقتصادي. هناك مؤسسات اسرائيلية أخرى غالبيتها مرتبطة بجامعات اسرائيلية وتوجه جزءا من جهدها لاعداد أبحاث ذات أبعاد اقليمية راهنة ومستقبلية أو دراسات تتناول الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية في البلدان العربية، ومن هذه المراكز والمعاهد:

- The David Horowitz Research Institute for Developing Countries, Tel Aviv University.
- Jafee Centre For Strategic Studies, Tel Aviv University.
- Centre of Strategic Studies, BAR ILAN University.
- Centre for Jewish-Arab Economic Development, Tel Aviv.
- Interdisciplinary Centre for Technological Analysis and Forecasting, Tel Aviv University.
- The Leonard Davis Institute for International Relations,The Hebrew

Digitized by Birzeit University Library

University, Jerusalem.

- The Tami Sternmetz Centre for Peace Research, Tel Aviv University.

- The Harry S. Truman Research Institute for the advancement of Peace, the Hebrew University, Jerusalem.

- The Moshe Dayan Centre for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University.

- The Institute of Middle East Studies, University of Haifa.

2- G. Fishelson (Ed.), *Economic Cooperation in the Middle East*, Westview Press. Boulder & London 1989. p.1.

حول تصور "التكنوقراط" الاسرائيلي للسلام في النمطقة وتحديدا مع الفلسطينيين أنظر مقال Michael Keren في:

Efraim Karsh (Ed.), *Peace in the Middle East; The Challenge for Israel*, London: Frank Cass, 1994.

٣- نشر مركز صندوق آرمند همر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط (التابع لجامعة تل أبيب) خلال فترة الثمانينيات عددا من الدراسات حول آفاق التعاون الاقتصادي بين اسرائيل وكل من لبنان ومصر والأردن وسوريا، وحول التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة وحول قضية المياه. كما قام بنشر عدد من الأبحاث حول التعاون الاقليمي في مجالات التجارة والصناعة والسياحة وخصوصا بين اسرائيل وكل من مصر ولبنان. وأخذ المركز منذ بداية التسعينيات بتوجيه جهده نحو اعداد دراسات حول مشاريع محددة، منها مشاريع لتحلية المياه وتوليد الكهرباء (٩٢)، وحفر قناة تربط البحر الاحمر بالبحر الميت (٩٢)، اقامة منطقة سياحية (ريفيرا) على البحر الأحمر (٩٢)؛ اقامة مركز طبي شرق أوسطي (٩١)، اقامة منطقة اقتصادية حرة وميناء في غزة (٩١)، المياه والتسوية السياسية (١٩٨٩)، اقتصاد الأردن والعلاقات الاقتصادية المحتملة بين اسرائيل والأردن (١٩٨٩)، التعاون العلمي والتكنولوجي بين اسرائيل ومصر (١٩٩١)، الرأسمال البشري في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ "التعاون متعدد الجنسيات" في الشرق الأوسط فيما يخص خطوط الأنابيب النفطية (١٩٩٢)، الاقتصاد السوري وامكانات التعاون مع اسرائيل (١٩٩٢)، اللاجئون الفلسطينيون والحلول الممكنة (١٩٩٣)، امكانات التجارة بين اسرائيل والدول العربية (١٩٩٣)، وصدر عن وزارتي الخارجية والمالية الاسرائيليتين عام ١٩٩٤ وثيقة قدمت الى القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتي انعقدت في تشرين الأول (أكتوبر ١٩٩٤) حيث تضمنت مجموعة من المشاريع للتعاون الاقليمي شملت المياه، الزراعة، السياحة، النقل، الطاقة، الاتصالات، التجارة والصناعة، البيئة، والقنوات الرابطة بالبحر الميت. ويتضح من الوثيقة ان الحكومة الاسرائيلية اعتمدت الى درجة كبيرة على الأبحاث والدراسات التي صدرت عن صندوق آرمند همر. أنظر:

Government of Israel, *Development Options for Regional Cooperation*, October 1994.

وكان جدعون فيشلسون قد عين، مع بدء المفاوضات العربية- الاسرائيلية، على رأس لجنة اسرائيلية عليا

Digitized by Birzeit University Library

لتقديم المشورة حول العلاقة الاسرائيلية المستقبلية مع الضفة الغربية وقطاع غزة وحيال العلاقات مع الأردن. وفي أيلول (سبتمبر) عام ١٩٩٢ كتب جدعون فيشلسون بصفته المنسق العلمي لصندوق آرمند همر: " لقد قام صندوق آرمند همر بجمع وتحليل والابلاغ عن العديد الأفكار الخاصة بالتنمية الاقليمية ذات المنفعة لجميع دول الشرق الأوسط. وتبين النتائج أنه يمكن حصد منافع اقتصادية بقيمة بلايين الدولارات في شرق أوسط يسوده السلام عبر التعاون في قطاعات المياه، والطاقة، والزراعة، والتجارة، والصناعة والنقل، والسياحة بطبيعة الحال". أنظر:

Abraham Tal and Gideon Fishelson, *The Tourism Zone of The Red Sea Riveria*, The Armand Hammer Fund, Tel Aviv University, Sep. 1992. p.6.

٤- أشرف مركز صندوق آرمند همر، في حزيران (يونيو) سنة ١٩٨٦ على ندوة (عقدت في تل أبيب) حول "التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط". وتدليلا على الأهمية التي أولتها اسرائيل للموضوع حضر الافتتاح رئيس الدولة، حاييم هيرتزوغ، ووزير الشؤون الاقتصادية آنذاك، جاك يعقوبي ورئيس جامعة تل أبيب وآخرون. وشارك في اعمال الندوة ١٩ باحثا نشرت أبحاثهم، عام ١٩٨٩، في كتاب حرره جدعون فيشلسون (مرجع سابق). كما نشر في نفس العام (١٩٨٩) كتاب آخر عن ذات الموضوع تحت عنوان "التعاون الاقتصادي وسلام الشرق الأوسط" شارك في اعداده حاييم بن شاحار، وجدعون فيشلسون وسيف هيرش وحرره مائير ميرهاف. وقد تشكل الكتاب الأخير من مجموعة الدراسات التي أعدها مركز صندوق آرمند همر.

في السنوات الأخيرة يقدم مركز صندوق آرمند همر نفسه كالتالي: "أسس صندوق آرمند همر عام ١٩٨٠ للقيام بالبحث الاقتصادي واعداد خطط اقتصادية ذات جدوى لتسهيل العملية السياسية نحو السلام في المنطقة، وللمساهمة في تأسيس ترتيبات سياسية واتفاقيات سلام في الشرق الأوسط". راجع: Elisha Kally ,*Water and Peace*, Praeger, London, 1993, pp.xiii-xiv .

وفي تقديم آخر حول المركز المذكور ورد: "تأسس صندوق آرمند همر للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط عام ١٩٨٠ في جامعة تل أبيب لتشجيع التعاون الاقتصادي بين اسرائيل وجاراتها. ومنذ ذلك الحين بدأ وأنجز عدة دراسات تضمن عدد منها اقتراحات لمشاريع قابلة للتنفيذ من قبل هيئات رجال اعمال وحكومات في اسرائيل والدول المجاورة ... ومنذ بداية عملية السلام في مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، جذب صندوق آرمند همر اهتمامات واسعة .فقد تم تقديم مشاريعه الى الوفود المفاوضة في المفاوضات المتعددة الأطراف..." . راجع:

Peace Projects, The Armand Hammer Fund, Tel Aviv University 1993, p.3.

وفي العام ١٩٨٢ طلب شمعون بيريز من حاييم بن شاحار، الذي كان في ذلك الوقت رئيسا لجامعة تل أبيب، أن يتولى ، كممثل لحزب العمل، وزارة المالية في حال نجاح الحزب المذكور في الانتخابات البرلمانية. وفي وقت لاحق دخل حاييم بن شاحار عالم رجال الأعمال عندما تولى تمثيل شخص آرمند همر في اسرائيل. ويقي بن شاحار يقدم المشورة الى حزب العمل في القضايا الاقتصادية خلال اعداد "برنامج الاصلاح الاقتصادي "عام ١٩٨٥، وخلال تولي شمعون بيريز وزارة المالية خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٠ .

يبدو أن الاهتمامات التي أوجدها مركز صندوق آرمند همر والتوقعات المتعلقة بالابعاد الاقتصادية لتسوية الصراع العربي-الاسرائيلي، قد شجعت قيام مراكز خاصة في اسرائيل لتجميع وتوفير معلومات دقيقة وتراكمية (بنوك معلومات) لرجال الأعمال الاسرائيليين عن أوضاع الأسواق العربية وشركاتها ووكلائها

Digitized by Birzeit University Library

واتجاهاتها ... الخ. ومن هذه المراكز شركة تطلق على نفسها" أنفو برود ريسيرتش" ومقرها في تل أبيب. ومن الطريف أن مؤسس هذا المركز، ويدعى جيل فايلر، كان أحد الخبراء الذين عملوا مع مؤسسة أرمند همر، الى أن تولى تأسيس هذا المركز بدعم من رجل أعمال اسرائيلي يرأس شركة كوكا كولا-اسرائيل. ويبدو أن الأخير كلف المركز باعداد دراسة عن المقاطعة العربية لاسرائيل). صحيفة الشرق الأوسط، تاريخ ١٧-٣-١٩٩٤ ، نقلا عن "اسرائيل بزنس ديلي").

٥- راجع كتاب حاييم بن شاحار(١٩٨٩)، صفحة ٣-٥ .

٦- التقدير الذي يرد في كتاب حاييم بن شاحار لقيمة الموجودات العسكرية لمصر وسوريا والأردن واسرائيل هو ١١٠ مليار دولار (بأسعار منتصف الثمانينيات)، وهو تقدير - كما ينوه الكاتب - لا يأخذ بعين الاعتبار خسائر الحروب السابقة ولا الهدر في البنية التحتية (طرق، مطارات، معسكرات ..) الذي يرافق اعادة انتشار القوات بعد كل حرب والتوصل الى اتفاقيات هدنة. أنظر:

Ariel Halpern, *The Development of the Military Capital Stocks of Israel and the Confrontation States*. The Maurice Falk Institute For Economic Research In Israel: Discussion Paper No. 86.01 Jan.1986.

7- Ruth Arad, Seev Hirsch & Alfred Tovias, *The Economics of Peacemaking, Focus on the Egyptian-Israeli Situation*, London, 1983 , p. 3.

يقول محمد حسنين هيكل (في محاضرة له في معرض القاهرة للكتاب الدولي بتاريخ ١٩٩٥/١/١٨):

"قبل للشعب المصري أن السلام قادم ليريحه من الأعباء الثقيلة، ماديا ومعنويا، للصراع والحرب المسلحة. وقبل للشعب المصري أيضا أن السلام سوف يسحب الرخاء في ذيله نتيجة مؤكدة لما يمكن توفيره بانهاء عصر الصراع والسلاح أو نتيجه لما يمكن أن تضيفه المساعدا ت الخارجية، أو نتيجة لما يمكن أن يحققه التركيز على البناء والانطلاق في عصور جديدة. وكان الذي حدث خلافا لما كان منتظرا"، ولا "مفر من الاعتراف بأن جماهير الشعب المصري راحت تشعر مع تثاقل زحف السنين أن الحياة في عصر "الحرب" كانت أفضل منها في عصر "السلام" - اذا جاز القول بأن السلام تحقق. ثم أن الحياة بدون مساعدات أجنبية كانت أيسر منها بعد المساعدات الأجنبية - اذا جاز اعتبار ما تحصل عليه مصر بالفعل مساعدات حقيقية. ثم أن الحياة في وقت "الانغلاق" كانت أسعد منها في وقت "الانفتاح"- اذا جازت تسمية ما كان "بالانغلاق" وما أستجد "بالانفتاح" (راجع نص المحاضرة المنشور في صحيفة القدس العربي اللندنية، بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٠، ص. ٤ ، ٩)

8- Alan Richard & John Waterbury, *A Political Economy of the Middle East*, Westview Press,1990. p. 362, Table 13.1.

Digitized by Birzeit University Library

جدول يبين معدلات النمو الاقتصادي بالمقارنة مع حصة المصروفات العسكرية من الناتج المحلي الاجمالي للسنوات ١٩٧٣-١٩٨٤

البلد	معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي(٪)	نسبة المصروفات العسكرية من للناتج المحلي الاجمالي (٪)
الجزائر	٦,٤	٢,٠
مصر	٨,٥	١١,٠
ايران (١٩٨٠-١٩٨٥)	٠,٥	٨,٠
العراق (١٩٦٠-١٩٨٠)	٥,٣	٥١,٠
اسرائيل	٣,١	١٧,٠
الأردن	٩,٦	١١,٤
ليبيا	٣,٠	٣,٠
المغرب	٤,٥	٤,٣
السعودية	٦,٠	١٩,٠
السودان	٥,٥	٥,٠
سوريا	٧,٠	١٨,٠
تونس	٥,٥	٥,٠
تركيا	٤,١	٤,٤
اليمن (الشمالي)	٨,١	١٨,٠
اليمن (الجنوبي)	....	١٥,٠
الولايات الأمريكية المتحدة	٢,٣	٦,٥
اليابان	٤,٣	١,٠

9- *Ibid.*, pp , 360-61.

يؤكد المؤلفان (المرجع السابق) أن دول الشرق الأوسط تأتي في مقدمة دول العالم من حيث حصة المصروفات العسكرية من قيمة اجمالي الناتج القومي. فعندما كانت أسعار النفط عالية نسبيا كانت المنطقة تصرف ما يعادل ٤٠ مليار دولار سنويا على شراء الأسلحة. كما أن ثمانية من البلدان الأربعة عشر التي تنفق سنويا أكثر من ١٠٪ من ناتجها القومي الاجمالي على الدفاع هي بلدان من منطقة الشرق الأوسط. وتصعب مناقشة قضايا التسلح دون مناقشة دور الدول الصناعية التي تصدرالسلاح الى دول العالم الثالث . وينتقد تقرير للأمم المتحدة نشر في (يونيو) ١٩٩٤ الدول الصناعية لتبديدها "حوالي ألف مليار دولار تم توفيرها ... بعد انتهاء الحرب الباردة وخفض نفقات التسلح". ويقول التقرير أن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن زادت من مبيعاتها للدول النامية كي تحافظ على مصانعها العسكرية وتنفادى البطالة في تلك الصناعات . كما يشير التقرير الى أن عددا من دول العالم الثالث بات "يواجه خطر الانهيار لأنه يعتمد على زيادة النفقات العسكرية على حساب النفقات الاجتماعية وعلى حساب تجاهل الحاجات الأساسية للسكان". وقد وضع التقرير في قائمة الدول المرشحة للانهيار بسبب تلك السياسة البلدان التالية: أفغانستان، أنغولا، هايتي، العراق، موزمبيق، بورما، السودان، وزائير. ويرى أن هناك دولا

Digitized by Birzeit University Library

أخرى قابلة للسبر في هذا الاتجاه ، منها: الجزائر ومصر. (راجع: "الحياة" عدد تاريخ ٢-٦-١٩٩٤. للتعرف على أبرز القضايا المثارة حول العلاقة بين الانفاق العسكري والتنمية الاقتصادية (راجع مقالات سنان الشبيبي حول الموضوع في صحيفة "الحياة"، الأعداد ٢-٦-١٩٩٤ و٤-٦-١٩٩٤) وخلال الثمانية عشر شهرا التي أعقبت احتلال العراق للكويت باعت الولايات المتحدة بمفردها الى دول الشرق الأوسط ما لا تقل قيمته عن ١٩ مليار دولار من الأسلحة (١٥ بليون دولار ذهبت للسعودية لوحدها). راجع:

The Christian Science Monitor, 3-4-1992.

وفي العام ١٩٩١ لوحده باعت الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لدول الشرق الأوسط ما مجموعه ١٢,٢ مليارددولار. أنظر:

International Herald Tribune, 1-6-1992 (report by Elaine Sciolino).

وتقول مصادر خبيرة أن دول الشرق الأوسط أوصت على ما تبلغ قيمته ما بين ٣٥ مليار دولار و ٤٥ مليار دولار من الأسلحة مباشرة بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ، كانت حصة الولايات المتحدة منها ٢٨,٨ مليار دولار. أنظر . *The Financial Times*, 24-8-1992

ويقدر أحد الكتاب الاسرائيليين أن الميزانية العسكرية الفعلية لاسرائيل للعام ١٩٨٥ لا تقف عند حدود مبلغ ال ٤ مليار دولار من مجموع ال ٢٣ مليار دولار التي شكلت مجمل الميزانية الاسرائيلية لذلك العام لأن الكثير من المصرفات العسكرية "يختبأ في موازنات وزارات عديدة أخرى، كالبوليس والبلديات على سبيل المثال. كما أن مبلغا ذا حجم يظهر في الدين الخارجي ومدفوعات الفوائد على قروض أخذت في السابق لتمويل الميزانية العسكرية. ولذا، فان التقدير المقبول عند بعض الاقتصاديين الاسرائيليين للحجم الفعلي لميزانية الدفاع هو أقرب الى ٨ مليار دولار ، أو ما يعادل ٤٠٪ من الميزانية الاجمالية للدولة". أنظر:

Shlomo Frenkel, "Israel's Economic Crisis", *MERIP*, No. 136, Oct. - Dec. 1985 . pp 21-2.

10- S.L. Spiegel (Ed.), *The Arab-Israeli Search For Peace*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1992. &

Mark A. Heller, "*Middle East Security and Arms Control*", pp 129 - 137.

وأنظر كذلك: يوسي الفر، "المستوطنات والحدود: التصورات الاسرائيلية للحل الدائم"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢، شتاء ١٩٩٥، ص ٧٩-١١٣ .

١١- أنظر G. Fishelson (1989)، ص ٤-٥ .

١٢- المرجع السابق، ص ٤ .

١٣- المرجع السابق، ص ٤ .

١٤- Haim Ben- Shahar (1989) *op. cit.* p. 7.

15- G. Fishelson, "*Regional Economic Cooperation in the Middle East.*"

Digitized by Birzeit University Library

in S.L.Spiegel (Ed.), 1992 op. cit. p. 103.

١٦- المرجع السابق، ص ١٠٣ .

١٧- المرجع ذاته، ص ١٠٤ . أنظر كذلك:

Haim Ben-Shahar (1989) *op.cit.* p.14.

١٨- المرجع ذاته، ص ١٠٦ .

١٩- المرجع ذاته، ص ١٠٦-١٠٧.

٢٠- المرجع ذاته، ص ١٠٧ .

٢١- راجع تصريحات الرئيس الاسرائيلي عيزر وايزمان عند زيارته الرسمية لتركيا في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ حول محادثاته مع المسؤولين الأتراك. وهي محادثات تناولت قضايا التعاون "الأمني والمياه والعلاقات الاقتصادية والدفاعية والتجارية". وقد اعتبر وايزمن - والذي رافقه ٢٢ من كبار رجال الأعمال الاسرائيليين - أن "مستقبل الشرق الأوسط يعتمد بصورة رئيسية على التعاون الواسع في جميع المجالات بين مصر وتركيا واسرائيل" (راجع صحيفة "الحياة" تاريخ ٢٥ و ٢٦ كانون ثاني (يناير) ١٩٩٤). وقام وايزمن خلال الزيارة بمخاطبة البرلمان التركي، وهي المرة الأولى التي يخاطب فيها زعيم اسرائيلي برلمانا لدولة اسلامية. واعتبرت صحيفة "معاريف" الاسرائيلية "أن بامكان تركيا القيام بدور ايجابي في خلق شرق أوسط جديد وأن زيارة الرئيس (الاسرائيلي) لتركيا هي خطوة في الاتجاه الصحيح" ("معاريف" عدد ٢٤-١-٩٤) وكانت الصحف قد تناقلت بتاريخ ١٣ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٣ اخبار زيارة وفد اقتصادي اسرائيلي للمغرب، برئاسة موشي صنبر، رئيس مجلس ادارة مصرف " لينومي"، بهدف مواصلة المفاوضات المغربية -الاسرائيلية لتوقيع تعاون استثماري، ونقلت صحيفة "جلويز" الاسرائيلية (تاريخ ٢١-١-١٩٩٤) أن الوفد عقد اتفاقيات تعاون مع مؤسسات اقتصادية مغربية حظيت باشادة رابين نفسه (انظر صحيفة "الحياة"، تاريخ ١٣ تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩٣). كما أوردت صحيفة "جلويز" الاسرائيلية بتاريخ ١٨-١-٩٤ أن وفدا مشكلا من ٢٦ رئيسا لمنظمة تجارية في لبنان زار في كانون ثاني (يناير) ١٩٩٤ اسرائيل لتفحص الامكانات التجارية بين البلدين . ووصل الوفد الى اسرائيل بدعوة من رئيس منظمة الصلب والكهرباء والالكترونيات لحيفا والشمال، داني ويرنايم. حول فكرة انشاء تحالف بين تركيا واسرائيل ومصر والسعودية راجع مقال آلون بن المنعون "السعي لانشاء تحالف بين تركيا واسرائيل ومصر والسعودية" في صحيفة "هآرتس" تاريخ ١١-١-١٩٩٤ (نقلا عن صحيفة "القدس العربي" العدد ١٤-١-٩٤). وقد نقلت صحيفة "يديعوت أحرنوت" في عددها الصادر بتاريخ ٢٥-١-١٩٩٤ عن الملك حسين قوله أن "السلام مع اسرائيل سيكون سلاما حارا ومن الممكن أن يشمل مشاريع مشتركة في وادي الأردن وعلى بناء طريق تربط بين الأردن ومصر عبر اسرائيل"). راجع كذلك صحيفة "القدس العربي" بتاريخ ٢٦-١-٩٤). وبالفعل، فقد تم توقيع اتفاق لانهاء حالة الحرب بين الأردن واسرائيل في الخامس والعشرين من تموز (يوليو) ١٩٩٤ ، والبدء الفوري في تطبيع العلاقات الاقتصادية بينهما على صعيد فتح المعابر، وربط شبكات توزيع الكهرباء، والسياحة وترسيم الحدود" ومناقشة حصص المياه من نهري الأردن واليرموك ومناقشة مشاريع مشتركة. وفي تشرين ثاني ١٩٩٤ تم التوقيع على معاهدة سلام بين البلدين.

ونقلت صحيفة "يديعوت أحرنوت" (١٨-٢-١٩٩٤) أن الرئيس مبارك أبلغ القيادة العسكرية المصرية أن مصر تتحرك نحو التطبيع الكامل مع اسرائيل. ونقلت الصحيفة أن الرئيس مبارك عبر عن تبنه

Digitized by Birzeit University Library

تشجيع رجال الأعمال المصريين على بناء علاقات مع رجال الاعمال الاسرائيليين، وأنه ينوي كذلك السماح للمصريين بالسفر بحرية الى اسرائيل، وموافقة مصر على بيع غاز طبيعي لاسرائيل.. وبالفعل قام وزير النفط المصري في الأسبوع الثاني من آب (أغسطس) ١٩٩٤ بزيارة رسمية لاسرائيل لاجراء مناقشة مع وزير الطاقة الاسرائيلي، حول مد أنبوب غاز بين مصر واسرائيل بالاضافة الى قضايا أخرى (راديو اسرائيل، ١٠ آب (أغسطس) ١٩٩٤ . وقد أكد وزير البترول المصري، بتاريخ ٢٠-٧-١٩٩٤، استعداد مصر لتصدير الغاز الطبيعي الى اسرائيل بعد التأكد من الكمية المتاحة للتصدير والاتفاق على الأسعار. وحسب مصادر وزارة النفط المصرية (صحيفة "الحياة" تاريخ ١١-٨-١٩٩٤) فان انبوب الغاز سيمتد من مدينة بور فؤاد عبر صحراء سيناء الى اسرائيل. وتقدر تكلفة المشروع بنحو نصف مليار دولار، ويتوقع الانتهاء من المشروع قبل العام ١٩٩٨ .

٢٢- فيشلسون (١٩٩٢)، مرجع سابق، ص ١٠٨ .

٢٣- أنظر: جميل هلال، استراتيجية اسرائيل الاقتصادية في الشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٥ .

٢٤- صحيفة "الحياة" اللندنية ١٩-١٢-١٩٩٣ (نقلا عن أ. ف. ب. بودابست).

٢٥- راجع خطاب شمعون بيريز امام البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ بتاريخ ٩ آذار (مارس) ١٩٩٣، وراجع مقابلته مع وكالة فرانس برس بتاريخ ٢٤-١١-١٩٩٣ ("الحياة" اللندنية ٢٥-١١-١٩٩٣ نقلا عن أ. ف. ب. من أثينا). وأنظر:

- Shimon Peres, '' The Middle East In A New Era'', *Mediterranean Quarterly*, Vol.2. No.4, Fall, 1991.

- Shimon Peres, *The New Middle East*, Element Books, 1993.pp .116 - 161.

يقدر رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق رابين، في مقابلة مع هيئة الاذاعة البريطانية أيلول (سبتمبر ١٩٩٤) أن اتفاق السلام النهائي سيشتمل على علاقة "فريدة" بين الفلسطينيين واسرائيل والأردن، معتبرا أن "أفضل وسيلة لحل المشكلة مع الفلسطينيين في المدى البعيد هي أن يكون هناك ترتيب فريد بين اسرائيل والأردن والفلسطينيين"، موضحا أنه يرى وجود "ثلاثة كيانات: اثنان منهما اسرائيل والأردن يجب أن يكونا دولتين مستقلتين، والكيان الفلسطيني يجب أن يكون أقل من دولة" (أنظر "الحياة"، عدد تاريخ ١٥-٩-١٩٩٤).

26- Haim Ben-Shahar (1989): *op. cit.* page 22.

٢٧- المرجع السابق، ص ص. ٢٧-٢٨ .

٢٨- المرجع ذاته، ص ٤٢ . أنظر السيناريوهات المطروحة لكل بلد على حدة. ويتبين من التنبؤات لعام ١٩٩٢ - على أساس الاحتمالين - أن واقع عام ٩٢ يختلف كثيرا عن التوقعات المطروحة. فعلى سبيل المثال حققت بعض الدول - ومنها اسرائيل - وتائرا من النمو الاقتصادي ليس من المفترض ان تتم الا في حالة سيادة السلام الكامل (صفحة ٢٩-٤٣). وعلى كل الأحوال ، فقد شهدت اقتصاديات العديد من البلدان العربية خلال عقد السبعينيات تطورات على صعيد معدلات النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي وصل - بالأسعار الجارية - الى معدلات عالية بالمقاييس الاعتيادية. وحتى "لو أخذت معدلات التضخم

Digitized by Birzeit University Library

بعين الاعتبار، ولم تكن تلك المعدلات متواضعة بأية حال من الأحوال خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، فان معدلات النمو في الاقتصاديات العربية (مجتمعة) تبقى عالية بالمقاييس العالمية، وهي أعلى - في تلك الفترة - من مثيلتها في اسرائيل وفق أرقام الهيئات الدولية". ووفق تقديرات البنك الدولي بلغ " في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ و ١٩٨٠ معدل النمو الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو ٧٪، في حين كان معدل النمو السكاني أقل بقليل من ٣٪ " (راجع مقال كايو كوخ فيزر، وهو نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في صحيفة "الحياة"، عدد تاريخ ٢٢-٩-١٩٩٣، ص ١١). وقد شهدت تلك الفترة أكبر حربين من الحروب العربية-الاسرائيلية (حرب حزيران (يونيو) عام ١٩٦٧ وحرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣، كما شهدت، في الوقت نفسه، توسعا هائلا في النفقات العسكرية.

وقد شهد الاقتصاد الاسرائيلي في تلك الفترة - ما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٦ - تراجعا ملحوظا في وتائر نمو، ومعدلات عالية جدا من التضخم بالاضافة الى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات. هناك، بالدرجة الأولى، عوامل داخلية لتفسير أزمة الاقتصاد الاسرائيلي المذكورة، الا أن هناك متغيرات في السوق الر أسمالي العالمي لعبت دورا مساعدا في تفاقم تلك الأزمة. وأبرز تلك المتغيرات ما كان يخص سوق النفط، وتحديدا "صدمات" النفط التي حصلت في الأعوام ١٩٧٣-١٩٧٤ (الارتفاع الهائل في أسعار النفط) و ١٩٧٩-١٩٨٠ (الثورة الاسلامية الايرانية) و ١٩٨٦ (انهيار أسعار النفط). راجع مقال د. عبد الرزاق فارس الفارس " السلاح والخبز: الانفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (١٩٧٠-١٩٩٠)" ، المستقبل العربي العدد ١٧١ / رقم ٥ / ١٩٩٣ . يستخلص د. الفارس: "أن الانفاق العسكري يشكل تكلفة اقتصادية صافية للبلدان العربية، بالرغم من الجوانب الايجابية التي يساهم بها. فخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات كانت معدلات نمو الانفاق العسكري في الوطن العربي تفوق معدلات نمو كل من الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات التكوين الرأسمالي الاجمالي الثابت". ويتوصل الى "أن العبء العسكري في الوطن العربي ودول الجوار الجغرافي لم يكن كبيرا فقط بالمقاييس الدولية، وانما كان ينمو بمعدلات متسارعة خلال العقدين الماضيين. ونسبة هذا الانفاق لكل من الناتج المحلي الاجمالي والانفاق العام تفوق المعدلات السائدة في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء". ويلاحظ "أن الجزء الأكبر من الانفاق العسكري العربي تتحمله بلدان عربية لا يحيط بها جغرافيا سوى بلدان عربية أخرى. وهذا يعني أن الصراعات العربية-العربية، وسباق التسلح العربي-العربي يستحوذ على النصيب الأكبر من هذا الانفاق" (أنظر د. عبد الرزاق فارس الفارس، **السلاح والخبز: الانفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠-١٩٩٠، دراسة في الاقتصاد السياسي**، بيروت: مؤسسة دراسات الوحدة العربية، آيار (مايو) ١٩٩٣، ص. ٤٠٣-٤٠٤).

أنظر كذلك:

- Ishac Diwan & Nick Papandreou, "The Peace Process and Economic Reforms in the Middle East, in Stanley Fischer *et al* (Eds.), *The Economics of the Middle East Peace*, M.I .T, 1993.

-Paul Rivlin, *The Israeli Economy*, Westview Press ,1992, pp 1- 18.

وفق أرقام البنك الدولي كان معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي في السبعينيات لبعض دول المنطقة كالتالي: مصر (٧,٤٪)، الجزائر (٧,٠٪)، العراق (١٢,١٪)، السعودية (١٠,٦٪)، السودان (٤,٤٪)، سوريا (١٠,٠٪)، وتونس (٧,٥٪)، المغرب (٥,٥٪)، اليمن (٩,٢٪)، اسرائيل (٤,١٪)، تركيا (٥,٩٪)، وبلغت النسبة في الاردن في الفترة ذاتها (٩,٩٪)، والمناطق المحتلة (٨,٧٪)، انظر:

Digitized by Birzeit University Library

World Bank, *World Development Report*; Oxford University Press, New York, 1982, p 196.& World bank, *Economic Development and Cooperation in the Middle East and North Africa*, September 1993, Annex 2-Table 2.

ويبين الجدول التالي مؤشرات رقمية حول السكان والناتج القومي والزراعة والمياه لعدد من الدول العربية:

البلد	عدد السكان بالملايين	نصيب الفرد من الناتج	حصة الزراعة من الناتج	متوسط استهلاك الفرد
(م٣)	عام ١٩٩١	القومي (دولار) عام ١٩٩١	القومي الاجمالي عام ١٩٩١	١٩٨٧-١٩٩٢
الجزائر	٢٥,٧	٢٠٢٠	٪١٣	١٦١
البحرين	٠,٥	٦٩١٠	٪١	- - -
مصر	٥٣,٦	٦٢٠	٪١٨	١٢٠٢
العراق	١٩,٦	.....	.....	٤٥٧٥
الأردن	٣,٧	١١٢٠	٪٧	١٧٣
لبنان	٢,٧	....	.....	٢٧١
ليبيا	٤,٧	.....	.....	٦٢٣
المغرب	٢٥,٧	١٠٣٠	٪١٩	٥٠١
السعودية	١٥,٤	٧٠٧٠	٪٧	٢٥٥
السودان	٢٥,٨	٤٠٠	٪٢٩	١٠٨٩
سوريا	١٢,٥	١١١٠	٪٢٨	٤٤٩
تونس	٨,٢	١٥١٠	٪١٨	٣٢٥

المصدر :**تقرير التنمية الدولية**، البنك الدولي، واشنطن، تموز (يوليو) ١٩٩٣،

وأطلس البنك الدولي، البنك الدولي، واشنطن ١٩٩٢ .

ينبغي التعامل مع الأرقام الخاصة بالدخل القومي والدخل المحلي وبالتالي بمعدل النمو الاقتصادي السنوي وخاصة في بلدان العالم الثالث، بدرجة معقولة من الحذر لاعتبارات عديدة: منها أن هذه قياسات لاقتصاديات سوق متطورة، وتتطلب مؤسسات مختصة ووسائل جمع معلومات مدققة ليست متوفرة دائما وبالدقة المطلوبة. كما أن القياسات المذكورة تتجاهل - في كثير من الأحيان - وجود قطاعات اقتصادية تقليدية أو نشاطات تجارية مخفية أو غير قانونية، وبالتالي لا تدخل في حسابات الدخل القومي. كما أنها لا تأخذ بعين الاعتبار التفاوت الهائل في توزيع الدخل ولا في مصادره ولا في قدرة الاقتصاد على التطور التكنولوجي والعلمي ولا مستويات التنمية البشرية (التعليم ، الصحة ، الضمانات الاجتماعية ، مشاركة ومساواة المرأة ...الخ). ولا تبين معظم حسابات الدخل القومي الاختلافات الهامة في القدرة الشرائية لمعدلات الدخل للفرد.

Digitized by Birzeit University Library

من الملفت للنظر أن عقد الثمانينيات (وتحديدا نصفه الآخر) شهد اخفاقات تنموية واسعة في معظم البلدان العربية ؛ فقد تواصلت الزيادات في الواردات، وتواصل الارتفاع في حجم المديونية الخارجية العالية لأغلبية البلدان العربية غير النفطية، وترسخت سمة اقتصار التصدير من البلدان العربية على النفط والخامات المعدنية وبعض المنتجات الزراعية. كما اتسعت الفجوة بين الضروري والمتوفر من الاحتياجات الأساسية لأغلب الفئات الاجتماعية (وتحديدا الطبقات العاملة والفئات المعدمة) في الدول العربية غير النفطية. وشهدت العديد من الدول العربية في عقد الثمانينيات ارتفاعا في معدلات البطالة الكاملة والمقنعة وارتفاعا في حجم الدين العام الخارجي، بلغ مجموعه في نهاية العام ١٩٨٩ نحو ١٤٢ مليار دولار (كانت حصة مصر من الدين المذكور ما يعادل ٤٩ مليار دولار، والجزائر ٢٦ مليار دولار، والسودان ٦,٩ مليار دولار، واليمن ٦ مليار دولار). راجع **التقرير الاقتصادي الموحد ١٩٩١**، ص ٢٦٢ .

وتبين المعطيات الرسمية العربية (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد** لعام ١٩٩٣) أن معدل النمو الفعلي خلال الأعوام ١٩٩٠-١٩٩٢ لمجموع الاقتصاد العربي كان ٠,٢ في المئة سنويا فقط. ويعزى السبب الرئيسي لهذا الانخفاض الى تأثيرات أزمة وحرب الخليج، بالاضافة الى عدم استقرار أسواق النفط العالمية. ويؤكد التقرير على دور سياسات "الانفتاح" واعادة هيكلة المؤسسات لتكون أكثر ارتباطا بالسوق في تطوير امكانات الاقتصاد العربي. ويشير الى أن الناتج المحلي الاجمالي في العالم العربي بلغ عام ١٩٩٢ نحو ٤٨٣ دولار مليار مقارنة بنحو ٤٤٠ مليار دولار عام ١٩٩١ . وبلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات عام ١٩٩٢ قرابة ١٤٨ مليار دولار (مقابل ١٢٣ مليارودلار عام ١٩٨٥)، في حين بلغت قيمة الواردات في العام ١٩٩٢ نحو ١٥٥ مليار دولار ، ويلاحظ التقرير أنه باستثناء الأردن وتونس والسودان وسوريا، شهدت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في تكوين الناتج القومي الاجمالي تراجعا . ويلاحظ كذلك أن ارتفاع حصة قطاعات الخدمات والتوزيع في الناتج القومي الاجمالي ليس، في واقع الاقتصاديات العربية، كما هو الحال في الاقتصاديات الرأسمالية المتطورة، تعبيرا عن واقع تطوري . بل هو ظاهرة تنبىء بضعف القاعدة الاقتصادية وغياب الهياكل اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمارات الانتاجية والتنموية. ويعتبر التقرير أن التطور الايجابي في صادرات دول عربية عدة يعود الى "سياسات تحرير أسعار السلع وأسعار الصرف، والتقليل من القيود الحكومية على قطاع التجارة الخارجية، ودعم وتطوير دور القطاع الخاص". ومن الواضح أن التقرير يتبنى بشكل كامل "أيديولوجية" البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ازاء قضايا التنمية، كما هو حال تقرير "مفوضية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بغرب آسيا" الصادر عام ١٩٩٤ .

ويقدر التقرير الأخير أن نسبة النمو الاقتصادي في دول الخليج بالاضافة الى مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا (باستثناء الدول العربية في شمال أفريقيا) تراجعت بأكثر من ٥٠٪ عام ١٩٩٣ عما كانت عليه عام ١٩٩٢ اذ وصلت الى ٣,٥٪ بعد أن كانت ٦,٨٪. ويعزو التقرير أسباب التراجع الى انخفاض أسعار النفط وسوء الأداء التصديري ومواصلة فرض العقوبات على الاقتصاد العراقي وغياب التعاون بين دول المنطقة. ويقول التقرير أن "الاصلاح الاقتصادي" في الأردن "اكتسب زخما" حيث وصلت نسبة النمو الاقتصادي عام ١٩٩٣ الى ٦٪، وتراجعت معدلات البطالة والتضخم بشكل ملحوظ. ويعتبر التقرير "أن النمو الايجابي الاجمالي لم يفلح في وضع حد لتنامي تفاوت الدخل داخل الدول التي شملتها دراسة المفوضية". ويشير الى أن عدد العائلات في الأردن التي تعيش تحت "خط الفقر" ارتفع من ١٨,٧٪ عام ١٩٩٢ الى ٢١,٣٪ عام ١٩٩٣ . كما ارتفعت الديون الخارجية للدول المذكورة الى ١٨٦ مليار دولار بعد أن كانت ١٨٠ مليار دولارعام ١٩٩٢، وأصبحت تلك الديون تشكل ٦٢٪ من مجمل الناتج المحلي الاجمالي لمجموع الدول العربية المذكورة. وشكلت الحركة التجارية بين تلك الدول العربية عام ١٩٩٣ نحو ١٠٪ فقط من حركتها التجارية العامة.

Digitized by Birzeit University Library

وبالمقارنة، بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي في اسرائيل عام ١٩٩١ نحو٥٩,١ مليار دولار، ارتفعت الى ٦٤ مليار دولار في العام ١٩٩٣ (مقارنة مع ١١٥ مليار دولار للسعودية لعام ١٩٩١، ونحو ٦٠ مليار دولار للجزائر و ٤٢ مليار دولار لمصر في العام نفسه، ويختلف التقدير فيما يخص سوريا وفق سعر الدولار الذي يعتمد في حساب الناتج المحلي فهو ٩,٥ مليار دولار وفق سعر الصرف الرسمي للسوق الحرة، ويرتفع الى ٣٨,٣ مليار دولار وفق سعر الصرف الرسمي). وبلغ اجمالي الناتج المحلي، وفق المصادر الرسمية السورية، عام ١٩٩٤ نحو ١٠,٤ مليار دولار ونسبة نمو الناتج المحلي ٧٪ (مقارنة بمعدل ١١٪ عام ١٩٩٣، ومعدل ١٠٪ عام ١٩٩٢، راجع تقرير رويتر من دمشق، في صحيفة "القدس العربي"، عدد تاريخ ٦-١٠-١٩٩٤ص ٩). وبلغ معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاسرائيلي عام ١٩٩٢ نحو ٦,٧، وقد انخفض الى ٣,٥٪ عام ١٩٩٣ (بفعل انخفاض مستوى النشاط الاستيطاني والتعميري و تراجع معدلات الهجرة الخارجية.(وبلغت قيمة الصادرات الاسرائيلية (السلع والخدمات) في عام ١٩٩٢ قرابة ٢١,٥٪ مليار دولار وواردتها في ذات العام نحو ٢٦,٩ مليار دولار. راجع:

-الفايننشال تايمز اللندنية، مقال هيو كارنجي ،عدد تاريخ ١٣-١-١٩٩٣ وراجع تقرير جوليان أوزان في نفس الصحيفة تاريخ ٢٦-٥-١٩٩٤

-التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٣ . راجع الملخص الوارد في صحيفة "الحياة" الملحق الاقتصادي عدد تاريخ ١٩-٤-١٩٩٤ ص ١١ .

- بنك اسرائيل، التقرير السنوي، أيار (مايو) ١٩٩٣ . القدس (بالانجليزية).

-تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ الصادر عن برنامج التنمية للأمم المتحدة (UNDP) أكسفورد، ١٩٩٣ .

- الملحق الخاص عن اسرائيل لصحيفة "الفايننشال تايمز" اللندنية، عدد تاريخ -12-١٩٩٢٧ . وكذلك:

The Economist Intelligence Unit, *Country Report* on "Israel & The Occupied Territories", 1st quarter,1994. p.22.

تقرير مارك نيكلسون المنشور في صحيفة "الحياة" عدد تاريخ ٩-٦-١٩٩٤ تحت عنوان "النمو الاقتصادي يتراجع في دول الخليج والشرق الأوسط" والذي يلخص بعض ما جاء في آخر تقرير صادر عن "مفوضية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بغرب آسيا".

29- G.Fishelson (1992), p. 108-110 .

٣٠- المرجع السابق، ص ١١٢-١١٣.

٣١- المرجع ذاته، صفحة ١١٣ . نقلت الصحف ووكالات الأنباء (أواخر كانون ثاني (يناير) ١٩٩٤) خبر اجراء مفاوضات بين وزير الخارجية الاسرائيلي ووزير خارجية دولة قطر حول مشروع لنقل الغاز الطبيعي عبر خط أنابيب من الخليج الى ايلات، وقد جرى تأكيد الخبر رسميا من قبل قطر. حول بدء مفاوضات اسرائيلية - قطرية لمد أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من الخليج الى اسرائيل بكلفة قدرها مليار دولار، راجع صحيفة الحياة بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٥ . وقد أكد وزير خارجية قطر لقاءاته مع وزير الخارجية الاسرائيلي واستعداد دولة قطر لتنفيذ المشروع المذكور بعد التوصل الى تقدم في المفاوضات الاسرائيلية-السورية والاسرائيلية-اللبنانية، كما أعلن عن دعمه لمشروع اقامة شرق أوسط جديد (راجع صحيفة الحياة بتاريخ ٢٨-١-١٩٩٤).

Digitized by Birzeit University Library

٣٢- المرجع ذاته، ص ١١٦ .

٣٣- المرجع ذاته، ص ١١٧ .

٣٤- المرجع ذاته، ص ١١٨ .

٣٥- المرجع ذاته، ص ١١٩ .

٣٦- المرجع ذاته، ص ١٢٠ .

٣٧- راجع مقال الدكتور محمود عبد الفضيل "مشاريع الترتيبات الاقتصادية شرق الأوسطية" (التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة) " المنشور في مجلة "المستقبل العربي" عدد ١٧٩ كانون ثاني (يناير) عام ١٩٩٤ . وكانت اذاعة صوت اسرائيل قد نقلت في نشرتها الصباحية بتاريخ ٢٨-١-٩٤ تصريحات لوزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحال، تفيد أن المباحثات الجارية لربط الشبكات الكهربائية للبلدان المنطقة قد احرزت تقدماً. وتوقع أن يجري ربط أولي بين الشبكة الاسرائيلية والأردنية في منطقة ايلات خلال عدة أشهر. وقد نص "اعلان واشنطن" بين الأردن واسرائيل (تموز (يوليو) ١٩٩٤) على ربط شبكتي كهرباء البلدين. ونقلت صحيفة "جيروزلم بوست" الاسرائيلية (٢٠-١-١٩٩٤) أن اتفاقا بين اسرائيل والأردن ومصر قد تم لضبط التلوث في خليج العقبة. وتتضمن الاتفاقية اقامة محطات مجهزة بمعدات وخبراء لمراقبة وضبط التلوث في ايلات والعقبة والنويبة، وسيتولى الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تمويل المشروع. ونقلت صحيفة دافار الاسرائيلية (٨-٢-١٩٩٤) خبرا حول وصول وفد من رجال الاعمال السعوديين الى اسرائيل. ونقلت الصحيفة عن نائب رئيس رابطة غرف التجارة في اسرائيل أن الوفد سيركز على الشؤون المتعلقة بالطاقة.

حول المشاريع التي صدرت عن مركز آرمند همر، أنظر:

- Joab B. Eilon (Ed.), *Peace Projects*, The Armand Hammer Fund For Economic Cooperation in The Middle East,Tel Aviv University, (1993).

- G. Fishelson, *Economic Cooperation In the Middle East* (1989). See chapters 18 & 19.

38- Doug Henwood, "Global Economic Integration: The Missing Middle East", In *Middle East Report*, September-October 1993. pp. 7-8.

39- see Edith Penrose, "From Economic Liberalization To International Integration: The Role of The State", in Tim Niblock and Emma Murphy (Eds.), *Economic and Political Liberalization in the Middle East*, London ,1993.pp 3-25. See also Andre Gunder Frank ; "Third World War: A Political Economy of The Gulf War and the New World Order", *Third World Quarterly*, Vol. 13, No. 2, 1992.

40- World Bank, *Mid-East Peace Talks, Regional Cooperation and Economic Development*, A note on Priority Regional Projects,

Digitized by Birzeit University Library

September 1993.

41- Dr. Yossi Beilin, *A Vision of the Middle East*, Tokyo, 15 dec. 1993. pp 12 -12.

يلتقي نائب رئيس الكنيست الاسرائيلية، رفائيل أيدري، مع أفكار بيريز وبيلين. وقد اعتبر في حديث مع **وكالة الأنباء المغربية:** "أن مستقبل الشرق الأوسط على الصعيد الاقتصادي يكمن في اقامة سوق مشتركة لا تقل متانة عن السوق الأوروبية نظرا للوسائل التي تملكها الدول العربية واسرائيل". وقد أدلى بالحديث بمناسبة وجود وفد اسرائيلي (برئاسة وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، ميخا حاريش) في المغرب لحضور المؤتمر الوزاري للاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية (غات). وفي مقابلة مع ذات الوكالة قال حاريش أن هناك اتصالات بين رجال أعمال مغاربة واسرائيليين نشأت عنها "علاقات تجارية مهمة... ولكن لاتزال هناك بعض الحواجز في المغرب بسبب غياب العلاقات الطبيعية" بين المغرب واسرائيل. (راجع صحيفة "الحياة" اللندنية عدد تاريخ ١٦-٤-١٩٩٤ صفحة ٥). وكان بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، قد أعلن في شهر آب (أغسطس) ١٩٩٤ عن موعد انعقاد المؤتمر الاقتصادي العالمي حول شمال أفريقيا والشرق الأوسط في الدار البيضاء، برئاسة الملك الحسن الثاني وتحت رعاية أمريكية، في أواخر شهر أكتوبر ١٩٩٤. وقد شكل انعقاد المؤتمر المذكور برعاية أمريكية-مغربية، والذي شارك فيه ممثلو ٦١ بلدا وأكثر من ١١١٠ رجل أعمال من مناطق مختلفة من العالم، حدثا هاما على طريق "تطبيع" العلاقات العربية-الاسرائيلية. فقد شاركت اسرائيل بوفد رسمي كبير (في مقدمته رابين وبيريز)، كما حضر ممثلون (الغالبية على مستوى وزراء الخارجية) عن جميع حكومات الدول العربية التي دعيت للمشاركة في أعمال المؤتمر باستثناء سوريا ولبنان، ولم تدع ليبيا والعراق. وقد تبنى المؤتمر الذي حضره كذلك ممثلون عن روسيا والاتحاد الأوروبي واليابان فكرة قيام مجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقود "الى حرية تدفق البضائع ورأس المال واليد العاملة عبر المنطقة" (صحيفة "الحياة" عدد تاريخ ٢-١١-١٩٩٤).

42- Mark A. Heller, *op. cit.* p. 133.

Digitized by Birzeit University Library

التغير في الاتجاهات والمواقف السياسية المصيرية في الحركة الوطنية الفلسطينية

الأسباب والدواعي عبر المنظور التاريخي

د. مانويل س. حساسيان*

المقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى فهم وتحليل المعتقدات والمواقف وخيارات السياسة في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ بدايتها، غير أن التركيز سينصب على عملية صنع القرارات الداخلية في نطاق القيادة الفلسطينية في الثلاثينيات وفي الوقت الراهن. ولإيضاح القرارات الداخلية التي اتخذتها القيادة الفلسطينية في منعطفات تاريخية محددة، فإن عدداً من مفترقات الطرق في اتخاذ القرارات ستمدنا بالإطار التاريخي الذي سنحلل فيه أولئك الذين بلوروا الخيارات. ولكن، بصرف النظر عن الفئوية في الحركة الوطنية، فقد ظهر دائما تيار رئيسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية كان يتبنى، أيديولوجيا وذرائعيا، تطلعات وأهداف الشعب الفلسطيني على طول مسارها التاريخي المستمر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التذبذبات في عملية صنع القرارات الفلسطينية على مر العصور كان مردها إلى الانقسامات الداخلية التي انتهت في مناسبات كثيرة إلى التناقض وانتهاج سياسات واتخاذ قرارات غير منتظمة. وستسلط هذه الدراسة الأضواء أيضا على تحول السياسة الفلسطينية من التفكير والاستراتيجية التقليدية إلى البراغماتية والتعايش.

إن الدعائم الأساسية في الصراع العربي-الإسرائيلي هي صلب نظام المدلول الدقيق الذي تحدد بموجبه الدول الوطنية والشعوب وجودها وسيادتها وأراضيها. والأهم من ذلك كله أمنها بالنسبة لإسرائيل. وتكمن المعضلة الأساسية في العلاقة بين الارض والأمن والبقاء، وقد تخللت مسألة "الحدود الآمنة" تاريخ إسرائيل كدولة حديثة. ومما يبعث على المفارقة أن السبب الأكثر أهمية هو أن إصرار إسرائيل على الحصول على المزيد من الأراضي بعد حرب عام ١٩٦٧ قد تناقض مباشرة مع المطالب الفلسطينية ومع الوحدة الإقليمية للدول العربية المجاورة لها.

ومن جهة أخرى، حرم الفلسطينيون من الأراضي كما حرموا من الدولة ذات السيادة، وهذان

* دكتور مانويل س. حساسيان عميد كلية الآداب وأستاذ العلوم السياسية جامعة بيت لحم - فلسطين.

Digitized by Birzeit University Library

العاملان مهمان لصياغة هويتهم السياسية. أما التصور الفلسطيني لحجم الأراضي التي يحتاجونها لإقامة دول سيادية قابلة للحياة فقد تغير على مر السنين، فهم يقبلون اليوم بالضفة الغربية وقطاع غزة اللتين تشكلان ٢٢٪ فقط من مساحة فلسطين التاريخية، في حين كانت سياستهم الأولى تقضي بالمطالبة بفلسطين كلها. ولكن من الواضح أنه، حتى مع هذا التغير في التصور الفلسطيني، لا تزال المواقف الفلسطينية -الإسرائيلية تتصادم حول نفس الأراضي المتنازع عليها.

لذا، سيجري التركيز في هذه الدراسة على المواقف والاتجاهات والقرارات الفلسطينية التي اتخذت عند منعطفات تاريخية مختلفة، مثل تلك التي اتخذت تجاه توصيات لجنة بيل لعام ١٩٣٧ ، وخطة التقسيم الدولية للعام ١٩٤٧، وتدمير فلسطين عام ١٩٤٨، وظهور منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، وحرب حزيران عام ١٩٦٧، وما ترتب عليها، واتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ . إذ سيقدم هذا الإطار التاريخي الأساس لتحليل عملية صنع السياسة داخل الحركة الوطنية الفلسطينية والمدى الذي تأثرت به.

أصول الوطنية الفلسطينية

المراحل التكوينية للمسألة الفلسطينية

تفحص هذه الدراسة الصراع الداخلي بين العائلات الفلسطينية الرئيسية في سنوات العشرينات والثلاثينيات من أجل الوصول إلى السلطة، كما ستفحص زعامتها الراهنة.

منذ السنوات الأولى للانتداب البريطاني على فلسطين، كانت زعامة العرب الفلسطينيين التقليدية تنقسم بين عائلتين رئيسيتين: عائلة الحسيني وعائلة النشاشيبي. وقد كان للطبيعة الانقسامية للزعامة العربية أثرها على الحركة الوطنية العربية بأكملها. فمن حيث الجوهر، لم تكن تلك الحركة متحدة أو قوية لدرجة تستطيع معها مواجهة خصومها البريطانيين والصهاينة، غير أن جزءا من هذه المشكلة كان حصيلة البنية الاجتماعية، وهي بنية اتسمت بالتكلس.

ومع ذلك، كان للنفوذ الغربي الذي برز على شكل العلمانية والتطور العصري أثره على ديموغرافية فلسطين قبل أن يجعلها البريطانيون ككيان سياسي منفصل بسنوات عديدة. فقد ظهرت إلى حيز الوجود نخبة حضرية جديدة في نهاية القرن التاسع عشر، وقد أصبحت هذه النخبة أثناء الانتداب ذات نفوذ سياسي، الأمر الذي أدى إلى زيادة نقمة الطبقات التقليدية من القرى وإلى عدم شعورها بالأمان. ولم يسيطر الأعيان الحضريون على سياسة السكان في الريف والحضر حتى سنوات الثلاثينيات عندما أصبحوا في الواقع مع الزعامة الوطنية لفلسطين العربية.

استغل البريطانيون الذين كانوا يبغون السيطرة على البلاد كل مظهر تقريبا من مظاهر الانقسام الديموغرافي والاجتماعي القائم في فلسطين، فشجعوا إقامة نوع "ريفي" من الأحزاب السياسية على أمل أن تحول تلك الهيئات السياسية دون قيام اتحاد بين النخبتين

Digitized by Birzeit University Library

الحضرية والريفية يمهد لحركة وطنية حقيقية وقابلة للحياة. وقد ظلت المنافسات بين الحسينيين والنشاشيبيين هي الأمل والأفضل لدى البريطانيين للإبقاء على الحركة الوطنية ضعيفة وعاجزة. ومما يبعث على الأسى أن عرب فلسطين لم يستطيعوا التحرر من منافساتهم التقليدية، فوقعت الحركة الوطنية الفلسطينية ضحية للانقسامات الداخلية والتقوقع السياسي.

أصبحت فلسطين على امتداد تاريخها المتصل موضع مطالب سياسية متصارعة وارتباطات دينية شديدة، حيث كان العرب واليهود قد رسخوا جذورا عميقة وأقاموا ارتباطات عاطفية معها طوال مئات السنين. ومع مرور الزمن، أصبحت الجذور والارتباطات مهمة في تطوير "قوميتين" منفصلتين لكنهما متصارعتان، وهما: قومية عربية وقومية صهيونية، وكافحت كل منهما للسيطرة في النهاية على فلسطين.

يمكن ربط المسألة الفلسطينية، من وجهة نظر تاريخية بمشكلة التدخل الغربي - التغلغل الثقافي على هيئة أفكار قومية، والتغلغل السياسي على شكل حكم استعماري. ولكن، في حين كانت القومية اليهودية - الصهيونية السياسية - قد نشأت من ردود الفعل العاطفية والفكرية بسبب المذابح التي تعرضوا لها في أوروبا الشرقية وروسيا فإن القومية العربية كانت رد فعل مباشر على الظلم العثماني والاستعمار الأوروبي.

ويجب أن لا يغرب عن البال أن القوميتين قد ظهرتا في وقت واحد تقريبا، أي حوالي نهاية القرن التاسع عشر، ووصلتا إلى ذروة قوتهما السياسية في القرن العشرين. وفي تلك الأثناء، كانت كل منهما مرتبطة بحصيلة قرارات سياسية يتم اتخاذها في أوروبا. كما أن مصيرهما ومحنتهما اعتمدتا اعتمادا شديدا على سياسات أوروبا، خاصة سياسات القوى العظمى.

إن استيقاظ اهتمام العرب بتراثهم الثقافي وتقاليدهم قد ولد القومية العربية في المدن الرئيسية في الهلال الخصيب. وكان للحركة القومية العربية تنظيمها السياسي وقوتها في سوريا وخاصة في دمشق، ولكن نظرا للتجربة المؤذية التي مرت بها مجموعات النخبة السياسية العربية عند تحديها لحكم الاستعمار الغربي والخطر الصهيوني -حركة الاستيطان اليهودية- فقدت القومية العربية شموليتها، فحدا ذلك بالنخبة السياسية في كل من سوريا والعراق وفلسطين إلى التوجه نحو القوميات المحلية ووضع الأولويات والاهتمامات الخاصة، فاضطر الأعيان الفلسطينيون بوجه خاص، بعد أن تبددت أوهامهم بسبب شرذمة الحركة الوطنية، إلى مواجهة ظروف موضوعية محددة تتناقض مع أمانيهم في تقرير المصير الوطني والاستقلال السياسي. وطبقا لما ذكره المؤرخ المشهور محمد مصلح عن نشأة القومية الفلسطينية فإنه: ....." كانت هناك ثلاثة خيوط من المعارضة الفلسطينية للصهيونية إبان العهد العثماني وهي: الولاء العثماني، والوطنية الفلسطينية، والقومية العربية. فقد أوجب الولاء العثماني نبذ الصهيونية على أساس أنها كانت تشكل خطرا قاتلا للفلسطينيين، وأما القومية العربية فقد دعت إلى نبذها لأنها كانت ستغتصب فلسطين من أيدي العرب وتحبط الهدف

Digitized by Birzeit University Library

المنشود من الوحدة العربية".

والحقيقة أنه كانت للوطنية الفلسطينية صفتها المميزة من حيث تطوير إطارها الأيديولوجي والمؤسساتي الخاص بها، وقد نجم ذلك عن تطورين هامين بعد الحرب، وفقا لما ذكره مصلح: "أولهما، تطور داخلي يتعلق بتشرذم الحركة الوطنية العربية، وثانيهما تطور خارجي يتعلق بتقطيع أوصال سوريا على يد البريطانيين والفرنسيين". وهنا يمكن للمرء أن يخلص إلى استنتاج فوري هو أن الصهيونية كانت محفزا على تطوير الوطنية العربية لكنها لم تساهم أبدا في خلق تلك القومية. فقد أمدت الصهيونية الفلسطينيين ببؤرة مركزية لكفاحهم الوطني. وبصرف النظر عن تجربتها الفريدة، شملت الحركة الوطنية الفلسطينية مثل الحركة العربية التي تدور حول الوحدة العربية والاستقلال.

ولكن، من المستحيل على المرء أن يفهم الحركة الوطنية الفلسطينية دون التذكير المستمر بأنها قد تأثرت تأثرا عميقا، وتشكلت إلى درجة معينة، بكفاحها الطويل الشاق ضد الصهاينة. وكان من المتوقع أن تؤدي شراسة الكفاح بين العرب والفلسطينيين من جهة والصهاينة وحلفائهم البريطانيين من جهة أخرى إلى توحيد الحركة العربية الفلسطينية وتعزيز قواها لجعلها أكثر مناعة. ولكن، لم يستطع العرب الفلسطينيون، لسوء الحظ، التحرر من منافساتهم التقليدية ... الحقيقة هي أن سياسة "فرق تسد" البريطانية قد نجحت، واتخذت المنافسة بين العائلتين الرئيسيتين في فلسطين، الحسينيين والنشاشيبيين، منعطفا حادا خلال العقد الأول من الانتداب البريطاني. وقد استغلت هاتان العائلتان جميع أواصر القربى والطبقية والدعاية لكسب مؤيدين جدد. ولسوء الطالع نجح الصهاينة في إقامة دولة يهودية، لا في جزء من فلسطين فحسب، وإنما في فلسطين كلها عام ١٩٦٧، وتحطمت الحركة الوطنية الفلسطينية تقريبا.

إن فترة الثلاثينات فترة هامة، طبعا، في التاريخ الفلسطيني لأنها شهدت ثورة سحقها البريطانيون بقسوة، كما شهدت سقوط الزعامة التقليدية. ولكن لتحليل عملية صنع القرار الفلسطيني في تلك الفترة، وتحليل توصيات لجنة بيل التي جاءت إلى فلسطين عام ١٩٢٧ للاستفسار عن الثورة، يجب أن نعتبر تلك الفترة مفترق طرق في اتخاذ القرار في تاريخ فلسطين، حيث ظهرت ولأول مرة فكرة التقسيم.

أول مفترق طرق لاتخاذ القرار:

تقسيم فلسطين

قرار عام ١٩٣٧ (لجنة بيل)

من المهم وصف الخلفية التاريخية التي أدت إلى تشكيل لجنة بيل للتقصي عام ١٩٣٧، وذلك لكي نقيم بشكل أفضل الخيارات التي اتخذتها الزعامة الفلسطينية والانقسامات

Digitized by Birzeit University Library

الداخلية بين صفوفها حول توصيات تلك اللجنة.

شعر العرب في فلسطين بالإحباط مرات عديدة، لأن البريطانيين لم يطوروا وضعهم إلى حكم ذاتي في فلسطين ... طرح البريطانيون عدة مشاريع لإقامة مجلس تشريعي، لكن الفلسطينيين واليهود وجهوا إليها انتقادات حادة ... غير أن ثورة عام ١٩٣٦ كانت ذروة الإحباطات الفلسطينية وحالة اليأس التي وصلوا إليها، فدفعهم ذلك إلى القيام بثورة علنية ضد الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية.

اندلعت أعمال العنف عندما كان البرلمان البريطاني يبحث في اقتراح المجلس التشريعي. ومما لا شك فيه أن وأد الاقتراح كان عاملا مساعدا على توسيع حوادث الانتفاضة وانتشار أعمال العنف. تبددت آمال العرب بإقامة حكم ذاتي إيمانا منهم بأن النفوذ الصهيوني على النخبة السياسية في بريطانيا سيضمن فشل المسعى العربي ويبدد أملهم في العدالة. لكن الأسباب الجذرية للثورة كانت جميعها مرتبطة بمسألة "الوطن القومي اليهودي" الذي أصبح عامل تهديد للسكان العرب في فلسطين ... وشملت تلك الأسباب زيادة ملحوظة في الهجرة اليهودية إلى فلسطين حيث بلغ عدد المهاجرين عام ١٩٣٥ خمسة وستين ألف مهاجر، ويقابل ذلك زيادة في شراء اليهود للأراضي العربية، حيث قدر ما اشتراه اليهود من الأراضي في العام نفسه باثنين وسبعين ألف وتسعمائة وخمسين دونما. ومن بين الأسباب التي أدت إلى الثورة أيضا الضائقة الاقتصادية الشديدة والبطالة المرتفعة.

شكلت لجان وطنية في كل مدينة وبلدة تقريبا لمحاربة السياسات الصهيونية البريطانية وإحداث عصيان مدني عام. وقد شكلت أول لجنة وطنية في نابلس يوم ٢٠ إبريل (نيسان) عام ١٩٣٦ . ومع أن أول نداء للإضراب العام جاء من لجنة يافا، إلا أن لجنة نابلس كانت نشطة جدا في تشجيع المدن الأخرى على الانضمام إلى الإضراب ضد البريطانيين. هذا ودعت أيضا الهيئة العربية العليا التي أصبحت الهيئة القيادية للحركة الوطنية برئاسة الحاج أمين الحسيني، مفتي القدس، إلى العصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب ووقف جميع العمليات الحكومية البلدية. توقفت تقريبا جميع الأعمال والنقل والخدمات البلدية وعم الإضراب العام جميع أنحاء البلاد تقريبا لمدة ستة أشهر، ووقعت مواجهات عنيفة مع الجيش البريطاني وحدثت ثورة علنية لمدة ثلاث سنوات. كان هدف الإضراب، كما أعلنته الهيئة العربية العليا، هو "منع الهجرة اليهودية، ومنع انتقال الأرض إلى اليهود واستبدال الانتداب البريطاني بحكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس تمثيلي.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تاريخ القومية العربية في فلسطين في حقبة العشرينيات والثلاثينيات هو تاريخ الحسينيين والنشاشيبيين، أي تاريخ العائلتين الرئيسيتين في القدس. ومع أن الخلافات بين هاتين العائلتين كانت خلافات شخصية في قسم منها، وخلافات تتعلق بالسياسة في بعض منها، إلا أنه كانت هناك أشكال وتعبيرات مؤسسية تنطوي على المنافسة

Digitized by Birzeit University Library

على السلطة والنفوذ. فقد ارتبط إسم الحسينيين بالمجلس الإسلامي الأعلى، وعرف مؤيدوهم السياسيون باسم "المجلسيين"، بمعنى أنهم يؤيدون جعل المجلس الإسلامي الأعلى نقطة المحور في الزعامة الفلسطينية. وعلى غرار المجلسيين، كانت المعارضة مناوئة للحسينيين، ونضم عائلات فلسطينية كبرى يحميها النشاشيبيون.

يبدو أن المعارضة لم تكن متحمسة لثورة شاملة ضد البريطانيين، فقد رأت أن إجراءات جزئية من شأنها أن تكفي، ومن حيث الجوهر رأت أن الثورة ستقوي الحاج أمين والمجلسيين. كان موقف المعارضة صعبا، إذ أنها لو وقفت علانية ضد الثورة فإنها ستنفر الشعب وتفقد كل أمل في الاستيلاء على زعامة الحركة الوطنية، وإذا لم تعارض الثورة علانية، فإن تلك الثورة ستزيد من نفوذ الحاج أمين. لذا، انتهجت المعارضة جزءا يسيرا من كلا الموقفين.

لسوء حظ العرب، أضر بهم الإضراب العام اقتصاديا ولم يستطيعوا المضي به لأكثر من ستة أشهر. وبناء على ذلك أراد قادة الثورة إنهاء الإضراب، فأصدرت الهيئة العربية العليا، من خلال اللجان الوطنية المحلية، بيانا بهذا الخصوص. لقد آذن انتهاء الإضراب باتخاذ الحكومة البريطانية بعض الإجراءات، حيث كانت قد أعلنت أن لجنة ملكية ستتوجه إلى فلسطين لتحقق في سبب الإضرابات، لكن اللجنة لن تغادر لندن إلى فلسطين حتى تكف "الأعمال العدائية".

تشكلت اللجنة في شهر أغسطس (آب) عام ١٩٣٦ بينما كان الإضراب ما يزال مستمرا، وتوجهت اللجنة إلى فلسطين يوم ٥ نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٣٦ دون أن تصدر أية بادرة حكومية تجاه العرب ودون أية إشارة تدل على حسن النية نحو العرب أيضا. والواقع أن وزير المستعمرات البريطاني أبلغ مجلس العموم، عندما كانت اللجنة في طريقها إلى فلسطين، بأنه لن يكون هناك تعليق للهجرة اليهودية أثناء قيام اللجنة بمهمتها.

في ظل هذه الظروف قررت الهيئة العربية العليا مقاطعة اللجنة، إذ من الواضح أن البريطانيين لم يكونوا ميالين إلى المصالحة مع العرب بل أرادوا أن يبينوا لهم أنهم كانون يعنون ما يقولون وأنهم عازمون على سحق الثورة. ولذا، أرسلت بريطانيا تعزيزات عسكرية من مالطا لمساعدة القوات البريطانية في فلسطين.

رغم ذلك، غيرت الهيئة العربية العليا رأيها، بعد وقت قصير من وصول لجنة "بيل" إلى فلسطين، وقررت إبطال قرارها السابق بالمقاطعة الكاملة للجنة. أرادت الهيئة التعاون مع اللجنة الآن، وإن كان ذلك على مضض. كان هناك سببان لهذا التغيير في موقف الهيئة وسياستها: أولهما، أنها أرادت أن تتجنب الانشقاق الداخلي الذي كان يهدد بحلها إذا أرادت المعارضة أن تتعاون مع اللجنة، وكان ذلك يشكل خرقا لسياسات الأحزاب الأخرى الممثلة في الهيئة العربية العليا. وثانيهما، أن الضغط الخارجي على الهيئة كان قويا، وقد جاء ذلك الضغط بشكل رئيسي من الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، ومن العاهل السعودي. وعلى أية حال، تم

Digitized by Birzeit University Library

إبطال القرار بمقاطعة اللجنة يوم ٦ يناير (كانون الثاني) عام ١٩٣٧ .

ومن سخرية القدر، أن قرار الهيئة العربية العليا الإدلاء بشهادة أمام اللجنة لم يغن عنها. فقد برزت على السطح مرة أخرى المنافسات القديمة بين الحسينيين والنشاشيبيين وجاءت هذه المرة على شكل قضايا ومبادىء سياسية. اعترضت المعارضة على الحجج والقضايا التي ستطرح أمام اللجنة واتهمت الحاج أمين بأنه لا يتشاور مع الهيئة العربية العليا أثناء تعامله مع اللجنة، واتهمت الحاج أمين أيضا بمحاولة تخويف الناس المؤيدين للمعارضة من أجل تدمير نفوذ الحزب الديمقراطي الوطني، وهو حزب المعارضة.

كانت الأحقاد داخل العائلة هي السبب الكامن وراء قرار الحزب الديمقراطي الوطني مقاطعة اللجنة البريطانية. ويبدو من التناقض أن ينتهي الأمر بالمعارضة المعتدلة عادة إلى مقاطعة اللجنة بينما يتعاون معها المجلسيون المتطرفون. لم يكن هذا كل ما هنالك ولم تنته المفارقة عند هذا الحد لأن المعارضة قررت الانسحاب من الهيئة العربية العليا. وعلى أية حال، فقد أوصت لجنة بيل بأن:

"يتم إلغاء الانتداب، وأن يستبدل بعلاقة موثقة بمعاهدة، كتلك التي تم إنجازها في سوريا وفي العراق قبل ذلك. أما أراضي فلسطين فيجب أن تقسم إلى دولة يهودية ودولة عربية. وأما الأماكن المقدسة في القدس وحولها فيجب أن تشكل منطقة انتداب تديرها الحكومة البريطانية".

بدت الأحقاد العائلية للعيان بسبب التناقض في مواقف المعارضة، وأصبح هذا التناقض أكثر وضوحا عندما اصبح الحزب الديمقراطي الوطني، فيما بعد، ذا وجهين بالنسبة لتقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية. ففي حين انتهى الأمر بالمجلسيين الذين تعاونوا مع اللجنة إلى رفض توصياتها بشكل واضح، كان راغب النشاشيبي، زعيم المعارضة، موضع شك من حيث أنه يحبذ تلك التوصيات. وعلى أية حال، رفض الحزب الديمقراطي الوطني توصيات اللجنة الملكية بتقسيم فلسطين، في شهر يوليو (تموز) عام ١٩٣٧ .

طالب الحزب الديمقراطي الوطني في بيان الرفض بالاعتراف بحق العرب في الاستقلال في فلسطين، ووقف إقامة وطن قومي يهودي، وإنهاء الانتداب، ومنع الهجرة اليهودية وشراء الأراضي فورا. ونص بيان الحزب الديمقراطي الوطني أيضا على أن "النسبة الحالية بين عدد السكان العرب وعدد السكان اليهود يجب أن لا تتغير ... ". علاوة على ذلك رفض الحزب الديمقراطي الوطني التقسيم "لأن أكثر الأجزاء خصوبة وتطورا من البلاد كانت تعطى لليهود، كما أن نسبة كبيرة من السكان العرب كانت ستخضع للحكم اليهودي". واقترح الحزب الديمقراطي الوطني بديلا لخطة التقسيم هو:

"أن يستبدل الانتداب على فلسطين بدولة ديمقراطية ذات سيادة تضمن فيها حقوق الأقلية ضمانا كاملا دستوريا، وتتم فيها المحافظة على النسبة القائمة بين قطاعي السكان، كما يجب منع

Digitized by Birzeit University Library

اليهود من شراء الأرض فقط في المناطق التي خصصتها خطة اللجنة الملكية للعرب".

رفضت الهيئة العربية العليا "خطة التقسيم" رفضا قاطعا، ولم تتردد الهيئة في تصعيد الثورة في فلسطين، غير أن المؤتمر الصهيوني العشرين الذي اجتمع في زيورخ في الفترة الواقعة بين ٣-١٧ اغسطس (آب) عام ١٩٣٧ ناقش تقرير اللجنة الملكية إلى جانب مناقشته للبيان السياسي البريطاني الذي اشتمل على إجراء مؤقت يقضي بتحديد الهجرة إلى فلسطين. ومع أنه كان هناك انقسام في الرأي داخل المؤتمر، إلا أنه كان هناك قبول لتوصيات لجنة "بيل" بالتقسيم من حيث المبدأ، ولكن كان هناك اعتراض بشكل رئيسي على الحدود الضيقة للدولة اليهودية المقترحة.

ومن جهة أخرى، حدث رد فعل عربي وإسلامي على توصيات اللجنة الملكية، وخير ما يوضح رد الفعل هذا، ما يلي:

"إن هذا التقسيم، في نظر الحكومة العراقية، ظلم يقع على شعب تلك البلاد، وهو ظلم لا يمكن النظر إليه إلا بقلق بالغ . . . كما أن الأمل في التوصل إلى تسوية دائمة يعتمد على الاعتراف بفلسطين كاملة ومستقلة يقبل اليهود فيها قبولا نهائيا وضع الأقلية ... ".

وفي الهند كذلك نددت الرابطة الإسلامية لعموم الهند بتقرير اللجنة الملكية وتشكلت لجنة للدفاع عن فلسطين.

أدى فشل فكرة التقسيم بالبريطانيين إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد العرب ... أنفع حادث اغتيال لويس أندروز، القائم بأعمال مفوض لواء الجليل، في شهر أكتوبر (تشرين أول) عام ١٩٣٧ البريطانيين بأن الثورة العربية أصبحت أكثر جرأة في هجماتها وأكثر تصميما على مطالبها السياسية. ونتيجة لذلك، حظر البريطانيون نشاط الهيئة العربية العليا ونشاط جميع اللجان الوطنية القائمة في جميع أنحاء فلسطين ... أما فيما يتعلق بالحاج أمين الذي أصبح الآن الزعيم الأوحد والأكثر شعبية في فلسطين، فقد قرر البريطانيون تنحيته كرئيس للمجلس الإسلامي الأعلى وكرئيس للجنة الأوقاف. امتد القمع البريطاني إلى جميع مستويات القيادة السياسية. ولما أدرك الحاج أمين ما كان يجري لجأ إلى الحرم الشريف، وبعد بضعة أيام، وأثناء شهر أكتوبر (تشرين أول) ١٩٣٧، فر الحاج أمين وغادر البلاد إلى لبنان، حيث بقي فترة من الزمن بينما كان البريطانيون يخمدون ثورته دون رأفة. من الواضح أن المعارضة انتهجت سياسة متأنية للثورة خلال سنوات قيامها الثلاث. وبينما ظن البريطانيون أن المعارضة كانت معتدلة في موقفها السياسي، شعر العديد من العرب بأنها خانت الثورة، ولذا فإن بعضهم أبدى استعدادا للانتقام من المعارضة حتى بعد انتهاء الثورة. وهكذا اغتيل زعيم المعارضة فخري النشاشيبي في بغداد عام ١٩٤١، وبعد حوالي عامين من ذلك، لقي أحد قادة الثورة السابقين، فخري عبد الهادي، نفس المصير على يد أحد أقاربه في قريته أثناء الاحتفال بزفاف ابنته.

Digitized by Birzeit University Library

من سخرية القدر أن الحكومة البريطانية عام ١٩٣٩ غيرت سياستها الموالية للصهيونية وأصبحت موالية للعرب فبدا وكأن الثورة العربية التي أخمدها البريطانيون بكل قسوة، قد انتصرت. غير أن سبب ذلك التغيير في السياسة البريطانية لم يكن له علاقة بالثورة أبدا، بل كان يتعلق بالوضع الدولي واقتراب الحرب العالمية الثانية ... وبعد أن استعدت الحكومة البريطانية الدخول في حرب أوسع مع ألمانيا الهتلرية، أصدرت الكتاب الأبيض للعام ١٩٣٩ من أجل استرضاء العرب.

حد هذا الكتاب كثيرا من الهجرة اليهودية، وقيد شراء الأرض من قبل اليهود، وبعث الأمل في إقامة دولة مستقلة يكون العرب فيها هم الأكثرية. وكان أبرز مظهر من مظاهر الكتاب الأبيض هو إعلانه بجلاء أن الحكومة البريطانية لم تعد اليهود أبدا بإقامة دولة لهم في فلسطين.

ومما يبعث على المفارقة أن الهيئة العربية العليا رفضت الكتاب الأبيض لأنه لم يلب المطلب العربي بالاستقلال الكامل والفوري. كان من الواضح أن المجلسيين قد فقدوا الثقة بالبريطانيين، إيمانا منهم بأن البريطانيين قدموا وعودا كثيرة في الماضي ولم يفوا بأي منها. ولأسباب واضحة، رفض الصهاينة الكتاب الأبيض ووعدوا بتغيير مساره فور انتهاء الحرب. ومن جهة أخرى قبل الحزب الديمقراطي الوطني هذه السياسة الجديدة. ففي الثلاثين من شهر مايو (أيار) ١٩٣٩ بعث راغب النشاشيبي، زعيم الحزب، برسالة إلى المندوب السامي البريطاني أعرب فيها عن سروره وامتنانه للحكومة البريطانية بسبب سياستها الجريئة الجديدة. وقال النشاشيبي في رسالته: "أن السياسة الجديدة ستساعد البلاد على الازدهار والتقدم"، وأصدر الحزب الديمقراطي الوطني قرارا وعد فيه بالتعاون مع الحكومة البريطانية في كتابها الأبيض لمدة عشر سنوات. ونوه القرار كذلك بالإرهاب كما ندد بصورة غير مباشرة بالمجلسيين ووصفهم بأنهم حركة تسعى لمصلحتها الذاتية وأنها قد وجدت لتشجيع المصالح الخاصة بقيادتها.

بعد العام ١٩٣٩، انشغل العالم بالحرب العالمية الثانية، والتزم الصهاينة الهدوء إيمانا منهم بأن هتلر كان أكثر خطرا من الكتاب الأبيض. وقد كانوا محقين في ذلك. نظم الصهاينة، في وقت لاحق، ثورتهم الخاصة بهم ونجحوا في طرد البريطانيين من فلسطين، وهو أمر لم يستطعه العرب عندما شنوا ثورتهم. أما بالنسبة للحركة الوطنية العربية، فقد كان العام ١٩٣٩هو آخر أعوامها ... إذ لم تعد قيادتها للبلاد، وسئم الناس من القتال والتزموا جانب الهدوء واستسلموا لمصيرهم.

من المؤكد أن خطة التقسيم التي طرحتها لجنة "بيل" الملكية عام ١٩٣٧، يمكن اعتبارها مفترق طرق لاتخاذ القرار بالنسبة للحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من رفضها للخطة كانت السياسات الداخلية بين المجلسيين والمعارضة أساسية في المحصلة النهائية للقرار.

تركت الفئوية داخل الحركة الوطنية بصماتها على هذه الفترة، غير أن الفلسطينيين كانوا مقتنعين بالقرار الذي اتخذوه عام ١٩٣٧ بصرف النظر عن خلافاتهم الأساسية. وعلى أية

Digitized by Birzeit University Library

حال، كان موقف المعارضة ينطوي على قبول لخطة التقسيم وإن لم تستطع المعارضة التعبير عن ذلك جهارا خوفا من فقدان مصداقيتها بين الفلسطينيين الذين تميزت مواقعهم بالغضب والإحباط ضد البريطانيين والصهاينة. ولأسباب تم بيانها فكرت المعارضة بعقد صفقة مع الأمير عبد الله للحصول على نصيب من السلطة في حكومة الأردن المستقبلية بعد أن وقعت أجزاء من فلسطين تحت السيطرة الأردنية عام ١٩٥٠ .

مفترق طرق ثان لاتخاذ القرار:

خطة التقسيم الدولية للعام ١٩٤٧

تزامن اندلاع الحرب في أوروبا مع القمع السياسي للفلسطينيين على يد الحكومة البريطانية التي حظرت جميع أشكال النشاط السياسي، ورفضت رفضا قاطعا السماح لعودة قادة الحركة الوطنية من منفاهم. وتولى المسؤولون البريطانيون السيطرة المباشرة على الأوقاف وأصدروا قوانين إدارية صارمة، كما شكلوا محاكم للتعامل مع الفلسطينيين. وعليه، فقد تم تفتيش البيوت وإلقاء القبض على عدد من الفلسطينيين واحتجازهم لفترات غير محدودة دون اتخاذ إجراءات قانونية مناسبة.

قبل انتهاء الحرب ألمحت بريطانيا إلى نيتها في التراجع عن الوعود التي قطعتها على نفسها في كتابها الأبيض عام ١٩٣٩ وذلك بسبب الضغوط التي مارسها اللوبي الصهيوني وسياسة حزبي المحافظين والعمال وكذلك الرأي العام الغربي الذي أثارته الكارثة التي تعرض لها اليهود على أيدي النازيين، وأحيت الحكومة البريطانية فكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين واحدة للعرب وأخرى لليهود. ولا ينبغي أن نقلل من أهمية الضغط الذي مارسه الكونجرس الأمريكي على الحكومة البريطانية لفتح باب الهجرة أمام اليهود الناجين من الكارثة والراغبين في الهجرة إلى فلسطين.

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) أعلن إيرنست بيفن، وزير الخارجية البريطانية، عن تشكيل لجنة تحقيق إنجليزية أمريكية للنظر في مسألة الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وقد دعت اللجنة في توصياتها إلى منح ١٠٠ ألف شهادة هجرة للاجئين في أوروبا للاستيطان في فلسطين بصورة فورية إلى جانب رفع القيود عن بيع الأراضي ونقل ملكيتها لليهود. وبذا تبددت آمال العرب في إقامة فلسطين مستقلة، وأصبح التقسيم أمرا لا مفر منه. وعندما عجز البريطانيون عن احتمال الضغوط الموجهة إليهم من العرب ومن اليهود، قرروا نقل المسألة برمتها إلى الأمم المتحدة. في تشرين ثاني (نوفمبر) اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة ودعت إلى إنهاء الانتداب البريطاني ثم طرحت خطة تقسيم فلسطين إلى دولة يهودية وأخرى عربية على أن توضع القدس تحت إدارة دولية.

وعلى ضوء هذه الخلفية التاريخية، يمكن للم[illegible] وتشكيل

Digitized by Birzeit University Library

الاستراتيجية من قبل الفلسطينيين الذين كانوا عرضة لانقسامات داخلية حول مسألة التقسيم. وعلى أية حال، فقد قدم العرب عدة اقتراحات تتعلق بإنهاء الانتداب البريطاني وإقامة دولة فلسطينية موحدة. ولم يجد ذلك نفعا، إذ عقد البريطانيون العزم على تقسيم فلسطين. واتسم رد الفعل العربي بالحدة وقررت الجامعة العربية في اجتماع عقدته في كانون أول (ديسمبر) عام ١٩٤٧ رفض مجلس الجامعة العربية أي اقتراح من شأنه أن يؤدي إلى تقسيم فلسطين.

وقد قاطعت الجامعة العربية اللجنة الخاصة لفلسطين التابعة للأمم المتحدة في يونيو/حزيران عام ١٩٤٧، حيث قدمت للسكرتير العام للأمم المتحدة مذكرة بررت فيها مقاطعتها للجنة بسبب حرمان الفلسطينيين من حقوقهم المشروعة. واعتبر العرب ذلك انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة. وقد قام العرب بعدة محاولات لطرح مشاريع متعددة أخرى للتقسيم ومنها إقامة دولة فيدرالية على أساس إقامة كانتونات عربية ويهودية [٣١]. وبالطبع لم يلق هذا الاقتراح قبولا لدى الجمعية العمومية للأمم المتحدة. وفي التاسع والعشرين من تشرين ثاني (نوفمبر ١٩٤٧)، تم التصويت على خطة التقسيم في الجمعية العمومية وتم تسجيل القرار ١٨١ في حوليات تاريخ الأمم المتحدة.

ولإجمال الموقف العربي تجاه خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة، يتضح أنه بغض النظر عن الرفض الصريح للخطة من قبل الهيئة العربية العليا وجامعة الدول العربية، ارتفعت أصوات عربية توفيقية أخرى سعت للتوصل إلى مصالحة وأدخلت فكرة الفيدرالية التي اعترفت ضمنا بالكيان السياسي والإداري للشعب اليهودي في فلسطين. وبصرف النظر عن المحصلة النهائية، كانت هناك انقسامات داخلية بشأن التقسيم، ولكن كان للوطنيين الراديكاليين في النهاية اليد العليا وبدأوا يدقون الطبول لمنازلة أخرى مع سلطة الانتداب والحركة الصهيونية عام ١٩٤٨ .

ومن جهة أخرى، قبلت رابطة التحرير الوطنية والحزب الشيوعي خطة التقسيم باعتبارها أهون الشرين، ومنعا لسفك الدماء بين الفلسطينيين واليهود ... وقد كان المبرر لقبولهم الخطة يقوم على ما يلي:

أ- ستنهي الخطة الانتداب البريطاني على فلسطين.

ب- تمنح الخطة الفلسطينيين الحق في تقرير المصير.

ج- ستزيل الخطة أية وصاية على الشعب الفلسطيني.

وعلاوة على ذلك، فقد قبلت المعارضة خطة التقسيم شريطة قيام فيدرالية بين الكيان الفلسطيني المستقل وشرق الأردن. وقد أعطت المعارضة تفسيرين لتبرير موقفهما:

أ- أن تكون هذه الفيدرالية مقدمة للوحدة العربية.

Digitized by Birzeit University Library

ب- اعتبار أن الأردن يملك القدرات العسكرية للدفاع عن الكيان الفلسطيني.

ومن المؤكد أن هذا الموقف الفلسطيني قد لقي مساندة النظام الأردني الذي شعر بالإحباط بسبب القرار العربي برفض الخطة.

لذا، يمكن للمرء أن يستنتج بأنه لم يكن هناك إجماع في الموقف العربي و الموقف الفلسطيني. وعلى أية حال، فقد اتخذ في النهاية قرار تمخضت عنه حرب عام ١٩٤٨ . تلا ذلك ضم الملك عبد الله رسميا للضفة الغربية وإقامة "المملكة الأردنية الهاشمية"، ومحو كلمة فلسطين بشكل متعمد من جميع المصادر التي أشارت إليها".

مع ضم الضفة الغربية للأردن، وضم قطاع غزة إلى مصر عام ١٩٥٠، ظهرت مرحلة جديدة من التاريخ الفلسطيني، وهي مرحلة استغلتها الأنظمة العربية حتى حرب يونيو (حزيران) عام ١٩٦٧ . لكن، تجدر الإشارة إلى أن الوطنية الفلسطينية عاودت الظهور في أوائل الستينات وذلك بتشكيل م. ت. ف التي وصفت بأنها "التعبير المؤسسي للوطنية الفلسطينية"، وهي تعتبر الإطار التنظيمي الذي تندمج فيه جميع النشاطات الثقافية والاجتماعية والتربوية والسياسية والعسكرية الفلسطينية.

مفترق ثالث: تكوين منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف)

مرحلة جديدة من الوطنية الفلسطينية

ظل رفض الدول الوطنية العربية الاعتراف بدولة صهيونية في الشرق الأوسط صلب المشكلة. وقد زاد الصراع العربي-الإسرائيلي من حدة عدم الاستقرار في العالم العربي ويدد كل أمل في الوحدة والتعاون.

تم تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية رسميا عام ١٩٦٤ بقرار من الجامعة العربية. وفي ذلك الوقت، طبعا كان الرئيس المصري عبد الناصر هو بطل القضية العربية، وقد أيد الفكرة لضم المنظمة الجديدة إلى الجامعة العربية تحت جناحيه. كان ذلك سببا له ما يبرره وهو الحيلولة دون اتخاذ أي إجراء فلسطيني ضد إسرائيل بحيث يؤدي ذلك العمل إلى مواجهة بين مصر وإسرائيل. كانت م. ت. ف تحت قيادة أحمد الشقيري الذي عرف بعلاقته الوثيقة بالرئيس عبد الناصر، أما جيش التحرير الفلسطيني فقد وضع تحت إمرة القيادة العربية الموحدة التي كان يرأسها ضابط مصري. عقد أول مؤتمر لمنظمة التحرير الفلسطينية في شهر مايو (أيار) عام ١٩٦٤ ولم يأل رئيسه جهدا لكسب التأييد المادي والمعنوي من العواصم العربية المختلفة وخاصة دول الخليج العربي.

كانت حرب حزيران ١٩٦٧ كارثة حلت بالدول العربية وبالفلسطينيين عموما. لقد تحطمت القوة العسكرية العربية وكان المجتمع الدولي متعاطفا مع إسرائيل أكثر من تعاطفه مع الأنظمة

Digitized by Birzeit University Library

العربية اللدودة في خصومتها كما صورتها الصحافة العالمية والرأي العام العالمي. وتبددت أوهام الزعماء الفلسطينيين بالأنظمة العربية، وإن كانت تلك الأنظمة مؤيدة لها، وبدأ هؤلاء الزعماء يطالبون باستقلال المنظمات الفلسطينية عن السيطرة العربية.

حول الفلسطينيون توجههم الرئيسي من المناداة بالعروبة والوحدة العربية إلى تبني فكرة الوطنية الفلسطينية والكفاح لنيل الاستقلال.

بعد "نكسة" عام ١٩٦٧، ظهرت حاجة ماسة إلى إعادة بناء الحياة الفلسطينية، وحظيت إقامة بنية تحتية أساسية تنظيمية بالأولوية القصوى وذلك استجابة لطموحات الفلسطينيين وتلبية لاحتياجاتهم المتزايدة. وكان هذا، على أية حال، هدفا حتميا، فيما بقيت النشاطات والأهداف الأخرى هموما ثانوية مقارنة بأهمية بناء منظمة تستطيع المطالبة والعمل نيابة عن جميع الفلسطينيين. وبكلمات أخرى، فقد تضافرت جهود القيادة الفلسطينية لكسب الشرعية والمصداقية، ليس لدى الفلسطينيين فحسب بل وفي أوساط المجتمع الدولي أيضا. واستلزمت المهمة التي اضطلعت بها القيادة الفلسطينية القيام بنشاطات تنظيمية اعتيادية مثل شراء الأسلحة وجمع الأموال وتطوير قاعدة إقليمية تمكنهم من البقاء على اتصال وثيق بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تمكنهم من شن عمليات عسكرية ضد إسرائيل.

وبالطبع، كان بناء هيكل تنظيمي كهذا مهمة صعبة استدعى إنجازها جهودا جبارة. لذا، لم يكن في مقدور المنظمات، عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٨ والتي كانت تكافح جاهدة لتثبيت دعائم سلطتها، الدخول في مواجهة مكشوفة مع تنظيمات صغيرة تكاثرت خلال تلك الفترة. وعلى أية حال، دبرت مجموعات الفدائيين الرئيسية وسيلة، لا بحد السيف وحده بل وبالإقناع أيضا، لحمل تلك المجموعات الصغرى على الانضواء تحت رايتها. وكان هذا التسامح إزاء الانقسام والتنوع هو السمة المميزة للحركة الوطنية الفلسطينية، بصرف النظر عن الذريعة التي انتحلتها للقيام بذلك مع الإحساس بالتعددية التي نمت لتصبح تقليدا متبعا تقريبا. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في بناء حركة وطنية موحدة، لم يستطع الفلسطينيون تجنب الانقسامات الاجتماعية والسلطة المجزأة في المجتمع الفلسطيني. وواقع الأمر أنه في شباط عام ١٩٦٩ تمكنت حركة التحرير الفلسطينية "فتح" من السيطرة على م. ت. ف ونجحت، إلى حد ما، في توحيد صفوف الحركة الفدائية المشرذمة.

البنية التحتية السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

من الثابت أن م. ت. ف نجحت في إعادة تكوين المجتمع الفلسطيني المحطم، وقد تسنى لها تحقيق ذلك في ظروف قاسية ومناخ صعب، ونجحت م. ت. ف أيضا في تشغيل بنية تحتية رائعة في مواجهة جميع المشاق. وبهذا، تكون م. ت. ف قد لبت الاحتياجات السياسية والوجودية لشعب فلسطيني مشتت. وكما ذكرت شيريل روبنبرغ فإن:

Digitized by Birzeit University Library

"دور م. ت. ف يفوق أدوار حركات التحرير الوطنية التقليدية، لأن م. ت. ف لم تكافح فقط لنيل الحقوق السياسية الوطنية للشعب الفلسطيني، بل إنها هي الأداة الوحيدة لإعادة تشكيل المجتمع الفلسطيني المحطم. ووجدت م. ت. ف نفسها ملزمة برد اعتبار أمة، ثم الكفاح من أجل تحريرها".

نجحت م. ت. ف، على الرغم من وجود عناصر متشددة في بنيتها التنظيمية، في بناء بنية تحتية مؤسساتية مدنية ترى احتياجات الشعب الفلسطيني في المنفى. والحقيقة أن وفرة المؤسسات الاجتماعية بلغت الأوج في المضامين السياسية لتنظيم المؤسسات التي كانت بدورها بالغة الأهمية من أجل تطوير إطار يعالج العمليات السياسية الداخلية والتشكيلات الاستراتيجية. وقد وفرت قابلية الحياة التي اتصفت بها هذه البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية الوسائل والآلية لاحتواء الانشقاق الحزبي والانقسام في صفوف مجموعات المقاومة، كما مكنتها من تمثيل الفلسطينيين في الخارج، ناهيك عن تقديم العناية الطبية والاجتماعية للاجئين في لبنان وغيره. وتجدر الإشارة إلى أن "فتح" بوصفها أكبر مجموعة داخل م. ت. ف هي أغنى المجموعات وأكثرها نفوذا، ومع ذلك، لم يكن باستطاعتها أن تقرر سياسة م. ت. ف بشكل تعسفي دون التنسيق مع المجموعات الصغيرة الأخرى. والسبب في هذا هو أن "فتح" تخشى التشرذم ولا تحتمل فقدان صورتها التمثيلية والديمقراطية. والسبب الأهم من ذلك كله هو تأثير الدول العربية التي يحضها على منح المجموعات الأصغر نفوذا سياسيا يفوق حجمها وقدراتها. نتيجة لذلك، جهدت م. ت. ف دائما بالظهور بمظهر ديمقراطي على حساب تدبير شؤون المصالح المتضاربة داخل الفئات والمجتمع الفلسطيني. وعلى الرغم من قيام علاقة احتكاكية مع المجموعات الأصغر داخل م. ت. ف، تمكنت "فتح" في ظاهر الأمر من دعم الوحدة الوطنية داخل المنظمة، وهذا أمر حتمي لبناء علاقات ديمقراطية. غير أن الفئات الأصغر تختلف عن التيار الرئيسي من حيث التكتيك، لكن استطاعت "فتح" دائما توفير الإجماع، وقد ساعدها على ذلك المؤسسات التي كانت معدة لتشجيع الوحدة وتجنب الانقسام الفئوي. إن هذه الصفة المميزة لمنظمة التحرير الفلسطينية جعلتها حركة تحرير فريدة من نوعها إذا قورنت بحركات التحرير الوطنية الأخرى. في خريف عام ١٩٨١عبر ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية، عن هذه الصفة المميزة لمنظمة التحرير، بقوله:

"يعتقد كثيرون بأن قضية فلسطين تشبه فيتنام أو الجزائر أو حتى جنوب إفريقيا. لكن على الرغم من وجود الشبه في بعض النواحي، فإن لقضيتنا ما يميزها عن غيرها تماما. إن ما واجهناه وما نزال نواجهه ليس غزوا أجنبيا واحتلالا واستيطانا فحسب، فهذه أمور جربتها دول أخرى، لكن لم يواجه بلد آخر خطة لتصفية هويته الوطنية مثلما حدث في فلسطين، ولم يواجه أي بلد آخر خطة لتفريغ البلاد من شعبها كما حدث للشعب الفلسطيني. إن هذا يتجاوز أي شيء سجله التاريخ في السابق".

Digitized by Birzeit University Library

المؤسسات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية

أهم المؤسسات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي: "المجلس الوطني الفلسطيني، والمجلس المركزي، واللجنة التنفيذية "بموجب القانون الأساسي، أي أن لمنظمة التحرير الفلسطينية بنية تحتية لدولة لديها فروع الحكم الثلاثة: التشريعي، والتنفيذي والقضائي.

أ- المجلس الوطني:

يعتبر المجلس الوطني السلطة العليا التي تتولى صياغة سياسة وبرامج م. ت. ف. ومع أن فترة ولايته سنتان، إلا أنه يجتمع بانتظام في دورات عادية بناء على طلب اللجنة التنفيذية أو بناء على طلب ربع أعضاء المجلس. في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٧ كانت الدورة العادية تعقد سنويا، ولكن قرر المجلس في دورته العادية الرابعة المنعقدة في شهر يوليو (تموز) عام ١٩٦٨ بأن تعقد الدورة العادية مرتين في العام.

وتجدر الإشارة إلى أن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني ينبغي انتخابهم بصورة مباشرة من قبل الشعب الفلسطيني، ولكن لم يكن ذلك ممكنا من ناحية عملية لأن المشاركة في صنع القرار داخل المجلس الوطني كانت دائما تتم بعد مناقشات مطولة وجدال حام بين الفئات المختلفة في م. ت. ف قبل انعقاد دورة المجلس. ينظر المجلس في دوراته العادية في تقرير اللجنة التنفيذية حول إنجازات الهيئات المختلفة لمنظمة التحرير، كما ينظر في تقرير الصندوق القومي الفلسطيني، وميزانية م. ت. ف وتوصيات لجان المجلس المختلفة وأية قضايا تطرح أمامه للنظر فيها، ويشكل ثلثا الأعضاء النصاب القانوني، كما تتخذ القرارات بأغلبية بسيطة.

ب- المجلس المركزي:

يعتبر المجلس المركزي في مستوى متوسط بينه وبين الدورة المكتملة للمجلس الوطني الفلسطيني، وهو يضمن بأن تواصل جميع الفئات المختلفة ضمن إطار م. ت. ف المشاركة الفاعلة في شؤون م. ت. ف ودوائرها. وتتألف عضوية المجلس المركزي من اللجنة التنفيذية إلى جانب عدد مماثل على الأقل من الأعضاء الذين يتم انتخابهم بصورة مباشرة من المجلس الوطني الفلسطيني. ويجتمع المجلس المركزي مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر ويؤدي وظيفة تجمع بين المهام التشريعية والتنفيذية.

ج- اللجنة التنفيذية:

تؤدي اللجنة التنفيذية مهمة الفرع التنفيذي للمنظمة. ينتخب المجلس الوطني الفلسطيني أعضاء اللجنة التنفيذية، ويقوم الأعضاء بدورهم باختيار رئيس اللجنة. وتعتبر اللجنة التنفيذية في حالة انعقاد دائم، يعمل أعضاؤها طيلة الوقت على أساس التفرغ لمهامها، وهي مسؤولة أمام المجلس الوطني بشكل جماعي وفردي عن تنفيذ السياسات والخطط

Digitized by Birzeit University Library

والبرامج التي يضعها المجلس الوطني، وقد حدد القانون الأساسي عدد أعضاء اللجنة بخمسة عشر عضوا كحد أقصى ومن بينهم رئيس اللجنة. لكن هذا العدد رفع إلى ١٨ في الدورة العشرين للمجلس الوطني.

تؤدي اللجنة التنفيذية أربع مهام رئيسية:

١- تمثل الشعب الفلسطيني بصورة رسمية.

٢- تشرف على مختلف هيئات م. ت. ف.

٣- تضع البرامج وتصدر التوجيهات وتتخذ القرارات المتعلقة بتنظيم م. ت. ف، شريطة أن لا تناقض تلك القرارات الميثاق الوطني.

٤- تنفذ السياسة المالية لمنظمة التحرير وتعد ميزانيتها.

وباختصار، توجه اللجنة التنفيذية جميع نشاطات المنظمة وفقا للخطط والقرارات العامة التي اتخذها المجلس الوطني. ويشكل ثلثا أعضاء اللجنة التنفيذية النصاب القانوني، وتتخذ قراراتها بأغلبية بسيطة. ولما كان المجلس الوطني هو الذي ينتخب أعضاء اللجنة من بين أعضائه، فإن اللجنة التنفيذية عادة تكون ممثلة لقوة المنظمات السياسية المختلفة في المجلس.

د- الصندوق القومي الفلسطيني:

تأتي عائدات الصندوق من المصادر التالية:

١- ضريبة ثابتة بمعدل ٥-٧٪ من الأجور المكتسبة، تفرض على جميع الفلسطينيين وتجبيها الحكومات العربية في الدول التي يعمل بها هؤلاء الفلسطينيون.

٢- مساهمات مالية تقدمها الدول والشعوب العربية.

٣- قروض ومساعدات تقدمها الحكومات العربية والدول الصديقة.

٤- أية مصادر أخرى يوافق عليها المجلس الوطني.

ينتخب المجلس الوطني رئيس مجلس إدارة الصندوق الذي يصبح بصورة تلقائية عضوا في اللجنة التنفيذية. وتعين اللجنة التنفيذية أعضاء مجلس الإدارة الأحد عشر لمدة ثلاث سنوات.

وعلاوة على دوائرها المختلفة والتي تقودها اللجنة التنفيذية استطاعت م. ت. ف تطوير جيش نظامي وميليشيا خاصة بها في لبنان. لكن تلك البنيات التحتية المدنية والعسكرية للفلسطينيين تحطمت تقريبا نتيجة للغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ .

لقد أقامت م. ت. ف على مر السنين، شكلا من المؤسسات الشبيهة بالدولة والتي تعمل

Digitized by Birzeit University Library

بطريقة ديمقراطية. ولذا، لم يكن بمقدورها ممارسة السلطة نظرا لافتقارها إلى ساحة إقليمية محددة ونظرا لتشتت الدوائر الفلسطينية. ويصح القول إذن بأن شرعية م. ت. ف مستمدة من الشعب الفلسطيني، لأن "م. ت. ف كمنظمة تشكل مظلة تندرج تحتها جميع العناصر المختلفة للحركة الوطنية الفلسطينية، وهذا أمر يجعل التسلط منهج عمل غير محتمل الحدوث". وعلاوة على ذلك، فقد نجحت م. ت. ف في المحافظة على شرعيتها عن طريق دمج المواقف والاتجاهات المختلفة المعقدة للطبقات الاجتماعية الفلسطينية التي كانت على العموم، واحدة من أقوى العناصر في م. ت. ف.

أما من حيث صنع القرار، فإن م. ت. ف سعت إلى التوصل إلى "إجماع" وإن كان ذلك بصورة دستورية، لأن الأغلبية البسيطة تعد كافية. وعلى عكس ما هو عليه الحال في الدول العربية، لا يمكن للرئيس التنفيذي لمنظمة التحرير أن يقوم بعمليات التحكيم وحده، ولا يمكنه اتخاذ قرارات من جانب واحد، بل يمكنه استخدام وسائل الإقناع والمساواة للتوصل إلى توازن بين الاتجاهات السياسية المتنوعة داخل م. ت. ف. ومن هنا، يتضح بجلاء أن التسلط من شأنه أن يزيد من حدة الشقاق والانقسام، وهذا من شأنه تفكيك م. ت. ف وحرمانها من شرعيتها.

عطفا على ما سبق، يتبين لنا بوضوح، أن عدم تجميع سلطة م. ت. ف في دولة إقليمية محددة لن يساعد على تطوير التسلط الذي يمكنه سحق المعارضة. وواقع الأمر هو أن قيادة م. ت. ف لجأت دائما إلى استخدام البراغماتية الوظيفية للتوفيق فيما يتعلق بمسألة الانشقاق. ولذلك، فإن المفاوضات والمساومة إلى جانب الإقناع تعتبر تكتيكا خلابا اتبعته المنظمة لتخطي حواجز التشرذم والانشقاق. ومع ذلك، لا يمكن للمرء أن يتفادى عناصر الانشقاق في م. ت. ف، وهي عناصر لا تستند فقط إلى عوامل تكتيكية بل إلى أسس أيديولوجية. ولما كانت "فتح" هي التنظيم المهيمن، فإن بإمكانها أن تتصرف من جانب واحد دون وقوع مواجهات عميقة وتناقضات صريحة. والحقيقة أن أحد العناصر الرئيسة التي ساعدت على بقاء م. ت. ف على قيد الحياة في المنفى، هو ترجمة الوطنية الفلسطينية إلى منظمة بنيوية وظيفية تلبي احتياجات الفلسطينيين. ومما لا شك فيه أن بقاء م. ت. ف اعتمد اعتمادا شديدا على الدمج الكامل بين فلسطينيي "الداخل" و "الخارج"، وخير دليل على هذه الظاهرة هو الانتفاضة.

كامب ديفيد وخطة الحكم الذاتي

ردود الفعل والقرارات الفلسطينية

استطاعت م. ت. ف، كما ذكرنا آنفا، أن تقيم بنية تحتية مؤسساتية تعتبر ضرورية لإقامة دولة. وأقامت م. ت. ف في الشتات هيئاتها الخاصة بها، سواء كانت تلك الهيئات سياسية او تربوية أو صحية أو اقتصادية أو منظمات جماهيرية. وكان بالإمكان تحويل تلك الهيئات إلى هيئات حكم وإدارة.

Digitized by Birzeit University Library

وبالمثل أقام الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة إطارهم المؤسساتي في وجه كل الصعوبات ووضعوا نواة لدولة فلسطينية مستقلة. لكنني أعتقد أنه عند مقارنة الإطار المؤسساتي في الضفة الغربية وقطاع غزة بالمؤسسات الفلسطينية في الشتات، نجد أن هناك تفاوتا على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وبغض النظر عن الظروف الصعبة التي يعيشها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، فإن عملية بناء المؤسسات غير قابلة لتغيير مسارها. لقد أفصح الفلسطينيون عن إجماع واضح بالنسبة لطموحاتهم السياسية المتمثلة في إنهاء الاحتلال، وممارسة حق تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

مما لا شك فيه أن البنية التنظيمية لمنظمة التحرير قد شكلت المركز المحتمل. ومن العوامل التي ساهمت في ذلك:

١- الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط عام ١٩٧٤ .

٢- منح المنظمة صفة مراقب في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.

٣- قبول منظمة التحرير الفلسطينية عضوا في مجموعة دول عدم الانحياز في آب (أغسطس) عام ١٩٧٥ .

٤- قبول منظمة التحرير الفلسطينية في مجموعة الدول النامية.

٥- عضوية منظمة التحرير الكاملة في جامعة الدول العربية.

٦- العضوية الكاملة لمنظمة التحرير في اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا.

بحلول منتصف عام ١٩٧٨، كانت المنظمة قد استطاعت تعيين ممثلين لها في أكثر من ستين دولة. وعلاوة على ذلك، كان لمنظمة التحرير الفلسطينية فضل كبير في توثيق العلاقات بين الفلسطينيين في الشتات والفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وقد تم لها ذلك بالتنسيق، على الصعيدين التنظيمي والسياسي، مع المنظمات الجماهيرية ومؤسسات التعليم العالي في الضفة الغربية وقطاع غزة. فلا عجب أنه عند إجراء الانتخابات البلدية عام ١٩٧٦، اعتبرت إسرائيل رؤساء البلديات المنتخبين وكلاء لمنظمة التحرير، مما أدى إلى تنحيتهم عن مناصبهم أو حتى إبعادهم.

وبحلول منتصف السبعينيات، استطاع الفلسطينيون في الأراضي المحتلة تشكيل مجتمع سياسي وطني تميز بالتماسك والمثابرة والإصرار على بناء بنية تحتية تفضي في نهاية المطاف إلى إقامة دولة فلسطينية. وظهرت إلى حيز الوجود "الجبهة الوطنية الفلسطينية" التي ضمت منظمات مختلفة تدعمها م. ت. ف والحزب الشيوعي وشخصيات وطنية. غير أن إسرائيل حظرت هذه الجبهة التي تزعمها بسام الشكعة وكريم خلف (وقد أقصيا عن منصبيهما كرؤساء

Digitized by Birzeit University Library

بلديات فيما بعد) في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٩ وحل محل الجبهة لجنة التوجيه الوطني.

اقتراحات الحكم الذاتي:

في ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٧، أعلنت إسرائيل عن خطة تشكيل "حكم ذاتي" للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فكانت الخطة فيما بعد هي الأساس الذي ارتكز عليه الموقف الإسرائيلي تجاه مسألة الحكم الذاتي. وطبقا لما تقوله آن ليش فإن:

"خطة الحكم الذاتي اقترحت انتخاب مجلس في الضفة الغربية وقطاع غزة ليتولى إدارة شؤون التعليم والصحة والرفاه الاجتماعي، لكنه لا يتمتع بصلاحية التشريع. ولا يتمتع المجلس كذلك بصلاحية الحد من شراء الأراضي والاستيطان الإسرائيليين، كما ستواصل إسرائيل السيطرة على الأمن الداخلي والخارجي. ومع أن مسألة السيادة ستظل مفتوحة للمراجعة بعد خمس سنوات، فقد أكد الاقتراح على أن إسرائيل تتمسك بحقها وبدعواها في السيادة على هذه الأراضي".

وعلاوة على ذلك، فرضت إسرائيل في مشروعها قيودا على المجلس الإداري من حيث التشريع، وفرض الضرائب، وإصدار الطوابع البريدية والعملة، والسيطرة على الواردات والصادرات، وإجراء انتخابات بموجب برامج انتخابية وقوائم. لكن سيحتفظ الإسرائيليون بالسيطرة على إصدار بطاقات الهوية، والإشراف على دوائر الصحة والتعليم، والسيطرة على الارض.

وبموجب الاتفاق الذي توصلت إليه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ومصر، سيتم إقامة سلطة "حكم ذاتي" في الضفة الغربية وقطاع غزة، لكي تحل تلك السلطة محل الحكم العسكري الإسرائيلي في تلك المناطق. وستحدد إسرائيل ومصر والأردن، شكليات إقامة تلك السلطة وكذلك صلاحيتها ومسؤولياتها. وستمارس سلطة "الحكم الذاتي" الصلاحيات الممنوحة لها لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات . . . وفي أواسط تلك الفترة تقريبا ستبدأ مفاوضات حول الوضع المستقبلي للضفة الغربية وقطاع غزة. وإضافة إلى إسرائيل ومصر والأردن، سيشارك ممثلون لسلطة "الحكم الذاتي" في تلك المفاوضات.

واستثنت صيغة كامب ديفيد المتعلقة بفلسطين:

الحقوق الأساسية الثلاثة للشعب الفلسطيني، وهي حقوق أقرتها الأمم المتحدة كأساس لحل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية، وهذه الحقوق هي: حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال في فلسطين، وحقه في تعيين ممثليه الوطنيين، والمشاركة من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد، في جميع الجهود التي تهدف إلى التوصل إلى تسوية المشاكل التي هي طرف فيها، ثم حق الفلسطينيين المشردين والنازحين في العودة إلى ديارهم وأملاكهم.

ومما لا ريب فيه، أن اتفاقيات كامب ديفيد كانت تنطوي على إنكار صريح للحقوق الوطنية

Digitized by Birzeit University Library

والسياسية للفلسطينيين، غير أنها تعتبر مفترق طرق قرار في التاريخ الفلسطيني.

يجدر بنا بداية وصف رد فعل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية على اتفاقيات كامب ديفيد، وقد ورد هذا بالفعل ببيان أذاعته وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) في بيروت يوم ١٨ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧٨ ... وتكفي مقتطفات من ذلك البيان لتصوير الموقف الرسمي للقيادة الفلسطينية آنذاك، حيث جاء في البيان ما يلي:

"تقدم الاتفاقية دليلا واضحا على تستر السادات على أهدافه الصهيونية الرامية إلى تجاهل جميع الحقوق الوطنية الفلسطينية ... إن نظام السادات بتوقيعه على هذه الاتفاقية يعطي موافقته للهدف المعروف للإمبريالية والصهيونية، ألا وهو عزل مصر تماما عن الكفاح القومي العربي، وتوجيه ضربة إلى جميع القرارات العربية الصادرة عن مؤتمرات القمة في الجزائر والرباط، وإلى قرارات المجتمع الدولي التي أعلنتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة ... إن خطة السادات للحكم الذاتي (في الضفة الغربية وقطاع غزة) تعطي مصادقتها على هدف العدو الصهيوني الذي يرمي إلى تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستعمرة تخضع لاحتلال دائم ... ".

أكدت م. ت. ف موقفها الرافض "لخطة الحكم الذاتي" وناشدت جماهير الشعب الفلسطيني القيام بمظاهرات وتنظيم الإضرابات تعبيرا عن حنقها وغيظها. وأخذت "لجنة التوجيه الوطني" على عاتقها قيادة الكفاح السياسي ضد "خطة الحكم الذاتي" ومعاهدة السلام الإسرائيلية-المصرية عام ١٩٧٩، وسياسة الاستيطان الإسرائيلية. وفي يوم ٣٠ سبتمبر (أيلول) عام ١٩٧٨ عقد مؤتمر وطني في بيت حنينا (بالقدس المحتلة)، دعت إليه لجنة التوجيه الوطني من أجل تعزيز الكفاح الوطني الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي. وحضر المؤتمر رؤساء بلديات مدن وبلدان مختلفة في الضفة الغربية، كما حضرته وفود من نقابات العمال والهيئات والأندية، وشخصيات وطنية. وقد عقدت مؤتمرات مماثلة خلال هذه الفترة، فعقد مؤتمر في نابلس (في جامعة النجاح) يوم ١١ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٧٩، ومؤتمر آخر في رام الله في أكتوبر (تشرين أول) ١٩٧٩، ومؤتمر ثالث في القدس في الشهر نفسه. وعلى العموم، خرجت معظم هذه المؤتمرات بقرارات متشابهة، ونددت كلها بالحكم الذاتي باعتباره إضفاء للشرعية على الاحتلال، ومواصلة اضطهاد الشعب الفلسطيني وسرقة حقوقه المشروعة، ومؤامرة مكشوفة لكبح آمال شعبنا في أرضه وحقه في تقرير المصير ... ". ووقعت عرائض كثيرة في سبتمبر (أيلول) وأكتوبر (تشرين أول) ... عام ١٩٧٨، ترفض كلها "خطة الحكم الذاتي". وأكدت تلك العرائض على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، كما أكدت على وحدة الشعب الفلسطيني، ورفضت خطة الحكم الذاتي التي تضفي الشرعية على الاحتلال وتعرقل حق الفلسطينيين في تقرير المصير. وطالبت بإنهاء الاحتلال العسكري وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس الشرقية عاصمة لها. كما عبرت

Digitized by Birzeit University Library

عن خوفها من سيطرة الأردن على الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن إطار كامب ديفيد استبعد م. ت. ف.

خلال هذه الفترة، سادت التوترات صفوف الفلسطينيين، وخاصة عندما دأبت لجنة التوجيه الوطني على تحدي قرارات "فتح" فيما يتعلق بإدارة الكفاح السياسي ضد الاحتلال الإسرائيلي. وبناء على ذلك، بدأت "فتح" بتنسيق سياساتها مع العناصر الموالية للأردن ومع الفلسطينيين المعتدلين"، وأخيرا أظهرت فتح تواجدها في اللجنة المشتركة بين الأردن و م. ت. ف ... ونشطت "فتح" دورها عن طريق اللجنة المشتركة، وذلك بقيامها بتحويل الانتخابات في الضفة الغربية، سواء كانت تلك انتخابات نقابية أو طلابية من أجل السيطرة على الشارع الفلسطيني والحد من نفوذ لجنة التوجيه في اتخاذ القرارات والتأثير على مجرى الكفاح في الأراضي المحتلة. كان القرار الإسرائيلي في مارس (آذار) عام ١٩٨٢، والذي يقضي بحل لجنة التوجيه في أعقاب تنحية سبعة من رؤساء البلديات في الضفة الغربية، حادثة حاسمة بالنسبة "لفتح" لأن القرار قلص خطر اليسار الراديكالي الذي كان يهدد سلطة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبطبيعة الحال، كان ذلك الإجراء الإسرائيلي ضد لجنة التوجيه موجها ضد نفوذ م. ت. ف في الأراضي المحتلة. وطبقا لما قاله شاؤول مشعل، المؤرخ الإسرائيلي، فإن:

"الاهتمام المتزايد الذي أولته م. ت. ف للضفة الغربية نتيجة لمبادرة السادات السلمية زاد من حدة النزاع بين "فتح" والفئات الراديكالية حول وضع ودور القيادة الفلسطينية في الأراضي المحتلة ... وقد استغلت الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه، ثم روابط القرى فيما بعد، هذا النزاع للقيام بنشاط سياسي يتعدى حدود المستوى البلدي، وللسعي لنيل الزعامة على صعيد الضفة الغربية كلها ... ".

أكدت الجبهة الوطنية ولجنة التوجيه على التعاون مع م. ت. ف بغض النظر عن الخلافات بينهما، في حين سعت روابط القرى (التي خلقتها ودعمتها إسرائيل) إلى أن تكون بديلا لـ م. ت. ف. وتعاونت روابط القرى مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي. واعترفت الروابط بإسرائيل جهارا وسعت إلى عقد صفقة معها في معزل عن م. ت. ف. وقد أيدت روابط القرى صراحة إطار كامب ديفيد و "خطة الحكم الذاتي" للفلسطينيين. لكن تحدي فتح والفلسطينيين والراديكاليين لوجود تلك الروابط جعلها عاجزة تماما.

يمكن اعتبار ظاهرة كامب ديفيد مفترق طرق فلسطيني آخر، وإن كانت الحركة الوطنية الفلسطينية قد رفضته ... غير أنه ظهرت أصوات بين صفوف الفلسطينيين والعرب مؤيدة لخطة الحكم الذاتي، إيمانا منها بأن تلك الفترة المؤقتة ستؤدي في نهاية المطاف إلى كيان مستقل.

Digitized by Birzeit University Library

مفترق طرق رابع:

متغيرات في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية

منذ حرب لبنان عام ١٩٨٢

على ضوء الوقائع السياسية الراهنة يجد المرء تحولا واضحا في الأساليب السياسية الفلسطينية خاصة مع الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ . ومن الواضح أن ثلاثة تغيرات داخلية رئيسة في الحركة الوطنية الفلسطينية كانت هي المحفز الرئيسي على تغيير استراتيجية م. ت. ف في كفاحها السياسي ضد إسرائيل. وكان أحد التغيرات الرئيسية هو الوضع والدور المتغير للمنظمات السياسية، أي المجموعات الفدائية التي تشكل م. ت. ف. والتحول الرئيسي الثاني هو تركيز السلطة في يد عرفات ليصبح زعيم م. ت. ف بلا منازع ... وهناك تحول ثالث هو تحويل مركز الكفاح الوطني من المحيط إلى المركز، أي إلى الأراضي المحتلة.

من الطبيعي أن التحولات المثيرة التي طرأت على الأساليب السياسية لمنظمة التحرير لم تأت من فراغ، إذ أنها كانت تتويجا لسياسة م. ت. ف مع الدول العربية وخاصة مع الأردن وسوريا. وقد حدا هذا العمل بعرفات إلى انتهاج المناورة الدبلوماسية الحرة، وبذلك نجح، بعد تهميش دور خصومه، في زيادة مكانته السياسية، خاصة في الأراضي المحتلة. ونتيجة لذلك، تحولت بؤرة الكفاح السياسي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن المؤسسات الرسمية لمنظمة التحرير وبنيتها التحتية كانت قد تحكمت في البناء التحتي للمجتمع الفلسطيني. وعلى الساحة السياسية الداخلية لمنظمة التحرير كان هناك تمييز واضح بين التيار الرئيسي لعرفات ومعارضة "الرافضين" التي كانت تتألف من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، وطلائع حرب التحرير الشعبية وقوات الصاعقة، والمجموعة المنشقة عن فتح والتي انفصلت عنها في ربيع عام ١٩٨٣ والمعروفة باسم القيادة المؤقتة -فتح، والجناح الموالي لسوريا من جبهة تحرير فلسطين. وقد شكلت كل هذه الفئات جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية في شهر مارس (آذار) عام ١٩٨٥ . وتجدر الإشارة إلى أن جبهة الإنقاذ الوطني لم تنجح أبدا في بناء قاعدة شعبية في الأراضي المحتلة، وبناء على ذلك كان أثرها هامشيا لأنها أخفقت في تأييد حل قابل لتطبيق للوضع الدبلوماسي الذي نادى به عرفات وفتح.

من جهة أخرى،ومنذ انشقاق فتح عام ١٩٨٣، شكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين معسكر معارضة "موال"، أي أن هذا المعسكر كان يوجه الانتقاد إلى عرفات لكنه ظل مواليا لإطار منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى نقيض ما حدث لجبهة الإنقاذ نجحت هاتان الجبهتان في حشد التأييد لهما عن طريق إقامة هياكل تنظيمية في الأراضي المحتلة والمنفى ... ودأبت المعارضة لعرفات على الضرب على وتر القضايا السياسية والاستراتيجية الدبلوماسية لفتح بشكل رئيسي، ثم على علاقات "فتح" التي أعيد تشكيلها

Digitized by Birzeit University Library

مع الأردن ومصر. وفي الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني تم تقويض دعائم سلطات الفيتو التقليدية التي كانت تتمتع بها الفئات الأصغر في عملية صنع القرار، ونتيجة لذلك هيمنت "فتح" على م. ت. ف ووطدت دورها المركزي في عملية صنع قرار م. ت. ف.

وبموجب ما قاله أحد المحليين الفلسطينيين:

"مع أن قيادة فتح المعتدلة أظهرت بعض الاستعداد لمنح فرصة لخطط السلام المطروحة، إلا أنها واصلت في الوقت ذاته التشدق فقط بالكلام عن صلة استراتيجية الكفاح العسكري بالموضوع. ولم تكن القيادة المعتدلة مستعدة للمغامرة أمام الصعوبات الكثيرة التي تواجهها. وبهذه المشاعر والعواطف المختلطة، اقتربت قيادة المعتدلين من م. ت. ف من مبادرة ريغان ومن التنسيق مع الأردن وإجراء اتصالات مع مصر وسوريا ومجموعات السلام الإسرائيلية".

أدرك المعتدلون داخل م. ت. ف أن المشاركة الأمريكية في التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط هي أمر لا غنى عنه نظرا للمعونة الضخمة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل في جميع المجالات. وبناء على ذلك، حاول المعتدلون استجماع قواهم لترضية الولايات المتحدة. وبحلول عام ١٩٨٨، ومع انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، بدأ الحوار الأمريكي مع م. ت. ف، لكنه انقطع في وقت لاحق نتيجة للهجوم الفاشل الذي شنه أبو العباس على شاطىء تل أبيب ... ولكي نبرز التحول الذي طرأ على الأساليب السياسية لمنظمة التحرير منذ نشأتها، لابد لنا من إلقاء نظرة أوثق على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني للدلالة على التحول من "الكفاح المسلح" إلى "التعايش السلمي".

مفترق طرق خامس:

حل إقامة الدولتين

يمكن للتحليل الجاد لقرارات المجلس الوطني أن يلقي الضوء على الاتجاهات الديمقراطية الفلسطينية وعلى التفكير التعددي الذي أخذ في النمو والتطور على مر السنين، وخاصة منذ انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني عام ١٩٧٤ فصاعدا. والواقع أنه منذ العام ١٩٧٤ أخذ الفلسطينيون يتحركون بثبات وبشكل متواصل نحو التسوية والمصالحة. وما أن انعقدت الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني في الجزائر في شهر إبريل (نيسان) عام ١٩٨٧، حتى كانت معظم العناصر التي اعتنقت استراتيجية سلمية، وقبلت بحل إقامة دولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة، قد سارعت إلى حضور الدورة.

ولكي نفهم بصورة أفضل التحولات التي طرأت على التفكير السياسي الفلسطيني، سنقوم بتقسيم دورات المجلس الوطني منذ إنشائه إلى ثلاث مراحل متميزة. وسيتم وصف كل مرحلة على حدة لإلقاء الضوء على نقاط التحول الرئيسية في عملية صنع القرار الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

١- التحرير والعودة (الدورات الأربع الأولى للمجلس الوطني ١٩٦٤-١٩٦٨):

منذ نكبة فلسطيني عام ١٩٤٨، عانى الفلسطينيون من التشرد والنفي، ولذا فقد سعوا إلى إصلاح الظلم الذي وقع عليهم عن طريق تحرير وطنهم المحتل وعودة الفلسطينيين من منفاهم. وقد أكد ذلك الميثاق الوطني الفلسطيني لعام ١٩٦٤، وكذلك الميثاق الوطني المعدل الذي أقرته الدورة الرابعة للمجلس الوطني، وكذلك قرارات الدورتين الثانية والثالثة، أكدت جميعها على تحرير فلسطين كاملة. وتعتبر الدورة الرابعة للمجلس الوطني تحولا مثيرا، إذ أنها لم تركز فقط على التحرير الكامل عن طريق الكفاح المسلح لكنها نقلت واسطة التحرير من الساحة السياسية العربية إلى ساحة الفلسطينيين. وقد نصت المادة التاسعة من الميثاق الوطني لعام ١٩٦٧ على الاعتماد على الذات إلى جانب الكفاح المسلح، كما أن فكرة الوحدة الوطنية قد أعيد تأكيدها من أجل التنسيق بين الجماعات الفدائية المختلفة في إطار بنية م. ت. ف التحتية. وقد نوهت م. ت. ف التي برزت حديثا في أعقاب الدورة الرابعة للمجلس ببناء مؤسسات سياسية اجتماعية واقتصادية يمكنها أن تلبي احتياجات المجتمع المشتت.

٢- الدولة الديمقراطية العلمانية: (الدورات الخامسة حتى الحادية عشرة للمجلس الوطني ١٩٦٩-١٩٧٤):

واجه الفلسطينيون في هذه المرحلة وضعا عويصا، وهو كيفية التوفيق بين حقوقهم السياسة الوطنية المشروعة والوقائع السياسية والديموغرافية التي خلقت بعد تدمير فلسطين وما تلا ذلك من أحداث. تميزت هذه المرحلة بتحول مثير في الأهداف الفلسطينية، أي من التحرير الكامل إلى إقامة دولة علمانية ديمقراطية يتعايش فيها المسيحيون واليهود والمسلمون بوئام... وكان على إسرائيل أن تقدم تنازلا واحدا هاما وهو نبذ الصهيونية وحلم أرض إسرائيل. وهكذا أدخلت الدورة الخامسة للمجلس الوطني عام ١٩٦٩ فكرة إقامة "مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين". وكررت الدورة السادسة للمجلس الفكرة ذاتها مع نص على استبدال كلمة مجتمع بكلمة دولة. والواقع أن الدورة الحادية عشرة أكدت على إقامة "مجتمع ديمقراطي يمكن أن يعيش فيه جميع المواطنين بمساواة وعدالة وأخوة" وهو مجتمع سيكون "معارضا لجميع أشكال التعصب على أساس العرق والعقيدة واللون". كان هذا الاقتراح، طبعا، يمثل مصالحة تاريخية مثيرة تضمنت إطارا للسلام، نبذ فيه الفلسطينيون ادعاءات محصلة الصفر. وظلت هذه السياسة الرسمية لمنظمة التحرير هي الهدف الأساسي حتى عام ١٩٧٤ عندما قدمت المنظمة أول إيماءة نحو حل إقامة دولتين وذلك في الدورة الثانية عشرة للمجلس.

٣- حل إقامة دولتين: (الدورة الثانية عشرة حتى الدورة التاسعة عشرة : ١٩٧٤-١٩٨٨):

في شهر يوليو (تموز ١٩٧٤)، أي بعد حرب أكتوبر، نشأت وقائع جديدة في الشرق الأوسط، وارتفعت الآمال بإمكانية التوصل إلى تسوية شاملة، فحدا ذلك بمنظمة التحرير

Digitized by Birzeit University Library

إلى انتهاج طريق يؤدي إلى تسوية سياسية من خلال البراغماتية بلغت أوجها في الإعلان عن إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة، والقبول بحل إقامة دولتين عام ١٩٨٨ . وبالطبع، لم يأت هذا القرار من فراغ بل كان استجابة لتراكم أحداث هامة، مثل الحرب الأهلية في لبنان، وزيارة السادات للقدس، واتفاقيات كامب ديفيد، ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، والغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، والانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة التي أدت إلى اتخاذ قرار جريء بالتعايش السلمي مع إسرائيل. زد على ذلك أنه على مر هذه السنوات الحاسمة، شهدت م. ت. ف تغييرات داخلية وأحداثا مثيرة مثل الانسحاب المؤقت للجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وانشقاق أبي موسى عن فتح عام ١٩٨٣، ورحلة عرفات المثيرة للخلاف إلى القاهرة بعد إجلاء م. ت. ف من لبنان.

وقد كانت كل هذه الأحداث حاسمة بالنسبة لوجود الحركة الوطنية الفلسطينية، غير أن الفلسطينيين نجوا منها، واستطاعت م. ت. ف أن تثبت هدفها والتزامها العميق بحل إقامة دولتين. ويمكن للمرء أن يؤكد وهو آمن بأن الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني كانت هي نقطة التحول في عملية صنع القرار التاريخي والسياسي الفلسطيني، ويمكن اعتبار ذلك مقدمة للسير نحو التعايش السلمي والمصالحة السياسية. وفي هذه الدورة أيضا، وضعت مسودة برنامج "النقاط العشرة" الذي يدعو إلى إقامة "سلطة شعبية وطنية مستقلة ومكافحة على كل جزء يتم تحريره من الأراضي الفلسطينية".

أما الدورات اللاحقة للمجلس الوطني، وهي الثالثة عشرة والخامسة عشرة، فقد أكدت بشكل منسق ومنظم على حقوق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة بقيادة م. ت. ف على أي جزء من فلسطين. رحبت الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني بمبادرة بريجينيف، واستأنفت الحوار مع الأردن، ودرست المبادرة الأوروبية، وأولت اهتماما كبيرا للهيكل التنظيمي لمنظمة التحرير. وفي أثناء هذه الفترة، ظهر إجماع دولي عريض القاعدة يطالب بخلق دولة فلسطينية مستقلة على أجزاء من فلسطين وذلك كأساس لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن م. ت. ف صادقت على قرارات مؤتمر فاس الذي انعقد في المغرب عام ١٩٨٢، والذي وضع التصور العملي لحل الصراع العربي-الإسرائيلي (٩٢).

وقد أشارت الدورة السادسة عشرة كذلك إلى تحول آخر في سياسة م. ت. ف، وكان ذلك التحول موجها نحو المصالحة والحوار المفتوح مع الأردن وتشكيل كونفدرالية. وعلى كل الأحوال، تواصل الحديث عن خطة الكونفدرالية في دورات المجلس الوطني اللاحقة، رغم إلغاء اتفاقية شباط عام ١٩٨٦ .

منذ الدورة الثانية عشرة للمجلس، أصبحت فكرة "الكفاح المسلح" ثانوية بالنسبة للدبلوماسية السياسية، ولكنها لم تستبعد أبدا كخيار. وكانت الاستراتيجية الموضوعة نهجا

Digitized by Birzeit University Library

سياسيا باتجاه حل سلمي للصراع عن طريق الوساطة والمصالحة والاحترام المتبادل والمساواة.

وفي الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني (مؤتمر عمان عام ١٩٨٤) تحول نهج الإجماع في السياسات الفلسطينية إلى نهج سياسة الأغلبية، لأن المعارضة التي كانت تتخذ من دمشق مقرا لها، والتي وقفت في وجه التيار الرئيسي داخل م. ت. ف، كانت ذات قاعدة صغيرة في المجلس.

لابد في هذا المقام من طرح نقطة الاستدلال، وهي أنه في الوقت الذي تتحول فيه الحركة الوطنية الفلسطينية من حركة تحرير إلى حركة استقلال وطني تقبل بقراري الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ ثم تقبل، في وقت لاحق، بخطة بيكر عام ١٩٨٩-١٩٩٠ بموجب استراتيجية سلمية واضحة المعالم بلغت ذروتها في الإجماع على التعايش مع إسرائيل، في خضم كل ذلك، نشهد تحولا نحو التطرف من جانب حكومة الليكود.

لكن المؤتمر الثامن عشر المنعقد في الجزائر، في الفترة من ٢-٢٥ إبريل (نيسان ١٩٨٩، يرمز إلى انتصار عظيم حققته م. ت. ف على الخطر الذي كان يهدد وحدتها وتماسكها الوطني وشرعيتها. شهدت الدورة الثامنة عشرة:

"عودة المعارضة إلى الهياكل الدستورية والبرلمانية لمنظمة التحرير، وكان في ذلك اعتراف بفشل المواجهة اللادستورية، وانتصار الانشقاق الديمقراطي داخل إطار العملية السياسية الفلسطينية ... وليس من قبيل المبالغة القول بأهمية تعزيز التقاليد الديمقراطية لمنظمة التحرير عن طريق المجلس الوطني الفلسطيني".

كانت استراتيجية القيادة الفلسطينية خلال هذه المرحلة الثالثة تتألف من ثلاثة عناصر جوهرية هي: تعبئة وتسييس الشعب الفلسطيني للسير وراء منظمة تمثله، والمحافظة على وحدة الحركة الفلسطينية في أوقات عصيبة، وتحقيق برنامج سياسي يقوم على الإجماع.

في نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٨٨، عقد المجلس الوطني دورته التاسعة عشرة في الجزائر لتبني إعلان استقلال وإصدار بيان سياسي. وطرح المجلس فيها استراتيجية سلام واضحة ومحددة، إلى جانب قبوله الصريح بالقرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، والاعتراف بإسرائيل، وبأن مسألة الإرهاب تشكل عائقا تشترط أمريكا إزالته من أجل فتح حوار مع م. ت. ف. شكلت هذه الدورة للمجلس الوطني الفلسطيني أكثر الصيغ صراحة حول الأهداف الفلسطينية، وقد صيغت بلغة ليس فيها غموض، للسير نحو حل سلمي شامل للصراع العربي-الإسرائيلي بإقامة دولتين. ومما لا شك فيه أن الدورة التاسعة عشرة قد غيرت بشكل لا رجعة عنه مسار م. ت. ف من مطالبتها السابقة بإقامة دولة في جميع فلسطين إلى إقامة دولة محدودة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبصرف النظر عن معارضة الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، لتيار "فتح" الرئيسي في م. ت. ف، فقد كرر جورج حبش

Digitized by Birzeit University Library

القول: "إن الجبهة الشعبية وأنا سنظل في م. ت. ف وجميع مؤسساتها إلى الأبد".

ارتكز التفكير الفلسطيني على موقف يستند إلى:

١- قبول م. ت. ف بحل إقامة دولتين وبقرارات الأمم المتحدة بهذا الشأن.

٢- استعداد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة للمشاركة في وفد مفاوض تكون مهمته تطبيق حل إقامة دولتين.

مفترق طرق سادس:

م. ت. ف والانتفاضة نحو استراتيجية سلمية

بدأ الفلسطينيون في الأراضي المحتلة، بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٨٧ دورا أساسيا في العملية التنظيمية التي أدت إلى القيام بجهد متزامن مع فلسطينيي الشتات، في اكتشاف القدرات الكامنة في تفويضهم الجديد.

وتجدر الإشارة إلى أن النقاش العام داخل الحركة الوطنية الفلسطينية، كان ينصب عشية اندلاع الانتفاضة، على اتجاهين من التفكير السياسي:

أ- أولهما كان يؤكد على الصمود، وعلى استراتيجية تطوير البقاء والمحافظة على المجتمع إلى أن تنشأ ظروف سياسية تسمح بتدخل خارجي.

ب- وثانيهما، يرى أن ظروف التحول غير قابلة لتغير اتجاه مسارها، فاستنتج بأن السعي لنيل السيادة يجب أن يستبدل بالسعي إلى تحقيق المساواة في ظل نظام الحكم الإسرائيلي.

ويمكن للمرء أن يؤكد ببساطة على أن فكرة الصمود قد حظيت بالدعم من أموال "الصمود" التي زادت من حدة تعزيز مكانة "الأعيان" الذين تميزوا بالتقليدية وبمظهر الاعتدال الزائف. وكثيرا ما كانت الإدارة المدنية الإسرائيلية تستغل هؤلاء الأعيان الحضريين لتبديد التهديدات المحتملة المنبثقة عن ردود الفعل الشعبية. وقد شكل هذا الاتجاه الشعبوي تحديا مباشرا للقيادة التقليدية داخل وخارج الأراضي المحتلة. غير أن السمات الرئيسة لهذه "الشعبوية الراديكالية" تجلت على المستوى التنظيمي برفض النمط التقليدي للتفكير سواء كان ذلك في الهيئات النسائية أو الجمعيات الخيرية أو الحركات الطلابية التي كانت تنتقد المنهاج الجامعي الشكلي.

وعلاوة على ذلك، انصب تركيز هذا الاتجاه على دور القوة العاملة لتكون عنصرا أصيلا في نقابات العمل والعمال في الأراضي المحتلة، ولكن لم تستطع هذه الحركة، أيديولوجيا، تجنب اتجاه الفئوية، وهي سمة تجسد الخصائص الأساسية للسياسة الفلسطينية. وعلى الرغم من هذه

Digitized by Birzeit University Library

الفئوية، كانت البنية التحتية التنظيمية القائمة هي القوة المحددة لتعزيز الانتفاضة ورعايتها إلى الحد الذي لا رجعة عنه. وفضلا عن ذلك، شكلت الهيئات الجماهيرية وشبكات القاعدة الأساسية إلى جانب اللجان الشعبية، النواة التنظيمية للانتفاضة.

نجحت الانتفاضة في خلق نقاش وطني بين مختلف المجموعات السياسية داخل م. ت. ف، بين "الداخل و "الخارج" وبين المعسكرين "الوطني" و "الديني". ويكشف هذا النقاش عن التوجه الديمقراطي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها في الشتات. وعلى الرغم من وجود خلافات داخل المعسكر الوطني بالنسبة لاستراتيجية السلام وكيفية انتهاجها، إلا أن ذلك لم يكن ضارا ويمكن القول بأنه "معارضة موالية". أما المجموعات الدينية التي تتصدرها "حماس" (حركة المقاومة الإسلامية) فهي ترفض إقامة دولة فلسطينية، كما ترفض عقد مؤتمر دولي. وتنادي حركة حماس بإقامة دولة فلسطينية في فلسطين بأكملها، ويجدر بنا أن لا نقلل من شأن قوة ونفوذ "حماس" على الشارع الفلسطيني، بعد أن طورت قدرتها منذ عام ١٩٨٢ حتى أصبحت تشكل تحديا لمنظمة التحرير في الأراضي المحتلة. ومجمل القول أن هذين المعسكرين غير قابلين للتوفيق بينهما.

ولكن، مع المضي قدما في عملية السلام، انقسم "المعسكر الوطني" إلى موقفين محوريين: أحدهما، وقفته "فتح" التي تؤيد مبادرة سياسية تبدأ بفترة انتقالية من الحكم الذاتي ثم بدولة فلسطينية في المرحلة النهائية. والرأي الثاني، طرحته الجبهة الشعبية والمتشددون داخل "فتح" و "المستقلون"، ويطالب هؤلاء بانهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فورا. ويشجع الرأي الثاني تصعيد الانتفاضة إيمانا منهم بأنه لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل ستغيران موقفيهما إزاء القضية الفلسطينية. ويؤمن أصحاب هذا الرأي (الثاني) بأن عملية السلام ستبدد القدرات الداخلية للانتفاضة وتستسلم لتنازلات من جانب واحد، وهذه بدورها ستفضي في النهاية إلى قبول الفلسطينيين "بحكم ذاتي" على الأفراد وليس على الأرض.

تقييم الانتفاضة وملاحظات ختامية

تحدت الانتفاضة في الأراضي المحتلة، منذ اندلاعها يوم ٨ ديسمبر (كانون الأول) عام ١٩٨٧، الوضع القائم وفتحت آفاقا جديدة للسلام والصراع في المنطقة. والحقيقة أنها احتلت مركز الصدارة باعتبارها الجزء الأكثر إلحاحا وتعقيدا من الصراع العربي-الإسرائيلي، وهي التي ترسم الخطط لتسجيل نصر باهظ الثمن وذلك بإحداث تأثير على الرأي العام الدولي وعلى الرأي العام الإسرائيلي بدرجة أقل. وكان الأثر الدراماتيكي للانتفاضة حول خلق إدراك شامل بعدم إمكانية المحافظة على بقاء الوضع القائم (أي الاحتلال الإسرائيلي) مقترنا بإجماع الانتفاضة لولا الترجمة الحقيقية لإمكانية التسييس عن طريق تعبئة الفلسطينيين من كل عمر وجنس وفي كل مكان، ومهما كانت خلفيتهم الاجتماعية. وقد كان العمل الجماهيري والاعتماد على النفس، والتضامن المجتمعي، والإحساس بالمسؤولية، عوامل هامة في تعبئة

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينيين ومنح قيادة م. ت. ف الثقة بالنفس للنظر فيما إذا كانت تعتبر التفاوض على اتفاقية سلام مع إسرائيل انتحارا سياسيا. والواقع أن هذا التغير في التوجه السياسي يمكن أن يعزى إلى الانتفاضة الجارية التي تصور نفسها كإظهار أصيل للقوة الخلاقة والتعبير المشروع عن القومية الفلسطينية المتأصلة في الثقافة والمجتمع وقوة المقاومة. أما رد الفعل الإسرائيلي على الانتفاضة فقد اتسم باستمرار بدرجة من الوحشية والفوضى التي لم يسبق لها مثيل. وفضلا عن ذلك فشلت إسرائيل في مواجهة الهجوم الدبلوماسي الفلسطيني.

كانت الانتفاضة رائعة من حيث أنها دفعت إسرائيل نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين، على الرغم من مقاومة إسرائيل لأية تسوية بالتفاوض من شأنها أن تهدد بإجبار إسرائيل على التخلي عن سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة. إن ما كانت حكومة الليكود مستعدة لتقديمه للفلسطينيين لم يتجاوز حكما ذاتيا محدودا. ومن جهة أخرى، تكشف المواقف التالية عن الاعتدال الفلسطيني:

أ- الاستعداد للتفاوض على السلام مع إسرائيل حول الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب- الاستعداد لقبول فترة مؤقتة تحت إشراف الأمم المتحدة.

ج- الاستعداد لقبول شكل من الكونفدرالية مع الأردن، وحتى مع إسرائيل في المستقبل.

د- الاستعداد لقبول وساطة أمريكية (وقد فعلوا ذلك) من أجل التوصل إلى تسوية بالتفاوض.

هـ- عدم الاستعداد لقبول خطةالحكم الذاتي كما طرحها شامير.

ومجمل القول، إن هذه الدراسة صورت بشكل نسبي الاتجاهات الأساسية لسلوك الفلسطينيين الديمقراطي، وكذلك في بنيتهم التحتية التنظيمية، إلا أن اتخاذ القرار السياسي المصيري يجري في كثير من الأحايين بدافع من السرعة دون الرجوع إلى مؤسسات الشرعية. وليس أدل على ذلك من إبرام اتفاق المبادىء في أوسلو، حيث جرى التوقيع عليه من خلف مؤسسات م. ت. ف (المجلس الوطني، اللجنة التنفيذية، اللجنة المركزية) في الوقت الذي كان فريق المفاوضات في واشنطن يجري مفاوضات رسمية مع الفريق الإسرائيلي.

إن وجود مستوى عال من التعليم والوعي السياسي، ووجود عدد كبير من المؤسسات الفلسطينية المستقلة والجمعيات المهنية من شأنه أن يدعم الحكم الديمقراطي. والحقيقة هي أن المجتمع الفلسطيني يتحلى بتجربة كبيرة في مجال الأشكال الديمقراطية على الصعيد المحلي، ومن بين أكثر زعمائه حظوة بالاحترام رؤساء البلديات المنتخبون الذين نحى الإسرائيليون عددا منهم. إن تأكيد الفلسطينيين على حكم الأغلبية في صنع القرار وتوزيع السلطة شرط لازم للتفكير التعددي والسلوك الجماعي.

Digitized by Birzeit University Library

إن كل هذه العوامل هي مؤشرات جيدة لقياس الاستعداد الفلسطيني لإقامة حكم ديمقراطي حقيقي، ومن ثم إقامة دولة على اثنتين وعشرين بالمائة من الأرض التاريخية. وحتى الآن، يمثل قرار م. ت. ف الاعتراف بإسرائيل نصرا جزئيا للجناح البراغماتي في المنظمة، ولكن إذا فشل التيار المركزي في جني ثمار مواقفه، فإن ذلك سيؤدي إلى إبراز قوة المعارضة اليسارية والإسلامية معا.

إن نشوء وضع كهذا من شأنه أن يطيل أمد عملية السلام ويعمق التناقضات التي قد تؤدي إلى حلقة مفرغة جديدة من التطرف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إن الواقع الحقيقي هو أن الفلسطينيين والإسرائيليين يتعايشون كجيران وسيواصلون التعايش بهذه الصورة. ولا يمكن تغيير هذا الوضع. ومع ذلك، فإن صنع السلام مع الفلسطينيين يحتل مرتبة دنيا على قائمة الأولويات لدى إسرائيل، وإن من مصلحة جميع الأطراف في المنطقة، ومن بينها إسرائيل، أن يتم تحرير الفلسطينيين من خلال عملية تأمل وتفاوض ومصالحة قبل أن يتم تحريرهم عن طريق مواجهة. ومما لا شك فيه أن الفلسطينيين والإسرائيليين هم الذين يترتب عليهم، إن عاجلا أو آجلا، صنع السلام مع بعضهما البعض. ولكن السلام ليس "اتفاقية عدم اعتداء أو فصل قوات عسكرية بل السلام يعني حل الصراع على أساس التعايش والمصالحة وإقامة العلاقات التعاونية بين الشعبين" على أساس الحل الشامل المتوازن.

قائمة مراجع مختارة

إبراهيم أبو لغد: **تحويل فلسطين**. إيفانستون:مطبعة جامعة نورثوسترن، ١٩٧١ .

آرون ديفيد ميلر "م. ت. ف وسياسات البقاء" أوراق واشنطن ٩٩ (١٩٨٣).

إميل ساحلية- البحث عن القيادة: **سياسات الضفة الغربية منذ ١٩٦٧** واشنطن د.س: معهد بروكنجز، ١٩٨٨).

إميل ف. ساحلية -م. ت. ف **بعد حرب لبنان**. (بولدر ولندن: مطبعة وست فيو، ١٩٨٦) .

إميل أ. نخلة، **الضفة الغربية وغزة: نحو صنع الدولة الفلسطينية**. (واشنطن د.س: ١٩٧٩) المعهد الأمريكي لأبحاث السياسة العامة.

آن م. لسك. **"الطموحات السياسية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"**، مخطوط غير منشور، حزيران ١٩٧٩ .

بلال الحسن، "الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني: دورة التدقيق في القرار السياسي"، **شؤون فلسطينية**، رقم ١١٥ (حزيران ١٩٨١) .

تشارلز د.سميث، **فلسطين والصراع العربي-الإسرائيلي**. نيويورك: مطبعة سان مارتن ١٩٨٨ .

تشيريل روبنبرج، "البنية المدنية لمنظمة التحرير الفلسطينية: تحليل لـ م. ت. ف في لبنان حتى حزيران ١٩٨٢ **"مجلة الدراسات الفلسطينية"** مجلد ١٢ عدد ٣ (ربيع ١٩٨٣) .

Digitized by Birzeit University Library

تشيريل روبنبرغ -**منظمة التحرير الفلسطينية: بنيتها المؤسسية**. ماساشوستس: معهد الدراسات العربية ١٩٨٣ .

ج. س. هوريوتز. **الصراع من أجل فلسطين**. نيويورك: و.و.نورتون وشركاه، ١٩٥٠ .

جورج أنطونيوس: **اليقظة العربية**. نيويورك: مكتبة كيبريكورن، ١٩٦٥ (١٩٣٨).

جورج حبش "الاستراتيجية الفلسطينية في زمن الانتفاضة" حوار مع حبش، وحواتمة، وأبو إياد، حواتمة. **الفكر الديمقراطي** عدد ٧ (صيف ١٩٨٩) .

جون روبرت وسامي هداوي، **المفكرة اليومية الفلسطينية**. بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية ١٩٧٠، مجلدان.

جون مارلو، كرسي بيلاطس: **تقرير حول الانتداب على فلسطين**. لندن، مطبعة كريست. ١٩٥٩ .

جيروم م. سيفال، **خلق الدولة الفلسطينية من أجل السلام**. شيكاغو، الينوي: مكتبة لورنس هيل (١٩٨٩) .

حكومة فلسطين، **استقصاء حول فلسطين لمعلومات لجنة التحقيق الانجلو-أمريكية**. القدس، المطبعة الحكومية، ١٩٤٦، مجلدان.

رشيد الخالدي، "المعضلة الفلسطينية: سياسة م . ت. ف بعد لبنان"، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (خريف ١٩٨٥).

رشيد الخالدي، "قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التاسع عشر"، مجلة الدراسات الفلسطينية (ربيع ١٩٩٠) .

زياد أبو عمرو، "الجدال داخل المعسكر الفلسطيني"، **الشؤون الأمريكية-العربية** رقم ٢٦ (خريف ١٩٨٨).

سامي مسلم- "البنية التحتية والهيكل المؤسساتي لمنظمة التحرير الفلسطينية"، **شؤون فلسطينية**. رقم ١٦٧ (كانون أول-كانون ثاني ١٩٨٧).

سليم تماري، "الحركة الفلسطينية في طور الانتقال: النكسات التاريخية والانتفاضة"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد ٢٠، عدد ٢ (شتاء ١٩٩١) .

شكري عابد وأدي كاوفمان، **"أهمية وواقعية الديمقراطية لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني"**، ورقة غير منشورة. (كانون الثاني ١٩٩٣).

شموئيل ساندلر وهيليل فريسك. **إسرائيل، الفلسطينيون والضفة الغربية: دراسة في الصراع ما بين الجماعات** (ماساشوستس وتورنتو: مكتبة لكنفتون وشركة حيث وشركاه، ١٩٨٤).

صبحي ياسين، **الثورة العربية الكبرى في فلسطين ١٩٣٦-١٩٣٩** ، القاهرة: ١٩٥٩ .

عبد الوهاب الكيالي (محرر)، **تاريخ فلسطين الحديث**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسة والنشر ١٩٧٠ .

عبد الوهاب الكيالي (محرر) **وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ١٩١٨-١٩٣٩**، بيروت: معهد الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨ .

عصام سخنيني -**فلسطين الدولة: جذور المسألة في التاريخ الفلسطيني**. عكا: الطبعة الثانية ١٩٨٦ .

عمر رشدي، **الصهيونية وريبيتها إسرائيل**-القاهرة مكتبة النهضة المصرية ١٩٦٥ .

Digitized by Birzeit University Library

فاني فيرن أندروز، **الارض المقدسة تحت الانتداب**. بوسطن: هو فتون-مفلين ١٩٣١، مجلدان .

فايز أ. صايغ، "اتفاقية كامب ديفيد والمشكلة الفلسطينية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد ٩ عدد ٢ (شتاء ١٩٧٩).

فؤاد مغربي، إيليا زريق، مانويل حساسيان وعزيز حيدر "فلسطينيون في العملية السلمية"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد ٢١، عدد ٨١ (خريف ١٩٩١) .

كوانت، جابر وليسك، **سياسات الوطنية الفلسطينية**، بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، ١٩٧٣ .

ماتي ستابنزغ "التغير بالرغم من الثنائية" **نيو أوتلوك**، مجلد ٣٢ عدد ١، (١٩٨٩) .

ماكسين غيلان، "**الفلسطينيون: ماذا تغير في م. ت. ف؟ إسرائيل/فلسطين**". (تشرين ثاني ١٩٨٨).

مانويل حساسيان، **فلسطين الحزبية في الحركة الوطنية ١٩١٩-١٩٣٩** . الجمعية الأكاديمية الفلسطينية لدراسة الشؤون الدولية-باسيا.

محمد مصلح، **أصول الوطنية الفلسطينية**. سلسلة دراسات معهد فلسطين-نيويورك: مطبعة جامعة كولومبيا الحكومية، ١٩٨٨ .

محمد مصلح، "نحو التعايش: تحليل لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، مجلد ٢٠ رقم ٢ (ربيع ١٩٩٠) .

موشيه ماعوز -**القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية**. لندن: فرانك كاس وشركاه المحدودة ١٩٨٤ .

نفيل باربر: ينسي دومينوس: **استقصاء الصراع الفلسطيني**، لندن: جورج هاراب، ١٩٤٦ .

هيلنا كوبان -**منظمة التحرير الفلسطينية: الشعب، القوة والسياسة**. لندن: مطبعة جامعة كامبردج، ١٩٨٤ .

هيلينا كوبان "م. ت. ف والانتفاضة"، **مجلة الشرق الأوسط**، مجلد ٤٤، عدد ٢ (ربيع ١٩٩٠) .

واصف عبوشي، "الطريق إلى الثورة. فلسطين العربية في الثلاثينات" **مجلة الدراسات الفلسطينية** (صيف ١٩٧٧).

واصف عبوشي: **تدمير فلسطين** "كامبريدج شاير" مطبعة ميناء، ١٩٨٥ .

يزيد صايغ - "سياسات النفي الفلسطيني" **المجلة الربعية للعالم الثالث** مجلد ٩ عدد ١ (كانون الثاني ١٩٨٧ .

يهوشوع بوراث -**الحركة الوطنية العربية الفلسطينية ١٩٢٩-١٩٣٩من حوادث الشغب إلى الثورة**. لندن: فرانك كاس وشركاه المحدودة - ١٩٧٧ .

Digitized by Birzeit University Library

قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني

دراسة تحليلية اقتصادية و قانونية

د. باسم مكحول، المحامي هشام الشخشير*

مقدمة

يعتبر التشريع احد الادوات الحاسمة التى تملكها الدولة لتنظيم سلوك ونشاطات الافراد في المجتمع، وتوجيه ذلك السلوك لتحقيق اهداف وغايات لصالح المجتمع ورفاهيته. وفي ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية التى تشهدها المناطق الفلسطينية بوجه خاص ومنطقة الشرق الاوسط بوجه عام في اعقاب العملية السلمية، هنالك توجه عام لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لبناء وتدعيم أسس الاقتصاد الفلسطيني. وقد بني هذا التوجه على فلسفة "اقتصاد السوق" الذى يفرز دورا رياديا للقطاع الخاص في عملية البناء والتطور الاقتصادي. كما ان هنالك منافسة قوية بين دول العالم، وخاصة الدول المحيطة بالمناطق الفلسطينية، لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية الى اراضيها، حيث تقدم هذه الدول العديد من اشكال الحوافز والاغراءات المادية والاجرائية التى تعمل كعناصر جذب للاستثمارات المحلية والخارجية.

لقد سارعت السلطة الوطنية الفلسطينية الى اصدار قانون تشجيع الاستثمار من اجل تمهيد الطريق امام القطاع الخاص، الفلسطيني والعربي والاجنبي، للقيام بدوره في عملية البناء والتطوير ومنافسة الدول المحيطة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية والتقليل من اثر العوامل

---

* د. باسم مكحول: استاذ الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية. نال درجة الدكتوراه في الاقتصاد القياسي من جامعة يوتا في الولايات المتحدة، ١٩٩٢ . له عدة أبحاث ودراسات حول الاقتصاد الفلسطيني، زميل بحث في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

* المحامي هشام شخشير- خريج كلية القانون والسياسة جامعة بغداد ١٩٧٢ ، عضو نقابة المحامين النظاميين الاردنية، درس بعض مساقات القانون في جامعة النجاح الوطنية عام ١٩٧٨ . له العديد من الابحاث القانونية، محام ومستشار قانوني، احد مؤسسي جمعية اصدقاء النجاح في نابلس وعضو هيئة ادارتها منذ تأسيسها سنة ١٩٧٧ .

Digitized by Birzeit University Library

الطاردة لراس المال وخاصة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

سنحاول في هذه الدراسة القيام بتحليل اقتصادي وقانوني لنصوص قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني من خلال دراسة اهدافه، المشاريع والجهات المستفيدة، الحوافز المقدمة وشروط وآلية الاستفادة منها، هيئة الاستثمار واهدافها، الضمانات والتسهيلات، القيود الاستثمارية، ومدى توافقه مع تطلعات ومتطلبات القطاع الخاص وغيرها من القضايا. ولاستكمال التحليل، سنقوم باجراء مقارنة مختصرة بين قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني والامر العسكري الاسرائيلي رقم ١٣٤٢ .

المناخ الاستثماري

يعتمد سلوك ومواقف الافراد في مجال الاستثمار على ظروف العرض والطلب في الاقتصاد ككل والعوامل المحفزة والمقيدة للاستثمار. وقبل الشروع في مناقشة وتحليل قانون تشجيع الاستثمار لابد من الحديث عن المناخ الاستثماري، لان القانون يشكل احد مكوناته الرئيسية، كما أنه لابد من معرفة الخلفية التي بني عليها قانون تشجيع الاستثمار. ويعرف المناخ الاستثماري في قطر ما بانه مجموعة الظروف و العناصر المؤثرة في اتجاهات حركة رأس المال ومناطق توطنه. و يمكن تصنيف هذه العناصر الى ثلاثة أطر هي:

١- الاطار السياسي ويشمل الاوضاع السياسية العامة وما تتصف به من استقرار او اضطراب. فقد تبذل الدولة جهودا كبيرة لاستقطاب الاستثمارات الخاصة ، لكن هذه الجهود قد لا تفلح في زيادة الاستثمارات اذا ما سادت روح التشاؤم والتردد بين المستثمرين. لذلك فان غياب الاستقرار السياسي يزيد من عنصر المخاطرة وبالتالي يؤثر سلبيا على الجدوى الاقتصادية للمشروع على المدى الطويل . (Long-term viability) وقد تبين من الدراسات الميدانية التي اجريت على عينة من الشركات متعددة الجنسيات أن الاستقرار السياسي في البلدان المضيفة يأتي في مقدمة العناصر التي تؤثر على قرارتها الاستثمارية (Frank, pp. 130-31, 1980). وبالاضافة الى العوامل السياسية الداخلية ، فان العلاقات الجيدة مع العالم الخارجي تلعب دورا ايجابيا في جذب رأس المال.

٢- الاطار الاقتصادي، ويشمل العديد من العوامل مثل حجم السوق المحلي وامكانيات التصدير، مدى توفر المواد الخام وامكانية استيرادها، مدى ملائمة وتطور البنية التحتية المادية والاجتماعية، مدى توفر العمالة الماهرة، مستوى الخدمات المالية والمصرفية، مدى ملائمة واستقرار السياسات الحكومية المالية وخاصة السياسة الضريبية والرسوم والجمارك ، والسياسة النقدية وخاصة سياسة سعر الصرف ومدى استقراره وسعر الفائدة البنكية على القروض، بالاضافة الى مستوى النمو الاقتصادي ومستوى التضخم وغيرها من العوامل الاقتصادية. كل هذه العوامل قد تشكل حافزا لقرار الاستثمار أو قد تكون مثبطة او طاردة لرأس المال.

Digitized by Birzeit University Library

٣- الاطار القانوني، يعتبر التشريع من العوامل الرئيسية التي تسهم في خلق مناخ استثماري ملائم، اذ لا بد للمستثمر ، سواء كان فلسطينيا أم عربيا أم أجنبيا، ان يكون على علم بالوضع القانوني الذي سيحكم نشاطه ويحدد الاحكام والالتزامات والحوافز والضمانات التي سيتمتع بها مشروعه. وبقدر ما تنجح السلطة في استصدار التشريعات المناسبة والمتناسقة والمرنة للاصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بقدر ما ينعكس ذلك على ازدهار الاستثمار . هذا بالاضافة الى ضرورة توفر اطار مؤسسي قانوني فعال وديموقراطي يتولى مسؤولية اصدار التشريعات وتعديلها ومتابعة تطبيقها بما يخدم المصلحة العامة.

هذه الاطر وما تحتويه من عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ويخلق تفاعلها أو تداعيها اوضاعا وظروفا تترجم في محصلتها كعوامل جاذبة او طاردة لرأس المال.

لقد تميز المناخ الاستثماري في ظل الاحتلال الاسرائيلي بوجود العديد من العراقيل والمعوقات المقيدة والطاردة لرأس المال المحلي والاجنبي من المناطق الفلسطينية، حيث عمدت سلطات الاحتلال من خلال العديد من الاوامر العسكرية والممارسات الى محاربة راس المال الفلسطيني ومنع الفلسطينيين من بناء اقتصاد مستقل يكون دعامة للكيان الفلسطيني الوليد. فمنذ الايام الاولى للاحتلال اصدرت السلطات الاسرائيلية قرارا بتجميد نشاطات البنوك العاملة في فلسطين، واهملت البنية التحتية بشقيها المادي والاجتماعي، كما عملت اسرائيل، ومن خلال سيطرتها على سياسة التراخيص ، على منع الفلسطينيين من الاستثمار في العديد من المشاريع. هذا بالاضافة الى عدم استقرار وعدم وضوح الاطار القانوني السائد في المناطق الفلسطينية. كما ان سلطات الاحتلال فرضت قيودا مشددة على عمليات استيراد وتصدير المواد الخام والمعدات والسلع النهائية، اضافة الى الممارسات الضريبية التعسفية التى اجبرت العديد من المشاريع على اغلاق ابوابها. والاهم من ذلك كله هو ارتفاع عنصر المخاطرة للاستثمارات الناجم عن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذى ساد المناطق الفلسطينية خلال سنوات الاحتلال.

لقد شهد المناخ الاستثماري "تحسنا" ملحوظا في اعقاب العملية السلمية وتولي السلطة الوطنية الفلسطينية زمام الامور في غزة وأريحا. وقد ظهر ذلك من خلال التفاؤل المصاحب للعملية السلمية وما سيحققه السلام من مكاسب اقتصادية لجميع دول المنطقة، الا ان خلق مناخ استثماري ملائم لجذب رؤوس الاموال الى المناطق الفلسطينية لا يزال عرضة للعديد من العوائق ، اهمها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المناطق الفلسطينية بسبب مماطلة وتهرب اسرائيل من الالتزام بالاتفاقيات المبرمة مع السلطة الفلسطينية، وعدم ايفاء الدول المانحة بالتزاماتها المالية تجاه السلطة. كما ان السلطة الفلسطينية تتحمل جزءا من المسؤولية بالرغم من محاولتها تحسين المناخ الاستثماري . ويعتبر اصدار قانون تشجيع الاستثمار من الاسهامات الرئيسية للسلطة الوطنية في مجال تحسين المناخ الاستثماري في المناطق الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني

١- أهداف القانون وأماكن سريانه

يهدف القانون الى تشجيع الاستثمارات المحلية وتشجيع عودة رؤوس الاموال الفلسطينية المهاجرة والاموال العربية والاجنبية لكي تتخذ من المناطق الفلسطينية وطنا ثانيا لها، وذلك من خلال تقديم الحوافز التي تشجعها على ان تضع فلسطين على خارطة الاستثمارات العالمية وتجعلها بؤرة جذب لهذه الاموال. وبالاضافة الى ذلك، تحاول السلطة الفلسطينية من خلال القانون تقليل اثر العوامل الطاردة للاستثمار والمتمثلة في عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي، وتدني مستوى البنية التحتية في المناطق الفلسطينية.

أما بالنسبة لمكان سريانه، فان القانون لم يذكر صراحة في نصه مكان سريانه. وهذه قضية مهمة، لان تطبيق القانون يتطلب سيادة السلطة، وبالتالي فان القانون يطبق حاليا في قطاع غزة واريحا فقط، حيث يستطيع المستثمر في هذه المناطق الاستفادة من كافة الحوافز التي يوفرها القانون. اما في بقية مناطق الضفة الغربية التي لم تخضع جغرافيا لسيادة السلطة الوطنية بعد، باستثناء الصلاحيات المبكرة التي تسيطر عليها السلطة، فان المستثمر يستطيع الاستفادة من بعض الحوافز وليس جميعها. فمثلا، لا تستطيع السلطة حسب اتفاقية باريس الاقتصادية اعفاء الالات والمعدات والمواد الخام المستوردة الى مناطق خارج حدود الحكم الذاتي من الرسوم والجمارك، لكنها تستطيع اعفاءها من ضريبة الدخل على الارباح.

٢- الهيئة المشرفة على تنفيذ القانون

لوضع ما يهدف اليه القانون موضع التنفيذ، تم بموجبه تشكيل هيئة عامة ذات شخصية معنوية مستقلة من أجل توجيه الاستثمارات، ووضع البرامج التنموية وارشاد المستثمرين لفرص الاستثمار المتاحة، وعمل الندوات والدراسات اللازمة من أجل تشجيع الجهات المحلية والعربية والأجنبية على القيام بالاستثمار في مشاريع داخل المناطق الفلسطينية. وبالرغم من المهام الضرورية والحساسة التي كلفت بها الهيئة، كان يفضل مطالبة الهيئة باصدار دليل استثمار Investment Guide سنوي يحتوي على معلومات جغرافية وسياسية واقتصادية مثل فرص الاستثمار والحوافز والقيود الاستثمارية وموجز حول قوانين العمل وامكانيات الاستيراد والتصدير ، ومعلومات حول المناطق الصناعية، حيث يعتبر اصدار الدليل مصدرا أساسيا للمعلومات تستخدمه الشركات متعددة الجنسيات. كما أنه يفضل أن تقوم الهيئة برسم خريطة استثمارية لكل منطقة توضح المزايا النسبية والمطلقة لها.

أما من ناحية تشكيلة الهيئة، فكانت التشكيلة شاملة لمعظم الوزارات والجهات المعنية بأي مشروع استثماري، ويلاحظ عدم وجود ممثل دائم [illegible] في تشكيلة الهيئة،

Digitized by Birzeit University Library

بالرغم من أن الزراعة تعتبر قطاعا رئيسيا في الاقتصاد الفلسطيني، بل أن مساهمتها في الناتج المحلي تفوق مساهمة قطاع الصناعة والانشاءات معا.

أوجبت المادة التاسعة من القانون على ادارة الهيئة تعيين مراقب حسابات يتولى مراجعة حسابات الهيئة وفق الأنظمة المحاسبية المتبعة، وتقديم تقرير عن الوضع المالي للهيئة كل ستة أشهر الى رئيس السلطة. وتعقيبا على نص المادة المذكورة، نورد أن الهيئة هي مؤسسة تابعة للسلطة. وطالما أن الأمر كذلك، فمن باب أولى أن تقوم أجهزة الرقابة المالية والادارية في الدولة (السلطة) بتولي مهمة مراقبة الحسابات.

وحسب ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون فان للهيئة ميزانية ايراد تتكون من:

١) مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية.

٢) رسوم خدمات يحددها مجلس الادارة.

٣) تبرعات وهبات لا تتعارض مع المصلحة العامة.

ونحن نرى أن البند الثاني من هذه المادة والذي خول مجلس الادارة صلاحية تحديد رسوم خدمات هو مخالفة لما جرى العمل بمقتضاه في القواعد العامة للقوانين، اذ لا رسم الا بقانون ولا ضريبة الا بقانون. ونرى أن ترك موضوع الرسم لمجلس الادارة فيه تجاوز للصلاحيات التشريعية للسلطة المختصة باصدار التشريعات من قوانين وأنظمة. وكان الأولى ترك تحديد الرسوم للجهة التي تضع القوانين والأنظمة. أما البند الثالث الذي يسمح بادخال تبرعات وهبات الى صندوق الهيئة لا تتعارض مع المصلحة العامة فنرى أنه غير مناسب لأنه يفتح الباب لتبرعات من أناس قد يكون لهم مصلحة في تحقيق أهداف معينة. وقد يفتح المجال للتأثير على قرارات الهيئة. كما أن عبارة المصلحة العامة هي عبارة ذات مفهوم واسع أو ضيق، مما يجعل المسئول يتصرف أحيانا بالتوسع في المفهوم أو تضييقه وكان من الأفضل الغاء ذلك. وطالما أن الهيئة هي مؤسسة من مؤسسات السلطة الوطنية، فمن المفروض أن تقوم السلطة لوحدها بتولي تمويل مؤسساتها حتى لا تدع مجالا لأي احتمال غير مريح ولا مانع من تلقي السلطة أية تبرعات لا تتعارض مع المصلحة العامة.

٣- المشاريع والجهات المستفيدة

تميز قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني بشموله لكافة النشاطات الاقتصادية: انتاجية و خدماتية وانشائية، سواء كانت مشاريع جديدة أو توسيعا للمشاريع القائمة، حيث اصبح مجال الاستثمار مفتوحا امام الفلسطينيين وغيرهم، وذلك للاستثمار في كافة النشاطات الاقتصادية باستثناء بعض النشاطات الواردة في "القائمة السلبية". وقد شملت هذه النشاطات تصنيع وتوزيع الاسلحة والذخيرة وقطعها، والصناعات الجوية بما في ذلك

Digitized by Birzeit University Library

المطارات، وانتاج الكهرباء وتوزيعها، واعادة تصنيع المهملات والنفايات الصلبة، وتصنيع البترول ومشتقاته، والاتصالات السلكية واللاسلكية بما في ذلك الاذاعة والتلفزيون. ويحتاج الاستثمار في هذه النشاطات الى موافقة مسبقة من السلطة الوطنية قبل المباشرة بها. تطبق القائمة السلبية على جميع المناطق والاقاليم، بما في ذلك المناطق الحرة (التي تنتج للتصدير) المتوقع انشاؤها في المناطق الفلسطينية. وقد جرت العادة على استثناء المناطق الحرة من الاستثمار في مشاريع القائمة السلبية. ولذلك، فانه من الضروري اعادة النظر في القائمة السلبية كل فترة محددة و حسب ما تقتضيه الظروف. أما الاستثمار في جميع الانشطة غير الواردة في القائمة السلبية فيعتبر موافق عليه تلقائيا وما على المستثمر الا التقدم بطلب للاستفادة من الحوافز التي نص عليها القانون.

بالرغم من اعتماد القانون مبدأ الشمولية، الا انه يؤخذ عليه عدم تعريفه "للمشروع الاقتصادي" ، فقد اكتفى بتحديد عدم مخالفة المشروع للنظام العام وقوانين حماية البيئة حتى يعتبر مشروعا اقتصاديا (المادة ٢١، بند ٢). كان لا بد من وضع معايير محددة لاعتبار المشروع "مشروعا اقتصاديا"، مثل ضرورة انسجام المشروع مع الاولويات التنموية الفلسطينية، أو/ونسبة القيمة المضافة التي يحققها المشروع، أو / ومساهمته في تدعيم الميزان التجاري ، أو / ومدى استخدامه مدخلات محلية ، أو / ومدى مساهمته في تدعيم الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد الوطني ، وغيرها من المعايير التي تحفز تحرك رؤوس الاموال باتجاه نشاطات اقتصادية محددة مسبقا. ونظرا لضخامة الاستثمارات المطلوبة للاقتصاد الفلسطيني والتي قدرت ب ١١,٦ مليار دولار حسب البرنامج الانمائي الفلسطيني (علاونة، ص. ٤٠، ١٩٩٥) ولشح الموارد المالية المحلية ، كان لا بد من وضع بعض هذه المعايير لتحقيق الاستخدام الفعال لرأس المال الوطني وتحفيزه على التحرك للمشاريع الانتاجية، لان هذه المشاريع هي التي تلعب الدور الريادي في التنمية الاقتصادية وخاصة على المدى البعيد.

ان وضع مثل هذه المعايير لا يتعارض مع مبدأ الشمولية الذي ارتكز عليه القانون، حيث ان السلطات المعنية تستطيع استخدام اسلوب "التخطيط التأشيري" من خلال وضع هذه المعايير ومنح حوافز للمشاريع التي تحقق هذه المعايير. اما المشاريع التي لا تحقق هذه المعايير ، فتحرم من الحوافز مع احتفاظ المستثمر بحقه في الاستثمار فيها ما لم يخالف النظام العام وقوانين حماية البيئة. لقد اعطى القانون (المادة ١٠، بند ٣) الصلاحية في منح حوافز اضافية لبعض المشاريع حسب الاحتياجات التنموية الفلسطينية، مما يعني ان المشروع الذي لا يتفق والاولويات التنموية سيحصل على الرزمة الاساسية من الحوافز. ان وجود هذا البند قد يسهم في تحفيز الاستثمارات التي تتوافق مع الاحتياجات التنموية، لكن التأثير قد يكون اكبر بكثير فيما لو حرمت المشاريع التي لا تتفق مع الاحتياجات التنموية من رزمة الحوافز الاساسية .

Digitized by Birzeit University Library

أما بالنسبة للجهات المستفيدة من الحوافز، فقد فتح القانون الباب على مصراعيه امام كافة المستثمرين دون تمييز، حيث اعتمد مبدأ المساواه في المعاملة بين جميع المستثمرين بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس أو مصدر راس المال (فلسطيني محلي، فلسطيني عائد، عربي أو أجنبي) أو الجهة المالكة له. وبالرغم من الاثار الايجابية لاعتماد مبدأ المساواه في المعاملة، الا انه يترتب عليه بعض الاثار السلبية مثله في ذلك مثل أي قرار اقتصادي . ومن هذه الاثار:

أولا، قد يضعف القانون القدرة التنافسية للمستثمر المحلي مقارنة بالمستثمرين الاخرين (فلسطينيين عائدين أو عرب أو أجانب)، فقد عانى هذا المستثمر خلال سنوات الاحتلال الاسرائيلي من العديد من القيود والمعوقات التي افقدته جزءا كبيرا من قدرته التنافسية. كما ان المستثمر العائد والعربي والاجنبي يتسلح برأس مال كبير نسبيا ولديه خبرات ومهارات تفوق ما يتوفر لدى المستثمر المحلي. ولذا، فان وضع المستثمر المحلي مع غيره من المستثمرين على قدم المساواه قد لا يكون منصفا له. وهنالك قضية اخرى لها علاقة بالقدرة التنافسية للمستثمر المحلي، فالحوافز التي نص عليها القانون تمنح للمشاريع الجديدة او لتوسيع المشاريع القائمة فقط. وبما ان الاعفاءات الممنوحة ستقلل من تكلفة رأس المال وتكلفة الانتاج فان القدرة التنافسية للمشروع القائم سوف تتراجع نسبيا مقارنة بالمشروع المنشأ بعد صدور القانون، وكأن القانون يعاقب رأس المال الفلسطيني المستثمر الذي تحدى وصمد في وجه الاحتلال. لذلك،كان من الاولى ايجاد الية لتخفيف هذه الاثار السلبية على المستثمر المحلي مثل منحه حوافز اضافية.

ثانيا، القانون لم يتخذ موقفا صريحا تجاه الاستثمارات الاسرائيلية، بل اعتبر المستثمر الاجنبي، وهذا بالطبع يشمل المستثمر الاسرائيلي، متساويا مع المستثمر الفلسطيني من حيث الامتيازات التي سيتمتع بها. هذه القضية لها ابعاد اجتماعية وسياسية خطيرة، اضافة الى ابعادها الاقتصادية. واقل ما يقال هنا ان الشعب الفلسطيني ما زال يكتوي بمرارة الاحتلال. وبالرغم من الاثار الاقتصادية الايجابية المتوقعة للاستثمارات الاسرائيلية في المناطق الفلسطينية، الا انه قد يترتب عليها اثار سلبية تفوق اثرها الايجابي، لا سيما وان القانون لم يفرض اية قيود اضافية على الاستثمارات الاجنبية. وسنعود لاحقا لمناقشة هذه القضية بشكل مفصل عند الحديث عن القيود الاستثمارية.

٤- الية تشجيع الاستثمار التي اعتمدها القانون

اعتمد قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني في تشجيعه للاستثمار على تقديم رزمة من الحوافز التي قد تؤثر ايجابيا على استقطاب رؤوس الأموال المحلية والخارجية للمناطق الفلسطينية. ويمكن تقسيم الحوافز التي يقدمها القانون الى مجموعتين هما:

Digitized by Birzeit University Library

أولا، الحوافز المباشرة أي الحوافز المادية التي تشمل اعفاءات من الرسوم وضريبة الشراء والجمارك أو ما يعرف بسياسة "ترخيص رأس المال Capital Cheapening Policy"، والاعفاءات الضريبية على الربح الصافي للمشروع. ان اعفاء المعدات والآلات والمواد الأولية التي يحتاجها المشروع من الرسوم والجمارك يؤدي الى تخفيض تكلفة هذه المعدات والآلات، وبالتالي تقل المتطلبات الاستثمارية للمشروع "Investment Cost". وهذا الحافز يلعب دورا أساسيا في قرار الاستثمار وخاصة في المشاريع الكبيرة والمشاريع التي تشكل تكلفة الآلات والمعدات فيها نسبة كبيرة من رأس المال المستثمر. وكلما زادت هذه النسبة كلما زادت استفادة المشروع من هذه الاعفاءات.

كما أن اعفاء المواد الأولية المستوردة من الرسوم والجمارك يعمل على تخفيض تكلفة الانتاج، وبالتالي زيادة الأرباح وزيادة القدرة التنافسية للمشروع في السوق المحلي وأسواق التصدير.

أما النوع الآخر من الحوافز المباشرة التي يقدمها القانون فهو الاعفاءات الضريبية من ضريبة الدخل على صافي الربح. تعمل الاعفاءات الضريبية على زيادة الأرباح الصافية للمشروع وهذا يكون مصحوبا باعفاءات الرسوم والجمارك ويؤدي الى تقليل فترة الاسترداد، وهي الفترة الزمنية اللازمة لاسترداد رأس المال المستثمر. ومن المعروف أنه كلما قلت فترة الاسترداد للمشروع يصبح الاستثمار فيه أكثر اغراء، لأن ذلك يقلل المخاطرة التي قد يتعرض لها المشروع مع مرور الوقت. كما أن الاعفاءات تعمل على زيادة معدل العائد الداخلي للمشروع الذي يعتبر أهم مؤشر للجدوى الاقتصادية للمشروع. كل هذه الآثار سوف تنعكس ايجابيا على قرار الاستثمار.

ثانيا، الحوافز غير المباشرة (الاجرائية)، وتشمل تسهيل اجراءات الاستفادة من الاعفاءات، وتسهيل اجراءات الترخيص والتسجيل والضمانات والتعليق وحل النزاعات. وسوف نتحدث لاحقا عن بعض هذه القضايا تحت عنوان منفصل.

وقد بينت الدراسات السابقة أن الشركات وخاصة المتعددة الجنسيات تولي أهمية أكبر للحوافز المادية مقارنة بالحوافز الاجرائية (Frank P.95, 1980).

واننا نتساءل هنا عن مدى كفاية هذه الحوافز، وخاصة المادية منها، نظرا لأهميتها في قرار الاستثمار. ان الاعفاءات التي نص عليها القانون جاءت في اطار اتفاقية باريس الاقتصادية التي حددت ما تستطيع السلطة أن تمنحه من اعفاءات. فقد سمحت الاتفاقية للسلطة باعفاء مستوردات السلع الضرورية للعملية التنموية من الرسوم والجمارك (مادة ٣، بند ٤ في الاتفاقية) اذا كانت متجهة الى مناطق الحكم

Digitized by Birzeit University Library

الذاتي، في حين أن السلطة لا تستطيع اعفاء المشاريع من ضريبة القيمة المضافة أو اعادة الحسومات الضريبية غير المباشرة للمنتجين أو تقديم مزايا ودعم مباشر لمبيعات المنتجين للتجارة بين الطرفين (مادة ٩، بند ٢).لكن الاتفاقية سمحت للسلطة بتشجيع الاستثمار من خلال العديد من الأساليب مثل تقديم المنح والقروض والائتمان الاستثماري (Investment Credit) وغيرها من المزايا الضريبية المباشرة. وقدكان بالامكان تقديم حافز مؤثر تسمح به الاتفاقية، ألا وهو السماح للمستثمر باستخدام أسلوب القسط المتزايد في احتساب مخصصات استهلاك رأس المال (Accelerated Depreciation) . وهذا الأسلوب يمكن المستثمر من استرداد رأسماله خلال فترة زمنية أقل، لذا لابد من دراسة امكانية اعطاء المزيد من الحوافز المادية نظرا لدورها الايجابي في تشجيع الاستثمار ، وكذلك لمنافسة الدول المجاورة التي تعطي حوافز عديدة وأفضل مما يعطيه القانون الفلسطيني. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها أن الأردن يقدم أرض المشروع بدون مقابل اذا كان موقعه خارج مدينة عمان، كما أن اسرائيل تقدم حوالي ٤٠٪ من رأس مال المشروع في بعض المناطق التطويرية مثل منطقة النقب.

٥- الحوافز و شروط الحصول عليها

ان تحديد الحوافز من ناحية أنواعها وعددها ومدتها الزمنية يعتمد على مبدأ "تحليل التكلفة والمنفعةCost Benefit Analysis "، والذي ينص على أن التحديد الأمثل للحوافز يتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية للحوافز مع التكلفة الحدية لمنحها. ومن هنا، لابد من موازنة المنافع التي تحققها الحوافز والمتمثلة في زيادة فرص العمل، وزيادة الطاقة الانتاجية، والخسائر المتمثلة بحرمان ميزانية الدولة من عوائد الرسوم والجمارك وضريبة الدخل على صافي الأرباح.

لقد حدد القانون الفلسطيني خمسة معايير أو شروط للحصول على الحوافز، وليس بالضرورة أن يحقق المشروع جميع هذه المعايير للاستفادة من الحوافز. كما أن الحوافز تختلف من مشروع لآخر. وهذه المعايير هي:

١) رأس المال المدفوع.

٢) عدد فرص العمل الدائمة التي يخلقها المشروع.

٣) عمر المشروع الاقتصادي.

٤) موقع المشروع.

٥) الجهة المستفيدة من انتاج وخدمات المشروع، أي هل الانتاج موجه للسوق المحلي أم للتصدير . وبناء على هذه المعايير قسم القانون المستفيدين منه الى فئات على النحو

Digitized by Birzeit University Library

التالي:

١- المشاريع التي يزيد رأسمالها المدفوع عن خمسماية ألف دولار، أو التي تشغل بشكل دائم (٢٥) عاملا فلسطينيا أو أكثر، أعفيت من ضريبة الدخل ابتداء من تاريخ استحقاقها ومن رسوم الجمرك وضريبة الشراء المفروضة على الآلات والمعدات والمواد الأولية لمدة خمس سنوات، واشترط القانون أن لا يقل عمر المشروع عن (١٠) سنوات عمل.

٢- المشاريع التي يزيد رأسمالها المدفوع عن مائة وخمسون ألف دولار أمريكي أو التي تشغل بشكل دائم (١٥) عاملا أو أكثر، أعفيت من ضريبة الدخل ابتداء من تاريخ استحقاقها ومن رسوم الجمارك وضريبة الشراء المفروضة على الآلات والمعدات والمواد الأولية لمدة ثلاث سنوات، واشترط أن لا يقل عمر المشروع عن (٦) سنوات عمل.

٣- المشاريع التي يزيد رأسمالها المدفوع عن مائة ألف دولار أمريكي أو التي تشغل بشكل دائم (١٠) عمال فلسطينيين أو أكثر، أعفيت من ضريبة الدخل ابتداء من تاريخ استحقاقها ومن رسوم الجمارك وضريبة الشراء المفروضة على الآلات والمعدات والمواد الأولية لمدة سنتين، واشترط أن لا يقل عمر المشروع عن خمس سنوات عمل.

٤- الاعفاءات والاستثناءات:

أعطى القانون للهيئة صلاحيات اعطاء اعفاءات استثنائية لحالات محددة، ولم يحدد مقدار الاعفاءات بل ترك تحديدها، وهذه الحالات هي:

أ- المشاريع التي يزيد رأسمالها عن خمسة ملايين دولار ولا يقل عدد العمال الفلسطينيين الدائمين فيها عن خمسين عاملا.

ب- المشاريع التي تحمل طبيعة خاصة، اما لنوعية المشروع وحاجة المجتمع الفلسطيني اليه و/أو من أجل النهوض بمناطق التطوير.

ج- المشاريع التصديرية بشرط أن لا تقل نسبة التصدير عن ٢٥٪ من اجمالي انتاجها، وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة عن ٣٠٪ من التكلفة الاجمالية.

د- المشاريع الزراعية المعدة خصيصا للتصدير.

٥- الاعفاءات الاضافية: منح القانون صلاحية للهيئة المشرفة على تطبيقه لمنح اعفاءات اضافية لم تحدد في نصه. وكل ما أورده القانون من تفصيلات هو أن تكون هذه الاعفاءات حسب طبيعة المشروع والاحتياجات والأولويات التنموية

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية، وحسب مناطق التنمية والتطوير. ولم يضع القانون أية نسب أو معايير أو توضيحات لذلك، أي أن هذه الصلاحيات متروكة لتقرير الهيئة المشرفة.

وفيما يلي بعض الملاحظات على المعايير والحوافز التي أقرها القانون:

أولا، بعد النظر الى الحد الأدنى المطلوب من رأس المال حسب القانون تبين أنه مرتفع نسبيا، خاصة اذا نظرنا الى المشاريع القائمة حاليا في المناطق الفلسطينية، حيث أن السواد الأعظم من هذه المشاريع وخاصة المشاريع الفردية، يقل رأسمالها عن عشرين ألف دينار. وهكذا يستثني القانون معظم المشاريع القائمة، ويستثني أيضا صغار المستثمرين ونسبة كبيرة من المشاريع الاستثمارية الصغيرة. ويبدو أن المشرع كان يهدف الى تشجيع المشاريع الكبيرة نسبيا. ومن الناحية الاقتصادية، هنالك تركيز كبير على الدور الذي تلعبه المشاريع الصغيرة في عملية التنمية. كما أن معظم المشاريع تبدأ بحجم صغير ثم تتوسع لاحقا. لذا، نرى أنه من الأفضل تخفيض بل الغاء المتطلبات الرأسمالية من قائمة المعايير ، فالمشروع يقام اقتصاديا ليس على قيمة رأسماله وانما على مساهمته في الناتج القومي وفرص العمل التي يخلقها وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

ان اعتماد رأس المال المرتفع نسبيا قد يشجع على تأسيس شركات مساهمة عامة تسمح بمشاركة أكبر عدد من الأشخاص في العملية الانتاجية، وتضمن توزيعا أفضل للدخل وتجميعا للمدخرات الصغيرة والمتناثرة، لكن هذا لا يبرر اعتماد معيار رأس المال، فقد كان من الممكن تقديم حوافز اضافية للمشاريع المساهمة العامة لتشجيع تأسيسها.

ثانيا، ان اعتماد الحد الأدنى لعدد العمال -عشرة عمال- يستثني أيضا نسبة كبيرة من المشاريع القائمة، حيث أن حوالي ٧٠٪ من هذه المشاريع القائمة توظف ثلاثة عمال أو أقل. لذا، نرى أنه من الضروري تخفيض الحد الأدنى لعدد العمال، وذلك لاعطاء الفرصة لأكبر عدد من المشاريع للاستفادة من القانون، وذلك للمساهمة في خلق أكبر عدد ممكن من فرص العمل وبالتالي الحد من مشكلة البطالة المتفاقمة في المناطق الفلسطينية.

ثالثا، الحوافز التي قدمها القانون تشمل انشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة . وفي حالة توسيع المشروع القائم، اشترط القانون اضافة خطوط انتاج أو آلات جديدة تتحقق من خلالها زيادة في التوظيف والانتاج، الا أن القانون لم يحدد نسبة هذه الزيادة المتحققة عن التوسع. كما أنه لم يحدد الاعفاءات التي ستمنح للتوسعات. يبدو أن القانون اعتمد نفس الحوافز للمشاريع الجديدة والتوسعات في المشاريع القائمة، وقد يترتب على ذلك عدة مشاكل منها: بما أن معظم المشاريع القائمة

Digitized by Birzeit University Library

توظف أقل من عشرة عمال ورأسمالها يقل عن عشرين ألف دينار، فان معظم هذه المشاريع لن تستطيع الحصول على حوافز التوسع لأن ذلك يتطلب استثمارات (مائة ألف دولار) قد تفوق رأس المال المستثمر حاليا أو زيادة فرص العمل بعدد يزيد عن فرص العمل التي يوفرها المشروع حاليا. لذا، كان من الأفضل أن تعطى حوافز التوسع على أساس نسبة الزيادة في الطاقة الانتاجية بغض النظر عن تكلفة التوسع أو عدد فرص العمل التي يوفرها.

رابعا، أعطى القانون هيئة الاستثمار صلاحية منح حوافز اضافية حسب موقع المشروع. وقد قسم القانون المناطق الجغرافية الى ثلاث فئات (أ) و (ب) و (ج) حسب مستوى تطور المناطق والسياسات الاقتصادية المعتمدة. وحسب ما نشر في الصحف المحلية تعتبر منطقة جنين وأريحا وغزة مناطق تطويرية (أ). كان من الأفضل اعتماد معيار المزايا النسبية في تقسيم المناطق الفلسطينية الى مناطق تطويرية. فمثلا تعطى حوافز اضافية للمشاريع السياحية في منطقتي بيت لحم والقدس وأريحا، وحوافز اضافية للمشاريع الزراعية في منطقة طولكرم وقلقيلية وجنين والأغوار نظرا لوجود فوائض زراعية في هذه المناطق، وحوافز اضافية للمشاريع الصناعية في نابلس والخليل ورام الله وهكذا. لذا، لابد من رسم خارطة استثمارية للمناطق الفلسطينية تبين المزايا النسبية في كل منطقة، واعطاء حوافز للمشاريع التي تستغل هذه المزايا.

خامسا، تردد في القانون وفي أكثر من مكان أنه من حق هيئة الاستثمار منح حوافز اضافية (مادة ١٠، بند ٣، وبند ١٢) دون تحديد طبيعة ومدة هذه الحوافز. كان من الأفضل تحديد هذه الحوافز حتى يكون المستثمر على علم بها، حيث أن ذكرها صراحة قد يؤثر ايجابيا على حركة رأس المال تجاه هذه المشاريع. كما أن تركها بدون تحديد قد يفتح المجال أمام المعاملات الخاصة لبعض المستثمرين.

سادسا، بالرغم من محاولة القانون تبسيط المعايير اللازمة للحصول على الحوافز الا أنه أهمل العديد من المعايير الاقتصادية الضرورية للحكم على المشاريع الاقتصادية، والتي كان لابد من التركيز عليها ومن هذه المعايير:

١- نسبة القيمة المضافة التي يولدها المشروع: حسب القانون الحالي ، كل المشاريع تعامل بالمثل من ناحية نسبة القيمة المضافة، أي أن المشروع الذي يحقق ١٠٠٪ يعامل مثل المشروع الذي يحقق ١٠٪ من القيمة المضافة.

٢- ماذا عن قضية استخدام المدخلات المحلية؟ كان من الأولى وضع حوافز اضافية للمشاريع التي تستخدم مدخلات محلية، وتقليل اعتماد المشاريع على المدخلات المستوردة.

٣- ماذا عن الروابط الأمامية والخلفية التي يخلقها المشروع، هل يعمل المشروع على

Digitized by Birzeit University Library

تعزيز الروابط بينه وبين المشاريع الأخرى؟ تحاول الحكومات وبطرق عدة تشجيع وتعزيز الروابط الأمامية والخلفية بين المشاريع. ومن هذه الطرق تحديد حد أدنى للقيمة المضافة المحلية في المنتوج "Local-content regulation" . وفي هذا المجال لابد من اعطاء حوافز اضافية للمشاريع التي تعزز الروابط الخلفية مع القطاع الزراعي للعمل على استغلال الفوائض الزراعية "Agro-based industries".

٤- ماذا عن دور المشروع في تعزيز الميزان التجاري وميزان المدفوعات؟ بالرغم من أن القانون أعطى حوافز للتصدير، الا أن هذه الحوافز ليست كافية.

٥- ماذا عن طبيعة فرص العمل التي اعتمدها القانون، هل هي للذكور أم للاناث؟ برأينا كان من الأفضل وضع حوافز اضافية للمشاريع التي تخلق فرص عمل للنساء وذلك نظرا لتدني نسبة النساء من العاملين بأجر حيث تصل الى نسبة ٨٪ في الضفة الغربية و ٤٪ في قطاع غزة، وهذه نسبة متدنية (كتاب الاحصاء الاسرائيلي، ص ٧٧٨، ١٩٩٣).

٦- ماذا عن المشاريع المقامة في المناطق الصناعية، هل تعامل كبقية المشاريع المقامة خارج المناطق الصناعية؟ كان من الأولى منح حوافز اضافية للمشاريع الجديدة للتمركز في المناطق الصناعية واعطاء حوافز للمشاريع المقامة للانتقال الى المناطق الصناعية.

٧- ماذا عن مخصصات البحث والتطوير والتدريب؟ لابد من اعطاء حوافز اضافية للمؤسسات التي تخصص جزءا من أرباحها للبحث والتطوير والمؤسسات التي تعمل على تدريب موظفيها، لما لذلك من آثار ايجابية على انتاجية عنصر العمل وتطوير وتحسين السلع المنتجة، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية للمشاريع الوطنية.

٨- ماذا عن حوافز نقل التكنولوجيا الملائمة؟

يتضح مما سبق أن هنالك ضرورة ملحة لاعادة النظر في المعايير التي اعتمدها القانون والحوافز الممنوحة على أساسها.

ويمكن استخدام "نظام النقاط" لمنح الحوافز. ويقوم هذا النظام على أخذ جميع المعايير السابقة بعين الاعتبار حيث يعطي كل معيار حدا أدنى وحدا أعلى من النقاط، وبناء على المجموع الكلي للنقاط تحدد الهيئة طبيعة ومدة الحوافز.

٦- القيود الاستثمارية:

ان عملية تشجيع الاستثمار لا تعني اطلاق العنان للمستثمر المحلي والخارجي، بل انها تشتمل على قيود استثمارية "Investment Restrictions"، وتهدف هذه القيود الى ضبط وتوجيه الاستثمار وتنظيم العلاقة بين المستثمر والبيئة المحيطة به.

Digitized by Birzeit University Library

وقد اشتمل القانون الفلسطيني على بعض قيود الاستثمار وأهمها: عدم مخالفة المشروع للنظام العام وعدم تعارضه مع قوانين حماية البيئة (مادة ٢١، بند ٢)، وضرورة استيفاء اجراءات الترخيص وأية متطلبات أخرى وفق الأنظمة والتشريعات (مادة ١٣، بند ١)، وقيود على تحويل رأس المال والأرباح للخارج بعد دفع المستحقات المنصوص عليها حسب القوانين السارية المفعول (مادة ٥). ولكن هنالك قيودا أخرى تتعلق بقضايا جوهرية لم يتطرق اليها القانون، ومن هذه القضايا:

أولا، ملكية رأس المال والأرض المقام عليها المشروع، حيث لم يحدد القانون حدودا أو نسبا قصوى لملكية الأجانب في المشاريع الاستثمارية وكان لابد من تحديد قائمة المشاريع التي يسمح بانفراد الأجانب في تملكها والمشاريع التي لابد من مشاركة رأس المال المحلي فيها، بحيث تعطي الأولوية لمشاركة رأس المال المحلي مع رأس المال العربي والأجنبي لما في ذلك من فوائد ايجابية تعود على المستثمر المحلي وعلى الاقتصاد الوطني.

كما أن القانون لم يتطرق الى مدى امكانية تملك المستثمر الأجنبي للأرض المقام عليها المشروع وربما تركت هذه القضية لتعالج في قانون تملك العقارات. وهذه القضية مهمة في حالة المناطق الفلسطينية لأن هنالك حساسية كبيرة تجاه تملك الأجانب للأرض، وخاصة مع فتح المجال أمام المستثمرين الاسرائيليين للاستثمار في المناطق الفلسطينية.

ثانيا، قيود على حركة رأس المال والأرباح. لم يفرض القانون قيودا على حركة رأس المال أو الأرباح الصافية للمشروع. ان وضع قيود على حركة رأس المال يعتبر من العوامل الطاردة لرأس المال، لكن كان من الأولى وضع بعض القيود على حركة الأرباح مثل تحديد نسبة الارباح المسموح باخراجها، وذلك لتشجيع المستثمر على اعادة استثمار أرباحه داخل البلد وليس خارجها. وقد يساعد على تحقيق هذا الهدف منح حوافز اضافية للمشاريع التي تعيد استثمار أرباحها في المناطق الفلسطينية، بالرغم من أن القانون الفلسطيني احتوى على آلية غير مباشرة لتحقيق ذلك، ألا وهي اعفاء التوسعات في المشاريع القائمة من الرسوم والضرائب على أن تكون هذه التوسعات في مجال اضافة خطوط انتاجية جديدة وآلات جديدة تتحقق فيها زيادة في التوظيف والانتاج.

كما أن حرية حركة رأس المال والأرباح قد تؤثر بشكل مباشر على قدرة سلطة النقد الفلسطينية على ممارسة سياسة نقدية فعالة، لأنها تفقد سيطرتها على جزء من احتياطي العملات الصعبة. ولهذا، فان السلطة النقدية قد تضع بعض القيود للحد من تأثير حرية حركة رأس المال والأرباح على السياسة النقدية في المناطق الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

ثالثا، لم يحدد القانون مدى قدرة وحقوق الشركات الأجنبية على استخدام عمالة أجنبية في مشاريعها داخل المناطق الفلسطينية، وكذلك لم يحدد القانون مدى قدرة العمالة الأجنبية على تحويل مكاسبها للخارج. ربما يعالج قانون العمل والعمال الذي لم يصدر بعد هذه القضية.

رابعا، لم يتطرق القانون الى مشكلة "الأسعار المتنقلةTransfer Prices " وهي عبارة عن أسعار المبادلات بين أقسام وأفرع الشركة نفسها "Intracorporate Transactions". وتحدث هذه المشكلة عندما تقوم الشركة بتضخيم أسعار البيع والشراء للمبادلات التي تتم بين أفرعها. وتظهر هذه المشكلة في الشركات المتعددة الجنسيات، وتستخدم للتهرب من دفع الضرائب أو تقليل مخصصات الضريبة لأن الأسعار المتنقلة تعمل ظاهريا على زيادة تكاليف المشروع وبالتالي تقلل من أرباحه الصافية.

وتعالج هذه القضية من خلال القوانين الضريبية في البلدان المضيفة بالرغم من أن البلد الأم تحارب هذه الظاهرة، ولكن هذا لا يضمن تحقيق مصلحة البلد المضيف.

ويمكن الحد من هذه الظاهرة من خلال ضمان حرية حركة الأرباح، وعدم تحديد معدلات الربح، وتطبيق نظام قانوني فعال لمراقبة الأسعار المتنقلة.

ومن هنا، يثار التساؤل عما اذا كانت التشريعات الواردة في قانون تشجيع الاستثمار كافية من الناحية التشريعية لتشجيع الاستثمار، أم أن هنالك حاجة الى المزيد من التشريعات لتحقيق التشجيع الأمثل للاستثمار. حسب الوضع التشريعي في المناطق الفلسطينية لابد من الاسراع في اصدار كافة التشريعات الضرورية لخلق بيئة استثمارية مشجعة مباشرة على الاستثمار، بالاضافة الى قانون تشجيع الاستثمار.

وبالاضافة الى قانون تشجيع الاستثمار، لابد من اصدار العديد من التشريعات الضرورية مثل قانون سوق المال، قانون الشركات، وقانون البنوك وغيرها من التشريعات. ولكن يجب مراعاة أن تكون هذه التشريعات مبسطة ومرنة وتقلل من الاجراءات البيروقراطية الى أدنى حد ممكن.

٧- الضمانات والمخالفات والاختصاص:

لتطمين الفلسطيني المستثمر ، أورد القانون عدة ضمانات لحماية المستثمر وضمان حريته في العمل. ومن هذه الضمانات:

١) ضمان استمرار الاعفاءات في حالة بيع المشروع مع استمرار العمل فيه.

٢) ضمان حق التصرف في المشروع باجازة بيع الموجودات الثابتة الى مشروع آخر بنفس

Digitized by Birzeit University Library

الامتيازات.

٣) السماح للمستثمرين بتحويل رأسمالهم وأرباحهم الى الخارج بعد دفع المستحقات المنصوص عليها في القوانين السارية.

٤) استمرار الاعفاءات في حالة انتقال ملكية المشروع شريطة الاستمرار في تشغيله من قبل المالك الجديد الذي يلزم بجميع الحقوق والواجبات المترتبة على المشروع بموجب أحكام القانون.

٥) حق صاحب المشروع المستفيد من هذا القانون في بيع الموجودات الثابتة المعفاة الى مشروع آخر يتمتع بنفس الامتيازات التي تخضع لأحكام هذا القانون، بشرط موافقة الهيئة المشرفة على تنفيذ القانون.

٦) ضمانات ضد التأميم أو مصادرة أي استثمار مهما كانت جنسية المستثمر أو اعادة تمليكه جزئيا أو كليا دون موافقة المستثمر.

٧) ضمان حق المعاملة المتساوية للمستثمر العربي والأجنبي مع المستثمر الفلسطيني.

٨) ضمان منح المستثمر العربي والأجنبي حق الاقامة الدائمة حسب القوانين السارية.

٩) ضمان حق المستثمر في التظلم في حالة تعليق أو الغاء الاعفاءات.

وبالاضافة الى الضمانات المذكورة أعلاه، رسم القانون كيفية معالجة حالات مخالفة المستثمر لأحكام القانون بالغاء الاعفاءات الممنوحة بموجب هذا القانون كليا أو جزئيا وبأثر مستقبلي أو مباشر أو بأثر رجعي، وهذه الحالات هي:

١) حالة كون الاعفاء الممنوح قد تم بناء على الغش أو الخداع أو الرشوة أو التزييف أو كان مخالفا للقوانين والأنظمة ذات العلاقة.

٢) اذا لم يطبق المستثمر أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

٣) اذا لم يلتزم المستثمر بالشروط الواردة في ترخيص الاستثمار. ولضمان عدم تعسف الهيئة في قراراتها بالشأن المذكور أجاز القانون للمتضرر التظلم ضد قرار الهيئة الى رئيس السلطة الوطنية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه القرار ويكون قرار رئيس السلطة بهذا الشأن قطعيا. ويترتب على الغاء الاعفاءات اعادة المستثمر للضرائب والرسوم وأية مبالغ أخرى مرتبطة بالفوائد والمزايا التي حصل عليها مع فوائدها من تاريخ منح الترخيص، وذلك حسب ما ورد في نص الفقرة (٢) من المادة (١٩) من القانون. وفي رأينا أن المشرع قد تجاهل في ذلك ما أورده في نص الفقرة (١) من نفس المادة، حيث بينت الفقرة المذكورة أن الالغاء قد يكون مستقبلا أو بأثر رجعي

Digitized by Birzeit University Library

وهذا لم يؤخذ بعين الاعتبار في الفقرة الثانية.

أما فيما يتعلق بالاختصاص، فقد جعل القانون للمحاكم الفلسطينية في المادة (٢٠) الصلاحية والولاية في حل جميع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون وفقا للقوانين الفلسطينية السارية، وتطبيق المبادىء العامة في القانون الفلسطيني بالنسبة للاختصاص النوعي والسكاني. وقد انتقص القانون من صلاحيات المحاكم الفلسطينية في المادة (١٩) فقرة (٣)، اذ جعل التظلم المتعلق بحالات ايقاع العقوبات، بسبب مخالفة القانون، لجهة غير المحاكم الفلسطينية، وكان من الأجدر أن تكون محكمة العدل العليا الفلسطينية هي صاحبة الاختصاص في البت في الموضوع واعطاء القرار القطعي فيه.

ان منح المحاكم الفلسطينية الصلاحية والولاية في حل جميع المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون يفرض على المحاكم الفلسطينية مسؤولية كبيرة، حيث أن الشركات الأجنبية تركز كثيرا على أهمية نزاهة النظام القضائي في البلد المضيف. هذه الشركات تتنازل عن اللجوء الى طلب المساعدة من حكومة البلد الأم للضغط على البلد المضيف مقابل قناعتها بأن النظام القضائي في البلد المضيف سيضمن لها حقوقها، وهذا ما يعرف بمبدأ "كالفو" "Galvo Doctrine". لكن المادة (١٩) بند (٣) قد تؤدي الى مخالفة هذا المبدأ ولجوء الشركات الأجنبية الى ممارسة الضغوط السياسية لضمان حقوقها بدلا من الاعتماد على المحاكم الفلسطينية.

وهنالك ملاحظة قانونية أخرى، فقد ورد في المادة (١٠) بند (٢) أن من حق هيئة الاستثمار تغيير تصنيف مناطق التطوير بعد اخطار المستثمر بذلك، ويحق للمستثمر الاعتراض على قرار التغيير دون أن يسري ذلك على المشاريع المقررة سابقا. وهنا يثور التساؤل حول ما ورد في نص هذه الفقرة بشأن حق المستثمر في الاعتراض على قرار التغيير طالما أوردت المادة عدم سريان آثار التغيير على المشاريع المقررة سابقا، فهل المقصود بالمستثمر الذي له حق الاعتراض من يرغب في الاستثمار أم مقدم الطلب المبدئي للاستثمار، علما بأن النص لم يحدد الجهة التي يقدم اليها الاعتراض؟ في رأينا وحسب نص المادة (٢٠) من القانون والتي جعلت للمحاكم الفلسطينية صلاحية حل المشاكل المتعلقة بالقانون، فان محكمة العدل العليا الفلسطينية هي الجهة التي يقدم اليها الاعتراض وهي صاحبة الصلاحية للبت فيه.

٨- مقارنة بين قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني والأمر العسكري الاسرائيلي رقم (١٣٤٢)

من خلال نظرة سريعة الى الأمر العسكري رقم (١٣٤٢) المتعلق بتشجيع توظيف رؤوس الأموال من حيث شروط وكيفية الاستفادة منها، نجد أنه قد أناط ذلك بهيئة مشرفة على تنفيذ هذا الأمر سماها مركز التوظيف. واشترط على المستثمر أن يتقدم بطلب خطي

Digitized by Birzeit University Library

للموافقة على المؤسسة أو التوظيف، بوصف تفصيلي يتعلق بنوع العمل وموعد التأسيس وعدد العاملين وحجم التوظيف وهوية مقدم الطلب واستعداده لتنظيم الدفاتر وأن تكون المؤسسة المصادق عليها شركة أو جمعية أو مشاركة في شركة ومن توافق عليه الجهات التي تمنح المصادقة. والعبارة الأخيرة مطاطية تستعملها السلطات عادة لتطبيق القانون حسب رغبتها ووفق غايات معينة. وقد قسم الأمر المذكور المستفيدين منه الى قسمين:

الأول ، المؤسسة المصادق عليها سواء كانت مؤسسة جديدة أو قائمة.

الثاني، استثمار مصادق عليه وهو عبارة عن مشاركة في رأسمال مؤسسة تحمل صفة مؤسسة مصادق عليها أو قرضا لمدة لا تقل عن عشر سنوات لمؤسسة مصادق عليها.

ويشترط الحصول على موافقة مركز التوظيف المشكل لهذا الغرض لمنح الصفات المذكورة، وأن لا يقل رأسمال المستثمر عن (١٠٠) ألف دولار أمريكي، وأن لا يقل عدد العمال المستخدمين عن عشرة عمال.

استفادة المستثمر:

١) اعفاء المؤسسة من ضريبة الدخل على أرباحها لمدة ٣ سنوات ضريبية ابتداء من السنة الأولى للربح وعلى أ ن لا يتجاوز ذلك ٦ سنوات من تاريخ منح التصديق.

٢) اعفاء المدخولات الناتجة عن توظيف مصادق عليه من ضريبة الدخل لمدة ٣ سنوات ابتداء من تاريخ التوظيف.

٣) اعفاء البناية التي أقيمت عليها المؤسسة أو الاضافة في البناء من أجل التوسع (توسيع مصادق عليه) من ضريبة الأملاك لمدة ٣ سنوات.

بعد استعراضنا مدى وامكانية الاستفادة من القوانين نبدي الملاحظات التالية:

١) ان القانون الفلسطيني قد وضع معايير سهلة مبسطة واضحة.

٢) ا ن الأمر العسكري وضع معايير وأسسا تمكن المسؤولين من الرفض أو الموافقة كما هي عادة الأوامر العسكرية، فقد ترك لمركز التوظيف، وهو الهيئة المسؤولة عن تشجيع الاستثمار، صلاحية الموافقة أو رفض اعطاء صفة مؤسسة مصادق عليها أو تصديق مصادق عليه.

٣) ذكر الأمر العسكري بعض المستفيدين منه وأعطى لمركز التوظيف صلاحية مطلقة في اضافة آخرين. وفي هذه الحالة يمكن استعمال النص لاعتبارات متعلقة بأشخاص معينين، وفي هذا اخلال بصفة أساسية من صفات القاعدة القانونية ألا وهي صفة العمومية والتجرد.

Digitized by Birzeit University Library

القانون الفلسطيني وضع استثناءات للاعفاءات لاعتبارات عامة أو متعلقة بطبيعة المشروع وحاجة المجتمع له، وليس لاعتبارات شخصية أو فئوية.

٤) أما بالنسبة لماهية ونسب الاعفاء في الأمر فهي قليلة والاستفادة منها محدودة ومقيدة، بينما النسبة في القانون الفلسطيني أكبر وقد تصل الى الضعف مع تنوع الاعفاءات.

٥) سحب وتحويل رأس المال والأرباح الى الخارج سهل في القانون الفلسطيني وصعب جدا ومقيد في الأمر العسكري، حيث يطبق الغاء جزئي للاعفاءات وتدفع ضريبة ٣٠٪ اذا سحبت الأرباح خلال فترة الاعفاء و ٢٠٪ اذا سحبت بعد فترة الاعفاء.

٦) أعفى قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني جميع الآلات والمعدات والمواد الأولية من رسوم الجمارك وضريبة الشراء، ولا نجد مثل هذا الاعفاء في الأمر العسكري.

٧) ساوى القانون الفلسطيني بين رأس المال الفلسطيني المحلي والخارجي والعربي والأجنبي، بينما اشترط الأمر العسكري أن تكون المؤسسة تحت ملكية شركة أو جمعية تعاونية أو مشاركة أو من توافق عليه المديرية. فالمعيار في القانون الفلسطيني موضوعي وواضح، بينما في الأمر العسكري مزاجي موجه حسب رغبة السلطات في تحقيق أهداف وغايات ترتئيها. الهيئة المشكلة بموجب القانون الفلسطيني لتنفيذ القانون هي هيئة مخصصة وشاملة لمعظم القطاعات، بينما في الأمر العسكري هي لجان غير متخصصة.

٨) العقوبات في حالة مخالفة القانون الفلسطيني هي عبارة عن الغاء الاعفاءات كليا أو جزئيا بأثر مستقبلي أو رجعي، أي هي متعلقة بارجاع الضرائب التي أعفي منها وحسب القرار المتخذ، بينما في الأمر العسكري تكون العقوبات بوقف الانتفاعات الضريبية ووقف التصديق أو الاعفاءات مع فوائد التأخير وفوارق الارتباط وفي ذلك اجحاف بالمستثمر.

٩) أجاز القانون الفلسطيني النقل أو التنازل عن المشروع مع الاعفاءات، بينما خلا الامر العسكري من ذلك.

١٠) القانون الفلسطيني عمم الاعفاءات على جميع القطاعات الاقتصادية، أما الأمر العسكري فقد ضيق النطاق وحدده بأن تكون المؤسسة على الأغلب متخصصة في انتاج صناعي أو فرع اقتصادي تسمح به المديرية.

٩- تفعيل المناخ الاستثماري

ان تفعيل المناخ الاستثماري يتطلب جهدا كبيرا ومتواصلا من قبل جميع الجهات المعنية محليا وخارجيا. هذه المسؤولية تقع على عاتق ثلاثة أطراف تؤثر وتتأثر ببعضها البعض

Digitized by Birzeit University Library

وهي:

١- السلطة الوطنية الفلسطينية: تتحمل السلطة الوطنية مسؤولية تحسين الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المناطق الفلسطينية، واصدار التشريعات الملائمة، وبناء الأطر والمؤسسات والأجسام العامة اللازمة لتسهيل عمل المستثمر، وتوفير البنية التحتية الضرورية بكافة مجالاتها، وتقديم الحوافز وتذليل العقبات، ودعم جهود التطوير والتحديث، واعتماد سياسة اقتصادية واضحة.

٢- اسرائيل والدول المانحة: تتحمل اسرائيل جزءا كبيرا من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي يسود المناطق الفلسطينية. ويمكن لاسرائيل أن تلعب دورا أساسيا في تحسين المناخ الاستثماري من خلال ازالة القيود التي تفرضها على حركة السلع والخدمات بين المناطق الفلسطينية ودول العالم، وفك الحصار الاقتصادي المفروض عليها.

أما الدول المانحة فلابد وأن تسرع في ايصال الأموال للسلطة الفلسطينية وتقديم ضمانات للاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، وذلك لتشجيع رأس المال الأجنبي للقدوم الى المناطق الفلسطينية.

٣- النقابات والأطر العمالية والعامل الفلسطيني، اذ لابد من زيادة انتاجية العمل وتحسين الأداء لجذب الاستثمارات الخارجية.

كل هذه الأطراف تتحمل مسؤولية كبيرة، مباشرة وغير مباشرة، تجاه تحسين المناخ الاستثماري بشكل عام، وبعض عناصره بشكل خاص.

ولو نظرنا الى الدراسة التي قامت بها مؤسسة ضمان الاستثمار العربية المتعلقة بالمناخ الاستثماري في الوطن العربي، والتي أجرتها على مجموعة من المستثمرين العرب للتعرف على آرائهم وانطباعاتهم حول أهم العوامل المؤدية الى تفعيل الاستثمارات وجذبها، لتبين أن أهم هذه العوامل (قاسم، ص ٤٢٤، ١٩٩٤):

١- مدى تمتع البلد بالاستقرار السياسي والاقتصادي.

٢- استقرار سعر صرف العملة المحلية.

٣- حرية تحويل أصل رأس المال والأرباح.

٤- معدل العائد المرتفع لرأس المال.

٥- التشريعات المتعلقة برأس المال ووضوحها واستقرارها.

٦- المرونة والسهولة في الحصول على ترخيص الاستثمار والابتعاد عن البيروقراطية.

Digitized by Birzeit University Library

٧- مدى توافر البنية التحتية.

٨- مدى توافر عناصر الانتاج.

٩- حجم السوق المحلي.

١٠- آفاق الاستيراد والتصدير والقوانين المؤثرة عليها.

الخلاصة:

يتبين مما سبق أن اصدار قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني يعتبر محاولة جادة وخطوة رئيسية لتحسين المناخ الاستثماري في المناطق الفلسطينية. وقد تميز القانون بمرونته وسهولة التعامل مع الهيئة المشرفة على تنفيذه وابتعاده عن الاجراءات البيروقراطية وسهولة حصول المستثمر على الحوافز التي نص عليها. فقد اكتفى القانون بتحقيق معيار بين رأس المال المدفوع وعدد فرص العمل وعمر المشروع للحصول على الرزمة الأساسية في الحوافز. وبالاضافة الى الحوافز المباشرة وغير المباشرة ،قدم القانون العديد من الضمانات للمستثمرين وعاملهم جميعا بالتساوي بغض النظر عن العرق أو الدين أو الجنس.

ورغم ذلك، فانه يؤخذ على القانون عدم تعريفه للمشروع الاقتصادي واهماله للعديد من المعايير الضرورية للحكم على المشاريع قبل اعتبارها مشاريع اقتصادية مصادقا عليها. كما أن الاعفاءات المباشرة، مثل سنوات الاعفاء، كانت قصيرة نسبيا مقارنة بما تقدمه الدول المحيطة، ولذلك لابد من دراسة امكانية زيادة سنوات الاعفاء وتقديم حوافز اضافية، اضافة الى هذه الاعفاءات. والقانون، بتحديده الحد الأدنى من رأس المال أو فرص العمل، يميل الى تشجيع المشاريع الكبيرة على حساب المشاريع الصغيرة، لذا لابد من اعادة النظر في هذه المعايير. أما بالنسبة لتقسيم المناطق الفلسطينية الى مناطق تطويرية، فكان من الأفضل أن يتم على أساس المزايا النسبية لكل منطقة وليس بناء على مستوى تطور المناطق. أضف الى ذلك، احتواء القانون على عبارات غير محددة مثل "اعفاءات اضافية" أو "اعفاءات استثنائية". هذا ولم يرد في القانون أية قيود استثمارية تحدد ملكية الأجانب لرأس مال المشروع والأرض المقام عليها والمشاريع التي يحق للأجانب تملكها. هذا بالاضافة الى بعض الملاحظات القانونية على بعض نصوص القانون.

وبالرغم من ذلك، فان هذه الملاحظات، لا تقلل من أهمية القانون والأثر الايجابي المتوقع أن يحدث على سوق الاستثمار في المناطق الفلسطينية، خاصة مع امكانية تعديل القانون حسب ما تقتضيه الحاجة.

Digitized by Birzeit University Library

ملحق

قانون تشجيع الاستثمار

الفصل الأول
تعاريف
مادة (١)

في تطبيق أحكام هذا القانون، يكون للكلمات والعبارات التالية، المعاني المبينة قرين كل منها مالم يقتضي السياق معنى أخر.

السلطة: السلطة الوطنية الفلسطينية.

الهيئة: الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار.

المستثمر: أي شخصية طبيعية أو قانونية تسعى أو تبادر للاستثمار في فلسطين.

الاستثمار: انشاء أو اضافة نشاطات اقتصادية (انتاجية، صناعية، سياحية، زراعية، صحية، تعليمية، وخدمات انتاجية، انشائية) في فلسطين وتشمل:

ا- انشاء مشاريع جديدة.

ب- اضافة خطوط انتاج أو آلات جديدة يتحقق فيها زيادة في التوظيف والانتاج.

الرسم: الرسوم الجمركية وضريبة الشراء المفروضة على الآلات والمواد الأولية.

ضريبة الدخل: ضريبة الدخل المفروضة على صافي الربح للمشروعات الاستثمارية. الاستثمار بما يضمن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الفلسطينية وفق الأهداف والبرامج والأولويات التي يقررها مجلس الادارة.

الفصل الثاني
الهيئة الفلسطينية العليا
لتشجيع الاستثمار

مادة (٢)

١- ينشأ بموجب هذا القانون هيئة عامة تسمى الهيئة الفلسطينية العليا لتشجيع الاستثمار تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة تتبع رئيس السلطة ويكون المركز الرئيسي للهيئة في مدينة غزة بصورة مؤقتة ويجوز بقرار من مجلس الادارة انشاء فروع أو مكاتب للهيئة داخل أو خارج فلسطين.

٢- تعنى الهيئة بتشجيع الاستثمار بما يضمن تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية الفلسطينية وفق الأهداف والبرامج والأولويات التي يقررها مجلس الادارة.

مادة (٣)

يتولى ادارة الهيئة مجلس ادارة مؤلف من ١٥ عضوا برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة وعضوية كل من:

Digitized by Birzeit University Library

١- مدير عام الهيئة.

٢- ممثل عن وزارة المالية.

٣- ممثل عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

٤- ممثل عن وزارة الصناعة.

٥- ممثل عن وزارة الأشغال.

٦- ممثل عن وزارة الاسكان.

٧- ممثل عن وزارة الحكم المحلي.

٨- محافظ سلطة النقد الفلسطينية.

٩- رئيسا اتحاد الغرف التجارية والصناعية.

١٠- أربعة أعضاء عن القطاع الخاص يعينوا بقرار من رئيس السلطة الوطنية.

١١- ممثل عن الوزارة المعنية حسب المشروع/ المشاريع المطروحة يكون تمثيل الوزارات والأجهزة الأخرى على مستوى وكلاء الوزارات أو المدراء العامون وتكون مدة العضوية في الهيئة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، واذا خلا مكان عضو في مجلس الادارة كان لمن يملك حق تعيينه أن يعين عضوا أخر بدلا منه، وذلك للمدة الباقية من عضوية مجلس ادارة الهيئة.

١٢- يترأس الهيئة ممثل وزارة المالية في حالة تغيب الرئيس.

مادة (٤)

تمارس الهيئة الصلاحيات والمهام التالية:

١- توجيه الاستثمارات وفق الأولويات والسياسات المقررة استنادا الى البرنامج الاقتصادي الفلسطيني وبالتعاون مع وزارة الاقتصاد والتجارة والوزارات المعنية الأخرى.

٢- وضع البرامج الاعلامية التنموية وذلك بتعريف المستثمر بفرص الاستثمار المتاحة والترويج لهذه الفرص بمختلف وسائل الاعلام والنشر.

٣- تقديم الاقتراحات المتعلقة بتطوير هذا القانون واحالتها الى الجهات المعنية.

٤- جمع وتنسيق ونشر الدراسات اللازمة لتشجيع استثمار رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية في مختلف المشاريع الاقتصادية واجراء الاتصالات مع الجهات التي ترغب في الاستثمار.

٥- الدعوة لعقد المؤتمرات الاقتصادية ودعوة المستثمرين الفلسطينين والعرب والأجانب لزيارة مناطق السلطة الوطنية بغرض تشجيعهم على الاستثمار.

مادة (٥)

يكون لمجلس الادارة الصلاحيات اللازمة لادارة أعمال الهيئة وتصريف أمورها ورسم السياسة العامة التي تسير عليها بما يتلائم مع الأهداف والمهام المنصوص عليها في هذا القانون.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٦)

١- تؤخذ قرارت مجلس الادارة بأغلبية الحضور وللرئيس حق الترجيح في حالة تساوي الأصوات، ويعتبر اجتماع المجلس قانونيا بحضور ثلثي الأعضاء.

٢- يعقد مجلس الادارة اجتماعاته مرة واحدة كل شهر على الأقل أو عند الحاجة وبدعوة من رئيس المجلس أوثلث أعضائه.

٣- لايجوز لرئيس مجلس الادارة أو عضو من أعضائه المشاركة في قرارات اذا كانت تتعلق بمصلحة مباشرة أو غير مباشرة لذلك العضو.

٤- يجوز للمجلس دعوة أي شخص لحضور اجتماعاته اذا دعت الحاجة لتقديم تفسير أو استشارة دون ان يكون له حق التصويت.

مادة (٧)

يكون للهيئة مدير عام يعين بقرار من رئيس السلطة.

مادة (٨)

يكون للهيئة موازنة سنوية وتتكون ايراداتها من:

١- مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية.

٢- رسوم خدمات يحددها مجلس الادارة.

٣- تبرعات وهبات لا تتعارض مع المصلحة العامة.

مادة (٩)

يعين مجلس ادارة الهيئة مراقب حسابات يتولى مراجعة حسابات الهيئة وفق الأنظمة المحاسبية المتبعة وتقديم تقرير عن الوضع المالي للهيئة كل ستة أشهر الى رئيس السلطة.

الفصل الثالث

مناطق وقطاعات التطوير

مادة (١٠)

١- تقسم المناطق الواقعة تحت السلطةالوطنية الفلسطينية الى منطقة تنمية (ا) و (ب) و (ج) وفقا لمستوى تطور المناطق والسياسات الاقتصادية المعتمدة وتقوم هذه الهيئة بتسمية هذه المناطق والاعلان عنها بموجب قرار يعلن عنه في الجريدة الرسمية.

٢- يحق لمجلس ادارة الهيئة تغيير تصنيف مناطق التطوير المذكورة وتحديد الحوافز المناسبة لكل من هذه المناطق على أن يتم هذا التغيير بعد اخطار المستثمر بذلك ويحق للمستثمر الاعتراض على قرار التغيير، ولا يسري ذلك على المشاريع المقرة سابقا.

٣- لمجلس ادارة الهيئة منح اعفاءات اضافية لاستثمارات اقتصادية محددة تقتضيها المصلحة العليا للاقتصاد الوطني الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل الرابع
الاعفاءات
مادة (١١)

١- تمنح المشاريع التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص اللازمة للقوانين السارية الاعفاءات الواردة في هذا القانون وفق المعايير التالية:

المجموعة (أ) تمنح المشاريع التي يزيد رأسمالها المدفوع عن خمسمائة الاف دولار أو التي تشغل عددا من العمال الفلسطينيين بشكل دائم لا يقل عن ٢٥ عاملاً، اعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها ومن الرسوم لمدة ٥ سنوات، شريطة أن لا يقل عمر المشروع الاقتصادي عن ١٠ سنوات عمل.

المجموعة (ب): تمنح المشاريع التي يزيد رأسمالها المدفوع عن مائة وخمسين ألف دولار أو التي تشغل عددا وخمسين من العمال الفسطينين بشكل دائم لايقل عن ١٥ عاملا، اعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها ومن الرسوم لمدة ثلاثة سنوات، شريطة أن لايقل عمر المشروع الاقتصادي عن ٦ سنوات عمل.

المجموعة (ج): تمنح المشاريع التي يزيد رأسمالها المدفوع عن مائة ألف دولار أو التي تشغل عددا من العمال الفلسطينيين بشكل دائم لا يقل عن ١٠ عمال اعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها والرسوم لمدة سنتين، شريطة أن لا يقل عمر المشروع الاقتصادي عن خمس سنوات عمل.

المجموعة (د): يحق لمجلس ادارة الهيئة منح اعفاءات استثنائية للمشاريع التي يزيد رأسمالها عن خمسة ملايين دولار ولا يقل عدد العمال الفلسطينيين الدائمين عن خمسين عاملا.

٢- يحق لمجلس ادارة الهيئة منح بعض المشاريع اعفاءات اضافية حسب طبيعة المشروع والاحتياجات والأولويات التنموية الفلسطينية وحسب مناطق التنمية والتطوير.

مادة (١٢)

يحق لمجلس ادارة الهيئة منح اعفاءات استثنائية خاصة لتشجيع المشاريع التصديرية بشرط أن لا تقل نسبة الانتاج المعد للتصدير عن ٢٥٪ من اجمالي انتاجها وأن لا تقل نسبة القيمة المضافة عن ٣٠٪ من التكلفة الاجمالية. كما يجوز لمجلس الادارة النظر في اقرار حوافز اضافية للمشاريع الزراعية المعدة للتصدير.

الفصل الخامس
اجراءات الاستفادة
من الاعفاءات
مادة (١٣)

١- يقدم المستثمر الى الهيئة طلبا للاستفادة من الاعفاءات الواردة في هذا القانون مرفقا به دراسة بالجدوى الاقتصادية والفنية لمشروعه مع استيفاء كافة اجراءات الترخيص أو أية متطلبات أخرى وفق الأنظمة والتشريعات.

٢- تقوم الهيئة خلال ثلاثين الى ستين يوم عمل، من تاريخ تقديم الطلب بالرد بالموافقة على منح المستثمر الاعفاءات أو بالرفض مع بيان الأسباب.

٣- في حالة الموافقة على الاعفاء يتقدم المستثمر بخطة عمل تتضمن جميع الخطوات التي سيتم اتباعها لانجاز المشروع، شريطة أن لا تزيد فترة البدء في تنفيذ المشروع عن ستة أشهر من تاريخ الموافقة عليه.

Digitized by Birzeit University Library

٤- يلتزم المستثمر بتقديم المعلومات والبيانات التي تطلبها الهيئة بشأن جميع ما يتعلق بالمشروع وتنفيذه وتشغيله، ويكون من حق الهيئة انتداب أي موظف منها لزيارة المشروع لغرض مطابقة البيانات والمعلومات والتحقق منها.

مادة (١٤)

تطبق اجراءات الاستفادة من الاعفاءات الواردة في أحكام هذا القانون على جميع مجالات الاستثمار باستثناء القطاعات والمجالات التي تحتاج الى موافقة مسبقة من السلطة الوطنية، قبل المباشرة بها وهي:

- تصنيع وتوزيع الأسلحة والذخيرة أو قطعها.
- الصناعات الجوية بما في ذلك المطارات.
- انتاج الكهرباء وتوزيعها.
- اعادة تصنيع المهملات والنفايات الصلبة.
- تصنيع البترول ومشتقاته.
- الاتصالات السلكية واللاسلكية بما في ذلك الاذاعة والتلفزيون.

مادة (١٥)

في حالة انتقال ملكية المشروع يستمر متمتعا بالاعفاءات التي منحت له شريطة الاستمرار في تشغيله من قبل المالك الجديد والتزامه بجميع الحقوق والواجبات المترتبة عليه بموجب هذا القانون.

مادة (١٦)

يحق لصاحب المشروع المستفيد من أحكام هذا القانون بيع الموجودات الثابتة المعفاه الى مشروع أخر يتمتع بنفس الامتيازات التي تخضع الى أحكام هذا القانون شريطة موافقة الهيئة على ذلك، مع اعطاء الأولوية للمستثمر الفلسطيني لشراء هذه الموجودات.

مادة (١٧)

تقوم الهيئة بنشر قائمة بجميع المشاريع الموافق عليها في الجريدة الرسمية كل ستة أشهر مع وصف مختصر لهذه المشاريع.

الفصل السادس
الضمانات ضد التاميم

مادة (١٨)

١- لا يجوز تأميم أو مصادرة أي استثمار مهما كانت جنسية المستثمر أو يعاد تمليكه كليا أو جزئيا دون موافقة المستثمر ولن يخضع الاستثمار لأي اجراء مماثل باستثناء ما اذا كان ذلك تنفيذا لحكم نهائي قضائي صادر من المحاكم المختصة.

٢- يتمتع المستثمر الأجنبي والعربي والفسطيني من المهجر بنفس الحقوق والمزايا الممنوحة للمستثمر

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطيني المحلي.

٣- يمنح المستثمر الفلسطيني من المهجر والمستثمر العربي والأجنبي حق الاقامة الدائمة وفقا للقوانين السارية.

٤- للمستثمر وبعد دفع المستحقات المنصوص عليها في القوانين أن يحول للخارج رأس المال المصاحب لقرار منح الاعفاءات وفقا لهذا القانون.

٥- للمستثمر الأجنبي والمستثمر العربي والفلسطيني من المهجر تحويل رأس المال والأرباح الناتجة عن استثماراتهم المقررة وفقا لهذا القانون الى الخارج بعد دفع المستحقات المنصوص عليها في القوانين السارية المفعول.

الفصل السابع
التعليق والالغاء
مادة (١٩)

١- إذا قررت الهيئة أن المستثمر الذي منح الترخيص لم يطبق أحكام هذ القانون أو القرارت المنفذة له أو أنه لم يلتزم بالشروط الواردة في ترخيص الاستثمار فان الهيئة ستقوم بابلاغ المستثمر كتابة بنيتها بالغاء أو تعليق ترخيص الاعفاءات مستقبلا أو بأثر رجعي.

٢- اذا تبين للهيئة بأن الترخيص الذي منح للمستثمر قد تم بناء على الغش، الخداع، الرشوة أو التزييف أو بما يتعارض مع هذا القانون والأنظمة ذات العلاقة، فان للهيئة أن تلغي هذا الترخيص اعتبارا من تاريخ منحه. وبالتالي فان كل الضرائب والرسوم وأية مبالغ أخرى مرتبطة بالفوائد والمزايا التي تم منحها للاستثمار، تعتبر مستحقة الدفع فورا مع فوائدها من تاريخ منح الترخيص.

٣- يجوز للمستثمر في أية حالة من الحالتين السابقتين التظلم خلال ثلاثين يوما من تبليغه القرار الى رئيس السلطة الذي سيكون قراره نهائيا.

الفصل التاسع
حل النزاعات
مادة (٢٠)

تكون المحاكم الفلسطينية صاحبة الصلاحية والولاية في حل جميع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذا القانون وفقا للقوانين الفلسطينية السارية.

الفصل العاشر
أحكام عامة وختامية
مادة (٢١)

١- تمارس جميع الاستثمارات نشاطاتها وفقا للترخيص الممنوح لها دون تمييز قائم على الجنس أو العرق أو الدين وذلك عند استخدام موظفين محليين أو عند شراء احتياجاتها أو في أي نشاط اقتصادي أخر.

٢- يجوز الاستثمار في أي مشروع اقتصادي بشرط عدم مخالفته النظام العام وألا يتعارض مع قوانين حماية البيئة.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٢٢)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (٢٣)

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في غزة بتاريخ: ١٩٩٥/٤/٣٠

المراجع

١) بطراوي خالد "القانون ومكونات تشجيع الاستثمار". شؤون تنموية، المجلد الثاني، العدد الرابع، ١٩٩٢.

٢) علاونة، عاطف "الأمر العسكري: ١٣٤٢بين تشجيع الاستثمار والمتطلبات الأمنية" مؤسسة الأنى، نابلس ١٩٩٢ .

٣) قاسم، أحمد "التشريعات وأثرها على تشجيع الاستثمار في الأردن" في الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق". تحرير: مصطفى الحمارنة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٤ .

٤) مجلة الأهرام الاقتصادي، عدد ١٣٧٩ ، صفحة ٢٤-٢٦، القاهرة، ١٩٩٥ .

5) Frank, I "*Foreign Enterprise in Developing Countries*" John Hopkins University Press, Baltimore 1980.

6) Central Beauru of Statistics, *Statistical Abstract of Israel*, No. 44, 1993.

Digitized by Birzeit University Library

السلوك الانتخابي لطلبة جامعتي بيرزيت والنجاح في انتخابات العام الدراسي ١٩٩٥

استطلاع يوم الاقتراع

ضمن اهتمامات مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بدراسة موضوع الانتخابات، قامت وحدة المسوح باجراء دراسة في جامعة بيرزيت وأخرى في جامعة النجاح الوطنية يوم انتخابات مجلس الطلبة هناك، وذلك عن طريق استخدام اسلوب "استطلاع بعد الاقتراع" أو ما يطلق عليه باللغة الانجليزية "Exit Poll" . وقد هدفت هذه التجربة لتحقيق الآتي:

١- تدريب مجموعة من باحثي المركز على العمل ضمن فريق بحثي سيقوم بدراسة يوم الانتخابات الفلسطينية.

٢- التعرف على طبيعة هذا النوع من العمل من أجل معرفة المشاكل المتحملة وتفاديها.

٣- محاولة فهم السلوك الانتخابي لطلبة جامعتي بيرزيت والنجاح.

٤- توفير معلومات حول الموضوع للباحثين.

تم اجراء الاستطلاع يوم الانتخابات وخارج اسوار "المحطات الانتخابية" وأجريت مقابلات مع عينة من المقترعين، حيث جرى تعداد كل المقترعين واختير عدد منهم ضمن أسلوب العينة المنتظمة. إن طبيعة تدريب الباحثين، وكذلك تنظيم الاستمارة المخصصة لهذا الغرض، قد أعطى المبحوثين جوا من الخصوصية والسرية من اجل ازالة أي تخوف محتمل.

تشير نتائج الانتخابات في كل من الجامعتين الى وجود تقاطعات واختلافات هامة منهما: توضح النتائج في كلتا الجامعتين الى درجة عالية من المشاركة في الانتخابات تجاوزت ٨٠٪ ، كما تشير الى اهتماماً أساسياً في القضايا النقابية (الطلابية" اضافة الى المواقف السياسية التي تطرقها الكتل الاسلامية المتنافسة. كما نلاحظ أن مؤيدي حركة "حماس" من بين طلبة قطاع

Digitized by Birzeit University Library

غزة أدنى من المتوقع في كل من الجامعتين.

لكن هناك فروقات هامة تبرز عند المقارنة بين نتائج الانتخابات في الجامعتين، منها: حصول حماس على أصوات أعلى بنسبة ملحوظة في جامعة النجاح من جامعة بيرزيت. وفي المقابل كانت المعارضة الوطنية في جامعة بيرزيت أعلى بما يعادل ثلاثة أضعاف حجمها في النجاح. ورغم أن نسبة الطلبة الذين يصفون أنفسهم بالتدين (أو التدين الى حد ما) عالية في الجامعتين فإنها اعلى في النجاح مما هي عليه في بيرزيت. وبالمقابل فان نسبة الذين يصفون أنفسهم بالعلمانية (أو بالعلمانية الى حد ما) أعلى بضعف ونصف في جامعة بيرزيت من النجاح، وكانت نسبة الذين وصفوا انفسهم باليساريين (أو باليساريين الى حد ما) ثلاثة أضعاف ما هي عليه في النجاح. كما يلاحظ ان مؤيدي حركة "حماس" في السنة الدراسية الاولى أعلى من مؤيدي "فتح" والمعارضة العلمانية في ذات السنة مما يعني تحولات في خارطة الانتخابات في السنوات المقبلة في الجامعتين.

أولا: الانتخابات لمجلس طلبة جامعة بيرزيت

تمت انتخابات مجلس الطلبة في جو من الديمقراطية والنظام. وكان الطلبة قد أقروا النظام الانتخابي النسبي، بحيث يتم تمثيل كل الاتجاهات السياسية التي تتجاوز نسبة الحسم في مؤتمر مجلس الطلبة الذي يبلغ عدد أعضائه ٥١ عضوا. ويتم تشكيل الهيئة التنفيذية (السكرتاريا) لمجلس الطلبة من خلال التشاور بين الكتل الفائزة، حيث يتم اختيار أحد عشر عضوا.

وقد شارك في هذه الانتخابات ثماني كتل هي:

الكتلة الاسلامية (المؤيدة لحركة حماس)، كتلة الوطن والديمقراطية (المؤيدة للجبهة الشعبية)، كتلة القدس (المؤيدة لحركة فتح)، كتلة اتحاد الطلبة التقدمية (المؤيدة لحزب الشعب الفلسطيني)، كتلة التقدم والديمقراطية (المؤيدة للجبهة الديمقراطية)، كتلة الاستقلال (المؤيدة لحزب فدا)، كتلة حقوق الطالب (من المستقلين)، ونادر خريستو (مستقل).

شارك في الانتخابات حسب السجلات الرسمية ٢٣٩٧ طالبا وطالبة، وحسب سجلاتنا ٢٣٩٤ . وقد يعود هذا الفرق الى وجود مجموعة من الطلبة المراقبين للانتخابات، والذين لم يتم عدهم من قبل باحثينا. وتعني هذه الارقام ان نسبة المشاركة قد وصلت الى حوالي ٨٥,٥٪.

العينة

تم اختيار ٣٩٩ طالبا وطالبة للمشاركة في الاستطلاع ضمن نظام العينة المنتظمة. وهذا يعني اننا قمنا بمقابلة الطالب السادس عند خروجه من القاعة، ومن ثم الطالب رقم ١٢ و١٨

Digitized by Birzeit University Library

وهكذا. ولذلك، فان كل طالب في العينة يمثل، في المتوسط، ستة طلاب في الواقع الانتخابي.

وقد توزعت العينة ديمغرافيا كالآتي:

جدول رقم (١)

توزيع العينة

المستوى الجامعي		**المعدل التراكمي**	
طلبة جدد (قبل بداية العام الدراسي ١٩٩٣)	٥٤٪	٦٠-٧٠	٨٪
طلبة قدامى (بعد بداية العام الدراسي ١٩٩٣)	٤٦٪	٧١-٨١	٧٧ ٪
		٨٢-٩٢	١٥٪
الجنس		**الكلية**	
ذكور	٦٨٪	العلوم	١٣٪
اناث	٣٢٪	الآداب	٣٠٪
الديانة		التجارة	٢٤٪
مسلم	٨٩٪	الهندسة	٢١٪
مسيحي	١١٪	بدون تخصص	١٢٪
مكان اقامة الأسرة		**مكان السكن**	
شمال الضفة (نابلس،طولكرم، جنين)	٢٢٪	مدينة	٤٢٪
وسط الضفة (رام الله، القدس، بيت لحم)	٦١٪	قرية/بلدة	٤٩٪
جنوب الضفة (الخليل)	٧٪	مخيم	٩٪
قطاع غزة	١٠٪		

نتائج الاستطلاع

تطابقت تماماً نتائج استطلاعنا في جامعة بيرزيت مع النتائج الرسمية للانتخابات، حيث توقعنا حصول كتلة القدس على ٢١ مقعدا، والكتلة الاسلامية على ١٨ مقعدا، وكتلة الوطن على ٨ مقاعد، وكتلة الاتحاد على ٣ مقاعد، وكتلة التقدم على مقعد واحد، (انظر جدول رقم ٢). اما بالنسبة لعدد الاصوات، فان نسبة الخطأ لم تتجاوز في بعض الحالات صوتا واحدا، كما هو الحال بالنسبة لكتلة القدس التي توقعنا حصولها على ٩٤٢ صوتا وحصلت على ٩٤٣ صوتا. وقد كان الفرق اكبر في حالة الكتلة الاسلامية وكتلة الوطن والكتل الصغيرة. وقد تعود نسبة الخطأ الى صغر حجم بعض الكتل، والحصول على حجم عينة لا يمكن التأكد منه، اضافة الى رفض أو عدم قدرة بعض الطلاب على تعبئة الاستمارة او السؤال المتعلق بكيفية تصويتهم، وكان عدد هؤلاء ١٧ طالبا في العينة. وقد أضفنا سبعة منهم للكتلة الاسلامية لوجود مؤشرات تدل على تأييدهم لها. أما الذي مكن الباحثين من تقدير النتائج بدقة متناهية

Digitized by Birzeit University Library

فهو التعداد الدقيق للطلبة المقترعين والتقيد التام بنظام اختيار العينة.

جدول رقم (٢)

نتائج استطلاع مركز البحوث، والنتائج الرسمية

لانتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٤

"نظرة مقارنة"

الكتلة	مركز البحوث			النتائج الرسمية		
	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
القدس	٩٤٢	٤٠,٢	٢١	٩٤٣	٤٠,٠	٢١
الاسلامية	٧٧٩ *	٣٣,٣	١٨	٨١١	٣٤,٤	١٨
الوطن والديمقراطية	٣٤٢	١٤,٦	٨	٣٥٨	١٥,٢	٨
اتحاد الطلبة التقدمية	١٢٦	٥,٤	٣	١٢٨	٥,٤	٣
التقدم والديمقراطية	٦٩	٢,٩	١	٦٥	٢,٨	١
الاستقلال	٣٦	١,٥	--	١٦	٠,٧	--
نادر خريستو	٢٤	١,١	--	٢٣	١,٠	--
حقوق الطالب	٢٢	١,٠	--	١٢	٥,٠	--
المجموع	٢٣٤١**	٪١٠٠	٥١	٢٣٥٦***	٪١٠٠	٥١

* لقد تمت اضافة ٤٢ صوتا للكتلة الاسلامية لوجود ٧ استمارات غير مكتملة من استمارات الاستطلاع يبنت أن أصحابها مؤيدون للكتلة.

** لا يشمل هذا الرقم الطلبة الذين لم نستطع تحديد توجههم، لأنهم لم يجيبوا على هذا السؤال أو رفضوا المشاركة في الاستطلاع.

*** لا يشمل هذا الرقم الطلبة الذين شاركوا في الانتخابات، ولكنهم تركوا اوراقا غيرصالحة للعد.

Digitized by Birzeit University Library

التصويت للكتل الطلابية: *

الكتلة الاسلامية

كان التصويت للكتلة الاسلامية من الطلبة الجدد (٣٧٪) اكثر من الطلبة القدامى (٢٨٪)، وكذلك من الطلبة ذوي المعدلات التي تتراوح بين ٦٠-٧٠٪، وبين ٨٢-٩٢٪ ولم تكن نسبة التصويت للكتلة مرتفعة بين ذوي المعدلات المتوسطة. وقد حصلت الكتلة على (٤٨٪) من أصوات طلاب العلوم، و (٤٠٪) من أصوات طلاب الهندسة مقابل ٢٢٪ من طلاب الآداب و (٢٦٪) من طلاب التجارة. وكذلك، فان النسبة الأكبر من أصوات الكتلة جاءت من القرى والمدن وليس من المخيمات. كما أن محافظة الخليل اعطت الكتلة الاسلامية أعلى الأصوات، بالمقارنة مع المناطق الاخرى. وعلى عكس ما يتوقع الكثيرون، فان تأييد طلاب قطاع غزة للكتلة لم يتجاوز ٢٤٪. وقد صوت للكتلة (٣٢٪) من الذكور و (٢٨٪) من الاناث. وقد صوتت النسبة الأكبر من الطلبة الذين لا يتجاوز دخل أسرهم الشهري عن ٣٠٠ دينار للكتلة الاسلامية، حيث صوت لها حوالي (٣٩٪) من الطلاب في هذه المجموعة، وصوت (٣٢٪) من الطلبة الذين يتجاوز دخل أسرهم عن ٩٠٠ دينار أردني لنفس الكتلة. ولم يصوت أي من الطلبة المسيحيين للكتلة الاسلامية.

كتلة الوطن والديمقراطية

جاء التصويت لهذه الكتلة من الطلبة القدامى (١٨٪) اعلى من الطلبة الجدد (١١٪)، وقد زادت نسب التصويت لكتلة الوطن مع زيادة معدل الطالب. وجاء التأييد لها بشكل أكبر من بين طلبة كلية الاداب ومن ثم التجارة يتبعها الكليات الأخرى. وصوت لهذه الكتلة ٢١٪ من طلاب المخيمات مقابل ١٦٪ من طلاب المدن و ١٤٪ من طلاب القرى. وكذلك، فان طلاب وسط الضفة وقطاع غزة أيدوا هذه الكتلة أكثر من غيرهم. وجاء التأييد للكتلة من الاناث (١٨٪) أكثر من الذكور (١٤٪). أما بالنسبة لدخل الأسرة فان هذه الكتلة حصلت على أعلى نسب التأييد (٢٠٪)، بين الطلبة الذين يزيد دخل أسرهم الشهري عن ٩٠٠ دينار أردني، بالمقارنة مع ١٤٪ من الطلبة الذين يقل دخل أسرهم عن ٣٠٠ دينار شهريا. وقد حصلت هذه الكتلة على أعلى الأصوات بين الطلبة المسيحيين حيث صوت لها ٤٠٪ منهم، بينما صوت لها ٣,٦٪ من الطلاب المسلمين.

كتلة القدس

صوت لهذه الكتلة نسبة اكبر من الطلبة القدامى (٤٣٪) بالمقارنة مع الطلبة الجدد (٣٩٪). وكذلك، فان اكثر المؤيدين للكتلة كانوا من ذوي المعدلات التي تتراوح بين ٧١-٨١، ولم تزد

* لم نستطع تقديم تحليل حول الكتل التي لم تتجاوز نسبة الحسم، وذلك بسبب صغر حجم العينة.

Digitized by Birzeit University Library

نسبة التصويت لكتلة القدس عن ٢٧٪ عند باقي الطلبة. وقد صوت ٤٩٪ من طلاب الاداب و ٤٤٪ من طلاب التجارة لهذه الكتلة، مقابل ٣٩٪ من الطلبة "بدون تخصص" و ٣٥٪ من طلبة كلية الهندسة. وجاء أقل تأييد لها من كلية العلوم حيث حصلت على ٣٠٪ من الاصوات، حيث تفوز الكتلة الاسلامية هنا بفارق كبير. وقد صوت نصف طلاب المخيمات لكتلة القدس، بالمقارنة مع ٤١٪ من طلاب المدن و ٣٨٪ من طلاب القرى. وجاء أعلى التأييد لهذه الكتلة من قطاع غزة، حيث صوت ٥٦٪ من طلاب القطاع لها. وتساوت الاصوات المؤيدة لها في المناطق الاخرى (معدل ٤٠٪). وصوت لكتلة القدس ٤٢٪ من الذكور مقابل ٣٩٪ من الاناث. وجاء التأييد الأكثر لهذه الكتلة بين الطلبة الذين تتراوح دخول أسرهم بين ٦٠٠ و ٩٠٠ دينار حيث صوت لها ٥٣٪ من طلاب هذه المجموعة. وصوت لكتلة القدس ٣٧٪ من الطلبة المسيحيين و ٤٢٪ من الطلبة المسلمين.

كتلة الاتحاد

صوت لكتلة الاتحاد (٦,٨٪) من الطلاب الجدد بالمقارنة مع (٤,٤٪) من الطلاب القدامى. ولم يكن هناك اختلاف كبير من حيث المعدلات بالنسبة للموضوع. وكان التصويت للكتلة في التجارة والعلوم والهندسة اكبر منه في الآداب. وجاءت غالبية مؤيدي هذه الكتلة من المدن (٦,٦٪) يليها القرى (٥,٢٪) وأخيرا المخيمات (٢,٩٪) وتأتي نسبة اكبر من مؤيدي الكتلة من شمال الضفة (٨٪) ووسطها (٦,٢٪)، بالمقارنة مع (٤,٣٪) من الجنوب. ولم تحصل الكتلة على أصوات تذكر من طلاب قطاع غزة في العينة. وقد كان التأييد للكتلة بين الطالبات الاناث (٨,٣٪) ضعف ما هو بين الطلاب الذكور (٤,٢٪) ونجد أن هناك علاقة طردية بين معدل دخل الأسرة والتصويت لهذه الكتلة، حيث صوت لها ٣,٣٪ من الطلبة ذوي الدخل الأقل من ٣٠٠ دينار شهريا، بينما صوت لها ٧,٣٪ من الطلبة ذوي الدخل الشهري الأكثر من ٩٠٠ دينار. وقد وجدت الكتلة نسبة تأييد عالية بين الطلبة المسيحيين، حيث صوت لها ١٩٪ منهم، بينما صوت لها ٣,٦٪ من الطلبة المسلمين.

كتلة التقدم

حصلت هذه الكتلة على ٣,٤٪ من أصوات الطلبة القدامى و ٢,٩٪ من أصوات الطلبة الجدد. وحصلت على أعلى الاصوات من الطلبة الحاصلين على معدلات ٦٠-٧٠٪، بالمقارنة مع اصحاب المعدلات الاخرى. ولم يكن هناك فرق كبير بالنسبة لمدى التصويت للكتلة من قبل طلاب الكليات المختلفة، فيما عدا الطلاب بدون تخصص حيث لم تحصل منهم على أي صوت. وجاء التأييد لهذه الكتلة من القرى (٤٪) اكثر من المخيمات (٢,٩٪) والمدن (٢,٦٪) ولم تحصل الكتلة على أية أصوات من طلاب جنوب الضفة في العينة. وصوت للكتلة نسبة اكبر من الذكور (٣,٥٪)، بالمقارنة مع ٢,٥٪ بين الاناث. وجاء كافة مؤيدي هذه الكتلة من ذوي الدخل الذي لا يتجاوز ٦٠٠ دينار شهرياً، ولم يكن [illegible] الطلبة المسيحيين.

Digitized by Birzeit University Library

العوامل التي استخدمها الطلبة في اختيار الكتلة

لقد اظهر الاستطلاع ان اهم المواضيع التي تشغل بال الطلبة هي المتعلقة بالقضايا الطلابية، حيث أن أعلى نسبة من الطلبة ذكرت أن تصويتهم لكتلة ما اعتمد على البرنامج الطلابي (النقابي) للكتلة. وجاء في المرتبة الثانية تأييد الطالب للاتجاه (التنظيم) السياسي الذي تؤيده الكتلة، ومن ثم البرنامج السياسي للكتلة وموقفها من اتفاق اعلان المبادىء كقضيتين هامتين. ولم يهتم الطلاب بنفس القدر بشخصية المرشحين. ونجد أن أقل العوامل أهمية كانت تلك المتعلقة بالتوزيع الجغرافي وتمثيل الطالبات (الاناث) في الكتلة (انظر جدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)

العوامل المستخدمة عند اختيار الكتلة

	مهم	متوسط الاهمية	غير مهم
أ- تأييدك للاتجاه (التنظيم) السياسي الذي تؤيده الكتلة	٧١,٧٪	٢٣,٥٪	٤,٨٪
ب- البرنامج الطلابي (النقابي) للكتلة	٧٩,٤٪	١٧,٥٪	٣,١٪
ج- البرنامج السياسي للكتلة	٦٤,٥٪	٢٥,٨٪	٩,٧٪
د- موقف الكتلة من اتفاق اعلان المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي	٦٤,٠٪	٢٤,٨٪	١١,٢٪
هـ- اعجابك بالاشخاص المرشحين من قبل الكتلة	٤٣,٩٪	٢٩,٧٪	٢٦,٤٪
و- اهتمام الكتلة بترشيح طالبات (اناث)	٣٦,٨٪	٣٦,٨٪	٢٦,٤٪
ز- شمول الكتلة على مرشحين من كافة المناطق الجغرافية	٣٧,٦٪	٣١,٤٪	٣١,٠٪

وقد كان الاهتمام بالقضايا الطلابية مشتركا بين مؤيدي كل الكتل، مع زيادة اهتمام بهذا الموضوع بين مؤيدي كتلة الوطن. أما بالنسبة للتأييد للاتجاه السياسي الذي تؤيده الكتلة، فان نسبة أكبر من مؤيدي كتلة الوطن اعتبروا هذا عاملا مهما، وتلاهم في الاهتمام بهذا الموضوع مؤيدو كتلة التقدم ومن ثم الكتلة الاسلامية وكتلة القدس. وكان أقل المهتمين بالاتجاه السياسي للكتلة هم مؤيدو كتلة الاتحاد. واعتبرت نسبة كبيرة من مؤيدي الكتلة الاسلامية وكتلة الوطن وكتلة التقدم (من المعارضة) موقف الكتلة من اتفاق اعلان المبادىء مهماً عند اختيارهم لكتلتهم. وتشابهت غالبية الكتل في عدم اعطاء الاشخاص المرشحين أهمية كبيرة. وكان أقل اهتمام بهذا الموضوع من قبل مؤيدي كتلتي الوطن والتقدم. بالنسبة لتمثيل الطالبات كان اكثر اهمية عند مؤيدي كتلة الاتحاد التي ترأستها طالبة ومن ثم كتلة الوطن، وأقل اهتمام بالموضوع جاء من قبل مؤيدي الكتلة الاسلامية وكتلة القدس. وكان مؤيدو الكتلة الاسلامية أقل اهتماما من غيرهم بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمرشحين في الكتلة، وبينما كان مؤيدو كتلتي القدس والوطن اكثر اهتماما من غيرهم بالنسبة لهذا الموضوع.

Digitized by Birzeit University Library

كيف وصف طلبة جامعة بيرزيت أنفسهم ؟

وصف حوالي ثلث طلبة الجامعة أنفسهم على أنهم متدينون، وقال ٤٣٪ بأنهم متدينون الى حد ما، وصرح الربع الباقي بأنهم غير متدينين. ووصف غالبية الطلبة أنفسهم على أنهم نشيطون في الحياة السياسية او أنهم نشيطون الى حد ما. ولم تزد نسبة الذين يصفون أنفسهم على أنهم قوميون عن ٢٠٪، أما القوميون الى حد ما فلم تزد نسبتهم عن ٣١٪، وحوالي النصف قالوا بأن هذه الصفة لا تنطبق عليهم. ولم يصف أكثر من ١٧٪ أنفسهم باليسارية. وكذلك، فان أقل من ١٥٪ وصفوا أنفسهم بالعلمانية. وبذلك، فان أهم صفة عند طلبة جامعة بيرزيت هي صفة التدين ومن ثم النشاط السياسي.

جدول رقم (٤)

مدى انطباق الصفات التالية على الناخب/ة

	تنطبق	تنطبق الى حد ما	لا تنطبق
أ- متدين/ة	٣١,٢٪	٤٣,١٪	٢٥,٧٪
ب- علماني/ة	١٤,٧٪	٢٢,٨٪	٦٢,٥٪
ج- قومي/ة	٢٠,٣٪	٣١,٠٪	٤٨,٧٪
د- يساري/ة	١٦,٩٪	١٠,٢٪	٧٢,٩٪
هـ- نشيط/ة في الحياة السياسية	٢٧,٥٪	٤٣,٣٪	٢٩,٢٪

وصف ٦٠٪ من الذين صوتوا للكتلة الاسلامية أنفسهم بالتدين ووصف ٣٦٪ منهم أنفسهم بالتدين الى حد ما. وكذلك، فان ٢٣٪ من مؤيدي كتلة القدس وصفوا أنفسهم بالتدين و٥٣٪ بالتدين الى حد ما. ومن الملفت للنظر أن ٤٥٪ من مؤيدي كتلة القدس وصفوا أنفسهم على أنهم ليسوا علمانيين، وشاركهم في هذا ٥٦٪ من مؤيدي كتلة الوطن و ٣٥٪ من مؤيدي كتلة الاتحاد. وقد وصف ٢٦٪ من مؤيدي الكتلة الاسلامية أنفسهم على انهم قوميون او قوميون الى حد ما. وينطبق هذا الوصف على ٦٣٪ من مؤيدي كتلة القدس و ٥٥٪ من مؤيدي كتلة الاتحاد و ٧٢٪ من مؤيدي كتلة الوطن. ووصف ٥٧٪ من مؤيدي هذه الكتلة أنفسهم على أنهم يساريون ويشاركهم في ذلك ٦٧٪ من مؤيدي كتلة التقدم و ٤٨٪ من مؤيدي كتلة الاتحاد. أما بالنسبة لدرجة النشاط السياسي، فقد وصف ٥٨٪ من مؤيدي كتلة التقدم أنفسهم بأنهم نشيطون، وشاركهم في هذا الوصف ٣٣٪ من مؤيدي كتلة الوطن و ٣٠٪ من مؤيدي كتلة القدس و ٢٤٪ من مؤيدي الكتلة الاسلامية و ١٠٪ من مؤيدي كتلة الاتحاد.

ثانيا: انتخابات مجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية

تمت انتخابات مجلس الطلبة في جامعة النجاح ضمن النظام الانتخابي النسبي، بحيث يتم

Digitized by Birzeit University Library

تمثيل كل الاتجاهات السياسية التي تتجاوز نسبة الحسم في مؤتمر مجلس الطلبة الذي يبلغ عدد أعضائه ٨١ عضوا. ويتم تشكيل الهيئة التنفيذية (السكرتاريا) لمجلس الطلبة من خلال التشاور بين الكتل الفائزة، حيث يتم اختيار أحد عشر عضوا.

وقد شارك في هذه الانتخابات ست كتل هي:

الكتلة الاسلامية (المؤيدة لحركة حماس)، كتلة جبهة العمل الطلابي (المؤيدة للجبهة الشعبية)، كتلة حركة الشبيبة (المؤيدة لحركة فتح)، كتلة اتحاد الطلبة التقدمية (المؤيدة لحزب الشعب الفلسطيني)، كتلة الوحدة (المؤيدة للجبهة الديمقراطية)، كتلة الاستقلال (المؤيدة لحزب فدا).

شارك في الانتخابات حسب السجلات الرسمية ٤٥٢٢ طالبا وطالبة، وتعني هذه الارقام ان نسبة المشاركة قد وصلت الى حوالي (٨٣٪)

العينة

تم اختيار ٤٧٢ طالبا وطالبة للمشاركة في الاستطلاع ضمن نظام العينة المنتظمة. وهذا يعني اننا قمنا بمقابلة الطالب العاشر عند خروجه من القاعة، ومن ثم الطالب رقم ٢٠ و ٣٠ وهكذا. ولذلك، فان كل طالب في العينة يمثل، في المتوسط، عشرة طلاب في الواقع الانتخابي.

وقد توزعت العينة ديمغرافيا كالآتي:

Digitized by Birzeit University Library

جدول رقم (٥)

توزيع العينة

المستوى الجامعي

السنة الأولى	٣٤٪
السنة الثانية	٢٤
السنة الثالثة	٢٢٪
السنة الرابعة	١٩٪
السنة الخامسة	١٪

الجنس

ذكور	٦٠٪
اناث	٤٠٪

مكان السكن

مدينة	٣٤٪
قرية/بلدة	٥٧٪
مخيم	٩٪

مكان اقامة الأسرة

شمال الضفة (نابلس،طولكرم، جنين)	٨٤٪
وسط الضفة (رام الله، القدس، بيت لحم)	١٠٪
جنوب الضفة (الخليل)	٣٪
قطاع غزة	٣٪

برنامج الدراسة

معهد	١٠٪
جامعة	٨٧٪
دبلوم/ماجستير	٣٪

المعدل التراكمي

٧٠-٦٠	١٥٪
٨١-٧١	٦٤٪
٩٢-٨٢	٢١٪

العمر

١٨-٢٥	٩٢٪
أكثر من ٢٥	٨٪

الكلية

العلوم	١٤٪	الصيدلة	٢٪
الآداب	١٩٪	الشريعة	٨٪
التجارة	٢٢٪	التربية	١٢٪
الهندسة	٨٪	الفنون	٢٪
بدون تخصص	١٠٪	الزراعة	٣٪

دخل الأسرة الشهري

أقل من ٣٠٠ دينار	٤٧٪
٣٠١-٦٠٠ دينار	٣٥٪
٦٠١-٩٠٠ دينار	١٠٪
أكثر من ٩٠٠ دينار	٨٪

الحالة

أعزب	٩١٪
متزوج	٩٪

النتائج

لم تتطابق نتائج الاستطلاع مع النتائج الرسمية للانتخابات، حيث توقعنا حصول كتلة حركة الشبيبة على ٥١٪ من الأصوات، والكتلة الاسلامية على ٤١٪، وكتلة جبهة العمل على ٤,٨٪، (انظر جدول رقم ٦). وتعود نسبة الخطأ في توقع النتائج الى مجموعة من العوامل أهمها

Digitized by Birzeit University Library

يتعلق بعدم قدرة باحثينا على التقدير الدقيق لعدد الناخبين حيث وصل عدد الناخبين حسب تقديرات باحثينا الى ٤٧٢٠، بينما كان العدد الحقيقي هو ٤٥٢٢ ناخبا. ويمكن أن يكون هذا عائدا الى انه في كثير من الأحيان كان باستطاعة الطلبة الدخول الى مباني الانتخابات دون أي مبرر لوجودهم هناك. فعلى سبيل المثال، كانت هناك مجموعة غير قليلة من الطلبة من بعض الكتل الطلابية تتجول بشكل دائم بين المباني المختلفة بدون أية اشارة تدلل عما اذا كانوا طلابا أو لهم صفة رسمية في الانتخابات. وكذلك، فان عددا غير قليل من الطلبة رافقوا زملاءهم من الكليات الأخرى لمواقع التصويت، مما أدى الى شمولهم في العد أكثر من مرة. وكذلك، فان مرافقة بعض الطلبة النشيطين للناخبين وايصالهم الى مواقع الاقتراع وانتظارهم حتى الانتهاء من التصويت أدى الى عد هؤلاء النشيطين اكثر من مرة، بالاضافة لوجود أكثر من مئة طالب في لجان المراقبة والفرز والاشراف. كل هذه العوامل أدت الى عد غير دقيق ومبالغ فيه لعدد الناخبين، خصوصا في الساعات الأخيرة، من بين مؤيدي حركة الشبيبة. وقد لوحظ أن خروج الطلبة من صناديق الاقتراع جاء على شكل مجموعات حيث كان من الصعب تحديد الطالب الذي يجب ان يكون في العينة. وبشكل عام، فان ضمان الدقة في نتائج مثل هذه الدراسات يأتي عن طريق التعداد الدقيق للخارجين من غرف الاقتراع والتقيد التام بنظام اختيار العينة. وقد تعود نسبة الخطأ أيضا الى صغر حجم بعض الكتل، والحصول على حجم عينة لا يمكن التأكد منه، اضافة الى رفض أو عدم قدرة بعض الطلاب على تعبئة الاستمارة او السؤال المتعلق بكيفية تصويتهم، وكان عدد هؤلاء ٢١ طالبا في العينة. وقد أضفنا ثمانية منهم للكتلة الاسلامية لوجود مؤشرات تدل على تأييدهم لها.

جدول رقم (٦)

نتائج استطلاع مركز البحوث، والنتائج الرسمية

لانتخابات مجلس طلبة جامعة النجاح الوطنية بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٩

"نظرة مقارنة"

الكتلة	مركز البحوث			النتائج الرسمية		
	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد	عدد الاصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
الشبيبة الطلابية	٢٣٣٠	٥١٪	٤٢	٢١١٠	٤٦,٨٪	٣٩
الاسلامية	*١٨٩٠	٤١٪	٣٤	٢٠٩٤	٤٦,٤٪	٣٩
جبهة العمل الطلابي	٢٢٠	٤,٨٪	٤	١٧٣	٣,٨٪	٣
اتحاد الطلبة التقدمية	٩٠	٢٪	١	٤٥	١٪	--

Digitized by Birzeit University Library

الوحدة	٣٠	٠,٦٪	--	٤٥	١٪	--
الاستقلال	٣٠	٠,٦٪	--	٤٢	٠,٩٪	--
المجموع	٤٥٩٠*	١٠٠٪	٨١	٤٥٠٩ ***	١٠٠٪	٨١

* لقد تمت اضافة ٨٠ صوتا للكتلة الاسلامية لوجود ٨ استمارات غير مكتملة من استمارات الاستطلاع بينت أن أصحابها مؤيدون للكتلة.

** لا يشمل هذا الرقم الطلبة الذين لم نستطع تحديد توجههم، لأنهم لم يجيبوا على هذا السؤال أو رفضوا المشاركة في الاستطلاع.

*** لا يشمل هذا الرقم الطلبة الذين شاركوا في الانتخابات، ولكنهم تركوا اوراقا غير صالحة للعد.

التصويت للكتل الطلابية : *

سيتم في هذا الجزء تقديم النتائج المتعلقة بالكتل الطلابية التي تجاوزت نسبة الحسم واستطاعت الحصول على مقاعد في المؤتمر العام لمجلس الطلبة. ولا نستطيع أن نقدم تحليلا حول الكتل التي لم تتجاوز نسبة الحسم، وذلك بسبب صغر حجم العينة.

الكتلة الاسلامية

كان التصويت للكتلة الاسلامية من طلبة السنة الأولى (٥٤٪) اكثر من الطلبة القدامى وخصوصا طلبة السنة الثانية الذين أعطوا الكتلة (٣٧٪) من أصواتهم. وزادت نسبة التأييد للكتلة مع زيادة المعدل للطالب، فصوت لها (٥٤٪) من الطلبة الذين تزيد معدلاتهم عن ٨١٪، و (٤٢٪) من الطلبة الذين كانت معدلاتهم بين ٦٠-٧٠٪. وكذلك، فان النسبة الأكبر من أصوات الكتلة جاءت من الطلاب سكان القرى (٥١٪) وليس من الطلاب سكان المخيمات حيث حصلت على (٣٨٪) من الأصوات. كما أن طلاب وسط الضفة الغربية أعطوا الكتلة الاسلامية أعلى الأصوات (٦٠٪)، بالمقارنة مع المناطق الاخرى. وعلى عكس ما يتوقع الكثيرون، فان تأييد طلاب قطاع غزة الذين شاركوا في التصويت للكتلة لم يتجاوز (٤٢٪)، وقد صوت للكتلة (٥٠٪) من الطالبات الاناث المشاركات في الانتخابات، بينما صوت لها (٤٤٪) من الطلاب الذكور. وقد صوتت النسبة الأكبر من الطلبة الذين يتراوح دخل أسرهم الشهري بين ٣٠٠-٦٠٠ دينار شهريا للكتلة الاسلامية، حيث صوت لها حوالي (٥٤٪) من الطلاب في هذه المجموعة، وصوت (٣٥٪) من الطلبة الذين يتجاوز دخل أسرهم ٩٠٠ دينار أردني شهريا لنفس الكتلة. وقد صوت الطلبة اللاجئون للكتلة الاسلامية بنسبة أقل من الطلبة غير اللاجئين، حيث حصلت الكتلة على (٣٨٪) من أصوات الطلبة اللاجئين و (٤٨٪)

* لقد تم تعديل النسب العامة المتعلقة بالأسئلة المطروحة لتتناسب مع التوزيع (الوزن) الحقيقي لكل كتلة في الجامعة.

Digitized by Birzeit University Library

من غير اللاجئين. وكذلك، فان الطلبة العزاب صوتوا للكتلة بنسبة أكبر من المتزوجين. وكان التأييد للكتلة بين طلبة المعهد (٣٦٪) وبين طلبة البكالوريوس (٤٨٪) وطلبة الدراسات العليا (٤٢٪). وقد حصلت الكتلة الاسلامية على (٥٣٪) من الأصوات. في الساعتين الأولى والثانية (من ٩:١٥ صباحا الى ١١:١٥ صباحا) بينما حصلت على (٣٤٪) من الأصوات فقط بقية اليوم.

جبهة العمل الطلابي

جاء التصويت لهذه الكتلة من طلبة السنة الثالثة (٧٪) اعلى من طلبة السنوات الأخرى. وقد قلت نسب التصويت لكتلة الوطن مع زيادة معدل الطالب. وصوت لهذه الكتلة (١٠٪) من طلاب المخيمات مقابل (٢٪) من طلاب المدن و (٥٪) من طلاب القرى. وكذلك، فان طلاب نطاع غزة أيدوا هذه الكتلة أكثر من غيرهم في المناطق الأخرى. وجاء التأييد للكتلة من الذكور (٧٪) أكثر من الاناث (٢٪). ولم يكن هناك تأثير يذكر لدخل الأسرة على التصويت لهذه الكتلة. وقد صوت لهذه الكتلة (٧٪) من الطلبة اللاجئين و (٤٪) من الطلبة غير اللاجئين. وحصلت على (٥٪) من أصوات الطلاب العزاب و (٢٪) من أصوات الطلاب المتزوجين. وجاءت نسبة التصويت لهذه الكتلة مرتفعة بين طلبة المعهد حيث حصلت على (٦٪) من الأصوات بالمقارنة مع (٤٪) من أصوات طلبة البكالوريوس، ولم تحصل على أية أصوات تذكر بين طلبة الدراسات العليا.

حركة الشبيبة الطلابية

صوت لهذه الكتلة نسبة اكبر من طلبة السنة الثانية (٥٨٪) بالمقارنة مع طلبة السنة الأولى (٣٩٪) وطلاب السنتين الثالثة والرابعة (٤٩٪). وكذلك، فان اكثر المؤيدين للكتلة كانوا من ذوي المعدلات التي تتراوح بين ٦٠-٨١٪ . وصلت نسبة التصويت لحركة الشبيبة الى (٤٢٪) عند الطلبة ذوي المعدلات التي تزيد عن ٨١٪ . وقد صوت حوالي نصف طلاب المخيمات لحركة الشبيبة، بالمقارنة مع (٤٢٪) من طلاب القرى و (٥٥٪) من طلاب المدن. وجاء أعلى تأييد لهذه الكتلة من طلبة قطاع غزة وشمال الضفة، حيث صوت (٥٩٪) من طلاب هاتين المنطقتين لها. وصوت لكتلة القدس (٤٧٪) من الذكور و (٤٧٪) من الاناث. وكان التأييد الأقل لهذه الكتلة بين الطلبة الذين يتراوح دخل أسرهم بين ٣٠٠-٦٠٠ دينار شهريا حيث صوت لها (٣٨٪) من طلاب هذه المجموعة. صوت (٥٤٪) من الطلبة اللاجئين لحركة الشبيبة، بينما صوت لها (٤٦٪) من غير اللاجئين. وكان التصويت للكتلة عاليا بين الطلبة المتزوجين، حيث صوت (٥٧٪) منهم للشبيبة، بالمقارنة مع (٤٦٪) من الطلبة العزاب. وكانت نسبة التأييد لحركة الشبيبة (٥٦٪) بين طلبة الدراسات العليا و (٥٦٪) بين طلبة المعهد و (٤٧٪) بين طلبة البكالوريوس. وقد كان لعامل الوقت علاقة بالتصويت للكتلة حيث أنها حصلت على (٤١٪) من الأصوات بين الساعة ٩:١٥ والساعة ١١:١٥ (بالمقارنة مع (٥٣٪) للكتلة الاسلامية)، بينما حصلت كتلة الشبيبة على

Digitized by Birzeit University Library

(٥٩٪) من الأصوات بعد ساعات الظهر (مقابل (٣٤٪) للكتلة الاسلامية).

العوامل التي استخدمها الطلبة في اختيار الكتلة

لقد اظهر الاستطلاع ان أقل المواضيع أهمية بالنسبة لطلاب النجاح هي المتعلقة بتمثيل الطالبات الاناث في الكتل الطلابية، حيث أن أقل نسبة من الطلبة ذكرت ان تصويتهم لكتلة ما اعتمد على هذا الموضوع. أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي للمرشحين فقد كان عاملا مهما الى حد كبير. وقد كان الاهتمام بالعوامل السياسية والنقابية كبيرا. (أنظر جدول رقم ٧).

جدول رقم (٧)
العوامل المستخدمة عند اختيار الكتلة

	مهم	متوسط الاهمية	غير مهم
أ- تأييدك للاتجاه (التنظيم) السياسي الذي تؤيده الكتلة	٧٣٪	٢٢٪	٥٪
ب- البرنامج الطلابي (النقابي) للكتلة	٧١٪	٢٦٪	٣٪
ج- البرنامج السياسي للكتلة	٧٦٪	٢٠٪	٤٪
د- موقف الكتلة من اتفاق اعلان المبادىء الفلسطيني-الاسرائيلي	٧٣٪	١٧٪	١٠٪
هـ- اهتمام الكتلة بترشيح طالبات (اناث)	٣٨٪	٤١٪	٢١٪
و- شمول الكتلة على مرشحين من كافة المناطق الجغرافية	٦٤٪	٢٢٪	١٤٪

وقد كان الاهتمام بالقضايا الطلابية مشتركا بين مؤيدي كل الكتل، مع زيادة الاهتمام بهذا الموضوع بين مؤيدي جبهة العمل. أما بالنسبة للتأييد للاتجاه السياسي الذي تؤيده الكتلة، فان نسبة أكبر من مؤيدي جبهة العمل (٨٢٪) وكتلة الشبيبة (٧٨٪) اعتبروا هذا عاملا مهما، تلاهم في الاهتمام بهذا الموضوع مؤيدو الكتلة الاسلامية (٦٨٪). وقد اعتبرت نسبة كبيرة من مؤيدي الكتلة الاسلامية وجبهة العمل (من المعارضة) موقف الكتلة من اتفاق اعلان المبادىء مهماً عند اختيارهم لكتلتهم. أما تمثيل الطالبات فقد كان اكثر اهمية عند مؤيدي جبهة العمل، حيث صرح (٦٢٪) منهم بأن هذا عامل مهم، تلاهم في ذلك مؤيدو حركة الشبيبة (٤٥٪) ومن ثم الكتلة الاسلامية (٢٨٪). وكان مؤيدو حركة الشبيبة أكثر اهتماما من غيرهم بالتوزيع الجغرافي للمرشحين في الكتلة.

كيف وصف طلبة جامعة النجاح أنفسهم ؟

وصف نصف طلبة الجامعة أنفسهم على أنهم متدينون، وقال (٤٢٪) بأنهم متدينون الى حد ما، وصرح (٨٪) بأنهم غير متدينين. ووصف غالبية الطلبة أنفسهم على أنهم نشيطون في الحياة

Digitized by Birzeit University Library

السياسية أو أنهم نشيطون الى حد ما. ولم تزد نسبة الذين يصفون أنفسهم على أنهم قوميون عن (١٣٪)، أما القوميون الى حد ما فلم تزد نسبتهم عن (٢٧٪)، وحوالي (٦٠٪) قالوا بأن هذه الصفة لا تنطبق عليهم. ولم يصف أكثر من (٧٪) أنفسهم باليسارية. وكذلك، فان أقل من (٥٪) وصفوا أنفسهم بالعلمانية. وبذلك، فان الصبغة الأساسية لطلبة جامعة النجاح هي صفة التدين ومن ثم النشاط السياسي.

جدول رقم (٨)

مدى انطباق الصفات التالية على الناخب/ة

	تنطبق	تنطبق الى حد ما	لا تنطبق
أ- متدين/ة	٥٠٪	٤٢٪	٨٪
ب- علماني/ة	٤٪	١١٪	٨٥٪
ج- قومي/ة	١٢٪	٢٧٪	٦١٪
د- يساري/ة	٦٪	٦٪	٨٨٪
هـ- نشيط/ة في الحياة السياسية	٢٩٪	٤٥٪	٢٦٪

وصف (٦٧٪) من الذين صوتوا للكتلة الاسلامية أنفسهم بالتدين ووصف (٣١٪) منهم أنفسهم بالتدين الى حد ما. وكذلك، فان (٣٨٪) من مؤيدي كتلة الشبيبة وصفوا أنفسهم بالتدين و (٥٤٪) بالتدين الى حد ما. ومن الملفت للنظر أن (٧٦٪) من مؤيدي كتلة الشبيبة وصفوا أنفسهم على أنهم ليسوا علمانيين، وشاركهم في هذا (٧٥٪) من مؤيدي جبهة العمل. وقد وصف (٢٣) من مؤيدي الكتلة الاسلامية أنفسهم على انهم قوميون او قوميون الى حد ما. وينطبق هذا الوصف على (٥٢٪) من مؤيدي كتلة الشبيبة و (٦٧٪) من مؤيدي جبهة العمل. ووصف (٦٠٪) من مؤيدي هذه الكتلة أنفسهم على أنهم يساريون. أما بالنسبة لدرجة النشاط السياسي، فقد وصف (٥٠٪) من مؤيدي كتلة الوطن أنفسهم بأنهم نشيطون سياسيا، وشاركهم في هذا الوصف (٣٧٪) من مؤيدي كتلة الشبيبة و (١٩٪) من مؤيدي الكتلة الاسلامية.

نظام التمثيل النسبي

يوافق غالبية الطلبة في جامعة النجاح على استخدام نظام التمثيل النسبي في انتخابات مجلس الطلبة.

Digitized by Birzeit University Library

هل توافق/ين على نظام التمثيل النسبي؟

نعم ٧٥٪ لا ١٣٪ غير متأكد ١٢٪

وقد جاء التأييد واضحا لهذا النظام بين الطلبة المؤيدين لكتلة الوطن حيث وافق عليه (٩٦٪) منهم بالمقارنة مع (٧٨٪) بين مؤيدي الكتلة الاسلامية و (٧٢٪) بين مؤيدي كتلة الشبيبة.

الحملة الانتخابية

صرح (٣٥٪) من الطلبة بأن الكتلة التي انتخبوها اتبعت حملة انتخابية نزيهة الى حد ما أو غير نزيهة.

أسلوب الدعاية الذي اتبعته الكتلة التي انتخبتها كان :

نزيها ٥٦٪ نزيها الى حد ما ٣٠٪ غير نزيه ٥٪ غير متأكد ٩٪

وكان مؤيدو الكتلة الاسلامية هم الأكثر اعتقادا بنزاهة الدعاية الانتخابية لكتلتهم حيث صرح (٦٤٪) منهم بأنها كانت نزيهة، تلاهم في ذلك مؤيدو جبهة العمل حيث صرح (٥٩٪) منهم بأن الحملة الدعائية لكتلهم كانت نزيهة. ولم تتجاوز نسبة الاعتقاد بنزاهة الدعاية الانتخابية التي اتبعتها كتلة الشبيبة (٤٩٪)، وذلك حسب رأي الذين انتخبوا الكتلة.

الوعود الانتخابية

صرح (٥٦٪) من الطلبة بأن الكتلة التي انتخبوها ستقوم بالايفاء بوعودها الانتخابية وصرح (٤١٪) بأن ذلك سيتم الى حد ما.

الكتلة التي انتخبتها ستقوم بالايفاء بوعودها للطلبة :

نعم ٥٦٪ الى حد ما ٤١٪ لا ٣٪

وقد كان مؤيدو الكتلة الاسلامية أكثر جزما من غيرهم بالنسبة لهذا الموضوع حيث صرح (٦٥٪) منهم بأن كتلتهم ستفي بوعودها. واذا قارنا ذلك بكتلة الشبيبة وجبهة العمل فاننا نجد أن (٥٠٪) من مؤيدي الكتلتين اعتقدوا بأن كتلهم ستطبق الوعود الانتخابية.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مع ريتشارد هاز:

السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط

عقد هذا اللقاء مع السيد ريتشارد هاز، مساعد الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش لشؤون الشرق الأوسط، ضمن لقاءات الموجزات التي يجريها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وذلك بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٢ . تحدث السيد هاز عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط:

يطيب لي أن أعود ثانية إلى مدينة نابلس حيث كانت أولى زياراتي المتعددة لها قبل ٢٥ سنة وبالتحديد في سنة ١٩٧٠، وقد طرأ التغييرعلى أمرأو اثنين منذ ذلك الحين. ويطيب لي كذلك أن أكون في هذا المركز، حيث كنت دوما ممن يتلقفون استطلاعات الرأي العام المنبثقة عنه. فعلى العكس من الأمور الأخرى التي أتلقاها بواسطة البريد، كنت أتطلع دوما للحصول على هذه الاستطلاعات لأنني أتعلم منها الكثير مع أنها لا تنسجم في معظم الأحيان مع تفكيري الخاص. ولهذا، فإن استطلاعات الرأي العام في هذا المركز هي على جانب كبير من الفائدة بالنسبة لي. أود أن أتحدث قليلا عن السياسة الأمريكية الخارجية في الشرق الأوسط، كما أنني أود، حقا، الاستماع إليكم. ولهذا، فإنني أرجو أن لا يحول لطف معاملتكم لي كضيف دون تعبيركم عما يجول في عقولكم. إنني الآن أمضي الكثير من وقتي في العمل على قضايا أخرى من بينها قضية البوسنة، وإذا ما أراد أحدكم التحدث عن قضايا أخرى أو أي جانب آخر من جوانب السياسة الأمريكية الخارجية، فإنني سأكون سعيدا في تبيان ذلك إذا سمح لي الوقت بذلك.

دعوني أتحدث عن الشرق الأوسط بشكل خاص. فنحن في الولايات المتحدة، وعندما نتحدث عن هذا الجزء من العالم، فإن هناك أربع قضايا تسترعي انتباهنا (عندما نقول الشرق الأوسط فإننا نعني، حقا، شمال إفريقيا، بلاد الشام ومنطقة الخليج). ومن بين هذه القضايا التي نوليها اهتماما عملية السلام في المنطقة. ولهذا، فإنني سأستهلك معظم الوقت في الحديث عن هذه العملية السلمية. القضية الثانية تتعلق بإيران والتحدي الذي يمثله شعبها في معارضته للسياسة الأمريكية الخارجية في داخل المنطقة وخارجها. المسألة الثالثة تتعلق بالعراق و "التحدي العراقي" المستمر بالإبقاء على العقوبات المفروضة عليه. والقضية الأخيرة، تتعلق فيما أسميه بالشرعية السياسية لعدد من المسائل الداخلية لشعوب هذا الجزء من العالم. وهذه المسائل تتعلق ببناء المؤسسات

Digitized by Birzeit University Library

السياسية والاقتصادية أيضا، والتعامل مع التحدي الذي تشكله العملية الإسلامية في محاولتها تعزيز ما نسميه بالمجتمع المدني. إن هذه القضايا الأربع مترابطة فيما بينها، حيث يمكن لأي منها أن تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة، وكذلك التأثير على القضايا الثلاث الأخرى. ولهذا، فإنه إذا ما تسنى للولايات المتحدة أن تحقق النجاح في هذا الجزء من العالم، فإنه يتوجب علينا التعامل مع هذه القضايا الأربع معا: عملية السلام، إيران، العراق، والتحدي الداخلي الذي تواجهه الكثير من الحكومات في هذه المنطقة. إن حديثي عن عملية السلام في المنطقة لا يعني التقليل من الأهمية البالغة للمناطق الأخرى. وفي الحقيقة، فإنكم لا تستطيعون الحصول على عملية سلمية ناجحة على المدى الطويل لا تأخذ بعين الاعتبار معالجة القضايا الثلاث الأخرى. فعلى سبيل المثال، لو استطاع العراق كسب حرب الخليج، ولو لم يهب العالم لتحرير الكويت، لتوقفت عملية السلام. فأنا أعتقد بأنه لن تكون هناك حكومة إسرائيلية تتفاوض بجدية من أجل السلام لو كان هناك عراق يسيطر على منطقة الخليج.

تقوم إيران، كما هو واضح، بأشياء من شأنها تعقيد عملية السلام. ولو بدت مصر خلال السنوات الخمس الماضية كما تبدو الجزائر اليوم لكانت هناك مضاعفات كبيرة لعملية السلام، ولطفت شكوك جوهرية على السطح في إسرائيل حول حكمة التفاوض مع حكومات عربية غير ديمقراطية، لأن الحكومات غير الديمقراطية تحتفظ أكثر من غيرها بإمكانية التغير الراديكالي. إن الحكومات الديمقراطية لديها إمكانية التغير ولكن هذا التغير فيها يكون سريعا. ولهذا، فإنه من الأفضل صنع السلام مع حكومات ديمقراطية، لأن درجة توقع التغير لديها تكون أقل بكثير، ومن هنا تبدو القضايا الاربع المذكورة مترابطة مرة ثانية.

دعوني أتحدث بعض الشيء عن الوضع السوري ثم أعود للحديث عن إسرائيل وفلسطين، علما بأنني أنظر إلى هذا الوضع من خارجه. فقد تركت العمل في الحكومة، والفضل يعود إلى الناخب الأمريكي منذ سنتين ونصف السنة في ٢٠ كانون ثاني (يناير) ١٩٩٣ (إن خسارة الانتخابات لا تكون دائما أمرا سيئا، فقد يتمكن الإنسان بذلك من قضاء المزيد من الوقت مع أصدقائه وعائلته، ويستطيع القيام بزيارة أماكن كهذا المكان). عندما أنظر إلى المفاوضات الإسرائيلية-السورية ينتابني بعض الريب. لقد زرت دمشق عدة مرات خلال العامين المنصرمين، وكانت آخر هذه الزيارات قبل بضعة أشهر، ولم يتضح لي أن الحكومة السورية قد عزمت على السلام. وبمعنى آخر، إن الحكومة السورية إذا ما رغبت في اتفاقية سلام، فإنها تستطيع أن تحصل عليها، كما أعتقد. إن الرئيس الأسد، وبغض النظر عن الآراء حوله، قد أبدى نوعا من المتانة السياسية داخليا. ولكن أية مفاوضات، سواء ضمت إسرائيل وسوريا، أو إسرائيل وفلسطين، لابد لها من متطلبات معينة. دعوني أطرح عليكم القليل من المنهجية العلمية السياسية لدي، حيث أنني سأقوم بتطبيقها على سوريا ثم على المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية.

أعتقد أنه إذا كان لأية مفاوضات أن تتكلل بالنجاح، فإنه لابد من توفر أربعة شروط: أولا، لابد لهذه المفاوضات من قيادة سياسية تود إنجاح هذه المفاوضات وترى فيها أمرا مرغوبا فيه أو مفضلا بالنسبة للوضع الراهن. ثانيا، لابد من وجود قيادة قوية على المستوى السياسي الداخلي.

Digitized by Birzeit University Library

ثالثا، إن العناصر الرئيسية للاتفاقية أو الخطوط العريضة لما أسميه صيغة الاتفاقية، يجب أن تكون موجودة. رابعا، وكذلك لابد من وجود عملية ما ترغب كل الأطراف في الاشتراك فيها.

هل توجد هذه القيادة القوية لدى كل من إسرائيل وسوريا؟ إن هذه القيادة متوفرة لدى الجانب السوري. أما بالنسبة للجانب الإسرائيلي، فإن الإجابة على السؤال المذكور تكون بنعم، ولكن قوة هذه القيادة هي جزء من المسألة.

هل توجد هناك قيادة ترغب في الوصول إلى اتفاقية سلام؟ بالنسبة للجانب السوري، لست متيقنا من ذلك لأنني أعتقد أن السوريين قلقون مما يعنيه السلام بالنسبة لسوريا. وإنني لأعتقد أن السوريين قلقون مما يعنيه السلام بالنسبة لسيطرة العلويين في سوريا.

إن القيادة الحالية قلقة، كما أعتقد، من أن يؤدي السلام إلى إجبار سوريا على الانفتاح. والقصة المفضلة التي أحب أن أرويها عن سوريا هي أن أجهزة الفاكس لم تكن مسموحة في دمشق حتى العامين المنصرمين، أما الآن فهي مسموحة ولكن بضريبة باهظة. لقد ظل امتلاك المودم (جهاز الاتصال عبر الكمبيوتر) الذي يسمح لجهاز الكمبيوتر بالاتصال بالكمبيوتر الدولي، ممنوعا حتى تم تغيير هذا الوضع في الأشهر الثلاثة الأخيرة. لا تزال سوريا مجتمعا تواقا جدا لأن يصبح مجتمعا منفتحا، وأعتقد أن هناك اهتمامات حقيقية بالسلام في هذا البلد. أما في إسرائيل فهناك رغبة حقيقية في السلام مع سوريا، الأمر الذي أدى إلى المزيد من التفكير بالثمن الذي سيدفعونه مقابل ذلك.

هل الصيغة اللازمة لذلك موجودة؟ أعتقد أنها كذلك، من الناحية الجوهرية. وأعتقد أن الإسرائيليين سيقومون بإعادة كل الأراضي التي كسبوها في سنة ١٩٦٧ بما في ذلك الجولان جميعها، ولكن ذلك سيتم على مراحل. لابد من ترتيبات أمنية عالية المستوى، والمحادثات التي ستستهل في واشنطن في غضون أسبوعين ستتناول هذه الترتيبات الأمنية. ولابد وأن يكون هناك نوع من "السلام الذي يفوق حالة عدم الاعتداء". أعتقد أن هذا الأمر ممكن، وأن عملية السلام قد انبثقت فعلا إلى حيز الوجود منذ مؤتمر مدريد.

إن جوهر المسألة الآن مرهون بسوريا، فهل تريد سوريا السلام حقا؟ هناك قليل من التساؤل حول ما إذا كان السيد رابين قويا بما فيه الكفاية، وما إذا كان يجب عليه أن يلجأ إلى الرأي العام لكي يثبت ذلك. هذان هما السؤالان اللذان يطرحان نفسيهما. هناك احتمال يتراوح ما بين ٤٠-٥٠٪ حول ما إذا كان رابين سيتمكن من التوصل إلى اتفاقية سلام مع سوريا قبل نهاية هذا العام. وإذا لم يتم التوصل إلى هذه الاتفاقية قبل نهاية هذا العام، فإنني لا أعرف متى سيتم تحقيق مثل هذا الأمر، لأنه لن تكون هناك اتفاقية في العام القادم بسبب الانتخابات الإسرائيلية، ولأن الأمر سيعتمد على من سيفوز في هذه الانتخابات.

دعونا نطبق المعايير الأربعة على الاتفاقية بين إسرائيل وفلسطين، من حيث وجود القيادة التي ترغب في التوصل إلى هذه الاتفاقية. بالنسبة للجانب الفلسطيني، فإن الشعب لا يرغب، من

Digitized by Birzeit University Library

الناحية المبدئية، في التوصل إلى أية اتفاقية مرحلية بل إلى اتفاقية تحدد الوضع النهائي. أما بالنسبة للجانب الإسرائيلي، فإن الأمور ليست بهذا الوضوح. فالشعب الإسرائيلي يرغب في التوصل إلى اتفاقية مرحلية، ولكنني أعتقد أن هناك شكوكا حقيقية تساور الإسرائيليين حول مسألة التوصل إلى اتفاقية الوضع النهائي، من الناحية الجوهرية. ولكن، هل الشعبان على درجة كافية من القوة؟ أعتقد أن الجانبين لديهما القوة الكافية للتوصل إلى اتفاقية مرحلية، ولكنني لا أعتقد أن أيا منهما لديه القوة الكافية، الآن، للتوصل إلى اتفاقية نهائية، لأن اتفاقيات الوضع النهائي لابد وأن تواجه كل القضايا الصعبة وتقوم بمعالجتها. يمكننا حتى الآن تأجيل البحث في الصعب من هذه القضايا، سواء كانت قضية المستوطنات، أو القدس، أو الشخصية السياسية للكيان الفلسطيني. أعتقد أن هناك شكوكا حقيقية تكتنف مسألة الوضع النهائي، ولكنني أرى أن هناك قوة كافية للقيام بشيء ما بالنسبة للاتفاقيات المرحلية.

يمكن أن تكون هناك خطوط عريضة لصيغة ما تتعلق بالترتيبات المرحلية، ولكنني أكرر اعتقادي ثانية بعدم وجود العناصر الأساسية المكونة لاتفاقية الوضع النهائي. فالمسألة لا زالت صعبة إلى حد كبير، والشعب لم يصل بعد إلى هذه الدرجة من الاستعداد. لاشك أن هناك عملية سلمية تأخذ مجراها، فالتغير المفاجيء الذي انبثق عن مدريد وأوسلو هو البدء بهذه العملية. وإذا ما أضيفت كل هذه الأمور إلى بعضها البعض فإنها ستؤدي، كما أعتقد، إلى توقعات طيبة من حيث التوصل إلى اتفاقية مرحلية حول: إعادة الانتشار، الانتخابات، وامتداد سلطة الحكم الذاتي إلى مناطق واسعة في الضفة الغربية وغزة. ولكن هناك أسئلة كبيرة حول إمكانية الانتقال من المرحلة الانتقالية إلى المرحلة النهائية. إنني على ثقة تامة من المرحلة القادمة لمسيرة السلام الفلسطينية، ولكني لست على نفس الثقة بما يلي ذلك.

ما الذي أراه على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين فيما يتعلق بهذا الأمر؟ لو سمح لي كزائر، لعرضت على الفلسطينيين أربعة أمور أرى من المهم جدا أن يقوموا بعملها: أولها، أن يقوموا بأعمال في مجال الاستثمار والتشريع بحيث تؤدي إلى جذب الأوروبيين والأمريكان للاستثمار في هذا البلد، فالناس يقدمون لكم المساعدة عن طيب خاطر منهم، ولكنهم يقومون باستثمار أموالهم فقط لصالح خزائنهم. أنتم جزء من الاقتصاد الدولي، والناس سيقومون بالاستثمار هنا إذا ما وجدوا ذلك مثمرا. عملية الاستثمار تتطلب ثقة المستثمرين بالبناء التشريعي وكل ما من شأنه أن يساعد على الاستثمار، وبكلمات أخرى، فإنكم تتنافسون مع غيركم على أساس عالمي. هناك فرق جوهري ما بين السياسة وعقلية جذب المساعدة من جهة، وجذب الاستثمار من جهة أخرى، وأعتقد أن جل اهتمامكم يجب أن ينصب على جذب الاستثمار لأن المساعدة تكون، على الأغلب، مرحلية وقصيرة الأمد. وإذا ما تسنى لكم أن تلاحظوا ما يجري في بلدي الآن، فإنكم سترون أن الدعم السياسي لتقديم المساعدات آخذ في الاختفاء، وأن الاهتمام ينصب الآن على الاستثمار. أما الأمر الثاني المهم، فيتعلق بمسألة الأمن، وإنني لأعتقد أن ما يجري هنا الآن هو ليس نتيجة ولكنه جهد يبذل. لا أعتقد أن هناك من يتوقع الكمال من أية سلطة في مجال السيطرة على المحيط الأمني، فهذا الأمر مستحيل، ولكني أعتقد أن هناك بعض الأشياء التي يمكن القيام بها في نطاق الجهد المبذول. ثالثا، إن الانتخابات ستكون على قدر كبير من الأهمية،

Digitized by Birzeit University Library

ولا تكمن أهميتها في عدم التلاعب بصناديق الاقتراع يوم الانتخابات، وكما نقول في علم السياسة الأمريكية "فإن هذا ضروري ولكنه ليس كافيا". إن ما يتوجب عمله هو البدء بمقدمة للعملية الانتخابية تستمر لأسابيع أو أشهر، وتتقدم على الانتخابات الفعلية، أي توفير مناخ يستطيع الناس من خلاله التنافس من خلال وسائل الإعلام وعقد الاجتماعات، وجمع التبرعات، والقيام بكل ما يحتاجونه للمنافسة فيما بينهم كمرشحين لهذه الانتخابات. وأعتقد أنه لابد من وجود مراقبين للعملية ليس يوم الانتخابات فقط، وإنما قبل ذلك بأسابيع أو أشهر.

دعوني أتحدث عن شيء آخر يتعلق بالانتخابات. لديكم فرصة لا تعوض، ليس لمجرد إبراز قيادة لكم ستحظى فور انتخابها بموقع أفضل يؤهلها لاتخاذ القرارات اللازمة والصعبة عند الاتجاه في طريق الوضع النهائي، وإنما لأن هذه الهيئة المنتخبة ستحظى بشرعية أكبر ومجال أوسع للعمل، الأمر الذي سيكون له تأثير هائل في الولايات المتحدة وإسرائيل. وإنني لأعتقد أن الانتخابات، إذا ما تمت بشكل حر وصريح، فانها ستؤدي، أكثر من اي شيء آخر، إلى تغيير الطريقة التي ينظر بها إلى الفلسطينيين في الولايات المتحدة وإسرائيل. ولهذا، فإن الانتخابات لن تعطيكم سلطة للتفاوض، وإنما ستجعل الطرف الآخر أكثر رغبة في التفاوض، وذلك لأنها، أي الانتخابات، وسيلة للتأكيد على شرعية الجهة المنتخبة، وهي أيضا، وإذا ما نظر إليها من زاوية ديمقراطية إلى حد ما، تعزز من القدرة على التنبؤ بالنتائج، وإسرائيل ترغب في ذلك. وفي الختام نقول: إن الانتخابات لا يمكن أن تكون نهاية الجهد المبذول، إذ لابد عقبها من القيام بتطوير المؤسسات السياسية. وإن الشعب سيشعر بالحاجة إلى مجتمع حقيقي سياسي ومدني وآخذ في التطور. والشعب كذلك يرغب في رؤية أشياء على أرض الواقع مثل المحاكم التي تعمل بموجب القانون، ووسائل الإعلام المستقلة، وكل مكونات المجتمع المدني الحديث. وبقدر ما ترى هذه الأمور مجسدة على أرض الواقع يكون ذلك من الأفضل لكم، لأن هذا سيعود بالفائدة المباشرة عليكم، ولكن هذه الأمور أيضا ستترك انطباعا هائلا لدى المشاهدين لها من الخارج.

من الواضح أن على الإسرائيليين القيام ببعض الأشياء وعدم القيام بأشياء أخرى، أيضا. ولو أتيح لي المزيد من الحديث معهم لقلت لهم: "إن على المرء أن ينظر نظرة حقيقية إلى كل ما يتم فعله باسم الأمن ويتساءل، هل الفوائد التي تجنى من ذلك العمل وباسم الأمن تفوق هذا الثمن النفسي والسياسي والاقتصادي لذلك العمل؟ عندما يتم القيام ببعض الأشياء باسم الأمن، سيكون من الضروري أحيانا اللجوء إلى العنف، وقد لا يكون ذلك ضروريا في أحيان أخرى. إن الإسرائيليين هم بحاجة حقا إلى إمعان النظر في المقايضات لأن الأشياء التي تحدث، والتي تثبط عملية النمو الاقتصادي وتضعف السلطات السياسية والمشاركين في عملية المفاوضات، ستؤدي إلى إلحاق الضرر بأمن إسرائيل على المدى البعيد. ولهذا، فإن هؤلاء الإسرائيليين مضطرون للتفكير بجدية بالدور الذي سيلعبونه خلال أية فترة انتخابية، وبما يتوجب عليهم القيام وعدم القيام به لكي تنجح العملية الانتخابية وتبدو من الناحية الجوهرية مستقلة وشرعية. لابد وأن يفكر الإسرائيليون بعدم القيام بأشياء أخرى، وتجربتهم الأخيرة في مصادرة الأراضي تعتبر مثالا على ذلك. وسيمعن الإسرائيليون النظر في نتائج الأعمال التي يقومون بها من جانب واحد والثمن الذي يدفعونه لقاء ذلك على الصعيد الدولي وبشكل مباشر أو فوري. هذه هي طبيعة الحياة في

Digitized by Birzeit University Library

عالم السياسة والحقيقة. فالإسرائيليون لابد لهم من ترتيب أولوياتهم، وإذا ما كان من المهم جدا بالنسبة لهم القيام بأعمال معينة من جانب واحد، فإنه لابد لهم عند ذلك من تحمل تبعات هذه العملية، فالأمر لا يكمن في وضع مجموعة جديدة من الاعتبارات. عندما كنت أمارس مهام عملي في الحكومة الأمريكية، على سبيل المثال، كان لنا حوار مستمر مع الإسرائيليين حول النشاط الاستيطاني، كما تذكرون. وعندما كنا نقول بأن المستوطنات لا تساعد على السلام بل تشكل عوائق في سبيله، كنا نعني ذلك. وكنا نعتقد حقا بأن عملية الاستيطان قد عقدت البحث عن السلام، ولكننا في نفس الوقت كنا نعتقد بأن من حق الإسرائيليين تقرير أولوياتهم. ليس باستطاعتنا دائما أن نستحوذ على كل شيء، وهذا الأمر يعيدني إلى حيث سأقف في هذا الصدد، أي إلى دور الولايات المتحدة.

ما هو هذا الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في كل هذا؟ دعوني أتحدث عن ثلاثة أمور تتعلق بدور الولايات المتحدة: أولها، أعتقد أننا، من الناحية الجوهرية، وسطاء أمينون، وإنني لأدرك أن الناس قد ملت سماع هذه العبارة، وإنكم قد تشكون فيها أحيانا، كما أتوقع. قد تؤمنون بكوننا وسطاء أكثر من كوننا أمناء، كما أظن، ولكننا كوسطاء لا نكون "دون المتوسط" في معظم الأحيان. وإنه لمن الأهمية بمكان، كما أعتقد، أن نقول أن الولايات ترغب في لعب دور المساعد، دور الوسيط، وأنها ترغب في أن تكون أمينة في ذلك، ولكن لابد من إدراك كوننا محابين لإسرائيل. هذا الأمر حقيقة لا شك فيها، ومن الغباء أن نحاول إنكارها. فالولايات المتحدة تميل، تقليديا، باتجاه إسرائيل، وذلك لأسباب تاريخية وسياسية متعددة. وأعتقد أن هذا الميل يشكل مصدر قوة لنا أحيانا، إذ يمنحنا قوة معينة للتأثير على صنع القرار الإسرائيلي، إذا لم يكن لدينا من وسيلة إلا اللجوء إلى ذلك. لسنا مراقبا غير عابىء بما يجري، ولكننا أصدقاء يهتمون بمجريات الأمور. ولهذا، فإنني أعتقد أننا وسيط أمين، ولكن لدينا أمر واقع. ما الذي أعنيه بقولي" وسيطا أمينا"؟ المقصود بذلك، كما أعتقد، أننا نقوم أحيانا بإدخال أفكار جديدة على العملية، ولكننا في معظم الأحيان لا ندخل مثل هذه الأفكار لأن الشرق الأوسط، كما أرى، ليس بحاجة إلى الكثير من الأفكار الجديدة. أعتقد، أحيانا، أن الشرق الأوسط لديه الكثير جدا من الأفكار، فأنتم تعيشون هذه القضايا منذ فترة طويلة وبشكل وثيق الصلة بها، ولست على يقين بأنكم بحاجة إلى الأمريكان لإدخال أفكار جديدة. إن إحساسي الداخلي يدفعني إلى استخدام أحد التعبيرات العربية الثلاث لدي، وهذا التعبير هو: "لا جديد تحت الشمس". أعتقد أننا يمكن أن نلعب دورا مؤازرا لدى الفلسطينيين أو الإسرائيليين أو السوريين بعيدا عن طاولة المفاوضات، وذلك من خلال محاولة التحدث إليهم. ويمكننا أن نساعد بلدانا على التفاوض فيما بينها، ولكن دورنا الرئيسي يكمن في الجلوس بعيدا إلى جانب الحائط. ثانيا، وبهذا، فإننا نلعب دور المساعد، كما أعتقد، ولكننا لا نلعب دور الحاسم للأمر. فلسنا في موضع المحكم، ولا نستطيع إجبار أحد، سواء أنتم أم الإسرائيليين أم السوريين، على اتخاذ قرار ما، فالأمر في ذلك منوط بكم، وهذا هو مستقبلكم.

نحن نستطيع أن نتعايش مع الشرق الأوسط دون أن يسود السلام. وأستطيع أن أعود إلى لدي. للأمريكان مصلحة في الشرق الأوسط، ولنا أيضا دور فيه، ولكنه دور غير مباشر إلى حد ير. أما بالنسبة لكم فهذه حياتكم، ولستم بحاجة إلي لكي أقول لكم ذلك. ولهذا، فإن هناك حدا

Digitized by Birzeit University Library

لدى تأثيرنا أو نفوذنا. وكذلك، فإن هناك حدودا للنظام السياسي الأمريكي والحقائق المتعلقة بالسياسة الأمريكية. وهناك فرق، دائما، في التأثير المبني على شدة الالتزام. ومن أسباب ذلك، مثلا، أنه يصعب علينا التأثير على الوضع في البوسنة لأن درجة التزام الولايات المتحدة بهذا الأمر هي أقل بكثير من التزام أي حزب محلي في البوسنة ذاتها. لقد بذلنا الكثير في سبيل التأثير على الوضع هناك، ولكننا في نهاية الأمر ندرك أننا لا يمكن أن نكون على نفس الدرجة من الالتزام مقارنة بالبوسنيين. فالقضية بالنسبة لهم هي قضية وطن، وليست قضية قطعة على لوحة شطرنج الجغرافية السياسية الدولية، وذلك لأن اللوحة هي لوحتهم.

وأقول نفس الشيء بالنسبة لكم، فعملية السلام في الشرق الأوسط ليست قضية أخرى بالنسبة لكم، وهي ليست إحدى القطع الموجودة على لوحة الشطرنج، لأن هذه اللوحة هي لوحتكم. ولهذا، فإن هناك فرقا في شدة الالتزام يحدد ما نستطيع القيام به. نستطيع أن نساعد في الأمر وأن نزيد من تأثيرنا على مجريات الأمور خلال فترات مختلفة من التاريخ، ولكننا نادرا جدا ما نكون الحاسمين للأمر. لم نستطع إجبار الناس على الذهاب إلى مدريد، فالفلسطينيون الذين رغبوا في اتخاذ بعض القرارات المختلفة هم الذين جاءوا إلى مدريد، وبذلوا جهدا في هذا الأمر.

وفي الختام، فإنني أرى أنه رغم التقلبات التي تحدث من يوم لآخر، فإن هناك استمرارية في السياسة الأمريكية تفوق أي شيء آخر. فأنا من الحزب الجمهوري، كما تتوقعون، ولكنني لا أعتقد أن هناك فرقا كبيرا بين الجمهوريين والديمقراطيين حول هذه القضايا. وهذا يعني أنه ستكون هناك استمرارية أكثر بكثير من طروء تغيير على السياسة الأمريكية، سواء أعيد انتخاب كلينتون لأربع سنوات رئاسية أخرى، أو أصبح الرئيس الجديد هو دول أوغنغرش أو غراهام. وأعتقد أنكم سترون محاولات أمريكية متواصلة للعب دور الوسيط الأمين. فوزير الخارجية لا يزال يمضي المزيد من الوقت هنا. وسواء أبرزت بعض الأصوات بشكل مختلف في مجلس الأمن أو قرر الناس البدء ببناء سفارة في مكان ما، فإن الإحساس الرئيسي بفهم الولايات المتحدة لعملية السلام سيكون، إلى حد كبير، مماثلا أكثر من كونه متغيرا، وهذا الأمر يعتبر خبرا سارا لكم إن أحببتم، ومن المحتمل أن لا يكون كذلك إذا أردتم.

النقاش:

د. خليل الشقاقي: في الوقت الذي تلعب فيه الولايات المتحدة دورا فعالا على الجبهة السورية، إلا أنها لا تقوم بنفس هذا الدور منذ أكثر من سنة على الجبهة الفلسطينية. هل هذا يعني أنه ليست لدى الأمريكيين رؤية محددة وواضحة تجاه النتيجة التي يرغبون في رؤيتها تنبثق عن عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية-الأردنية، أم يعني أنهم يرون أن الأمور تجري في أعنتها ولا يرغبون في التدخل في مجراها؟ هل لديهم هذه الرؤية، وماذا يفعلون إزاء ذلك؟

ريتشارد هاز: أعتقد أن هناك رؤية أمريكية إزاء الترتيبات المرحلية، ولا أعتقد أن لديهم رؤية حول الوضع النهائي. أعتقد أن لدى الأمريكيين أفكارا حول ما إذا كانوا يرغبون في دولة أو اتحاد كونفدرالي، وحول ما ينبغي أن يكون عليه دور الأردن، وحول القدس والمستوطنات، وحق العودة،

Digitized by Birzeit University Library

وحول مئات القضايا الأخرى. ولكن لما كانت هذه القضايا قضايا مستقبلية، فإننا لن نتعامل معها بجدية، ولا نرى ضرورة لاتخاذ أي موقف أمريكي لأن القضية لم يتم التفاوض حولها بعد. يكمن إحساسي في أن المرحلة القادمة ستتناول قضايا الحل النهائي بشكل أكثر، بغض النظر عمن سيتم انتخابه، وذلك لأنكم، إذا حالفكم الحظ، ستنتقلون إلى المفاوضات حول الوضع النهائي. ولكننا لدينا رؤية حول الترتيبات المرحلية، ولقد شاهدنا جزءا من ذلك، وأعتقد أن دفعنا للعملية على المسار السوري أكثر من دفعنا لها هاهنا يعود إلى أن الإسرائيليين والفلسطينيين يديرون محادثاتهم بشكل جيد، فأنتم عشتم مع الإسرائيليين فترة وتعرفون كيف تتحدثون معهم بشكل أفضل من السوريين. وأعتقد أن الإسرائيليين والسوريين يحتاجون إلى المساعدة الأمريكية أكثر من الفلسطينيين، وإنني على يقين، وحتى الفترة الأخيرة على أقل تقدير، بأن هناك توقعات أفضل تنتظر من المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية. لقد كنت أعتقد، وبطريقة ما، أن المفاوضات السورية هي أقل صعوبة، أي أن مرتفعات الجولان هي منطقة استراتيجية قريبة من حيث المفهوم إلى سيناء أكثر من الضفة الغربية التي ينظر إليها نظرة أبعد من كونها منطقة استراتيجية. ففلسطين ينظر إليها من الناحية النفسية والدينية والعاطفية والاقتصادية، وهذا الأمر هو في الحقيقة اعتبار داخلي ويرتبط بشكل وثيق بالمسألة الوطنية الفلسطينية. أما عند الحديث عن الجولان، فأنت في هذه الحالة تتحدث فقط عن جزء من سوريا. إن المسائل الإسرائيلية-الفلسطينية هي أكثر تعقيدا بالنسبة للساسة الإسرائيليين والفلسطينيين لأنها أكثر مساسا بالوتر الداخلي للنفس. ولهذه الأسباب جميعها، نرى تركيزا أمريكيا أكثر على المفاوضات الإسرائيلية-السورية. ولكنني أعتقد أن ما كان مهما في رحلة وزير الخارجية الأخيرة إلى هذه المنطقة هو أن الأمريكيين لم ينسوا المسار الفلسطيني، وهذا أمر يدعو إلى السرور.

سعيد كنعان: لن يكون هذا سؤالا بقدر ما هو تعليق. عندما كنت تتحدث عن الموقف الأمريكي إزاء سياسة الاستيطان قلت بأن الموقف الأمريكي يعتبر المستوطنات بشكل عام عقبة في وجه السلام. تذكر أنكم بدأتم سياستكم الأمريكية بوصف المستوطنات بأنها "غير شرعية" ثم قلتم بأنها عقبة في وجه السلام. نأمل عندما تتم مناقشة اتفاقية الوضع النهائي في نهاية المطاف أن لا يكون هناك مزيد من التراجع في الموقف الأمريكي.

د. عبد الله ابو عيد: لقد ذكرت أن الأمريكيين هم "وسطاء أمينون" وأنكم تلعبون دور المساعد وليس المحكم. وأنا أعتقد جازما أنكم لا تمتلكون القوة والسلطة أو الصلاحية لفرض شيء كهذا، وذلك بسبب الكثير من العوامل وخاصة تلك المتعلقة بالسياسة الداخلية الأمريكية وتأثير القانون الإسرائيلي أو الموالي لإسرائيل. أريد أن أتساءل حول عبارة "وسيط أمين" مستذكرا حادثين مترابطين وقعا في الشهرين أو الأشهر الثلاثة الماضية: أحدهما يرتبط بشكل مباشر بالسلام الفلسطيني والحقوق السياسية الفلسطينية. فأنتم، كما قال السيد كنعان، تراجعتم خاصة في مجال القانون الوطني، وفي قضايا مثل قانون حقوق الإنسان والحق في بيع المطبوعات ... الخ. وهم يحاولون كذلك فرض اتفاقية أوسلو التي يمكن دحضها إذا ما تم النظر إليها من حيث كونها مخالفة للقانون الدولي وأحكامه.

Digitized by Birzeit University Library

وثانيهما، مسألة فرض العقوبات على إيران في الشهر الماضي والطريقة التي تم بها ذلك. هل يتفق ودستور الولايات المتحدة فرض عقوبات على هذه الدولة، والدفاع عن دولة أجنبية أخرى في الوقت ذاته؟ وهل هذا الخطر المفروض يتفق والقانون الدولي؟

ريتشارد هاز: دعوني أبذل ما في وسعي حول كل ذلك. بالنسبة للمستوطنات، أفضل وصفها بعبارة "عائق في وجه السلام" على الدخول في مسائل تتعلق بشرعية هذه المستوطنات، لأنني لا أرى أن هذه الشرعية ستؤدي بكم إلى سبيل ما. إن التغير في مسألة الشرعية قد حدث خلال فترة حكومة ريغان، وأعتقد أن النقاش في هذه المسألة لا جدوى منه. وكنا قد أوضحنا للإسرائيليين بأنهم سيدفعون ثمن ذلك من الناحية التاريخية، فنحن نعتقد بأن هذه المستوطنات عائق في وجه السلام، وأن على الإسرائيليين أن يرتبوا أولوياتهم. وفي نهاية المطاف، سيظل الأمر الجوهري لا يكمن في شرعية أو عدم شرعية هذه المستوطنات، وإنما في البنود التي يتم الاتفاق عليها حول المستوطنات القائمة حاليا ومستقبلها، وحول المستوطنين، وحقوق المواطنة، والترتيبات الأمنية، والقضايا الاقتصادية. فالمستوطنات ستكون إحدى القضايا الأربع أو الخمس الصعبة جدا في مفاوضات الوضع النهائي، والتي ستتم معالجتها. ومن الواضح أن وجود مستوطنين ومستوطنات مع العدد الذي يشكلونه سيعقد عملية المفاوضات. وسيؤدي ذلك إلى وضعكم أمام مسائل كثيرة ناهيكم عن مسألة الأرض والمياه والنتائج المترتبة على ذلك. ولكن هذه المستوطنات ستضع الإسرائيليين أيضا أمام مشاكل لأنها ستجعل من الصعب التوصل إلى السلام، وستضطرهم للعيش مع الآثار المترتبة على ذلك. وفي بعض الحالات سيضطرون لمعالجة القوة السياسية للمستوطنين الموجودين في مرتفعات الجولان، مثلا. فإذا ما قررت الحكومة الإسرائيلية رغبتها بالسلام مع سوريا، فإنها ستواجه قضية وجود ١٤,٠٠٠ مستوطن في الجولان، الأمر الذي لن يجعل الأمر بهذه السهولة. ومن هنا، فإنني أعتقد أن النقاش حول شرعية وعدم شرعية المستوطنات لن يكون مجديا. وأرى أن الأهم من ذلك هو الحديث عن سياسة الاستيطان ومحاولة التأثير عليها، ومحاولة حل هذه المسألة من خلال المفاوضات.

لقد ذكرتم مسألة حق تقرير المصير، وأنا أعتقد أن موقف الولايات المتحدة من هذه المسألة يتلخص في أن لا أحد له الحق المطلق في ذلك. ولست من كبار المؤمنين بما قاله وودرو ويلسون، لأنني أعتقد أن ممارسة كل إنسان لحق تقرير المصير أينما كان ستؤدي إلى وقوع كارثة. فإذا ما تسنى لكل شخص أن يعلن عن استقلاله، فإن ذلك سيؤدي إلى عدة مئات من الكيانات تتناحر معظمها فيما بينها. وكما رأينا في يوغسلافيا السابقة، فإن تلبية الرغبة في حق تقرير المصير قد أدت وبطرق مختلفة إلى زرع بذور الحرب هناك. لو تمت عملية تفكك يوغسلافيا السابقة بطريقة يتم من خلالها وضع حل مسبق لحقوق الأقليات والحقوق الدولية والضمانات اللازمة لتحقيق ذلك، لكان ذلك أفضل من الإعلان عن الدول التي ستقوم عند استقلالها الذاتي. لقد دفع الناس هناك ثمنا هائلا بسبب ذلك، وأثبت الواقع أن العمل أحادي الجانب لا يؤتي ثماره. في الحقيقة، لم يكن هناك ما يدعو بالضرورة إلى تقرير المصير، ولكن الأمر كان يتطلب التفاوض حول ما سينبثق بعد التفكك، بغض النظر عن كيفية ذلك. طالما اعتقدت أن الصيغة القديمة لكامب ديفيد هي صيغة صالحة جدا للمشاركة في البت في الأمور. كان عليكم المشاركة في ذلك، كما كان

Digitized by Birzeit University Library

واضحا، ولكن الإسرائيليين والأردنيين وغيرهم هم الذين اشتركوا في ذلك. هذه هي حقيقة الحياة، وهي حقيقة تقررها الجغرافية والتاريخ.

أما بخصوص مسألة إيران، فإنني أعتقد أن الولايات المتحدة كان ولا زال لها الحق الكامل في فرض عقوبات اقتصادية من جانبها على إيران. وهذا الحق لا ينازعنا أحد فيه. فإذا ما رغبنا في استحالة تصدير أي شيء من الولايات المتحدة إلى إيران، فهذا شأننا. وكذلك، فإننا إذا رغبنا في استحالة استيراد أي شيء من إيران، فهذا شأننا أيضا. إن التغيرات التي تطرأ على موقف الولايات المتحدة هي أمر داخلي. ونحن الآن نحاول، وعلى صعيد السياسة الخارجية، إقناع الأوروبيين واليابانيين لاقتفاء أثرنا في ذلك. ولهم الحق في اتخاذ قرارهم الوطني الخاص فيما إذا كانوا سيرغبون في السير معنا في هذا الطريق. وقد أخبرنا اليابانيون في الساعات ال ٤٨ الأخيرة، كما قرأتم في الصحف، أنهم يرفضون ذلك، فهم لن يتوقفوا عن استيراد النفط من إيران، مثلا. آمل أن يكون بالإمكان التوصل إلى اتفاقية أشمل في الاجتماع المنعقد في هليفاكس G7 Meeting بين الولايات المتحدة والدول الأخرى للحد من تدفق بعض أنواع التكنولوجيا إلى إيران. وأعتقد أن مثل هذه الاتفاقية ستكون لصالح كل دولة. وما سأقوله هو أن مضي الحكومة الأمريكية في هذا الطريق من جانبها كان هزيمة للذات. فأنا أعتقد أن الإدارة الأمركية قد أذت نفسها في مضيها من جانب واحد في هذا الطريق مستخدمة أساليب بدت وكأنها تسعى من ورائها إلى تحقيق مكسب سياسي داخلي. أعتقد أنه لو قامت الحكومة الأمريكية بالتفاوض حول هذا الأمر كصفقة واحدة في هاليفكس وخلال بضعة أيام، لكان ذلك أفضل من أن تصرح بما قامت به من جانب واحد. وفي رأيي أن الحكومة الأمريكية فعلت ذلك بدافع من اعتبارات سياسة داخلية، حيث لم تكن ترغب في قيام الجمهوريين بسن تشريع حول هذه المسألة. ولهذا، فإنني أرى أننا قد أذينا أنفسنا. ولكنني أرى، من الناحية الشخصية، أن الهدف الرامي إلى فرض مزيد من العقوبات على إيران يستحق ذلك، بناء على وجهة نظري، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه إيران في المنطقة وفي العالم.

د. عبد الله ابو عيد: لا أريد الخوض في نقاش أكاديمي حول مسألة حق تقرير المصير، ولكنني أود تبيان السياسة المزدوجة للولايات المتحدة. فلماذا تدافعون عن حق تقرير المصير لأربعين دولة صغيرة الحجم مثل جزر العذراء أو الكويت، وقد دخلتم في حرب دولية من أجل الكويت التي لا يزيد تعدادها السكاني عن نصف مليون نسمة، في الوقت الذي تنكرون فيه هذا الحق لستة ملايين فلسطيني؟ إن هذا ليتنافى مع المنطق والعقل، بل ويبدو لكل فرد في الشرق الأوسط أمرا غيرمعقول.

د. وائل القاضي: أعتقد أن كثيرا من الناس في منطقتنا يدور في أذهانهم نفس السؤال حول قولكم أن الولايات المتحدة تفضل أن تبقى "خارج الطاولة" في الصراع الإسرائيلي-العربي أو للمفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية. لماذا تفضل الولايات المتحدة أن تبقى "خارج الطاولة" في الشرق الأوسط، خاصة في السياق العربي-الإسرائيلي، وأن تبقى "فوق الطاولة" في العراق أو إيران أو مناطق أخرى في العالم؟ أعتقد أننا نرى الولايات المتحدة "فوق الطاولة"، ونحن نعتقد

Digitized by Birzeit University Library

جازمين أنها الداعم الأكبر لإسرائيل. وآخر مثال على هذا الدعم كان في مجلس الأمن حيث استخدمت حق الفيتو، كيف ترى ذلك؟

سؤال: أود أن أسألك حول العراق. هل تعتقد أن الولايات المتحدة ستقوم بتغيير سياستها تجاه العراق إذا قام الشعب العراقي بتغيير صدام حسين؟

ريتشارد هاز: دعوني أتناول هذه القضية أولا. أعتقد أن الأمر سيكون جيدا إذا فقد صدام حسين سلطانه. أما بالنسبة لتغيير سياسة الولايات المتحدة، فالجواب على ذلك نعم، ولكن هذا التغيير سيكون تدريجيا ومشروطا لأنني أعتقد بأنه ستكون هناك عدة اختبارات بالنسبة لمن سيأتي بعد صدام. بصراحة، أنا لا أريد أن يحل محل صدام شخص آخر من تكريت يحكم بنفس الطريقة. أريد أن أرى عراقا يتطور. لقد قضيت بعض الوقت في العراق، وأعتقد أن العراق يمكن أن يكون بلدا ديمقراطيا. هناك أعداد كبيرة من المثقفين وأبناء الطبقة الوسطى المتعلمين، والعراق بلد علماني. وإنني لأرى حقا أن هناك احتمالية كبيرة لتغير العراق. أقترح على الحكومة الأمريكية أن ترد بطرق إيجابية نوعا ما في حالة ذهاب صدام حسين، ولكن أمورا أخرى مثل العقوبات وغيرها يمكن أن تنتهي فقط عندما تبدي الحكومة العراقية الجديدة رغبتها في أن تكون مواطنا مسؤولا في الأسرة الدولية. ولهذا، فإنني لا أرى أن يكون الرد غير مشروط، ولكنه سيكون مشجعا جدا بشكل واضح. إننا نرغب في تشجيع وحفز كل أنواع الإصلاح في العراق، وإنني لآمل أن يكون ذلك.

لست متأكدا تماما من فهمي للسؤال حول الولايات المتحدة، ولكن دعوني أحاول الإجابة عليه، وإذا لم أكن منصفا لكم أرجو أن تخبروني بذلك. أعتقد أن الولايات المتحدة مشتركة في عملية السلام، ولم تكونوا لتحصلوا على مدريد بدون الولايات المتحدة، ولم تكونوا لتحصلوا على مدريد بدون حرب الخليج ايضا، مع أن ما فعله بيكر وبوش كان هاما، كما هو واضح. وأعتقد أننا لعبنا دورا حاسما في أحايين كثيرة في كامب ديفيد. وأعتقد كذلك أننا قد نستطيع أن نلعب دورا هاما لتحقيق الاقتران بين سوريا وإسرائيل، وأن نلعب دورا مساعدا بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ولكنني لا أعتقد أنكم الآن بحاجة لأن تلعب الولايات المتحدة دورا حاسما. هناك فرق جوهري بالنسبة للفلسطينيين، فهم، كما تعلمون، لا يشكلون دولة حتى الآن، أما الإسرائيليون فهم دولة. ولديكم أيضا ظاهرة الاحتلال ككل، وأنتم لا تتعاملون مع مفاوضات تقليدية دولية تجري بين أطراف متكافئة. يوجد الآن طرفان غير متكافئين هنا، ويرى البعض أن الولايات المتحدة يجب أن تتدخل لمحاولة خلق توازن في الوضع بسبب عدم التكافؤ القائم. إنني أتفهم مثل هذا الأمر، وأعتقد أننا حاولنا المساعدة في بعض المجالات. وقد حاولنا تشجيع الفلسطينيين مباشرة على القيام ببعض الأشياء التي نعتقد أنها تساعد في الوضع، وشجعنا الإسرائيليين على القيام بأشياء وعدم القيام بأشياء أخرى. وأكرر ثانية أننا لا نقوم بذلك بشكل نزيه، بمعنى عدم وجود مصلحة أساسية لنا في ذلك أو عدم محاباتنا لطرف ما. ولكن هذا لا يعني أننا غير حساسين، أو أنه لا توجد لدينا ميول إيجابية تجاه الفلسطينيين في هذه الحالة. فالمسألة تكمن في كيفية تحقيق التوازن. يمكنني أن أتصور الولايات المتحدة وهي تلعب دورا أكثر فاعلية في نقاط أخرى في العملية السلمية. وأعتقد أن هذا الأمر في حقيقته هو قرار تكتيكي. فنحن عندما نتوصل إلى قرار مفاده أن قفز الولايات المتحدة

Digitized by Birzeit University Library

بكلا قدميها هو الأمر الصحيح الذي يتوجب عمله من ناحية تكتيكية، فإننا نقوم بذلك. وإنني لأتوقع أحيانا إمكانية حدوث ذلك بشكل كبير، خاصة خلال مفاوضات الوضع النهائي، ولكن يبدو لي الآن أنكم تسيرون بالأمور على ما يرام دون حاجة إلى تدخل الولايات المتحدة. وإذا كنت قد تمكنت من فهم ما حدث في المؤتمر الصحفي أمس، وكانت التفاؤلات في مكانها الصحيح وتم خلال شهر أو ثلاثة أسابيع الإعلان عن انسحابات للجيش الإسرائيلي، وإذا ما جرت الانتخابات في وقت لاحق من هذا العام، فإن كل هذا سيكون ذا أثر إيجابي.

د. خليل الشقاقي: لقد تم طرح سؤال قبل قليل دعوني أعيد صياغته ثانية. والسؤال هو: هل تعتقد أن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم لا يخدم المصلحة الأمريكية؟ وهل سيكون حصول الفلسطينيين على هذا الحق هو ضد المصالح الأمريكية؟

ريتشارد هاز: أعتقد أنكم، في الواقع، لا تستطيعون الحصول على حق تقرير المصير للفلسطينيين، فتاريخ هذا الجزء من العالم وجغرافيته وكل شيء يشهد على أن الحصول على حق تقرير المصير بشكل كامل هو أمر ليس ممكنا هاهنا. وأعتقد أن ذلك يمكن أن يكون خطيرا في حقيقة الأمر، وذلك لأنه لا يمكن لكيان فلسطيني، مهما كانت شخصيته، أن يزدهر ويستمر في الوجود إلا إذا كان فقط في حالة سلام وعلاقات اقتصادية مع جيرانه. وهذا الأمر لا يتحقق، كما أرى، من خلال حق تقرير المصير، وإنما من خلال نشوء متفاوض عليه لهذا الكيان، سواء كان بشكل دولة أو غير ذلك. ولكن هذا الكيان سيكون في نهاية المطاف شيئا يمكن للآخرين، بما في ذلك إسرائيل والأردنيون والسوريون واللبنانيون، أن يتعايشوا معه. لديكم واقع يتسم بسوء الحظ، إن طاب لكم أن تسموه بذلك، فأنتم لا تشكلون جزيرة منفردة، وماضيكم وحاضركم ومستقبلكم في تشابك وثيق مع إسرائيل وجيرانكم، حتى أنه يبدو لي أنه من العبث الحديث عن حق تقرير المصير الذي يعتبر من الناحية التاريخية عملا أحادي الجانب. وأعتقد أننا قد تجاوزنا ذلك اليوم في الشرق الأوسط. أقول ذلك دون حكم مسبق على ما يحدث في نهاية الأمر. إن حق تقرير المصير، بالنسبة لي، هو عبارة عن عملية تبدأ من هنا لتنتهي هناك. ولست أدري إن كنتم ستحصلون على دولة فلسطينية أو أقل من ذلك، ولست على يقين مما ستكون عليه الشخصية السياسية والاقتصادية والعسكرية أو الإقليمية لهذا الكيان. وكل ما أستطيع قوله هو أن السبيل الوحيد الذي أثق بامكانية تحقيق ذلك من خلاله هو السبيل البعيد عن الجانب الأحادي في العمل.

د. باسل الحنبلي: في البداية، إن الأمر منوط بك في الحكم على دقة أو قوة التعابير التي سأستخدمها في التعبير عما يجول في خاطري، وذلك لأنني لست على دراية مباشرة بهذا النوع من السياسة. وإنني لأذكر أن أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي عارض مرة تعيين أحد السفراء الأمريكيين في لندن، وذلك لأنه استقى معلوماته حول هذا الأمر من صحيفتي نيوزويك والتايم. إن المعلومات المتوفرة لدي مستقاة من التلفازين الإسرائيلي والأردني، ولهذا يمكن أن تكون سيئة في مجال التحدث في السياسة. ومع ذلك، فإنني أود أن أتحدث إليك بلهجة شديدة بناء على كلماتك التي سمعت. لقد كنت قاسيا عند حديثك عنا، ولهذا قد أكون أكثر قسوة عليك من الناخبين الأمريكيين لأن هؤلاء قد لا يعرفون الكثير عما تقوم به خارج أمريكا في هذا العالم

Digitized by Birzeit University Library

ولأن اهتمام الناخب الأمريكي لا ينصب على السياسة الخارجية للولايات المتحدة. فعند الحديث عن قضايا الانتخابات لا تبدو السياسة الخارجية ذات شأن، وهذا ينطبق على كل الدول الديمقراطية الأوروبية. لقد بينت في بداية الحديث أن الديكتاتوريات تتطور بطريقة التغيير المفاجئ، ولكن الأنظمة العربية خلال السنوات الأربعين أو الخمسين الماضية، كما أذكر، ربما كانت أكثر استقرارا من أية دولة ديمقراطية. فالرئيس الأسد لا زال في مكانه منذ ٢٥ عاما، والقذافي منذ ٢٦ عاما، وما يحدث في مصر ربما يعتبر أكثر استقرارا من أي مكان آخر. الملك حسين لا زال على عرشه منذ نصف قرن تقريبا. قد تكون إيران هي المكان الوحيد لعدم الاستقرار بالنسبة لكم، ولست أدري ما إذا كان عدم الاستقرار هذا ناجم عن الثورة أم تطور السياسة الأمريكية الذي أدى إلى إقصاء الشاه. ومهما كان عليه الأمر، فإن ما حدث من عدم الاستقرار في إيران كان هو المثال الوحيد الذي حدث وفق ما تصبو إليه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. لقد قلت بأن الديكتاتورية لا زالت راسخة في مكانها منذ فترة طويلة، ولكننا لاحظنا أن الديكتاتورية في الشرق الأوسط وخارجه ظلت تتلقى الدعم الكبير من السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ما الذي حدث في تشيلي عندما كانت الانتخابات جارية هناك؟ في اليوم الثاني من بدء الانتخابات كانت البنوك الأمريكية هناك. ومن هنا، فإن الدعم الذي تتمتع به الديكتاتوريات هو ليس عدم رغبة المواطنين في الديمقراطية، وإنما يعود إلى الدعم الذي تتلقاه هذه الديكتاتوريات من قوى خارجية أو من السياسة الخارجية للولايات المتحدة. لقد ذكرت بأن علينا أن نغير من المفاهيم السائدة عن الفلسطينيين في إسرائيل والولايات المتحدة، كما لو أن المشاكل الفلسطينية قد بدأت بالإرهاب الفلسطيني سنة ١٩٧٠ وبخطف الطائرات أيضا. إن القضية الفلسطينية قد بدأت قبل ذلك، كما يعلم الكل. ولم يبدأ العالم ووسائل الإعلام بتوجيه الاهتمام إلى فلسطين إلا عندما بدأت هذه المشاكل على الأرجح بالظهور، وليس قبل ذلك، عندما وقع الفلسطينيون ضحايا وطردوا من وطنهم بأساليب مختلفة. وقد تحدثت عن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط مبينا أنها تتمثل بدور الوسطاء الأمينين. كيف تكونون وسطاء أمينين وأنتم ترسلون كل سنة ٣,٢ بليون دولار لإسرائيل؟ وكيف تكونون كذلك مع استخدامكم لحق الفيتو في الأمم المتحدة حيث تقف دول العالم جميعها تدعم قضية ما وتقف الولايات المتحدة وإسرائيل في زاوية المعارضة لذلك؟ وأين تكون هذه الوساطة الأمينة عندما يقف الأعضاء الأربعة عشر في مجلس الأمن إلى جانب قضية عادلة في الوقت الذي تقف فيه الولايات المتحدة وإسرائيل موقفا آخر ضد الجميع؟ أعتقد أن هناك قليلا من الصفاقة في السياسة الأمريكية طالما استمرت على هذا النهج من التفكير. وفي الوقت الذي تقول فيه أنكم لا تقفون إلى جانب الطاولة مباشرة، فإنني أراكم عليها مباشرة. أليست لكم مصالح كثيرة في الشرق الأوسط؟ أعتقد أنه عندما تتعرض بضع براميل من النفط للخطر، فإنكم تحركون نصف مليون جندي باتجاه الشرق الأوسط.

د. سلمان سلمان: لن أضع نفسي في موضع الحكم على سياستكم. وأستطيع القول أنك واصف جيد للسياسة الأمريكية، وقد رأيت ذلك بوضوح. ولكن لدي سؤالان: الأول، لماذا تتأثر الحكومة بشدة وبطريقة مختلفة بسياسة الولايات المتحدة؟ الثاني، مع انهيار الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية، والدور الجديد للولايات المتحدة في السياسة العالمية، هل تعتقد أن هذه المسؤولية

Digitized by Birzeit University Library

الجديدة سيزيد تأثيرها على السياسة الداخلية للولايات المتحدة أكثر فأكثر؟

ريتشارد هاز: دعوني أولا أجيب على هذه الأسئلة، ثم أعود بعد ذلك إلى ما تحدثتم به. بالنسبة للشدة التي تتسم بها السياسة الأمريكية تجاه العراق، هناك سببان لذلك: أولهما، أن في ذلك اختبار للعلاقات الدولية والنظام الدولي. فالحرب الباردة آخذة في الانتهاء، وهناك شعور قوي جدا لدى صانعي السياسة لدينا بأن هذه السياسة، بحد ذاتها، تجاه العراق ليست بالأمر المهم كثيرا، ولكنها ستكون سابقة مهمة جدا، على وجه العموم. ولو لم نتصرف بقوة تجاه العراق، لكنا قد أسهمنا في بروز المزيد من التحديات في أماكن أخرى كثيرة. وهناك مسألة النفط أيضا. فقد كان في عمل العراق تهديد مباشر للنفط، رغم أن مثل هذا التهديد لم يحدث في أي مكان آخر. فالعراق له تاريخ عدواني تجاه شعبه وجيرانه، وهناك تساؤلات وقلق من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها. ولهذا، فإن العراق ليس كأية دولة أخرى.

ثانيهما، دور الولايات المتحدة في العالم. إن ما يهمني بالنسبة لدور الولايات المتحدة في العالم هو أننا لسنا بالفعالية الكافية، ولا أدري ما إذا كان ذلك يهمكم أم لا. هناك توجهان في السياسة الأمريكية يجعلاني عصبي المزاج: أولهما، الانعزال، إذ هناك توجه أمريكي متزايد نحو إدارة الولايات المتحدة لظهرها للعالم وقولها له "كفى، دعونا نصب جل اهتمامنا على محاكمة سمبسون أو الاقتصاد الأمريكي أو أكلاهوما، أو غير ذلك". إن هذا الأمر يحدث عشية كل حرب كبرى. وإذا اعتبرتم الحرب الباردة كذلك، فإن ضغوطا انعزالية قوية ستبرز في الولايات المتحدة. وسيكون على قمة هذه الضغوط ما أسميه ب "الضغوط أحادية الجانب" وهي نوع من الإحباط مع الميل إلى الحلول الوسط. لقد سئم الأمريكيون من التسويات مع الأوروبيين وغيرهم، وهم لا يرغبون في العمل الجاد للدبلوماسية بل يفضلون تمرير الحلول أو القيام بأمور من جانب واحد، سواء كان ذلك فيما يتعلق بالسياسة المتبعة إزاء إيران أو أي مكان آخر. وأعتقد أن هذا يعتبر توجها آخر خطيرا جدا. إن الذي يقلقني هو أننا بعد أن لم نتمكن من الوصول إلى سبيلنا من جانب واحد انتهينا إلى العزلة. ولهذا، فإنني قلق من ولايات متحدة تقوم بالقليل وليس الكثير من العمل في هذا العالم. هل يستطيع الفلسطينيون التأثير على ذلك؟ نعم، يستطيعون إلى حد ما. دعونا نكون أمناء مع أنفسنا. إن معظم الأمريكيين لا ينهضون من فراشهم في الصباح ويسألون، عندما يتناولون طعامهم وعصير البرتقال، هل حدث شيء ما في الشرق الأوسط هذه الليلة؟ إن هذا ليس محط اهتمام الحياة السياسية الأمريكية، سواء تطورت الأمور نحو الأحسن أم الأسوأ. فالشؤون الخارجية، بشكل عام، ليست مركز اهتمام الحياة السياسية الأمريكية. لقد تحولنا كدولة نحو الاهتمام بأمورنا الداخلية بشكل كبير. إن هذا الأمر سيء جدا بالنسبة لي، لأن السياسة الخارجية هي مهنتي، وعلى أقل تقدير فإنني سرعان ما أصبح عاطلا عن العمل فور انصرافي من هذه المهنة. يعتبر الشرق الأوسط من بين القضايا التي ستستحوذ على اهتمامنا، فهل يستطيع الفلسطينيون التأثير على سياستنا الخارجية؟ بالتأكيد يستطيعون. أعتقد أن الانتخابات سيكون لها أثرعميق وستسهم كثيرا في تغيير المفاهيم القائمة. إنكم لعلى حق، فقد يكون من غير العدل أن تتشكل مفاهيم كثيرة عن الفلسطينيين من خلال مرحلة الإرهاب الفلسطيني، وإن كثيرا من هذه المفاهيم قد تبلورت من خلال التجاهل وعدم الفهم لجذور المشكلة الفلسطينية. لقد قال جيمي

Digitized by Birzeit University Library

كارتر مرة "إن الحياة غير عادلة ولا أستطيع أن أفعل الكثير فيها". ولكن، هناك فرصة، أعتقد أنه من صالحكم التوقف الكامل عن الإرهاب، فهذا يمكن أن يؤثر إيجابيا وبقوة على الولايات المتحدة، وبالتالي يكون له تأثير على سياستها الخارجية. وأعتقد، أيضا، أن هذا سيكون له أثر أعمق على السياسة الإسرائيلية الخارجية، وهذا كله سيكون في صالحكم.

دعوني اشير إلى أمرين يتعلقان بالدكتاتوريات. أنتم على حق في قولكم أن كثيرا من هذه الدكتاتوريات لا تزال تتسلم مقاليد الحكم منذ فترة طويلة، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه الدكتاتوريات عندما تزول فإن زوالها يكون مفاجئا. كما أنني لا أعتقد أن هذه الأنظمة ثقيلة الظل تضع آلية للتحول السلمي ونقل السلطة. ولكن الغريب في الأمر أن هذه الأنظمة عندما تزول فإن صراعا يعقب ذلك الزوال. هناك صراعات تجري في الاتحاد السوفييتي الآن، ولكن الاتحاد السوفييتي مستمر في الوجود. لقد وجد هذا الاتحاد منذ ٧٥ عاما، ولكنه في النهاية أضحى بلدا هشا. وانطبق الشيء ذاته على إيران، وأعتقد أن بعض الدول الأخرى في الشرق الأوسط قد مرت بنفس التجربة وعندما زالت كان زوالها فجأة حيث كان هناك نوع من التغير الدراماتيكي. إن الديمقراطيات هي أقل اتساقا ولكنها أكثر استقرارا. وعندما تبدو الدكتاتوريات أكثر اتساقا، وربما مستقرة على المدى القصير، فإن ذلك يكون على حساب فترة طويلة من عدم الاستقرار. وهذا هو أحد التعاريف للديكتاتورية، فهي ذات سلطة فوقية ثقيلة الوقع، ولهذا فإنها لا تستطيع أن تضرب جذورا في الأرض. وأعتقد أن هذه هي إحدى المسائل السورية، فهل تستطيعون التنبؤ وبثقة بما سيكون عليه الوضع في سوريا خلال عشر سنوات قادمة، وما سيكون عليه الوضع في العراق وإيران خلال نفس المدة؟ من الأمور التي تقلقني بالنسبة لمصر أنها، أيضا، ذات سلطة فوقية وثقيلة الوقع من هذا النوع. ولو كانت هناك حياة سياسية حقيقية في مصر لكان شعوري نحوها أفضل. ومن الأمور التي أحببت فعل الملك حسين لها أنه جعل هناك نوعا من الحياة السياسية ذات المعنى. وإن إحدى التحديات التي تواجه السيد عرفات ستكون إيجاده لنوع من الحياة السياسية الحقيقية. وأعتقد أن هذا الأمر سيكون في صالحكم لما له من مزايا، وسيؤدي أيضا، من وجهة النظر الإسرائيلية، إلى تسهيل المفاوضات، وذلك لأن التفاوض مع طرف ديمقراطي سيؤدي إلى مزيد من الثقة نظرا لازدياد توقع ما ستنجم عنه المفاوضات. هل تدعم الولايات المتحدة الدكتاتوريات؟ نعم، إنها تقوم بذلك أحيانا، وأعتقد أن هذا يتسم بالحكمة أحيانا ولا يتسم بها أحيانا أخرى. إن هذه الأنظمة ليست في حقيقتها دكتاتورية وإنما هي سلطوية. وأعتقد أننا نقوم بدعمها لمصالح استراتيجية، وأحيانا يتسم دعمنا لها بقصر النظر بسبب الثمن الذي ندفعه. ولكن هذا الدعم يكون حكيما في بعض الحالات لأننا نستطيع جعل هذه الأنظمة تقوم بعملية الإصلاح. ولعل خير مثال على ذلك هو الفلبين، فلقد دعمنا قيادة سلطوية تعمل تحت حكومة مثل حكومة ماركوس، والآن هناك ديمقراطية في الفلبين رغم أنها حدثت تدريجيا. وقد قمنا بنفس الشيء في كوريا الجنوبية. لقد دعمنا أنظمة فوقية ثقيلة الوقع ولكننا دفعناها باتجاه الديمقراطية في كثير من الأمور. هناك نظام مهتز سياسيا واقتصاديا في كوريا الجنوبية الآن، ولكنني أعتقد أننا إذا قمنا بدعمهم ودفعهم إلى الأمام فإننا نكون قد أحسنا صنعا.

Digitized by Birzeit University Library

لقد سمعت ما قلتموه عن مسألة "وسيط أمين"، وكل ما أود قوله هو أننا لسنا محايدين. وكوننا وسطاء أمينين لا يعني أن الولايات المتحدة محايدة. نحن نقدم لإسرائيل، طبعا، بلايين الدولارات كل يوم، ونميل إلى دعمها في الأمم المتحدة. تستطيعون الجدال حول الحكمة من بعض الأصوات في الأمم المتحدة، ولكن علاقتنا العملية مع إسرائيل هي التي تمكننا من أن نكون مؤثرين في الشرق الأوسط. وهذا لا يعني أننا نعطي إسرائيل شكا مفتوحا وندعمها دعما كاملا مائة بالمائة. ولست على يقين بأن إسرائيل ستكون أكثر قابلية للتفاوض معكم بالطرق التي ترغبون فيها لو كنا أقل دعما لها. فلو شعرت إسرائيل بضعف علاقتها مع الولايات المتحدة لكان من الممكن أن تكون طرفا أسوأ في التفاوض بالنسبة لكم. ولكنها ستكون عكس ذلك عندما تكون على ثقة من علاقتها مع الولايات المتحدة.

هناك مصالح للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والنفط وإسرائيل هما من هذه المصالح. هناك مصلحة كبرى لنا في العملية السلمية، فلولا مصلحة الولايات المتحدة الاستراتيجية لما كنتم حيث أنتم اليوم. وليس من المهم ما إذا كان الفلسطينيون والأمريكيون على علاقة كبيرة فيما بينهم في نهاية الأمر، ولكن المهم هو ما إذا كان الفلسطينيون على علاقة محترمة مع الإسرائيليين وما إذا استطعتم التوصل إلى نوع من الوفاق مع الإسرائيليين، بحيث تستطيعون العيش معا. سيكون من العظمة بمكان إن استطعنا المساعدة في هذه العملية، ولكني أعتقد أن العنصر الرئيسي في ذلك يكمن في تفاوض الفلسطينيين والإسرائيليين في جو مريح. وسنساعد على جعل هذه المفاوضات مثمرة. وأعتقد أن تدخلنا في المفاوضات لن يتجاوز الحدود اللازمة لذلك. ولا أرى فضيلة في هذا التدخل الأمريكي بعينه، بل إنني لأعتقد أنه سيكلفنا ثمنا، اللهم إلا إذا كان تدخلا مثمرا بالنسبة لنا.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مع اللواء نصر يوسف:

مفهوم الأمن الفلسطيني

عقد هذا اللقاء مع اللواء نصر يوسف، مدير عام مديرية الأمن العام الفلسطيني، ضمن سلسلة المحاضرات العامة التي يجريها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية وذلك بتاريخ ١٩٩٥/٧/٢ :

إن شمولية التفكير لا تلغي الخصائص وإنما تؤكدها، وما نحن بصدد بحثه اليوم، هو "موضوع الأمن الفلسطيني". وعليه فسوف نبدأ بالمفاهيم الشاملة للأمن أولا، ومن ثم ننتقل للخصائص ثانيا، وهي التي في مجموعها وعبر ترابطها الجدلي تشكل وحدة المفاهيم وعوامل الترابط والتفاعل المتبادل. إن شعبنا الفلسطيني ليس ككل شعوب المعمورة، حيث أن الجغرافيا السياسية للبلاد والتضاريس المفتعلة في الواقع الديمغرافي الفلسطيني أفرزت نماذج فريدة ومتعددة للتجمعات الفلسطينية الكثيرة كان علينا أن نراعيها منذ انطلاقة حركة فتح وتأسيس م. ت. ف، وانتهاء بإعلان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة ومنطقة أريحا. ولعله يكون من المجدي لنا استذكار عبارات خالدة جاءت على لسان بعض صانعي السياسة الدولية ومنها قول الرئيس الأمريكي إيزنهاور: "إن مأساة الشعب الفلسطيني تكمن في أنه يمتلك أغلى قطعة عقار في العالم"، وقول وزير خارجية أمريكا جون فوستر دالاس: "إن الشعب الفلسطيني يعتبر من أكثر شعوب المنطقة العربية حيوية. وإذا استمرت مخيمات اللجوء الفلسطينية على حالها فإنها ستكون بمثابة الحاضنة للعديد من القلاقل والثورات". وباعتقادنا، فإن هذه العبارات بحد ذاتها تحمل قدرا كبيرا ومختزلا من المفاهيم السياسية والأمنية ذات الدلالة.

الأهمية الأمنية في علم الجغرافيا السياسية لفلسطين كانت وراء الدوافع التي جاءت بعبارة الرئيس الأمريكي إيزنهاور، والأهمية الأمنية كانت كذلك وراء عبارة وزير الخارجية الأمريكي دالاس بتحذيره من خطر ديموغرافيا المخيمات لشعب حيوي كالشعب الفلسطيني.

وفي التقدير العام والخاص، فإن أمن الشعوب يصنع بشموليته الملحة والضرورية نوعا من التعاقب البنيوي للكيانات السياسية عبر الحقب التاريخية المختلفة، ويقدم نموذجا متميزا بين حالة

Digitized by Birzeit University Library

وأخرى لشكل ومحتوى هذه الكيانات في كل فترة زمنية محددة، إلا أن الميزة الرئيسية لديمومة الحاجة كانت وراء الخلود المستمر والترابط العميق بين مفهومي الأمن والديمقراطية في ظل توازن دقيق كان اختلاله يؤدي دائما وأبدا إلى تصدع وانهيار الكيانات تحت ضغط العسكرة الأمنية المفتعلة وصولا إلى ذروة المشاريع الديكتاتورية وانهيارها أو تحت ضغط الانفلاش والفوضى الديمقراطية الموازي في خطورته وتأثيره الفاعل لنقيضه في عملية تصديع النظم والكيانات الكبيرة والصغيرة، الضعيفة والقوية، الغنية والفقيرة على حد سواء.

أمن الشعب الفلسطيني في المنظور الشمولي الحالي ليس كلا قائما بذاته، وإنما هو جزء من كل، في إطار المحيط العام والخاص. وبمعنى آخر، فإنه محكوم لجدلية الأمن القومي العربي أولا، وأمن الكيانات السياسية المجاورة ثانيا، بحكم عوامل الصراع والنزاع. وهو في نفس الوقت محكوم لسقف المعادلة الأمنية الدولية ثالثا لسببين: الأول، يتعلق بالأهمية الاستراتيجية لفلسطين، والثاني، يرتبط بالعامل الذاتي لتكوينات الشعب الفلسطيني وانتشاره الديموغرافي على أرض الوطن وفي مناطق اللجوء والشتات.

لهذه الأسباب مجتمعة، وربما كذلك لغيرها، يحظى موضوع الأمن الفلسطيني بقدر كبير من الاهتمام المحلي والعربي، الإقليمي والدولي، وهو اهتمام، على كل حال، ينطلق من تشابك المصالح والتنافس المستمر بين أقطاب اللعبة المتنفذين عربيا وإقليميا ودوليا.

لكل ذلك، فإن صياغة المشروع الأمني الفلسطيني في الواقع الراهن، وعلى ضوء معطيات اتفاق أوسلو وما تبعه من تطبيقات مجزوءة ليست بالعمل الهين والسهل. فالأمر يتطلب ، ومنذ البداية، حل كم هائل من التعقيدات المتعلقة بالموضوع، وعلى كافة الأصعدة، ناهيك عن الحالة الاستثنائية الطارئة بحكم الاتفاق، والتي أسست نوعا من الشراكة بين الكيانين الفلسطيني والإسرائيلي، وهي شراكة مرهونة ومحكومة بالمدى العام لشوط التسوية الذي تم إنجازه أولا، ولأداء السلطة ثانيا، ولقدرة الطرف الإسرائيلي على الوفاء بالتزاماته وصولا لمرحلة الحل النهائي والدائم ثالثا.

تفاصيل المفهوم الأمني العام في إطاره الشمولي لا تقتصر فقط على دور السلطة في تكريس نجاحها بالحفاظ على ما يلي:

- أمن الجغرافيا السياسية للبلاد.
- الأمن الديمغرافي بكل تعقيداته وتفاصيله الأخرى.

انما الموضوع يشتمل على عدد كبير من الجزئيات الهامة والمترابطة، والتي تبدأ من أهمية الحفاظ على أمن البيئة، وانتهاء بالأمن الصحي، وما بينهما من مهام وقضايا متفرعة. فالحفاظ على الثروة الوطنية والقدرات العلمية، وتركيز محاور نجاح طاحونة اللعبة الديمقراطية بالحفاظ على توازناتها الدقيقة وبما يسمح بوجود المعارضة الوطنية القوية والسلطة الوطنية الأقوى للكيان، كلها

Digitized by Birzeit University Library

مع غيرها تشكل النسيج العام لمنظومة المفاهيم الأمنية. فالأمر لا يقتصر، وكما يعتقد البعض، على تأسيس جهاز للشرطة قوي ومتمرس، ولا يقف عند حد النجاح في إرساء قواعد راسخة للأجهزة الأمنية ذات المهام المحددة في نطاق هيئة الأمن العام الفلسطيني فقط. نحن لا نغفل الجانب المهني والوظيفي، ولكننا يجب كذلك أن نولي الاهتمام الأوسع للمسائل الأمنية الأخرى، وخاصة تلك المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للفرد والجماعة، أو ما يمكن تسميته لفظا بـ : الأمن المدني، أمن البيئة، الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن العسكري، ضبط المال العام، حماية المال الخاص، بناء المؤسسة الحديثة والإدارة العصرية، وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وضع الضوابط الصحيحة للأمن الصناعي وأمن المشاريع والأبنية والإنشاءات الأخرى، الحفاظ على أمن المدرسة والجامعة والمعهد من العبث الفكري الساذج، حماية المبادىء الخاصة لديننا الإسلامي الحنيف، وقضايا أخرى كثيرة ومتشعبة يمكن إدراجها في النطاق العام للإستراتيجية الأمنية. ولكن الأهم هو المباشرة في إيجاد الصيغ والوسائل التجسيدية والتنفيذية باعتبارها الرافعة الرئيسية في هرم الحماية الأمنية، وهي حماية، على كل حال، ترتكز على ثلاثة محاور متشعبة يمكن إدراجها على النحو التالي:

الحفاظ على أمن السلطة وأمن الدولة باعتبار أن الأول يقدم نموذجا مؤقتا لتطبيقات اتفاقية أوسلو على الصعيد الأمني تنفيذا للالتزامات والتعهدات، في حين يحتاج الشق الثاني للرعاية والعناية المستمرة باعتباره قاعدة التهيئة الرئيسية لولادة الدولة المستقلة. ولهذا، فإن الأمن السياسي، ضمن مفهومنا الفلسطيني الاستراتيجي ليس أداة للقمع أو للاحقة القوى المعارضة كما حدث في عديد من بلدان العالم الثالث، وإنما يجب أن يكون صمام الأمان للحفاظ على قوة التوجهات للسلطة أو الدولة، وقوة الانضباط الواعي والمخلص لتكوينات المعارضة الوطنية في النطاق الشعبي العام والخاص، وقاعدة لاحتواء كافة أشكال التناقضات السياسية والاجتماعية، وهو احتواء ضروري للسيطرة التامة على مكامن الأخطار في أوقات الشدة أو الأزمات، وبحيث يجري تأمين ثلاثة جوانب استراتيجية تؤثر في النمو العام للكيان أو الدولة وهي:

١) عدم امتداد التأثير المباشر لهذه التناقضات السياسية إلى الوسط الاجتماعي والشعبي.

٢) منع عملية التأثير المتبادل للانعكاسات خارج وداخل حدود الكيان أو الدولة، بحيث لا تؤدي تناقضاتها إلى إحداث أزمة في الجوار وضدنا في نفس الوقت.

٣) أما الجانب الثالث فسيظل هاجسنا جميعا كتعبير عن رغبتنا الجماعية الصادقة بضرورة الحفاظ عل كافة المقومات اللازمة اقتصاديا وسياسيا لإنجاز حقنا الجماعي في تقرير المصير التام والشامل وبناء دولة المجتمع الديمقراطي المتحرر وعاصمتها قدسنا الشريف.

لكل هذه المهام التي واجهناها وسنواجهها بفطنة ونجاح بإذن الله، تتعدى النطاق المهني لعمل هيئة الأمن بكل فروعها: أمن السلطة وأمن المجتمع. فجدلية العلاقة الراهنة تضرب جذورها في الواقع وتمتد بفروعها إلى أعماق المستقبل، لأن حق تقرير المصير الذي ناضلنا عدة عقود من أجله

Digitized by Birzeit University Library

يحتاج منا اليوم ونحن في مرحلة البناء أن نضع على سلم الأولويات الأمن الاجتماعي، وأن نسلح سلطتنا الوليدة بالقوانين والأنظمة الديمقراطية. وبمعنى آخر، وبما أننا شعب حي يتعلم بسرعة من تجاربه ويتأثر بفعالية بتجارب الآخرين، يجب أن يكون لدينا، وفي آن واحد، قوانين تنظيم الأحزاب، وقوانين تنظيم البورصة، فالحرية الاقتصادية هي الشكل المتين لقوانين السلطة الديمقراطية عبر الانعكاسات المتعددة.

إن استيعاب قوانين العصر وطموحات النظام الدولي الجديد تفرض علينا أن نتعلم كل ما هو إيجابي في تجارب الآخرين، وأن ننظر بإعجاب لتجارب الخصوم الناجحة على الصعيدين السياسي والاقتصادي. وعمليا، فإن قوة الطرف الإسرائيلي لا تكمن في ترسانة الأسلحة بالدرجة الأولى، وإنما في وقائع الإنعاش الاقتصادي، ووجود سلطة المؤسسة، وقوانين الأحزاب التي أنتجت في النهاية تجمعا إجتماعيا قويا لسلطة قوية ومعارضة أقوى. ونحن من تجارب الآخرين نتعلم ونهتدي في طريقنا لبناء تجربتنا الوطنية الخاصة على أرض الوطن، وهي تجربة وبكل تأكيد ليست منقطعة الجذور وليست وليدة الصدفة أو استجابة شرطية لوضع مؤقت، بل هي وبالأساس التجربة الفريدة التي اكتنزت بداخلها إيجابيات وسلبيات مراحل الكفاح المتعددة على امتداد قرن من الزمان من عمر الشعب الفلسطيني. وهي تجربة قامت بالأصل على دعائم راسخة على الصعيدين القومي والوطني وفي الإطار الفلسفي الخاص بالديانة الإسلامية، فالأمر شورى بيننا، وليس منة يمن بها علينا هذا الحاكم أو ذاك.

إن التصور الطوباوي للديمقراطية أنتج معه سلسلة من المفاهيم المشوهة عن السلطة باعتبارها وفي كل الأحوال تجسيدا لقوانين القمع والاستلاب ومصادرة الحرية والرأي الآخر.

السلطة أي سلطة، يجب أن لا تكون كذلك. والديمقراطية يجب أن لا يتم مسخها عبر هذه السلسلة من المفاهيم المغلوطة. ويقينا، فإن انتشار روح العصر في جسد المجتمع والشعب الفلسطيني، وعلى قاعدة الوعي الامني الدقيق بالمخاطر والملمات، وعلى أساس المفاهيم العلمية الشاملة للنظرة الأمنية الآخذة دوما في اعتباراتها أن الإنسان الحر هو كنز الدولة الثمين وأداتها المرنة في صياغة الواقع وصناعة المستقبل.

سوف نصل إن شاء الله، وبدون عقد أو تعقيدات إلى صياغة مشروعنا الأمني الحضاري، ذلك المشروع الذي سيجعل من السجن مدرسة ومن المدرسة منارة للعلم والأدب والأخلاق لا أن يحول المدرسة إلى سجن ويجعل من السجن مقبرة لدفن الطموح أو إلغاء الذاكرة وقتل الأمل.

لا شك أن جدلية الترابط بين النظرية والتطبيق أثناء الممارسة وعبر الترتيبات الأمنية المختلفة تقدم نماذج عامة، واضافة الى بعض النماذج الفريدة على ضوء خصوصيات الواقع.

في الواقع الراهن، ومنذ الشروع في تنفيذ اتفاق إعلان المبادىء بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، برزت عدة إشكاليات بحاجة للمعالجة وبما يهيء المناخ والأجواء للسير بالاتفاق قدما للوصول إلى مفاوضات الحل النهائي.

Digitized by Birzeit University Library

لقد كانت إشكاليات المعارضة هي الأبرز من بين هذه الإشكاليات، حيث أدت بعض الأعمال غير المسؤولة للمعارضة الوطنية والإسلامية إلى إلحاق الضرر بالأمن الاجتماعي والاقتصادي للمواطن الفلسطيني، كما وضعت مصداقية السلطة الوطنية على المحك أمام ضغوطات الطرف الإسرائيلي والحالة الدولية الراهنة.

إن وقف العمليات الأمنية من أراضي السلطة الوطنية، وبكافة أشكالها، كان لابد منه. وكان لابد كذلك من إعادة ترتيب البيت الفلسطيني: بيت المعارضة، وبيت السلطة الوطنية، لأن أمن المعارضة وأمن السلطة هما الجزئيتان الرئيسيتان في الإطار الشمولي لأمن الوطن والشعب الفلسطيني. فنحن كنا، وما زلنا، مع وجود المعارضة الوطنية الفلسطينية القوية، باعتبار أن لهذا الوجود دوراً أساسياً في إنتاج سلطة وطنية قادرة على حماية مصالح الشعب. ولهذا، فإننا، وبنفس الوقت، لا نغفل أبدا أن ترتيب بيت السلطة الوطنية يقتضي عملا دؤوبا وباتجاه خلق الإدارة والمؤسسة الأمنية الكفؤة والحديثة أولا، وتوحيد كافة الأجهزة الأمنية المتعددة في إطار مركزي قيادي واحد ثانيا، لأن تعدد الأجهزة، وإن استمر، ربما يؤدي إلى تعدد السلطات، وهو الأمر الخطير في انعكاساته على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

ومع ذلك، وللأهمية، فإنه لابد من الاعتراف بأن أحد أهم المعضلات التي تأتي بعد إشكالية المعارضة وترتيب بيت السلطة هي قضية المستوطنات، وهي القضية التي ثبت، وباللموس، وأثناء التطبيق المبدئي للاتفاق، أنها حجر العثرة الرئيسي أمام مشروع سلام التسوية. إن بقاء المستوطنات في المرحلة الانتقالية، تمهيداً للبت في مصيرها في المرحلة النهائية، لا يلغي ضرورة الشروع الفوري، من قبل الجانب الإسرائيلي، بتفكيك البعض منها، خاصة الذي يعتبر، كما لوحظ، بؤرة مستديمة للتوتر وأعمال العنف المتبادل. فالمستوطنات في قطاع غزة وفي قلب الخليل وبعض المناطق الفلسطينية المأهولة بالسكان، تشكل عبئا أمنيا على الطرفين، الإسرائيلي والفلسطيني، وهو عبء يستوجب، وبالضرورة، إزاحته عن كاهل الطرفين.

وللحقيقة، يجب التذكير، وللأهمية كذلك، بأن بقاء الأمن الخارجي بيد الطرف الإسرائيلي، خلق إشكالية أمنية على صعيد المعابر تحتاج إلى المعالجة الصادقة والأمينة، حيث أن المضايقات التي يتعرض لها سكان مناطق الحكم الذاتي أثناء تنقلاتهم ليس لها ما يبررها. ونحن عمليا لسنا بمعرض القبول بتكرار سلبيات التجربة في قطاع غزة، وإن كنا مع تعزيز الإيجابيات ونقلها إلى مناطق الضفة الغربية. ولعله من المهم بمكان، تذكير الجانب الإسرائيلي بالأضرار الجسيمة التي أدت، وتؤدي، اليها سياسة الحصار والعزل، وهي السياسة الأمنية الإسرائيلية المرفوضة من قبلنا.

لقد شعر الطرف الإسرائيلي بجديتنا، وهو يعترف بالتزام عناصرنا المساهمة في لجان التنسيق والدوريات المشتركة، إلا أن هذا التنسيق وهذه الدوريات المشتركة المؤقتة ليست، ولن تكون، تعبيرا عن رضوخنا لمشيئة الاحتلال، وإنما الشكل الجديد والمؤقت لنمو السلطة الوطنية الفلسطينية، وللتعاون تحت خيمة الاتفاق وللوصول بمشروع سلام التسوية إلى نهايته الحتمية، وهي النهاية الواعدة والمبشرة بإذن الله، وصولا إلى استكمال حقنا في تقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

النقاش:

السيدة فلك الخياط: هل أخذتم بعين الاعتبار التحضير للاعداد لشرطة نسائية قبل بدء تطبيق مرحلة الحكم الذاتي في بقية انحاء الضفة الغربية ؟

اللواء نصر يوسف: لقد أخذنا هذا الموضوع بعين الاعتبار، ولدى الاعداد وتدريب الشرطة النسائية لاحظنا أن اكثر من ٥٠٪ من الشرطة النسائية من الضفة الغربية. صحيح أن اعدادهن قليلة نسبيا ومعظم عملهن في الجانب الاداري، الا أنني على يقين بأن عملهن سوف يتطور بناء على تطور عمل الشرطة الفلسطينية. لكن اكتمال عمليات تجنيد النساء في الشرطة يحتاج الى بعض الوقت، ذلك ان المؤسسات لم تكتمل بعد، سواء المؤسسات المتخصصة بالجانب العملي أو المؤسسات التدريبية.

محمد كامل جرار: لقد كان الطرح حول موضوع الأمن السياسي والاقتصادي عاما وعابرا. ولقد ذكر اللواء نصر يوسف في معرض حديثه أن الامن سوف يستوعب بعض المجموعات والمؤسسات التي قد يتعارض عملها مع الامن الفلسطيني. سؤالي، كيف يمكن لهذه المجموعات أو المؤسسات ان تعبر عن رأيها وموقفها بصراحة وبحرية تامة اذا كان الامن يفكر باستيعابها؟

اللواء نصر يوسف: نحن لا نفكر باستيعاب أحد. ولقد تعرضت في حديثي الى رؤية أمنية لنظام سياسي واضح، وهو النظام السياسي الديمقراطي. ونحن حريصون في هذه المرحلة أن لا تصبح تناقضاتنا ذات تأثير سلبي على علاقاتنا بالآخرين. من هنا، فإن عملية الاستيعاب لا تعني الحيلولة دون نمو حرية الرأي أو إعاقة النمو الديمقراطي، بل نعمل بجد لتجنيب بلادنا أكبر قدر ممكن من السلبيات الناتجة عن تناقضاتنا الداخلية. وبكلمات اخرى، يجب أن نوفر كافة أنواع الظروف التي نستطيع من خلالها ان نعبر بشعبنا الى بر الأمان، شريطة ان لا نغفل ولو للحظة واحدة بناء العملية الديمقراطية، والتي بدونها لن نستطيع ضمان تقدم مسيرتنا وشعبنا.

غسان ريايعة: بمناسبة الحديث عن الاضراب عن الطعام تضامنا مع السجناء السياسيين والأمنيين في المعتقلات الاسرائيلية، هل نتضامن مع هؤلاء فقط، أم ان التضامن يجب أن يشمل المعتقلين لنفس الاسباب في السجون الفلسطينية ؟ هذا سؤال.

سؤال ثان: عندما استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية السلطة في غزة وأريحا منعت جريدتين من الصدور هما النهار واخبار البلد، هل توجد ضمانات بأن لا تتكرر التجربة عندما تصل السلطة الفلسطينية الى بقية انحاء الضفة الغربية ؟

وسؤالي الأخير يتعلق ببعض التصريحات التي صدرت عن بعض الجهات الأمنية الفلسطينية في أعقاب حادث التفجير الذي اودى بحياة بعض افراد الحركة الاسلامية، حيث كانت

Digitized by Birzeit University Library

تصريحاتهم استفزازية وغير مسؤولة، فمتى نهتم بوضع الاشخاص الذين يقدرون ما يقولون ويتحملون تبعات المسؤولية الملقاة على عواتقهم ؟

اللواء نصر يوسف: صحيح أننا نخوض معركة لتحرير السجناء من المعتقلات الإسرائيلية، لكنني لا أعتقد أن معتقلاتنا تشبه المعتقلات الإسرائيلية. هذا لا يمنع حصول بعض التجاوزات من بعض الأفراد، لكنها تظل تجاوزات أفراد وليس مؤسسة، لا سيما وأن خبرتنا متواضعة جدا في هذا المجال، ولا زلنا نحتاج لوقت أطول لصقل معرفتنا في المجال الأمني. لكنني أعتقد أن تعاملنا مع أبنائنا في المعتقلات الفلسطينية لا ينفصل عن أبائنا بأنهم أخوة لنا لا بد وأن يعودوا يوما لممارسة حياتهم الطبيعة والإعتيادية في المجتمع. ولقد حاولنا على الدوام أن نصل الى قواسم مشتركة مع اخواننا في المعارضة. ولا أكتم عليكم أن ظروفنا في مناطق السلطة ليست سهلة، والظرف السياسي والإقتصادي والإجتماعي في غاية الصعوبة. فالإحتلال، خاصة في غزة، لم يترك شيئا صالحا، ولذلك فإن المواطنين بحاجة الى الاستقرار لإعادة ترتيب أوضاعهم الداخلية. من هنا، حاولنا مع اخواننا في المعارضة الوصول الى جوامع مشتركة، لكننا لم نستطع. ومن غير المنطق أن يتحكم عدد محدود بالمجتمع بأسره، فاخواننا في حركة الجهاد لا يتجاوز عدد أعضائهم المسلحين عشرين شخصا، وفي حركة حماس ما بين ٧٠-١٠٠ شخص، فلا يعقل أن يصادر المائة وعشرون شخصا آراء مليون إنسان.

نحن لسنا ضد الكفاح المسلح، فلقد حملنا البندقية لفترة طويلة من الزمن وسقط منا عشرات الالاف من الشهداء. على كل حال القول الفصل في هذا المجال للشارع، فإذا حصلت المعارضة على الأغلبية فليرفضوا الإتفاق، أما ان تخضع الأغلبية لرأي الأقلية فهذا لا يعقل إطلاقا.

لكن المعارضة، للأسف، ترفض التوصل الى أية فكرة مهما كانت منطقية أو موضوعية أو صحيحة، فهم يأتمرون بتعليمات وأوامر من الخارج. ونحن نتوق الى التوصل الى تفاهم مع اخواننا في المعارضة حتى تسير حياة شعبنا بأقل الأضرار والخسائر.

وأعتقد أنه يجب أن يكون واضحا لكافة الأخوة أننا لسنا ضد مبدأ المعارضة، المعارضة التي تبني وتقود السفينة الى بر الأمان. ومن الواضح أن تصرفات المعارضة حتى الآن هي باتجاه إغراق السفينة وإحراج السلطة.

والحقيقة أنه منذ حادث هشام كحيل لم يكن عندنا موقوف واحد من المعارضة سواء الإسلامية أو غيرها، واقصى ما كنا نفعله أن نوقف الشخص لأسبوعين أو ثلاثة ثم نعيده لأهله رغم كل الضغوطات التي تمارس علينا ورغم أن أي فشل في غزة سندفع ضعفه في الضفة الغربية. وعلينا أن ندرك جيدا أننا الحلقة الأضعف في المنطقة، وأن المنطقة تسير باتجاه التسوية، ولأول مرة يقف الطرف الفلسطيني كشريك مساو لكل الأطراف ليفاوض من اجل نيل حقوقه واستعادة أرضه، وما تقوم به المعارضة لا يصب في مصلحة الوطن والشعب.

بالنسبة لقضية الإنفجارات، الاخوة في حماس اتهموا منذ اللحظة الأولى أجهزة الأمن

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية بالتعاون مع اسرائيل بتدبير حادث الانفجار الذي اودى بحياة هشام كحيل. ولم يتريثوا قليلا لمعرفة ملابسات الحادث، فقد كان هناك اثنان من الجرحى وهذان سوف يدليان بأقوالهما ويفسرا ما حدث بالضبط. وقد أفاد أحد الجرحى فعلا أن الإنفجار حدث أثناء تحضير العبوة الناسفة، وقد توصل خبراء المتفجرات عندنا أن الانفجار قد حدث أثناء تحضير أو تركيب العبوة الناسفة. إذن، لقد كان هناك تسرع من قبل الاخوة في حماس بإتهامنا بتدبير الحادث. المرحوم هشام كحيل كان مطلوبا لدينا لكننا لا يمكن أن نفكر ولو للحظة واحدة بأن ننسف البيت بمن فيه من أجل قتل هشام كحيل. هذا مستحيل، ونحن لا نقبل أن نكون سعد حداد في المنطقة. كان يجب على الاخوة في حماس أن يتمهلوا قليلا قبل إصدار البيانات المتكررة وتحميلنا مسؤولية ما حدث وانتظار نتائج التحقيق، فنحن لم نخجل من توجيه أصابع الإتهام لإسرائيل في حادثي قتل الخواجا وهاني عابد. ولقد ألقينا القبض على من قتلوا هاني عابد وهم موجودون عندنا وسوف يقدمون للمحكمة. فيما يتعلق بمصادرة بعض الصحف وإقفال بعضها، أعتقد انه في المرحلة الأولى كان لا بد لنا من تكريس وجود سلطة وطنية فلسطينية، بالإضافة الى أن عدم الوعي وعدة عوامل أخرى ساهمت بذلك. وأعتقد أنه حتى في ظل الديمقراطية لا بد من وجود سلطة تكون قادرة على حذف أو منع بعض المواد للمحافظة على أمن وسلامة المجتمع.

أحمد أبوهنية: ما هي وظائف جهاز الأمن الذي تقف أنت على رأسه هل سيصبح جيشا فلسطينيا أم أنه سيظل جهازا يعالج القضايا الأمنية المتعلقة بحياة الناس اليومية ؟

لماذا لا يسمح، برأي البعض، للتنظيمات المختلفة ولفتح خاصة بالقيام بعمليات عسكرية ضد الاحتلال، انطلاقا من خارج مناطق السلطة الفلسطينية ؟

محمد دراغمة: لاحظنا وجود عدة أجهزة أمنية فلسطينية، فهل توجد مرجعية واحدة لهذه الأجهزة ؟ السؤال الثاني حول محكمة أمن الدولة، فقد لاحظنا أنها تصدر أحكاما جائرة وغير قانونية. السؤال الثالث حول نشاطات أجهزة الأمن الإسرائيلية داخل مناطق الحكم الذاتي وتحديدا القوات الخاصة الإسرائيلية، فما هو رد فعل السلطة الوطنية الفلسطينية على هذه النشاطات ؟

جمال سليم: يوجد لدى شعوب العالم قانون ودستور متفق عليه وطنيا، وينبثق هذا القانون والدستور عن أعراف وتقاليد وعادات تلك الشعوب. ونحن كفلسطينيين ومسلمين يجب أن ينبثق القانون والدستور عن تقاليدنا وعاداتنا ودِيننا الحنيف. وهذا القانون مهمته ضبط حركة المجتمع والسلطة والمواطنين معا فيما يسمى بسيادة القانون. ويجب أن يكون هناك قضاء مدني مستقل ونزيه منفصل عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، بحيث يشعر أبناء الشعب الفلسطيني كافة أن هذا القانون هو ملاذهم، ويقفون جميعا في ظله سواسية لا فرق بين حاكم ومحكوم. لكن نحن نعاني من قانون غير واضح المعالم، بريطاني وأردني واسرائيلي ومصري، فكل هذه القوانين موجودة ولا يوجد قانون واضح يمكن التعامل معه إزاء الشعب الفلسطيني. ولقد عانى الشعب الفلسطيني كثيرا من جور هذه القوانين. وكان ينتظر اليوم الذي ترفع عنه هذه القوانين، لكن، للأسف، نفاجأ بأن تلك القوانين لا زالت مطبقة. فخلال [illegible] تجربة

Digitized by Birzeit University Library

مريرة، حيث لم يشعر المواطنون بأي تحسن يذكر، وقد انعكس ذلك على أهالي الضفة الغربية الذين يشعرون بتوتر ازاء ما يحدث في غزة، فهناك الإعتقالات الجماعية، وأحكام الطوارىء والاحكام العسكرية. فما معنى أن يعتقل مسؤول لجنة الحوار لمجرد مقال يكتبه في صحيفة، ويحاكم خلال أربع وعشرين ساعة ويحكم عليه لمدة ثلاث سنوات ؟ في حين أنكم ذكرتم في مقابلة صحفية أنكم القيتم القبض على اثنين مفسدين في جهاز الشرطة الفلسطينية ويعملون لصالح إسرائيل، ولم نسمع أنهم قدموا للمحاكمة. ما معنى هذا ؟ رئيس لجنة الحوار الشيخ سيد أبو مسامح يعتقل لمجرد رأي وهو صاحب حق بإبداء رأيه لكونه مسؤولا عن لجنة حوار، والدكتور محمود الزهار القى القبض عليه وتعرض لنفس المعاملة التي كان يتعرض لها أبان اعتقاله في سجون الإحتلال. لقد ألقي القبض عليه وعلى اخوانه في منتصف الليل، وتعرض للضرب والتعذيب فماذا يعني هذا ؟ والسيد أبومسامح لم تتمكن زوجته من زيارته منذ أربعين يوما.

هذه الأسئلة جميعها تجعل كل فلسطيني يعيش في حالة قلق وتوتر على مصيره ومستقبله، ويتساءل عن طبيعة ونهج السلطة القادمة.

أما قضية التعليمات التي تأتي من الخارج لحركة حماس، فإن المضحك المبكي في الموضوع أن قيادة فتح قبل أن تأتي الى غزة كانت تصدر تعليماتها وهي في الخارج. فهل يعقل القول بأن فتح في الداخل كانت تتلقى التعليمات من الخارج ؟ إن الشعب الفلسطيني يعيش أكثر من نصفه في الشتات، وهؤلاء الذين يعيشون في الخارج فلسطينيون كما أننا نحن فلسطينيون، ولهم الحق وكل الحق بالتدخل في قضيتهم والعمل على انقاذها، فهل يسمى الفلسطينيون الذين يعملون في الخارج أغراباً، وخوارج ؟ وحركة حماس حركة مستقلة وليس لها أية علاقة بأية دولة في الخارج، والدليل الواضح أن الدكتور أبومرزوق والدكتور العلمي قد أبعدا عن الأردن لأنهما كان يساهمان في بناء المجتمع الفلسطيني، وهما فلسطينيان ومن أبناء فلسطين.

اللواء نصر يوسف: القوات الفلسطينية الموجودة الآن هي قوات الشرطة المحلية والأمن الوطني، وقوات الأمن الوطني هي أقرب في طبيعتها الى الجيش، لكن وجود جيش يعتمد على عملية الإستقلال. وقوات الأمن الوطني هي نفسها قوات جيش التحرير الفلسطيني وتتولى مسؤولية الأمن في الحدود والمعابر وخارج المدن.

أما فيما يتعلق بالعمليات العسكرية لفتح، فأعتقد أن فتح ليست ضمن الظروف الراهنة معنية بالقيام بعمليات عسكرية، لأنها هي صاحبة المشروع السياسي الحالي. لذلك، من غير المعقول أن تحتفظ بموقفين متناقضين في وقت واحد، فهي معنية بتطوير هذا المشروع حتى يصل إلى أهدافه.

بالنسبة لأجهزة الأمن يوجد لدينا نوعان من الأجهزة، جهاز الأمن العام الفلسطيني وهو الذي يضم الشرطة والأمن الوطني والمخابرات والدفاع المدني وهي ذات قيادة واحدة. وهناك أمن الرئاسة وهي قوات الـ ١٧، وهذه الوحدة خاصة بالرئيس. وهناك الأمن الوقائي الذي يتبع القيادة بصورة مباشرة.

Digitized by Birzeit University Library

أما محكمة أمن الدولة، فأعتقد أنها جاءت ضمن ظروف استثنائية وطارئة ونتمنى أن لا تطول حتى نكرس حياة ديمقراطية، وهي تتبع للقضاء المدني أي للنائب العام الذي يتولى إجراءات عقدها ومحاكمتها، وبالتالي فهي تخضع للقانون المدني وليس لقانون الطوارىء.

بالنسبة للوحدات الخاصة، أعتقد أنه لا توجد دولة بمقدورها أن تمنع عمليات الاخلال بالأمن، لكن بمقدورها أن تحد من هذه العمليات وتجعلها غير مؤثرة في الاستقرار العام، خاصة وان الاسرائيليين لا زالوا موجودين. فنحن في مرحلة الحكم الذاتي وليس الاستقلال، بالاضافة الى أنهم لا زالوا يحتفظون بكل تأكيد ببعض الخيوط والعلاقات داخل مجتمعنا. العملاء يستطيعون أن يقوموا بنشاطات ضدنا. وأعتقد أن مجموعة صغيرة مثل الجهاد الإسلامي قادرة على توجيه ضربات لإسرائيل وهي الدولة المعروفة جيدا في المجال الأمني. على أية حال، نحن نعمل وبكل إمكانياتنا للحيلولة دون تغلغل أجهزة الأمن الإسرائيلية. وقد استطعنا بعد عملية اغتيال هاني عابد إحباط عدة محاولات إسرائيلية، وذلك بفضل أجهزتنا الأمنية ووعي مجتمعنا.

بالنسبة للإعتقالات الجماعية، أعتقد أن ما يسبب لنا الإحراج في هذا المجال أن هذه الإعتقالات تتم بعد العمليات العسكرية الموجهة ضد اسرائيل، رغم أنها يجب أن تتم قبل ذلك، أي بمجرد أن تفصح الحركة عن عدم التزامها بأسس العمليات الديمقراطية. نحن لا نقبل بأن تتحول غزة الى جنوب لبنان وتصبح ساحة للفعل ورد الفعل، فظروفنا في غزة سيئة جدا، ونحن بحاجة الى الاستقرار والهدوء. فبدون الاستقرار سيكون البديل هو الهجرة، وظروفنا الإقتصادية مأساوية، فإذا تعطل العمال عن العمل ليوم واحد، فإن أبناءهم لن يأكلوا في ذلك اليوم. نحن نتمنى لو أن اخواننا في حركة حماس قد تبنوا الجهاد منذ بداية القضية الفلسطينية. لقد ذهبوا للجهاد في جميع أنحاء العالم ولم يجاهدوا في فلسطين. وحتى في لبنان، فان الذين يقومون بالعمليات المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي هم أفراد حزب الله الشيعي. إن حماس هي جزء من حركة الاخوان المسلمين وهؤلاء يمارسون الجهاد بالمناسبات فقط، فقد جاهدوا في عام ١٩٤٨ ثم تركوا الجهاد في فلسطين. ونحن نعرف ان إعلان الجهاد لا يتخذ من قبل حماس، بل من القيادة العالمية لحركة الاخوان المسلمين وإعلان الجهاد من قبل القيادة الدولية للاخوان يعني أن تتحمل الحركة تبعات إقليمية لهذا الاعلان، وهي بكل تأكيد غير قادرة على تحمل هذه التبعات.

نحن معنيون بالتكاتف والتلاحم والتضامن، فهذه المرحلة هي من أصعب المراحل التي نمر بها، فبدون التضامن سوف نخسر الشيء الكثير. وعلى كل الاخوة أن يدركوا دقة المرحلة واستحقاقاتها، والا فإن الخسائر سوف تكون فادحة. ونحن لسنا بصدد شن حملات اعتقال جماعية، ولكن عندما نخير بينهم وبين غزة، فإننا نختار غزة. وعلينا أن لا نصل الى هذه المرحلة وتلك الخيارات.

أنا أدعو الى حوار وتقدير المواقف وخلق وسائل للتفاهم المشترك نحن مع بقاء الاخوة في حماس والجهاد في صفوف المعارضة، لكن أن تبقى هذه المعارضة في حدود التعامل الديمقراطي والسياسي. لقد توصلنا لاتفاق مع الاسرائيليين، فإذا اثمر هذا الاتفاق خيراً فهو لنا وللمعارضة

Digitized by Birzeit University Library

وللشعب الفلسطيني، أما إذا جاء العكس، فنحن سوف نتحمل عبء الفشل وللاخوة في المعارضة كل الحق بإكمال المشوار بالصورة التي يرونها مناسبة. فيما يتعلق بالقانون والدستور أنا مع ما طرحه الأخ جمال سليم بهذا الخصوص، وهذا الأمر يتعلق بالظرف السياسي، لكن الدستور والقانون شيئان ضروريان لضبط المؤسسة والمجتمع. وأتمنى أن يتمكن الاخوة المكلفون بإنجاز القانون والدستور من إتمامه بأسرع وقت ممكن.

القضاء يحتاج برأيي الى عمل جماعي حتى نحافظ على نزاهته واستقلاله. وصلاحية النظام السياسي واستقامته ونزاهته تقاس دوما بمدى نزاهة واستقامة واستقلال الجهاز القضائي. ولإنجاز هذه المهمة لا بد من تضافر الجهود كافة لدفع المسؤولين بالدولة لإقامة جهاز قضائي نزيه ومستقل. هذه مسؤولية المجتمع بكل أفراده وتياراته وأحزابه.

بالنسبة للأحكام التي صدرت بحق بعض الأشخاص، وهل هي جائرة أم لا ؟ أعتقد أن لكل شخص رأي ما في هذه الأحكام، وأتمنى أن لا نصل الى مرحلة اصدار الأحكام الجائرة على أحد، وأتمنى أن يصدر عفو وتنتهي هذه القضية.

عاطف سعد: لم يجب اللواء نصر يوسف على سؤال هل يعذب الدكتور الزهار أم لا ؟

اللواء نصر يوسف: لا أعتقد أنه عذب، ولكن بتقديري أنه قد يكون قد تعرض للإساءة من قبل الحراس.

د. خليل الشقاقي: سؤالي الأول، متى سنراك في الضفة الغربية برداءك العسكري ؟ سؤالي الثاني، ذكرت أن طبيعة الأمن الفلسطيني لا يقاس بالسلاح، وإنما بمدى الاستقرار السياسي والإنتعاش الإقتصادي. أريد أن أسأل عن الإستقرار السياسي والى أي مدى وصل الحوار مع قوى المعارضة السياسية، خاصة حماس والجهاد الإسلامي فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بينكما. وقد ذكرت أن العمليات العسكرية التي قاما بها كان لها تأثير سلبي، فما هو المقصود بالتأثير السلبي لهذه العمليات ؟

اللواء نصر يوسف: لا يوجد عمل عسكري بدون أهداف سياسية، والجماعات عادة تلجأ للعمليات العسكرية في حالة عدم القدرة على تحقيق تلك الأهداف بالوسائل السياسية. وأعتقد أن العمل العسكري في الوقت الراهن غير مجد. كان يمكن أن يكون مجديا قبل التوقيع على إتفاقية القاهرة، كان يمكن عندئذٍ أن يحسن من الشروط ويشكل ضغوطاً على الطرف الأخر، لكن بعد التوقيع على الإتفاقية أصبح العمل العسكري شكلا من أشكال العبث والإساءة.

ولقد ذكرنا ذلك للاخوة في حماس والجهاد الاسلامي، وقلنا لهم أن العمل العسكري ليس مفيدا، فالمرحلة الإنتقالية عرفت بدايتها ونهايتها وحدودها، والعمل العسكري لن يستطيع تغيير سقف أو شروط الاتفاق، وبالتالي يصبح العمل العسكري وسيلة للاضرار بمصداقية السلطة ومصالحها.

Digitized by Birzeit University Library

من هنا، كانت العمليات جميعها ذات تأثير سلبي على الشارع الفلسطيني والسلطة الفلسطينية، وقد أدرك الاخوة في حماس هذه الاضرار في الاونة الأخيرة.

أما فيما يتعلق بالحوار، فإن هناك مشروعين مقدمان الآن: واحداً من قبل السلطة والآخر من قبل الاخوة في حماس. لكن يبدو أن الإعتقالات الأخيرة قد أوجدت شيئا من الفتور في العلاقات بين الطرفين، لكنها لم توقف الحوار. والأخوة في حماس يطرحون الآن أن يجري الحوار في الخارج، في الخرطوم أو صنعاء. وحتى الآن ما زالت الأمور في مرحلة المشاورات، ونأمل أن نصل الى اتفاق في هذا الخصوص.

Digitized by Birzeit University Library

لقاء مع د. مروان المعشر:

نظرة الاردن للعلاقات الاردنية-العربية على ضوء معاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية

ضمن برنامج لقاءات الموجزات أجرى مركز البحوث والدراسات الفلسطينية لقاء مع الدكتور مروان المعشر، السفير الأردني في اسرائيل، وذلك بتاريخ ١٩٩٥/٧/١٦ .

اريد ان اعرب اولا عن سعادتي البالغة بان اكون في نابلس اليوم. واتوجه بالشكر الى السيد سعيد كنعان لاتاحته الفرصة لي ان اكون بينكم. ولئن بدا من الغريب وجود سفير اردني في اسرائيل بينكم اليوم، فإني لا اشعر بالغربة هنا، فأنا حقا بين اهلي واخواني.

لقد مضى على توقيع معاهدة السلام الاردنية-الاسرائيلية حوالي تسعة شهور. ولا تزال ردود الفعل نحوها، الايجابية والسلبية، تتسم بالعاطفية الى حد كبير، وتنبع من مواقف ايديولوجية اكثر من كونها تحليلاً عملياً لما يمكن ان يترتب على هذه المعاهدة من نتائج في المرحلة المقبلة. كما ان الموقفين الايجابي والسلبي يستندان الى اطار فكري قوامه الحتمية المطلقة التي لا تأخذ بعين الاعتبار اي اثر للسياسات الاردنية التي تستطيع المساهمة الى حد كبير في تحديد معالم الطريق المستقبلي بالنسبة لعلاقاتنا مع اسرائيل، وعلاقاتنا الاقليمية والدولية. فمن فئة تبشر برخاء اقتصادي دون ان تحرك ساكنا الى اخرى تنذر بابتلاع اقتصادنا وثقافتنا، بغض النظر عن اية افعال او سياسات نتبعها.

لقد تركزت المخاوف عربيا بعد توقيع المعاهدة على ان الاردن سارع الى التوقيع قبل غيره من الاشقاء، وبشكل خاص الطرف الفلسطيني، وان المرحلة القادمة ستشهد تطبيعا في العلاقات الاردنية-الاسرائيلية على حساب علاقات المملكة مع الدول العربية ودون الالتفات الى ما يجري على باقي المسارات العربية-الاسرائيلية.

واقع الحال هو ان الاردن عندما يبدأ مرحلة جديدة من بناء السلام في المنطقة بدون استحياء او دفاعية في الموقف، فإنه لا يفعل ذلك على حساب علاقاتة العربية، بل على العكس، فإن تقوية هذه العلاقات تدعم الموقف الاردني تجاه اسرائيل.

لقد كان محيط الاردن عربيا ولا يزال، ولا يمكن للاردن بحال من الاحوال ان يتخلى عن

Digitized by Birzeit University Library

عمقه العربي بتوقيعه معاهدة السلام مع اسرائيل. فليس من المفترض ان يكون احد الخيارين نقيضا للأخر. ولا ننسى ان الاردن عندما اتخذ قراره الاستراتيجي منذ مديد بحل النزاع العربي-الاسرائيلي بالطرق السلمية، فإنه لم يتخذه منفردا، بل بالاشتراك مع جميع الاطراف العربية التي بدأت جميعا بالتفاوض مع اسرائيل من نفس النقطة. إن ابرام الاردن للمعاهدة لا يعني انفراداً بالحل، لأن الاطار الذي بني عليه هذا الحل مقبول للجميع، وانما يعني انه خطا خطوة اخرى على طريق الحل الشامل. من اهم الدلائل التي تشير الى ان الاردن لا ينظر الى علاقاته العربية وعلاقاته مع اسرائيل وكأن الواحدة منهما يجب ان تكون على حساب الاخرى، هو ان علاقات الاردن مع الدول العربية اليوم هي افضل بكثير مما كانت عليه عشية توقيع المعاهدة. وقد شهدت الاشهر القليلة الماضية تحركا اردنيا واسعا نجح في تحسين علاقات الاردن بشكل ملموس مع مصر والبحرين والامارات والمملكة العربية السعودية التي زارها وزير الخارجية بالأمس. وبالطبع ، فإن العلاقات الاردنية-الفلسطينية اليوم في احسن احوالها، خاصة بعد زيارة الرئيس عرفات الاخيرة الى عمان، وتصريحات جلالة الملك بالنسبة لتمثيل الرئيس عرفات للشعب الفلسطيني، ووجوب ان تكون القدس الشرقية عاصمة للكيان الفلسطيني، مما قطع الطريق امام الشك والتأويل لأي دور مزعوم للاردن في الضفة الغربية. ان حقيقة الامر اليوم، وبعيدا عن العواطف والمشاعر الزائفة والمجاملات المصطنعة، هي ان هناك مصالح اردنية واخرى فلسطينية تتطابق في كثير من الامور فيما بينها وتختلف في بعضها. ولكن المصلحتين الاردنية والفلسطينية بالنسبة للعملية السلمية اليوم متطابقتان، فالجانبان الاردني والفلسطيني في قطار واحد ومصلحة الاثنين تكمن في التنسيق فيما بينهما والتعاون ودعم الواحد منها للآخر بغض النظر عن المشاكل الموجودة. واعتقد أن هناك دعما كاملا لهذه الحقيقة لدى الطرفين. فالتقدم على المسار الفلسطيني هو في مصلحة الاردن تماما كما ان المعاهدة الاردنية-الاسرائيلية والفرص الجديدة التي خلقتها هي، ايضا، في مصلحة الفلسطينيين. وسأتحدث عن ذلك بعد قليل باسهاب.

اما فيما يتعلق بنظرة الاردن الى علاقاته مع اسرائيل، فإن هناك منطلقين يحكمان التوجه الاردني وسياساته المتبعة تجاه اسرائيل:

المنطلق الاول، ان السلام بالنسبة للاردن هو خيار استراتيجي وليس مرحلة تكتيكية. والاردن مقتنع بان السلام هو الطريق الوحيد الذي سيضمن مستقبلا زاهرا لابنائه. وقد اشترك الاردن في اتخاذ هذا القرار، كما اسلفت، مع باقي الدول العربية في مديد. ولذا، فإن هذا الاقتناع يفسر رغبة الاردن في الذهاب الى ما هو ابعد من معاهدة عدم اعتداء، الى بناء سلام مبني على التعاون بما يضمن المصلحة الاردنية العليا.

المنطلق الثاني، ان السلام الذي يريده الاردن يجب ان يكون شاملا، لانه وحده الكفيل بأن يكون دائما وتحفظه الاجيال القادمة. ففي حين ان الاردن ينظر الى المعاهدة الاردنية-الاسرائيلية على انها خطوة هامة جدا بالنسبة للسلام في الشرق الاوسط، فإن هذه المعاهدة لا تشكل بالنسبة للأردن نهاية المطاف، بل واحدة من خطوات عديدة يجب ان تتخذ للوصول الى الحل الشامل الذي

Digitized by Birzeit University Library

يقتضي ان تنتهي المسارات الفلسطينية-الاسرائيلية والسورية-الاسرائيلية واللبنانية-الاسرائيلية الى اتفاقات مماثلة تؤدي الى ديمومة السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة. كما يعي الاردن تماما ان تطبيع العلاقات مع اسرائيل، خاصة على مستوى الشعوب، يتأثر تأثرا مباشرا بتطور المفاوضات على المسارات الاخرى.

لقد اختلفت النظرة للسلام على مستوى الشعبين الاردني والاسرائيلي اختلافا جذريا. ففي حين ان الغالبية لدى كل منهما ايدت السلام مع الطرف الآخر، وايدت ايضا المعاهدة الاردنية-الاسرائيلية، إلا ان الدوافع والاسباب لديهما اختلفت جذريا. فبالنسبة للشعب الاسرائيلي، عالجت المعاهدة حاجة ماسة لرجل الشارع الاسرائيلي تتمثل في قبوله كجزء من المنطقة بشكل لم تستطع المعاهدة المصرية-الاسرائيلية تحقيقه. ولذا، فقد رافق التأييد للسلام مع الاردن شعور بالنشوة لدى الاسرائيليين، واعتقاد بان جميع المشاكل مع الاردن قد حلت بتوقيع المعاهدة، وان الباب بات مفتوحاً لتطبيع العلاقات على جميع الاصعدة وكافة المستويات.

اما بالنسبة لرجل الشارع الاردني، فقد اعطته المعاهدة الأمل في حياة افضل سياسيا واقتصاديا، أملاً تحقق جزئيا ولم يتحقق كليا. هناك قضايا رئيسية مع اسرائيل لم تجد طريقها للحل مع توقيع المعاهدة. وهذه قضايا لا بد من حلها بالكامل قبل ان يقبل رجل الشارع هذا بمجاراة الوتيرة التي يسير عليها الاسرائيلي بالنسبة لاقامة علاقات طبيعية في مختلف الميادين.

ومن اهم هذه القضايا سياسيا قضية القدس والمستوطنات واللاجئين. ففي حين ان الاردن ليس معنيا بالتفاوض حول القضيتين الاولتين، إلا ان لديه رسميا وشعبيا موقفا واضحا منهما يختلف جذريا عن الموقف الاسرائيلي. كما ان قضية اللاجئين بالنسبة للاردن ليست قضية اقليمية فقط، بل قضية ثنائية تمس بشكل مباشر عددا كبيرا من مواطنيه، اضافة الى ان الشارع الاردني مرتبط ارتباطا مباشرا بما يحدث على المسار الفلسطيني، ومعني بأن يكون هناك تقدم ملموس وانفراج واضح على هذا المسار يساعده في كسر الحاجز النفسي الموجود لديه في تعامله مع اسرائيل.

وبعد هذا وذاك، فإن التوقعات المبالغ فيها للمنافع الاقتصادية الفورية الناتجة عن السلام مع اسرائيل، والتي تحتاج بالطبع للوقت قبل ان تلمس نتائجها، وعدم تحقيق هذه المنافع حتى اليوم، قد جعل العديد من المواطنين الاردنيين يأخذون موقفا حذرا ومترقبا. ففي حين انهم يؤيدون السلام، إلا انهم يفضلون انتظار نتائجه قبل الاسراع في وتيرة بناء العلاقات.

لقد تكلمت باسهاب عن القضايا التي لاتزال تعترض مسيرة السلام، واود ان اتكلم عن بعض التطورات التي كانت لها انعكاسات ايجابية في بداية العلاقات الاردنية-الاسرائيلية.

لقد كان موضوع مصادرة الاراضي في القدس العربية مثالا واضحا على العقبات التي لا تزال موجودة في طريق السلام الدائم، ليس فقط في المسار الفلسطيني ولكن بالنسبة للعلاقات الاردنية-الاسرائيلية ايضا. وفي نفس الوقت فإن هذه القضية قد فتحت الباب لمعالجة مثل هذه

Digitized by Birzeit University Library

القضايا الشائكة باسلوب يختلف عن الماضي وبطريقة اكثر تأثيرا.

لقد اظهرت هذه القضية وبشكل واضح للمجتمع الاسرائيلي مدى حساسية موضوع القدس ليس للفلسطينيين فحسب، بل وللعالم العربي والاسلامي أجمع.

ان الاحتجاج الذي قدمه الاردن لاسرائيل بعد قرار المصادرة لم يؤخذ على محمل الجد في البداية لان الاسرائيليين، ليس فقط على المستوى الشعبي بل وعلى المستوى الرسمي، كانوا يعتقدون، كما قلت، بأن المشاكل قد حلت مع الاردن او انهم يستطيعون حل اية مشاكل طارئة دون جهد كبير.

ولما استمر الاردن في جهوده، من خلال استعماله للقنوات الدبلوماسية التي اصبحت متاحة له بعد المعاهدة، هذه الجهود التي اتسمت بالهدوء بعيدا عن الاضواء ووسائل الاعلام، بدأت الحكومة الاسرائيلية تدرك مدى خطورة انعكاسات قرارها هذا على العلاقة الاردنية-الاسرائيلية التي يعتبرها رابين من اهم انجازاته.

ثم جاء اجتماع مجلس النواب الذي اتخذ موقفا متشددا من المعاهدة ورسالة جلالة الملك الى رابين ليقطع اي مجال للشك لدى الحكومة الاسرائيلية في ان الموقف الرسمي يختلف عن الموقف الشعبي، وليظهر ان القدس تشكل خطا احمر يترتب على تجاوزه انعكاسات خطرة.

ما من شك لدي في ان الحكومة الاسرائيلية اتخذت قرارها بالتراجع عن مصادرة الاراضي لاسباب داخلية، وفي نفس الوقت ليس لدي شك ايضا في ان الموقف الاردني شكل عاملا مهما في هذا القرار. وفي كل الاحوال، فقد نتج عن هذه القضية الخطيرة عدة تطورات ايجابية بالنسبة للعلاقة الاردنية-الاسرائيلية. فقد ساعدت هذه القضية في تصحيح المفهوم الخاطئ لدى الحكومة الاسرائيلية والشعب الاسرائيلي والقاضي بأن طريق السلام مع الاردن مفتوحة ولا عقبات تعترضها. ان الحكومة الاسرائيلية اليوم تتفهم بشكل افضل بكثير الحساسيات الاردنية وتأخذها على محمل الجد، وتدرك ان للسلام مع الاردن التزامات لم تكن موجودة ولم تكن تؤخذ بالحسبان قبل توقيع المعاهدة. وفي نفس الوقت، فإن الاردن قد اظهر استعداده لحل المشاكل الطارئة مع اسرائيل بالطرق الدبلوماسية الهادئة، مع عدم التخلي عن موقفه المبدئي خاصة في قضية كالقدس. وانه تبعا لذلك فإن اسرائيل ستبدي، في اعتقادي، استعدادا اكبر في المستقبل للتشاور المسبق او الحديث الجدي لدى حدوث ازمات كهذه.

تبقى في النهاية كلمة حول مستقبل العلاقة الاردنية-الفلسطينية. لقد اتى وقت بعد عام ١٩٦٧ كان الاردن فيه مهتما بايجاد رابط سياسي قوي بينه وبين الفلسطينيين اكثر من اهتمام الفلسطينيين بهذا الموضوع. كما جاء وقت لاحق كان اهتمام الفلسطينيين فيه بهذا الرابط اكثر من اهتمام الاردن. ونشهد اليوم حالة لا يبدي فيها اي من الطرفين اهتماما كبيرا بوجود رابط سياسي مع الآخر، وهذا في نظري ظاهرة صحية جدا. ففي حين تربط بين الشعبين الاردني والفلسطيني روابط تاريخية قوية لا يمكن ان تزول بغض النظر عن المشاكل السائدة والحالية، فإن المصلحة

Digitized by Birzeit University Library

السياسية العليا الاردنية والفلسطينية تقتضي اليوم ان يقوم كل طرف بدعم الطرف الاخر في مسيرته السلمية دون ان يفسر هذا الدعم بشكل من الاشكال على انه محاولة لايجاد رابط سياسي مهما كان رغم انف الطرف الاخر.

يرى الاردن ان الحديث عن الكونفدرالية او غيرها اليوم لن يخدم إلا المحاولات التي تجري لفرض حل معين للنزاع العربي-الاسرائيلي ليس لمصلحة الاردنيين والفلسطينيين، وان المصلحة تقتضي ان يقوم الفلسطينيون اليوم بالتفاوض وحدهم، مع دعم الاردن المطلق لهم، لتقرير مصيرهم بالطريقة التي يرونها مناسبة. وفي حين يحلو للبعض ان يفسر هذا الكلام على انه مشاعر زائفة تخفي وراءها اهدافا مبيتة، فإن المراقب للوضع على الساحة الاردنية يدرك ان هذا الكلام هو في صلب المصلحة الاردنية العليا.

وفي النهاية، اقول: أننا قد خطونا خطوة مهمة نحو السلام في المنطقة تكتمل حين ننجح جميعا في خلق المناخ السياسي الاقتصادي الملائم لديمومة السلام. وهذا لا يتأتى إلا حين تكمل كافة المسارات العربية ما بدأته حتى لا يكون السلام وثيقة على الورق، بل مناخا يسوده الاستقرار والازدهار والعدل، وتنعم فيه جميع شعوب المنطقة.

النقاش

د. خليل الشقاقي: كنت أود سماع رأيك في تأثير عملية السلام، وما إذا ما كانت قد أحدثت أي تغيير على الأنماط السابقة التي مرت بها العلاقة الأردنية-الفلسطينية والعلاقة الأردنية-العربية. فالنظام الإقليمي العربي أثر على العلاقة الفلسطينية-الأردنية بأشكال مختلفة، سواء سنة ١٩٦٤ أو ١٩٧٤ . فمصر والسعودية وسوريا والعراق لعبت، في مراحل مختلفة، أدوارا مهمة في التأثير، إما في إساءة العلاقة الفلسطينية-الأردنية، أو في تحسين العلاقة الأردنية-الفلسطينية. في كل الأحوال كان للنظام الإقليمي العربي تأثير على العلاقة الأردنية-الفلسطينية. إسرائيل، أيضا، كان لها تأثيرات مهمة على العلاقة الأردنية-الفلسطينية وعلى العلاقة الأردنية-العربية. وأكثر شيء كان له تاثير دراماتيكي هو أحداث السبعينيات، عندما حدث الصراع الأردني-الفلسطيني المسلح. سؤالي الآن: كيف ترى تأثير عملية السلام والعلاقة الأردنية-الإسرائيلية الجديدة على العلاقات الفلسطينية-الأردنية؟ وما هو تأثيرها على النظام الإقليمي العربي؟ هل تستطيع إسرائيل أن تستغل الخلافات الفلسطينية-الأردنية وتؤثر عليها، وهل تقوم بذلك فعلا؟ ومن خلال تجربتك كسفير للأردن في إسرائيل، هل تلاحظ أن هناك توجها إسرائيليا معينا للانفراد بالأردن أو عقد تحالف أردني-إسرائيلي أو العكس؟

د. مروان المعشر: في الحقيقة، إن العلاقة الأردنية-الفلسطينية تحكمها عوامل لا تمت دائما بصلة إلى النزاع العربي-الإسرائيلي. هناك عوامل لها صلة بالنزاع العربي-الإسرائيلي، لكن هناك، أيضا، عوامل ليس لها صلة بهذا النزاع. على أية حال،إن الأردن اليوم لديه تجربة انفتاح سياسي بدأها منذ عام ١٩٨٩ . وهذه التجربة تسير ببطء ولكن بخطى ثابتة، وأهم ما يميز هذه التجربة في

Digitized by Birzeit University Library

الأردن هو: أولا، مبدأ التعددية السياسية الذي التزمت به كافة القوى السياسية في الأردن من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. والمبدأ الثاني، هو عدم جواز استعمال العنف للتعبير عن موقف سياسي معين. وقد التزمت جميع الأحزاب السياسية في الأردن بمبدأ استعمال الوسائل السلمية لتحقيق غاياتها حتى وإن استأثرت بالحكم ابتداء من الإخوان المسلمين إلى الشيوعيين، مرورا بالبعث والناصريين وجميع القوى السياسية التقليدية في الوطن العربي والتي كانت، في غير الأردن، تنادي بمبدأ الدولة ذات الحزب الواحد. وفي الأردن، التزمت جميع هذه الأحزاب بمبدأ التعددية. أنا لا أدعي أن هذه التجربة قد نضجت، فبعض هذه الأحزاب قد تغير موقفها في المستقبل إن استأثرت بالسلطة. ولكن أقول، إن ما نحن بصدده اليوم في الأردن هو خلق مناخ ديمقراطي، وهذا المناخ يحتاج إلى وقت، والتشريعات وحدها لا تكفي. فالممارسة الديمقراطية هي وحدها الكفيلة بأن تترجم هذا الكلام إلى حقيقة، بحيث يلفظ الشعب الأردني أية محاولة قد تأتي من أي حزب في المستقبل لفرض موقفه والاستئثار بالسلطة دون غيره من الأحزاب. هذه التجربة فيها توازن دقيق جدا. نحن نعيش في محيط لا ينعم بالاستقرار وفي منطقة لا تؤمن دائما بهذا الكلام، وهذه التجربة، حقيقة، فريدة من نوعها في العالم العربي، وتختلف عن باقي التجارب في الدول العربية. وهي لا تحتمل أن تدخل عليها عناصر غير مستقرة قد تلزم الأردن بما هو أكثر من طاقته بالنسبة لأي رابط كان، مع الفلسطينيين أو غيرهم، قد يخل بالتوازن الدقيق الذي قام على مبدأ التعددية السياسية ومبدأ عدم استعمال العنف. وإن أردت أن أكون أكثر صراحة أقول: من غير الواضح أن التجربة الفلسطينية اليوم سوف تتطور بنفس تطور التجربة الأردنية في هذا المجال. لذلك، فإن الاعتبارات الداخلية الأردنية التي لا علاقة لها بالنزاع العربي-الإسرائيلي هي التي تحتم أن نسير في طريق مستقل، هذا من ناحيتنا. أما من ناحية الإسرائيليين، فإنهم يريدون أن تكون الكونفدرالية تتويجا لحل النزاع العربي-الإسرائيلي، والخطوة الأخيرة التي يشترك الأردن من خلالها في المفاوضات لنصل إلى حل معين دون غيره من الحلول بالنسبة للفلسطينيين. في الماضي، كان الأردن يردد على الدوام أنه ضد هذا الطرح حتى لا يتهم بأنه يريد أن يلعب دورا مستقبليا في الضفة الغربية. واليوم، يقول الأردن أكثر من ذلك، فهو يقول: لا نريد فرض هذا الحل لأنه قد يترتب عليه حل مشكلة اللاجئين على حساب الأردن. لذلك، نحن ندعو إلى حل بمعزل عن الأردن . نحن ندعم ونؤيد الفلسطينيين بصورة مطلقة، ولكن دون التطرق إلى أي شكل من أشكال الاتحاد، فنحن لا نرغب في إلزام أنفسنا بحل مع وجود عوامل غامضة كثيرة لم تحل بعد.

د. نايف أبو خلف: في إطار مجمل القضايا التي قمت باستعراضها، هناك قضيتان أساسيتان، برأيي، يتم على أساسهما تحديد العلاقة الأردنية-الفلسطينية مستقبلا وهما: قضية اللاجئين وقضية القدس. هاتان القضيتان لا تزالان معلقتان حتى الآن. لا أريد أن أتحدث عن قضية القدس، فالجميع يدرك أنه جرى تأجيل البت في هذا الموضوع. أما عن قضية اللاجئين فقد تحدثت لماذا يجب تأجيل البت في موضوع الكونفدرالية حتى لا يؤثر ذلك على قضية اللاجئين. سؤالي: ما هو موقف الأردن من هذه القضية تحديدا؟

د. مروان العشر: لا يريد الأردن بحث قضية اللاجئين من خلال الكونفدرالية، فهي من

Digitized by Birzeit University Library

القضايا المهمة جدا، إن لم تكن من أهم القضايا التي أدرجت على جدول الأعمال الأردني-الإسرائيلي. وليس هناك مجال للحديث عن أن من يمثل المواطن الأردني، بغض النظر عن أصوله، هو المملكة الأردنية الهاشمية، سواء جاء هذا المواطن من فلسطين أو من شرق الأردن، هذه حقيقة لا يختلف عليها اثنان، ولا نختلف عليها مع المنظمة. فالذي يمثل المواطن الأردني في الأردن هو الأردن والحكومة الأردنية، والذي يمثل اللاجئين الفلسطينيين خارج الأردن هو المنظمة. إذن، قضية اللاجئين بالنسبة للأردن ليست قضية إقليمية فقط تتعلق باللاجئين الفلسطينيين في شتى أنحاء العالم، وإنما تخص أيضا الأردن فيما يتعلق بالشق الأردني منها. أما فيما يتعلق بالمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني، فهذه أيضا قضية أردنية لأن عددا كبيرا جدا من المواطنين الأردنيين كانوا لاجئين ولهم حقوق تدافع عنها الآن الحكومة التي تمثلهم وهي الحكومة الأردنية، إلا إذا قلنا أن المواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني ليسوا مواطنين أردنيين، وهذا، طبعا، لم يقله أحد. وعندما بدأنا نبحث هذه المشكلة، اعترض الجانب الفلسطيني، وكانت حجته أنه إذا أراد الأردن أن يبحث موضوع اللاجئين اليوم، فربما يتوصل إلى حلول تلزم الجانب الفلسطيني في المستقبل، خاصة وأن الجانب الفلسطيني التزم بأن لا يبحث موضوع اللاجئين إلا في أيار سنة ١٩٩٦ . وهكذا، فإن الاتفاق الذي تم التوصل إليه هو أن لا يبحث موضوع اللاجئين إلا متزامنا مع بحث موضوع اللاجئين فلسطينيا-إسرائيليا. وقد اتفق في المعاهدة على بحث مسألتين هما: المسألة الأولى، موضوع النازحين عام ١٩٦٧ وذلك بتشكيل لجنة رباعية إسرائيلية-أردنية-فلسطينية-مصرية لبحث هذا الموضوع. وأقولها بصراحة، أننا لم نكن مرتاحين لهذا الموضوع، ولكننا في النهاية قبلناه. المسألة الثانية تتعلق بلاجئي عام ١٩٤٨، وتبحث أردنيا-إسرائيليا وبصورة متزامنة مع بداية المرحلة النهائية. ويبقى للأردن الحق بأن يقوم ببحث هذا الموضوع ثنائيا مع إسرائيل في أيار سنة ١٩٩٦، أو بالتعاون مع الأطراف الأخرى فقط فيما يتعلق بالشق المختص به، وليس بمسألة اللاجئين برمتها.

د. ممدوح العكر: ذكرت أن هناك التزاما أردنيا بأن لا يتم أي تفاوض مع الجانب الإسرائيلي حول موضوع اللاجئين إلا في المرحلة النهائية، فهل هناك من جهد تنسيقي لبلورة رؤية معينة فلسطينية-أردنية حول قضية لاجئي ١٩٦٧؟ هذا أولا. ثانيا، لاحظنا أن أمريكا وإسرائيل لم تعودا تتحدثان عن الكونفدرالية، وهذا ملفت للنظر، فهل سبب ذلك هو عزوف الأردن عن الكونفدرالية أم أن هناك عوامل أخرى؟ وهناك نقطة أخرى هي أننا نتحدث عن الرابط السياسي والعلاقة السياسية الأردنية-الفلسطينية، فماذا عن الرابط الاقتصادي؟ كذلك، فإن السلام الذي يجب أن نتحدث عنه هو السلام الدائم الذي تقبل به الأجيال القادمة، وبتصوري أن الذي يوفر الديمومة لهذا السلام هو أن يكون عادلا ضمن الشيء المعقول. لكن الذي أراه ليس سلاما فلسطينيا-إسرائيليا، وإنما إملاء إسرائيلياً يستغل الظرف الفلسطيني بشكل بشع. فما يقوله الإسرائيليون الآن، وما يمارسونه على الأرض، برأيي، لا يمت للسلام بصلة، ومع اعتذاري للأخ أبو عمار، لا يمت للشجاعة بصلة، فيا حبذا لو ركزنا في حديثنا على قضية العدل النسبي.

د. مروان المعشر: حقيقة، بالنسبة لموضوع العدل أنا أتفق معك تماما في أنه يجب أن يكون

Digitized by Birzeit University Library

هناك عدل، ولكن بمجرد أن قبلت الأطراف العربية بمؤتمر مدريد، انتقص شيء من هذا العدل. إن العدل هو موضوع نسبي وليس مطلقا، لأن العدل إذا أردناه أن يكون مطلقا فإنه ربما يتوجب علينا أن نطالب بكافة الأراضي الفلسطينية. أنا شخصيا أقول: عندما يكون هناك سلام شامل، فإن الأطراف، بما فيها الشعوب، تكون قد قبلت بهذا السلام. من الصعب تحديد مفهوم العدل، فأنا لا أرى أن هناك عدلا مطلقا. والحقيقة التي أقولها هي أننا خسرنا حرب عام ٦٧ ولم نربحها، والاتفاقيات العربية-الإسرائيلية اليوم تعكس هذه الحقيقة بشكل واضح. ولا أرى أن هناك حاجة لأن نخجل من هذا الكلام، فهذه حقيقة واضحة. نحن خسرنا حرب عام ٦٧ وهذا هو الثمن. وفي رأيي، فإن الانطلاقة يجب أن تكون من هنا. أما إذا أردنا القول بأننا لن نقبل السلام إلا إذا كان عادلا تماما، ففي رأيي أن هذا السلام لن يكون ممكنا، وأنا أوافقك الرأي في ذلك.

بالنسبة للتنسيق الأردني-الفلسطيني أقول: رسميا أن التنسيق ممتاز وموجود، وإن كنت أقول عمليا أنني لم أر منذ أن بدأت المفاوضات في مدريد تنسيقا جديا، سواء كان أردنيا-فلسطينيا أو أردنيا-سوريا أو سوريا-فلسطينيا أو غير ذلك. وأترك لكم أن تقدروا لماذا لا يوجد هذا التنسيق. التنسيق الموجود صوري، والشك دائما موجود لدى الطرفين، وأية حركة يقوم بها طرف يفسرها الطرف الآخر على أنها محاولة للالتفاف ضده، ولا أعرف حقيقة سبب ذلك، لكننا نستطيع أن نفعل أفضل من ذلك.

بالنسبة للعلاقات الأردنية-الفلسطينية، عندما يتحدث الأردن عن علاقة أردنية-فلسطينية فإن ذلك يختلف عن حديث فلسطينيي الضفة الغربية عنها. فبالنسبة لنا، هي علاقة بيننا وبين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ولكنها قبل ذلك علاقة بين أبناء الشعب الواحد. ففهم الأردني للعلاقة الأردنية-الفلسطينية، أقول الأردني بغض النظر عن أصوله سواء كان أردنيا من أصل شرق أردني أو أردنيا من أصل فلسطيني، يختلف عن فهم الفلسطيني القاطن في الضفة الغربية لها. وهذا الكلام لم يكن موجودا قبل عام ١٩٦٧ . فقبل هذا العام، كنا نتكلم عن مملكة أردنية هاشمية في الضفتين، وكان الفلسطيني، سواء في الضفة الغربية أو عمان، لا يفرق بين هذه العلاقة، لكنه اليوم يفرق، لأن تطور العلاقة الأردنية-الفلسطينية داخل الأردن أخذ منحى آخر عن التطور الذي حدث في الضفة الغربية. ولذلك، فإن الحديث أصبح يختلف اختلافا جذريا، وهذه حقيقة ربما لا يعيها الكثيرون هنا عندما يتحدثون عن العلاقة الثنائية. فعندما يتحدث الأردني أحيانا عن هذه العلاقة، يضع في ذهنه العلاقة كما كانت سائدة قبل عام ١٩٦٧، وعندما يتحدث الفلسطيني عن العلاقة الأردنية-الفلسطينية لا يضع في ذهنه نفس الشيء. ولذلك، فإننا نسمع الحديث المبالغ فيه عن دور الأردن في الضفة الغربية والعلاقة الفلسطينية-الأردنية، وما إذا كانوا يريدون كونفدرالية أم لا. إن الأمور تغيرت، فما كان جائزا ومقبولا عام ١٩٦٧ لم يعد جائزا ومقبولا اليوم. أما بالنسبة للحديث عن الكونفدرالية، فأنا أوافقك تماما في أن الحديث حولها قد قل، ولكن في رأيي أن الكلام عن الكونفدرالية قد ضعف بعد اتفاقية أوسلو، لماذا؟ لأنه قبل اتفاقية أوسلو كان الكلام من الجانبين الإسرائيلي والأمريكي عن الكونفدرالية طريقة للالتفاف على الدولة الفلسطينية. وتذكرون عندما بدأ بيكر جولاته التي سبقت مؤتمر مدريد، حيث كان يقول دائما "نريد أكثر من

Digitized by Birzeit University Library

حكم ذاتي للفلسطينيين، وأقل من دولة فلسطينية". فماذا يعني هذا الكلام؟ إنه يعني نوعا من الروابط مع الأردن، لأنهم لا يريدون دولة فلسطينية، أمريكيا، ولأن إسرائيل لم تكن تريد أن تعترف بالمنظمة قبل اتفاق أوسلو. ولذلك، لم يوجد حل آخر غير الحديث عن علاقة مع الأردن. بعد اتفاق أوسلو، وبرأيي عندما اعترفت إسرائيل بالمنظمة رسميا، لم يعد الكلام عن الدولة الفلسطينية بعيدا. فهناك وزراء إسرائيليون يقولون صراحة بأن اتفاق أوسلو هو بداية الدولة الفلسطينية، وأن الانتخابات في الضفة الغربية هي، أيضا، بداية الدولة الفلسطينية. وقد أصبح هذا الكلام مقبولا ولم يعد يثير المشاعر التي كان يثيرها قبل اتفاق أوسلو. وهذا، في اعتقادي، هو السبب الرئيسي لقلة الكلام عن الكونفدرالية.

الآن، هناك محاولات جادة في موضوع العلاقات الاقتصادية. فمؤتمر عمان القادم لا نريد له أن يكون مؤتمرا أردنيا-إسرائيليا، بل أن الدور الإسرائيلي في هذا المؤتمر سوف يكون مثل دور أية دولة أخرى تشترك في هذا المؤتمر. وإننا نشجع ليس فقط الجانب الفلسطيني، بل أطرافا عدة كدول الخليج ودول أوروبية، ليكون لها دور فاعل في هذا المؤتمر. ومن خلال جدول أعمال هذا المؤتمر يتبين للمرء أن الدور الإسرائيلي يشبه باقي الأدوار الأخرى، وليس العكس. نحن الآن نتحدث مع الجانب الفلسطيني على أساس أن هناك مشاريع إقليمية تتطلب التعاون الأردني-الفلسطيني في بعض الأحيان، والأردني-الفلسطيني-الإسرائيلي في أحيان أخرى. وهناك محاولات جادة لإخراج مشاريع كهذه لعرضها على مؤتمر عمان، ولإحضار التمويل اللازم لها. أما من ناحية مدى الجدية في هذا الكلام فأقول أنها محاولات، وأرجو أن تكون جادة.

السيد ماهر المصري: لدي ملاحظتان، الأولى بالنسبة للعلاقة الأردنية-الفلسطينية. في الحقيقة، أخالف الدكتور مروان في النظرة الأردنية لمعنى العلاقة الأردنية-الفلسطينية. أنا لا أعتقد أن هناك أي اختلاف بين نظرة الضفة الشرقية ونظرة الضفة الغربية. في الضفة الشرقية، وجهة النظر الأردنية عن العلاقة الأردنية-الفلسطينية هي حقيقة ذات شقين، كل شق أصبح مؤخرا يتعلق بنظرة الأردني من أصل أردني تجاه الفلسطيني في الضفة الغربية وكذلك تجاه الفلسطيني-الأردني الموجود في الأردن، والسبب هو الانفصال الذي حدث بحكم الواقع السياسي، فالأردني أصبح ينظر إلى الفلسطيني-الأردني بنفس المعيار الذي ينظر به تقريبا للفلسطيني القاطن في الضفة الغربية من نهر الأردن. المشكلة هنا هي ازدواجية النظرة بغض النظر عن التصريحات الرسمية وما نقرأه في الجرائد والمحاضرات. هناك ازدواجية أردنية في النظر للعلاقة الفلسطينية-الأردنية داخل الأردن وغربي النهر. إن الفلسطيني الموجود اليوم غرب النهر ينظر إلى العلاقة الفلسطينية-الأردنية بنفس المنظار، فهو ينظر إلى الأردني شرق النهر وتجاه الفلسطيني شرق النهر بشكل مختلف. هناك قليل من التطابق في النظرة، ولم تختلف النظرة الأردنية لهذه العلاقة إطلاقا، وأعتقد أن هناك تطابقا. أما بالنسبة للكونفدرالية، فهي غير مطروحة اليوم لعدة أسباب، منها ما هو محلي ومنها ما هو دولي. فقد كانت في الأساس حركة التفاف توقفت عندما باتت أمريكا معنية بإنشاء دولة أو دويلة فلسطينية دون أن يكون هناك أي نوع من الكونفدرالية، تكون فيها العلاقة الموجودة فلسطينيا-أردنيا وفلسطينيا-فلسطينيا عبر النهر مميزة.

Digitized by Birzeit University Library

نعرف أن التنسيق غير موجود، فمن الناحية الاقتصادية وقع الفلسطينيون اتفاقا اقتصاديا مع إسرائيل، وكذلك فعل الأردنيون. ويجدر بنا الآن البدء بالعمل على أرض الواقع مع نسيان الشعارات السياسية المتعلقة بالكونفدرالية وغيرها، فلنبدأ إذن بالعلاقات الاقتصادية، وهنا يأتي السؤال: إلى أي مدى يمكن للأردن تشكيل لجنة توجيهية تأخذ على عاتقها تحمل أعباء التبادل التجاري والاقتصادي والمالي بين فلسطين والأردن؟

د. مروان المعشر: بالرغم من أنني أختلف معك، أيضا، إلا أنني أوافقك من ناحية اقتصادية، وأوافقك في أن البداية الاقتصادية ستساهم إلى حد كبير في الابتعاد عن الشعارات والدخول في مواضيع عملية ستساهم في خلق علاقة صحية. نحن وقعنا اتفاقا مع الجانب الفلسطيني، لكن الذي أعاق التبادل التجاري هو عدم توقيع اتفاق مع الجانب الإسرائيلي، وإن كنا سنوقع ذلك خلال الفترة القادمة. هذا واحد من الأسباب، والسبب الآخر هو أن الاتفاقية الاقتصادية الأردنية-الفلسطينية كانت دوما تواجه بتردد من الجانب الفلسطيني في التوقيع، وذلك بسبب الحساسيات التي لا معنى لها. المهم أننا وقعنا الآن على هذه الاتفاقية، والذي سيحكم تطور هذه الاتفاقية ليس الوثيقة الموقعة، وإنما التبادل التجاري بين الأفراد والقطاع الخاص. فليست الحكومة الأردنية أو المنظمة أو السلطة الوطنية الفلسطينية هي التي ستتحكم بعملية تطبيق نصوص هذه الاتفاقية وعمليات التبادل التجاري. وأنا متفائل إزاء المرحلة القادمة لأننا، على الأقل، تخطينا الموانع الإدارية ووقعنا اتفاقية مع الجانب الفلسطيني ومع الجانب الإسرائيلي. والآن تنتظر الاتفاقية مع الجانب الإسرائيلي إقرار قانون في مجلس النواب يقضي برفع حظر التعامل مع العدو.

د. محمد جاد الله: من الصعب إفهام رجل الشارع العادي بأن الاتفاقية التي عقدت بين الأردن وإسرائيل هي شأن أردني خاص لا يجوز لغيرالأردني التدخل فيه. فقد أمضينا نحو ربع قرن ونحن نتحدث عن وحدة الحال بين الشعبين على الأقل، وفجأة أصبحنا نطالب الفلسطيني في الأردن أن لا يتدخل في شؤون الاتفاقية الأردنية-الإسرائيلية بحجة أن هذا شأن أردني. وأظن أن هذا لا يجوز، ولا يجوز، بالتالي، أن نرفع شعار أن هذا يمس باستقلالية اتخاذ القرار في الأردن، لأن ما يراه البعض محاولة لتصويب الوضع، أراه أنا، وبهذا الشكل، محاولة هروب وتبرير للتنسيق مع الطرف الإسرائيلي دون التفات للأطراف العربية ومصالحها. وعلى أية حال، فإنني أعتقد أن الاختراق الذي حصل في المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية سببه الاختراق الذي حصل على الساحة الفلسطينية، ويستخدم هذا الاختراق للتأثير وممارسة الضغط على المسارين الآخرين اللبناني والسوري. وهناك قضية أخرى مهمة هي أن الاتفاقية الأردنية-الإسرائيلية قد خلقت واقعا جديدا ودشنت مرحلة جديدة لها انعكاسات، ليس فقط على الفلسطينيين وإنما على المنطقة أيضا وعلى مسيرة السلام بشكل عام. لا أريد أن أدخل في التفاصيل، لكن قضايا الأراضي ونهر اليرموك والحدود تعكس أن الأردن قد تعامل مع إسرائيل وكأنها موجودة كدولة وكيان منذ عام ١٩٢١ . لقد تعاملت إسرائيل في جانب الحدود وكأن فلسطين التاريخية هي إسرائيل. والأردن، في المقابل، لم يتعامل مع هذا الموضوع على أساس قرارات الأمم المتحدة، وعلى أساس ما كان موجودا في الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ . مصر وقعت في نفس الخطأ طبعا عندما تعاملت مع

Digitized by Birzeit University Library

الحدود الدولية ولم تتعامل مع حدود ٤ حزيران. إذن، في الحالتين نرى أن الحقوق الوطنية العربية الفلطسنية أو الأردنية ليست هي مرجعية ترسيم الحدود، ولم تكن الشرعية الدولية هي أيضا المرجعية وإنما المرجعية الإسرائيلية هي التي حكمت هذا الموضوع. وعندما نقرأ النص حول اللجنة الرباعية الخاصة بالنازحين وما يتعلق باللاجئين، نجد أن الموضوع في قضية اللاجئين أحيل إلى اللجان المتعددة الأطراف كما هو في النص، ولم تكن هناك أية إشارة إلى ما هو متعارف عليه، وهو القرار ١٩٤، حتى لحظة توقيع الاتفاقيات. وإذا كان من الصعب على الفلسطينيين أن يؤكدوا على قرار ٢٤٢، وهذا ليس تبريرا لهم، فإن الأردن دولة وقعت على قرار ٢٤٢، وبالتالي، كان من الممكن أن تحتكم أو تجعل من ٢٤٢ مرجعية لها بشكل أقوى بكثير من القوة التي يمتلكها الفلسطينيون بالرغم من أنني لا أرى أي مبرر للجانب الفلسطيني لعدم التمسك بذلك.

د. مروان المعشر: بالنسبة لقرار ١٩٤، كانت إسرائيل ترفض وجوده على جدول الأعمال وترفضه جملة وتفصيلا، إلا أننا اتفقنا في جدول الأعمال على حل وسط يتضمن الإشارة إلى قرارات القانون الدولي جميعها على أساس إقرار الأردن بأن قرارات الأمم المتحدة تشكل جزءا من القانون الدولي. وبينما يقول الإسرائيليون أنهم لا يعترفون بقرار الأمم المتحدة كجزء من القانون الدولي، نقول نحن أن قرارات الأمم المتحدة هي جزء من القانون الدولي، كما تقول بذلك معظم دول العالم، إن لم تكن كلها، باستثناء إسرائيل. وأعتقد أن هذه النقطة مغطاة.

سأعود إلى موضوع الشرعية الدولية وقرار ٢٤٢، وكون الأردن دولة وفلسطين ليست كذلك. المنطلق الذي تحدث عنه السائل هو أن الحقيقة المطلقة هي التي تحكم فيما إذا كان شعب معين يستطيع استرجاع حقوقه أم لا. هذا الكلام انتفى منذ قرار ٢٤٢، فالدول العربية عندما قبلت بمبدأ ٢٤٢ في عام ١٩٦٧ انتقلت من مرحلة كان الحديث فيها عن الحق والعدل المطلقين، إلى مرحلة جديدة تقول بتوازن القوى وأن الحل سيكون مبنيا على مبدأ توازن القوى. فقرار ٢٤٢ نفسه هو نتيجة لتوازن القوى. ولم نعد نتحدث عن شرعية دولية بالمعنى الذي كنا نتحدث به من قبل، ولم نعد نتحدث عن العدل المطلق والحقيقة المطلقة. فهذا الحديث، سياسيا، قد انتهى، وبالتالي، إذا قبلنا بهذا المبدأ سيكون هناك توافق في الأداء والمواقف. وإذا لم تقبل بهذا المبدأ، فهناك اختلاف جذري بينك وبين الدول العربية كافة، وبينك وبين قرار ٢٤٢ الذي تصر عليه اليوم.

بالنسبة لقضية أن الأردن وقع على الاتفاقية وكان الأجدر به أن ينسق . . . الخ. أنا لا أريد الحديث عن الشعارات، بل عما كان موجودا على أرض الواقع. وما كان موجودا على أرض الواقع هو الآتي: الحقيقة الأولى، أنه على عكس كامب ديفيد، عندما بدأ الأردن مسيرته في مدريد لم يبدأ وحده، بينما في كامب ديفيد قررت مصر حسم النزاع العربي-الإسرائيلي وحدها، وعندما لم يأت معها باقي العرب لم تأبه بذلك ووقعت المعاهدة منفصلة. لكن ما حدث مع الأردن مختلف، فعندما ذهبنا إلى مدريد لم نذهب لوحدنا، بل كان معنا قرار عربي جماعي بحل النزاع العربي-الإسرائيلي بالطرق السلمية. منذ مدريد لم تعد أية دولة من الدول المجاورة لإسرائيل تقول بأنها تريد حلا عسكريا. هذا الكلام كان واضحا تماما. وبالتالي، فإن مهمة الأردن من مدريد فصاعدا

Digitized by Birzeit University Library

أصبحت مثل باقي الدول العربية، ألا وهي الخروج باتفاقية تخدم المصلحة الأردنية والمصلحة العربية.

الحقيقة الثانية هي أننا قمنا بالتنسيق، والكل يعرف أن التنسيق كان شعارا لا واقعا. وأقولها بصراحة، أنه بعد توقيع الفلسطينيين على اتفاق أوسلو دون التنسيق مع الأردن، أصبح الأردن أمام خيارين. وأنت تعلم أن جدول الأعمال الأردني قد انتهينا منه قبل عشرة أشهر من أوسلو وأننا انتظرنا عشرة أشهر بسبب التنسيق مع الفلسطينيين ليوقع بعدها الفلسطينيون على أوسلو. الخيار الأول، أن نظل نرفع شعار التنسيق ونحن نعرف أنه لا تنسيق، ثم يجيء وقت يرى فيه الأردن أنه آخر الموقعين دون أوراق في يديه، وهذا كان واردا نتيجة لعدم توفر أوراق كثيرة لديه. أما الخيار الثاني، فهو أن يحاول الأردن تعظيم مكاسبه، ونقول ذلك بدون استحياء، ما دام الحل والإطار مقبولين للجميع بدون استثناء، وما دام عدم التنسيق واقعا. وهكذا، لم يكن أمام الأردن خيار آخر.

السيد أمين مقبول: ذكر الدكتور مروان المعشر في سياق المحاضرة أن هناك من يقول بأن الأردن قد سارع إلى عقد الاتفاق. والتعبير "سارع" يوحي بالاتهام، وبالتالي، كان هناك في سياق المحاضرة، أيضا، توضيح بأن عقد هذا الاتفاق كانت له إيجابيات على الفلسطينيين، خاصة في قضيتي القدس والاستيطان. وأنا أخالف الدكتور في هذا الرأي وأقول: إن عدم عقد الاتفاق واستمرار المفاوضات كان من الممكن أن تكون له إيجابيات أكثر على الوضع الفلسطيني، رغم أنه سيكون على حساب الأردن. فكل من تابع خطابات جلالة الملك والوضع في الأردن كان يشعر بأن هناك ضغوطا هائلة على الأردن للإسراع في توقيع الاتفاق. وبالتالي، وضمن الوضع العربي المفكك والنزاعات الإقليمية التي بدأت تنتشر في الوطن العربي على حساب البعد القومي الذي كان غالبا، اتجه الأردن نحو توقيع الاتفاق. وهكذا، أخذ المصالح الأردنية بعين الاعتبار أكثر مما أخذ مصالح الجانب الفلسطيني، الأمر الذي أثر على العملية التفاوضية الفلسطينية بشكل عام. وهناك نقطة أخرى، هي أننا كفلسطينيين نشعر بأننا قد دفعنا إلى عقد اتفاقيات سلام دفعا من قبل الدول العربية ومن قبل المعادلة الدولية بشكل عام بعد حرب الخليج. لقد دفعنا من أجل أن تسارع الدول العربية إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع إسرائيل، وتكون اليافطة: "إن الفلسطينيين قد عقدوا اتفاقا وأقاموا سلاما، وبالتالي انتهت المشكلة". ان المشكلة بين الفلسطينيين والإسرائيليين لم تنته بعد، ولم يحقق الفلسطينيون الحد الأدنى من الحقوق الوطنية. ذكر الدكتور مروان أن هناك مصالح متطابقة بين الشعبين، الفلسطيني والأردني، وأقول: إن هذه المصالح كثيرة لا تحصى بحكم العلاقتين التاريخية والجغرافية، وفي نفس الوقت ذكر أن هناك علاقات متناقضة أو مختلفة. أود أن أستوضح من الدكتور مروان عن ماهية التناقضات والاختلافات الموجودة بين المصالح الفلسطينية والأردنية.

الشيخ جمال منصور: بداية، نرحب بالدكتور مروان في بلده فلسطين، وإنها لفرصة طيبة أن نلتقي بهذه المجموعة الموجودة من الأخوة الأردنيين حول موضوع "نظرة الأردن للعلاقات الأردنية-العربية على ضوء معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية"، حيث أننا لم نسمع الكثير عن هذا

Digitized by Birzeit University Library

الموضوع. كل ماسمعناه هو أن العلاقات الأردنية-الفلسطينية قد تحسنت بعد الاتفاق، بينما لم يتم تحديد لسبب تحسنها، وما هي الظروف التي دفعت إلى هذا التحسن. باعتقادي، أن "المايسترو" الإسرائيلي له دور، أحيانا، في العلاقات العربية، وفي قضية المدح والقدح والتأييد والدفع باتجاه علاقة معينة أو تعكيرها حتى على مستوى العلاقات الفلسطينية داخليا بين الفصائل، والعلاقات الأردنية-العربية عموما منذ محادثات السلام وحتى اليوم. وكذلك الأمر بالنسبة لموضوع "كسر الحاجز النفسي"، وهو نفس المصطلح الذي تحدثوا عنه أيام كامب ديفيد، فهل هو معادلة عربية ومن صنع عربي بحت؟ أعتقد أن ما تم في الاتفاقيات هو قمة الجمال، لأنه ينسجم انسجاما تاما مع المستلزمات التي كانت في المنطقة العربية عموما وتكلم عنها الدكتور منذ عام ١٩٦٧ . أنا لا أتهم أحدا بأنه غير منسجم مع نفسه، فالكل منسجم مع نفسه، لكن هذا الانسجام، أحيانا غير مقبول لدينا، فقد تكون منسجما مع شيء يكون غير مقبول لدى الطرف الآخر. السؤال، وبشكل دقيق: ما تأثير العلاقة الإسرائيلية المشتركة مع كل قطر عربي على مجمل العلاقات العربية؟ هذا ما كنا نتمنى أن نسمعه من خلال المحاضرة باعتباره لب الموضوع. في إسرائيل، أعرف أن أي إنسان يستطيع أن يطلع على السياسة الخارجية الإسرائيلية من خلال أدبيات السياسة وكتابات الخارجية الإسرائيلية. هناك مستوى تخطيط يتكلم عنه يوسي بيلين وبيرس وغيره، يفيد بأن لإسرائيل توجهات محددة لخلق شرق أوسط جديد تكون فيه إسرائيل جزءا وعنصرا هاما في كل ترتيبات القوة والعلاقات المشتركة في هذا النظام الجديد، فأين هذا الموضوع من محاضرتنا اليوم باعتبارها كرست لذلك؟ من وجهة نظري، إسرائيل تسعى، بطريقة أو بأخرى، للاندماج بصورة معينة في المنطقة وعلى المستوى السياسي والاجتماعي وعلى مختلف المستويات الأخرى، وبهذا، تضمن الخروج من حالة العزلة التي كانت مفروضة عليها بسبب الصراع العربي-الإسرائيلي.

د. مروان المعشر: فيما إذا كانت الاتفاقية الأردنية-الإسرائيلية هي ضد مصلحة الفلسطينيين ام لا، أعتقد أن الأردن لم يوقع اتفاقا لمصلحة الفلسطينيين أو ضدهم، وهذا واضح. فالأردن أخذ مصالحه العليا بعين الاعتبار، وكون الاتفاقية الأردنية-الإسرائيلية تخدم المصلحة الأردنية لا يعني بالضرورة أنها ضد مصلحة الفلسطينيين، فهناك أمور عديدة في الاتفاقية لم يوقعها الأردن لاعتقاده بأن ذلك يساعد الجانب الفلسطيني. بالنسبة لموضوع أننا دفعنا دفعا إلى عقد اتفاقيات سلام، أرى أن هذا الحديث غير صحيح، فمن هو الذي دفعنا إلى عقد اتفاقيات سلام؟ أنا لا أقبل هذا الكلام وغير مقتنع بأننا مجرد مواشي تدفع وتساق، وآمل أن نتحمل مسؤولية ما نفعل.

بالنسبة لأسئلة الأخ جمال أقول: إن علاقات الأردن العربية لم تتحسن بسبب المعاهدة، بل إن الأردن أخذ قرارا مدروسا بتحسين علاقاته العربية حتى لا يكون موقفه ضعيفا أمام إسرائيل. ولا يعني وجود علاقات أردنية-إسرائيلية قوية أن يكون ذلك على حساب العلاقات الأردنية-العربية، بل على العكس، فإذا كانت علاقاتنا ضعيفة عربيا، فإن هذا يمكن إسرائيل من تمرير أمور لا تستطيع تمريرها. لذلك، فإن الأردن أخذ قرارا مدروسا بعد الاتفاقية بتحسين علاقاته مع كافة الدول العربية. نحن نشعر اليوم بأن موقفنا أقوى بكثير إزاء إسرائيل.

Digitized by Birzeit University Library

بالنسبة لسؤال: هل الاتفاقيات هي على مستوى أمنياتنا؟ أقول لقد تركت موضوع الامنيات منذ زمن بعيد، فمن يعمل بالسياسة لا يتمنى، بل يعمل ضمن ما هو معقول ومتحقق. المعاهدة الأردنية-الإسرائيلية، ورغم كل ما يقال حولها، تمت الموافقة عليها من قبل مجلس النواب الأردني الممثل الشرعي للشعب الأردني بأغلبية ٥٥ صوتا من ٨٠ صوتا. هناك معارضة للمعاهدة وللسلام في الأردن، وهي معارضة مشروعة ويجب أن تكون لأنها تقوي موقفنا التفاوضي مع إسرائيل. ولولا وجود المعارضة القوية، وموقف مجلس النواب القوي من موضع القدس، لما استطعنا أن نكون بنفس القوة التي كنا بها عندما ذهبنا إلى الجانب الإسرائيلي، وقلنا إن العلاقة الأردنية-الإسرائيلية ستتأثر إذا لم تقوموا بالتراجع عن قرار ضم أراض في القدس. يبقى موضوع الأمنيات موضوعا جانبيا في عالم السياسة. فالسلام، وليست الاتفاقية التي وقعناها، هو الاستراتيجية بالنسبة للأردن. فالأردن مقتنع تمام الاقتناع بأنه دون سلام في المنطقة بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، لن يستطيع الوقوف على قدميه في المستقبل. نحن دولة ضعيفة تحتاج لأن يكون هناك وضع مستقر في المنطقة تستطيع من خلاله بناء اقتصاد معتمد على الذات وقادر على الوقوف على قدميه. وهذا أيضا في نطاق السياسة الواقعية، بغض النظر عن أمنياتنا فيما يتعلق بجيراننا في المنطقة.

السيد راجي الصوراني: إن الطرح السياسي تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، في تقديري، كان واضحا ابتداءا من عام ١٩٦٩ وقبول جمال عبد الناصر لمبادرة روجرز وانتهاء بحرب أكتوبر التي قال السادات عنها وبشكل واضح أنها ما كانت إلا لتحريك موضوع الصراع المصري-الإسرائيلي والبحث عن آفاق للتسوية. وإن موقف منظمة التحرير ثابت لا يختلف منذ عام ١٩٧٤، فقد وضعت الحل المرحلي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية نصب عينيها. إذن، الحديث يدور عن ذهنية براغماتية وغير مبدئية، فالذي حدث منذ عام ١٩٦٧ وحتى بداية مؤتمر مدريد هو نوع من البراغماتية المستمرة التي كانت تسيطر عليها كوابح فلتت فيما بعد لتصبح بدون ضوابط، بدءا باتفاق أوسلو ومرورا بالاتفاق الإسرائيلي مع الأردن. هناك نموذج محدد حول التجاوزات هو اتفاقية أوسلو التي سميت بداية باتفاق إعلان المبادىء، رغم أن المبادىء الأساسية الأربعة في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي قد تم تجاوزها وهي: القدس، واللاجئين، والمستوطنات، وحق تقرير المصير والاستقلال. ورغم هذا سميت باتفاق إعلان المبادىء. والآن، وبعد ٢٢ شهرا من توقيع الاتفاق، ما الذي يتحقق عمليا؟ ليست هناك إعادة انتشار، أو نقل للصلاحيات المبكرة، ولا توجد ممرات آمنة، او انتخابات. نحن نتحدث عن خمسة كنتونات، وما هو موجود فعلا هو خمسة كنتونات: قطاع غزة، وشمال الضفة الغربية، وجنوبها، والقدس الشرقية، وأريحا. وهذه المناطق مقطعة الأوصال بشكل غير عادي إلى درجة أننا نرى مع استمرار سياسة الإغلاق من الجانب الإسرائيلي شيئا مظلما، وهذا عكس ما ذكره الدكتور المعشر من انطباعات من خلال مراقبته لبعض التصريحات السياسية الإسرائيلية، ومن أن موضوع الدولة الفلسطينية أصبح، بالمفهوم النسبي، مقبولا. نحن نتابع السياسة الإسرائيلية وبعمق خلال ٢٥ سنة الماضية، ومن الواضح أن ما يقولونه يختلف عما يمارسونه. لدينا واقع سياسي فلسطيني غير مرهون برغبة سلطتنا الوطنية في أن يكون هذا وليس ذاك. اللاعب الأساسي في

Digitized by Birzeit University Library

هذه الحلبة هو الجانب الإسرائيلي وليس الفلسطيني، فهو الذي يحدد القواعد وكيفية مشاركتنا. بالنسبة لي، من الواضح أننا لا نسير باتجاه الدولة، فخلق الكنتونات داخل المناطق المحتلة لا يدفع باتجاه إقامة دولة فلسطينية ولا يدفع باتجاه فدرالية أو كونفدرالية مع الأردن. في ظل هذا الواقع المعقد جاء الاتفاق الأردني-الإسرائيلي، ورافقه موضوع القدس والوصاية الدينية عليها ومصادرة بعض أراضيها مما أثار حفيظة المنظمة. الموضوع الثاني في نفس الاتفاقية، والذي أثار الجانب الفلسطيني سياسيا، هو موضوع ترسيم الحدود. على أية حال، أعتقد أن الوضع الفلسطيني الحالي سينعكس سياسيا ليس فقط على الأردن، بمعنى أن أحدا لم يبحث عن حل مثالي وعادل للشعب الفلسطيني يتضمن إقامة الدولة الفلسطينية في غزة والضفة والقدس الشرقية. لذلك، فإن هذا المشروع قابل، في الغالب، للفشل. الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي هو جوهر ومحور الصراع العربي-الإسرائيلي، وإذا لم يقدر لهذا الصراع أن يحظى باتفاق ودعم وتأييد من الشارع الفلسطيني والقيادة الفلسطينية، فإن فشله وانعكاسات هذا الفشل لن تصيب الجانب الفلسطيني فقط، بل والجانب الأردني كذلك.

د. مروان المعشر: طرح الأخ الصوراني ثلاثة أمور رئيسية وغالبية التعليق كان حكما على اتفاقية أوسلو، وأنا لست بالشخص المناسب للإجابة على استفساراته. في الحقيقة أقول: ما يقبل به الفلسطينيون يقبل به الأردن بدون الحكم على الاتفاقية سلبا أو إيجابا. وأنا لست في وضع يسمح لي بالتعليق عما إذا كانت اتفاقية أوسلو هي اتفاقية مناسبة أم لا، هذا أولا. ثانيا، أستطيع أن أعلق على موضوعين تم التطرق إليهما ولهما علاقة بالأردن. أولا، موضوع القدس، وبدون أن أعيد كافة ما قيل وما لم يقل، وسواء كان فهمنا لكم أو فهمكم لنا خطأ، فقد خرجنا مؤخرا بتصريح واضح لا قابلية فيه للفهم الخطأ يقول أن القدس الشرقية هي جزء من الأراضي العربية المحتلة ويجب أن تعود للفلسطينيين وأن تكون عاصمة لهم. ولم يبق هناك ما هو أكثر من هذا حتى لا يترك مجال للبس أو التأويل في هذه القضية. ثانيا، موضوع ترسيم الحدود. ليس صحيحا أن الأردن قد رسم حدوده وأغفل الضفة الغربية، بل أوضحنا للإسرائيليين تماما أنه لا شأن لهم بالحدود مع الضفة الغربية والتي سيتم ترسيمها بالتنسيق مع الجانب الفلسطيني. وأكدنا على إسرائيل أن لا تتدخل في ذلك ورفضنا التحدث معهم في هذا الموضوع. لقد قمنا بترسيم حدودنا مع إسرائيل جنوب البحر الميت إلى آخر نقطة في الجنوب عند البحر الأحمر، وأبقينا على الخط الواقع بيننا وبين الضفة الغربية دون ترسيم على اعتبار أن ترسيمه هو شأن أردني-فلسطيني لا دخل لإسرائيل فيه. هذا شيء واضح ومعروف للجميع، وغير صحيح أننا رسمنا الحدود مع إغفال الضفة الغربية. إن الحدود الأردنية قد رسمت كما كانت في عهد الانتداب بغض النظر عن التحولات التي طرأت على مجرى نهر اليرموك بعد هذه الفترة. وبناء على ذلك تم إرجاع الأراضي الأردنية في تلك المنطقة إلى السيادة الأردنية، وإن مقولة إضاعة ١٤ كم من الحدود الأردنية هي مقولة غير صحيحة.

د. منذر صلاح: هناك ضغوط على الجامعات الفلسطينية للتنسيق والتعاون مع الجامعات الإسرائيلية، وتأتي هذه الضغوط من الجامعات الإسرائيلية نفسها ومن المؤسسات الدولية. وفي

Digitized by Birzeit University Library

نفس الوقت هناك ضغوط على الجامعات الأردنية لتطبيع العلاقة بينها وبين الجامعات الإسرائيلية، لكن، حتى الآن لم تستجب الجامعات الأردنية لهذه الضغوط . ونفس الشيء ينطبق على الجامعات الفلسطينية التي ترفض بكل الوسائل الإغراءات لتمرير الأبحاث المشتركة والبرامج الدولية العديدة. د. مروان، ما هو مجال التعاون والتنسيق بين الجامعات الفلسطينية والجامعات الأردنية؟ فحتى الآن لا يوجد هناك أي نوع من أنواع التنسيق، وإذا وجد، فإنه يكون في أضيق الحدود. أما بخصوص العلاقة الأردنية-الفلسطينية في المجال الاقتصادي والمياه والمواصفات والمقاييس، فإن الاقتصاد والتجارة لهما، أيضا، معايير ومقاييس متعارف عليها، والسياحة والآثار والمياه والحدود كلها، برأيي، عناصر رئيسية لا يوجد تنسيق مشترك بخصوصها، وذلك لقلة المعلومات لدى كل طرف عن الطرف الآخر. فما هي تصوراتك لتبادل المعلومات بين مراكز المعلومات الأردنية والفلسطينية؟ إن وجود هذه المعلومات يساعد كثيرا في عملية التنسيق والوصول إلى نصوص متقاربة في عملية التبادل الاقتصادي. وكمثال على نقص المعلومات موضوع تصدير الحجر إلى الأردن. فعندما يرسل حجر من قباطية أو جماعين إلى الجسر يقومون بإرجاعه بحجة أنه ليس رمليا، فلو وجدت مواصفات تتعلق بهذا الموضوع لما وقعت الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية -الأردنية في هذا الخطأ الفادح.

د. مروان المعشر: بالنسبة للشق الأول من السؤال، أوافقك على أن هناك ضغوطا كبيرة، ليس فقط في مجال التعاون بين الجامعات الأردنية والفلسطينية وبين الجامعات الإسرائيلية وإنما في مجال التطبيع في جميع المجالات مع الإسرائيليين. الطلبات الإسرائيلية التي تأتي إلى السفارة من أناس يريدون إقامة مشاريع مشتركة مع الأردنيين أو لإحضار طلاب أردنيين للدراسة في إسرائيل كثيرة. إن مثل هذه الطلبات هي فوق ما يتصوره العقل، ولكن نظرتي دائما إلى هذا الوضع هي أن تحقيق هذه القضايا لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة ودون خلق المناخ السياسي والاقتصادي الملائم. وعندما أقول خلق المناخ السياسي أعني أن رجل الشارع الأردني، سواء في الجامعة أو في أي مكان آخر، حتى يشعر أنه يستطيع بناء علاقة مع رجل الشارع الإسرائيلي، لابد من متطلبات سابقة يجب تحقيقها سواء على المسار الفلسطيني الذي يهم الشارع الأردني كثيرا، أو بالنسبة لقضايا تحدثنا عنها ومنها قضيتا القدس واللاجئين بصفة خاصة، أو على المستوى الاقتصادي، بمعنى تحسين ظروفه المعيشية اليومية. هذه الضغوط من الجامعات الإسرائيلية وغيرها لا تقابل بالاستجابة حتى الآن من قبل رجل الشارع الأردني والفلسطيني، فالجو ليس مهيئا لذلك بعد، ونحن لا نستطيع إجبار الناس على التطبيع إذا لم يكونوا مقتنعين بالوتيرة التي سيسيرون عليها والتي تحتاج إلى مناخ ملائم.

أوافقك، بشكل كامل، على أن التنسيق ضروري، وأنه يحتاج إلى معلومات، لكنه يحتاج إلى أكثر من ذلك. فنحن عندما نتحدث عن التنسيق بين الجامعات الأردنية والفلسطينية نفترض أن المعلومات موجودة، ولكنها في كثير من الأحيان غير ذلك. ونفترض أن التنسيق سمة طبيعية للجامعات الأردنية أو الفلسطينية بشكل خاص، أو للمجتمع الأردني أو الفلسطيني أو العربي بشكل عام، بينما ليس هناك من تنسيق فعلي بين الجامعات العربية، وليس فقط بين الجامعات

Digitized by Birzeit University Library

الأردنية والفلسطينية. التنسيق يحتاج إلى مناخ غير متوفر لدينا نحن بحاجة إلى إيجاده الآن، خاصة في ظل الوضع الجديد، حيث أن هناك اتفاق سلام مع إسرائيل يحتم علينا أن نفكر بطريقة تختلف عن الطريقة التي كنا نفكر بها في الماضي. إن عدم وجود التنسيق بين الجانبين الفلسطيني والأردني يعود، في رأيي، إلى عدم توفر المناخ الملائم لذلك، فالأفراد لا يستطيعون التنسيق في ظل جو جماعي وبناء معلومات. والمثل الذي ذكرته هو من أفضل الأمثلة، فعندما اجتمعت اللجنتان الفلسطينية والأردنية وكان حجر الرخام في الماضي يعفى من كافة الرسوم، أحضروا الهارمونايست كود، والذي يحوي بندين أحدهما لحجر الرخام بصفته الأولية ككتل رخام أو حجر مصنع، فأخذوا بكود حجر الرخام الخام لتشمله الاتفاقية التي أرسلت إلى دائرة الجمارك وأغفلوا الحجر المصنع. وقد ارتكب هذا الخطأ من قبل الطرفين الفلسطيني والأردني معا وبدون سبب، ونتيجة لهذا الخطأ، وعندما أرسلت حمولة من الحجر المصنع، لم يجد موظف الجمرك في الاتفاقية ما يشمل هذه الحمولة ففرض عليها جمارك بقيمة ٧٠٪، وكانت المشكلة. وقد تم حلها في دقائق عندما اجتمع القائم بالأعمال الفلسطيني بالأمين العام للصناعة والتجارة، وتم تفادي إغفال موضوع الحجر المصنع بتعديل الاتفاقية وفقا لذلك.

د. سمير عبد الله: جمعية الاقتصاديين العرب هي تجربة مهمة، وقد بادرنا بإنشائها، وفي اعتقادي أنها نجحت على مستويين: مستوى المثقفين ومستوى رجال الفكر، فقد بحثت كافة المحرمات في العلاقات الدولية الفلسطينية وكانت هناك مكاشفة كاملة، ولكن كان هناك مستوى من المكاشفة لم يبرز على مستوى رجال الأعمال. لقد كان هناك مؤتمر قبل فترة، وهناك استراتيجية ومنظمات أهلية فلسطينية وأردنية، وفي تصوري أنه بالمقدار الذي نقوي به العلاقات معها تتحسن العلاقة بين الشعبين وتحافظ على وتيرة متصاعدة من العلاقات المتقدمة بعيدا عن الأمزجة السياسية الصاعدة والهابطة والتي تعودنا أن تنعكس على العلاقات والمؤسسات المدنية، خصوصا وأن العلاقة الأردنية-الفلسطينية تمس كل بيت وأسرة وكل مؤسسة. وبالتالي، فإن تحسين هذه العلاقة يتم عن طريق المبادرة بالاتصال بالمؤسسات المماثلة والبدء ببرنامج عمل ونشاط على كافة الأصعدة. وفي تصوري أن الجامعات الفلسطينية إذا بادرت بإعداد برامج، فإنها ستجد اهتماما شديدا لأن هناك مصلحة مشتركة لهذه المؤسسات.

بالنسبة لعملية السلام، يعرف الجميع أن تصميم عملية السلام كان ضمن الرؤية الإسرائيلية. فالذي كان خائفا من عملية السلام هو الطرف الإسرائيلي، لذلك حاول أن يضع عشرات العقبات حتى لا تتم العملية السلمية وبالذات مع الطرف الفلسطيني. هذا التصميم، عمليا، خلق إشكالية أن كل جماعة تفاوض وحدها. وفي النتيجة، فإن عملية السلام لا تحل إشكالات فقط وإنما تقوم بترتيبات شاملة في المجال الاقتصادي وفي المجالات الأمنية والمجالات التي تمس حياة الأفراد والمواطنين. وهذه الترتيبات عندما تتم بين إسرائيل وكل طرف لوحده يبدو وكأن القاسم المشترك بينها هو لصالح إسرائيل، ولا أحد يستطيع ضمان أن الترتيبات مع الدولة (أ) لن تكون على حساب الدولة (ب)، أو لا تخلق إشكالات بين الدولة (أ) و (ب) من الدول العربية. والسبب أننا لم نستطع التعاطي مع المفاوضات بطريقة نتفق فيها كعرب على ماهية السلام الذي نريده وحدوده

Digitized by Birzeit University Library

وأن تكون لدينا استراتيجية واضحة للاتفاق. وقد حدث العكس تماما. الإسرائيليون هم الذين يسربون الوثائق التي يتداولونها مع كل طرف عربي. فهل هذه الإشكالية ستوصل للسلام الذي نريده أم لا؟ هذا هو السؤال. في الحقيقة لا يوجد أي ضمان لأن توصلنا عملية السلام للسلام الذي نريده. وكما يقولون فان السلام المقبول هو ما تتفق عليه الأطراف. والترتيبات التي ستتوصل إليها القيادة الفلسطينية مع إسرائيل، هل ستكون هي السلام المقبول عربيا، إذا لم يكن مقبولا فلسطينيا؟ هذه إشكالية تمس كل دولة عربية ولا تمس الأردن بالتحديد. بالنسبة لنوعية السلام مع الفلسطينيين، أعتقد أنها مشكلة أردنية داخلية وليست مشكلة خارجية.

أما بالنسبة لموضوع التنسيق، فإنني كفلسطيني شارك في المفاوضات أعترف أن الطرف الفلسطيني هو أكثر طرف أخل بالتنسيق. العلاقات الفلسطينية-الأردنية هي علاقات استراتيجية مصيرية، لذلك مطلوب من كل المؤسسات العامة والخاصة في كلا البلدين التحضير لمفاوضات المرحلة النهائية والاستعداد عمليا وبحثيا لها، بحيث يكون الهدف من هذا كله بناء معلومات ضمن رؤية استراتيجية محددة للعلاقة الثنائية الفلسطينية-الأردنية، والعلاقة مع إسرائيل.

د. مروان المعشر: اكرر شكري لمركز البحوث والدراسات الفلسطينية على هذه الدعوة، وارجو ان تكون لنا لقاءات أخرى. كما أعبر عن سعادتي بلقاء هذه النخبة التي اضافت بلا شك الكثير من اجل علاقات فلسطينية-اردنية افضل ان شاء الله.

Digitized by Birzeit University Library

Benjamin Beit-Hallahmi, *Original Sins: Reflections on the History of Zionism and Israel* (Olive Branch Press: An Imprint of interlink Publishing Group, Inc, New York, 1993), PP. 227.

بنيامين بيت هلاهمي، الخطايا الأولى: تأملات في تاريخ الصهيونية واسرائيل

(دار غصن الزيتون للنشر، نيويورك، ١٩٩٣) ٢٢٧ صفحه.

هذه الطبعة الامريكية التي صدرت في نيويورك عام ١٩٩٣ هي طبعة منقحة للطبعة الأصلية التي كانت قد صدرت سابقا في المملكة المتحدة عن Pluto Press

على الرغم من بعض التعديلات والإضافات التي شملتها الطبعة الجديدة لهذا الكتاب الا أن موضوع النقاش الرئيسي، "التناقضية الحتمية للعلاقة بين الحركة الصهيونية كمشروع استيطاني كولونيالي وبين ضحايا ذلك المشروع -الفلسطينيين"، بقي كما هو دون تغيير. بل على العكس، فكما يؤكد المؤلف إن الهدف من هذه الاضافات والتعديلات هو عرض هذا الموضوع الشائك بالحدية والجدية والجدلية الدرامية التي يستحقها على ضوء عملية السلام التي بدأت بمؤتمر مدريد عام ١٩٩٠ . فبينما يسهل على المفاوضين العرب والاسرائيليين إزالة العقبات أمام المفاوضات الدبلوماسية، فإنهم لا يستطيعون بنفس الدرجة من السهولة تحقيق العدالة والمساواة للفلسطينيين الذين رأت فيهم الحركة الصهيونية منذ بداية تاريخها نقيضا يجب عدم الاعتراف به أو القضاء عليه. ففي الوقت الذي يحط فيه الآلاف من المهاجرين اليهود في مطار تل ابيب ويستقبلون بحرارة كلاجئين عائدين يحققون "الحلم الصهيوني"، يقف العالم متفرجا أو متناسيا الضحايا الابرياء لذلك الحلم، انهم الفلسطينيون الذين شردوا من وطنهم ويتوقع العالم منهم أن يفسحوا المجال للمهاجرين اليهود بقلوب مفتوحة.

هذه المفارقة المأساوية تلخص "الخطيئة الأولى، منبع كل الخطايا" التي يمكن ان تعزى اليها جميع التناقضات والمفارقات التي نشهدها اليوم، والتي هي بمثابة "مرض" في جسم الصهيونية سوف يقود، إذا لم يتم الاعتراف بوجوده وتشخيصه ومعالجته، إلى استمرار الصراع واستمرار التنكر للفلسطينيين وحقوقهم وتفاقم أزمة الصهيونية (واسرائيل) مع ذاتها.

لقد بدأت الصهيونة السياسية عملها بافتراضين رئيسيين: الأول، استمرارية الشعب اليهودي في "الزمان"، أي الاستمرارية التاريخية بين يهود العصر القديم والحديث. والثاني، الاستمرارية في المكان، اي وحدة اليهود في جميع أرجاء العالم. وبالتالي، فقد جاءت الصهيونة السياسية كنتيجة حتمية لمواجهة هذين الافتراضين بخطة عملية تقضي بتجميع اليهود أو معظمهم في "مكان" محدد لضمان استمراريتهم في "الزمان". فإذا كان اليهود في مختلف أرجاء العالم يشكلون قومية واحدة، وإذا كان من غير الممكن استيعابهم في البلاد أو القوميات التي يعيشون في

Digitized by Birzeit University Library

أوساطها بسبب العداء للسامية، فإن الطريقة الوحيدة لضمان استمراريتهم في الزمان والمكان هي من خلال "تجمعهم" في منطقة جغرافية وفرض سيادتهم عليها، وهذه المنطقة هي فلسطين. وهذه طريقة لا يمكن أن تنفذ من غير أن يتحول المشروع الصهيوني بكامله إلى "مشروع استيطاني كولونيالي" يعتبر السكان الأصليين (الفلسطينيين) كغرباء وفي الوقت ذاته يعطي الغرباء كل الامتيازات.

إذن، تكمن "الخطيئة الأولى في الطبيعة "الكولونيالية الاستيطانية" للمشروع الصهيوني. ويلاحظ المؤلف هنا أنه ليس من قبيل المصادفة أن يحرص الصهاينة على عدم ذكر "الكولونيالية" بالاسم في خطابهم السياسي والأيديولوجي، ولكن لو تعمقنا في "أسرار الصهيونية المظلمة" لوجدنا أن "الكولونيالية" هي "الاثم" الذي يجب على اسرائيل اليوم الاعتراف به ومناقشته بصراحة ووضوح. فعندما ندرك أن اسرائيل، في الحقيقة، هي "مشروع استيطاني كولونيالي"، فان جميع أنواع القضايا التي لا تزال تنتظر حلولا سوف تظهر بجلاء، وسيكون بالامكان الاجابة على جميع الاسئلة التي تثيرها تلك القضايا. فاذا لم تصبح "الكولونيالية"، هذه "الكلمة المقيتة"، جزءا من القاموس اللغوي الإسرائيلي ويعترف بها في سياق استعمالاتها الصهيونية فإنه لن يتوقع عندئذ حدوث تغيرات ذات جدوى على طريق المصالحة مع الفلسطينيين.

وهكذا، فإن كتاب "الخطايا الأولى" هو في الواقع تحليل معمق لهذه "الخطيئة" (الكولونيالية الاستيطانية) التي يعتبرها الكاتب "أم الخطايا" التي تبعتها وتولدت عنها في الممارسة الصهيونية السياسية كما جسدتها دولة إسرائيل. يأتي هذا التحليل في ثلاثة عشر فصلا (بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة) تتناول الجذور التاريخية والدينية للأيديولوجية الصهيونية، والمسألة اليهودية وتطوراتها وعوامل تحديثها، والعوامل التي ساعدت على انتصاراتها في اوروبا وفلسطين. يميز الكاتب بين ما يسميه "الصهيونية الدينية" و "الصهيونية السياسية". فالصهيونية السياسية هي أداة (خطة عمل) تحقيق الحلم الصهيوني في فلسطين. وفي هذا السياق ارتكبت الأحزاب الصهيونية على مختلف آرائها "الخطيئة" ذاتها بحق السكان المحليين. فقد ادعت الأحزاب الصهيونية اليسارية (الصهيونية العمالية) ان السكان المحليين لن يعانوا نتيجة تحقيق الحلم الصهيوني، ولن يكون بينهم وبين الصهيونية صراع حقيقي. ومن هنا، تجسدت معضلة هذه الاحزاب في إنكارها "أن مشكلة السكان المحليين قائمة". أما الأحزاب اليمينية فقد كانت أكثر صدقا وتوافقا مع مبادئها الداعية إلى العنف والترحيل، وقد سمت الأشياء بمسمياتها: "الصهيونية هي كولونيالية مسلحة وعلى السكان المحليين قبول حكم التاريخ بهزيمتهم". وأثبتت الصهيونية الاشتراكية (الكيبوتسات) من ناحيتها كيف يمكن أن تختلط الإشتراكية بالكولونيالية الاستيطانية وتنجح ولو إلى حين.

تستمر آثار الخطيئة في ثنايا الدولة موقعة إياها في تناقضات عنصرية حادة في تعريفها ل "هويتها" و "اسرائيليتها" و "يهوديتها" و "مواطنتها". فإسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي لا تعود لمواطنيها حتى من حيث المبدأ، وهي الدولة الوحيدة التي قد تعود إلى أفراد لم

Digitized by Birzeit University Library

يقطنوها على الإطلاق. فالكتاب يناقش بالتفصيل مفهوم "الهوية الإسرائيلية" والتعريف الإسرائيلي "للجنسية" و "المواطنة" مركزا على الوضع السياسي للعرب الفلسطينيين داخل المجتمع الإسرائيلي. فالتعريف الإسرائيلي للجنسية والمواطنة قد جعلهم غرباء في بلادهم، موجودين وغير موجودين في آن واحد حسب قانون الحاضر/ الغائب الإسرائيلي. وهذا التميز نابع في الأصل من الأيديولوجية الصهيونية ذاتها. وكثيرمن الإسرائيليين لا يشعرون بالتناقض بين مثلهم المعلنة وممارساتهم العملية لأن الصهيونية بطبيعتها هي عقيدة غير ديمقراطية. فالمبادئ الرئيسية للصهيونية هي التي تتحدد بموجبها الطريقة التي يتم التعامل بها مع الفلسطينيين، سواء كانوا في الجليل أو في الضفة الغربية، وسواء كانوا يغسلون الصحون في مطاعم تل أبيب أو يحرثون كروم العنب في الخليل.

أعتقد أن هذه الفصول التي تتكلم عن "الهوية الإسرائيلية" هي أكثر الفصول إثارة وعمقا وتحليلا في الكتاب. ويستحسن أن يقرأها المرء جنبا إلى جنب مع كتاب آخر صدر حديثا للكاتب الإسرائيلي ديفيد غروسمان "أحاديث مع الفلسطينيين في إسرائيل: نوم على السياج". فالكتابان يتممان بالفعل بعضهما البعض في تبيان عمق الأزمة التي يتصف بها الوعي السياسي الإسرائيلي في تحديده لماهية الدولة.

ويختتم المؤلف كتابه بقوله ان "المسألة اليهودية" التي نشأت الصهيونية كإحدى استجاباتها ومن أجل حلها قد استبدلت اليوم "بالمسألة الإسرائيلية". فإذا نظرنا إلى الصهيونية بدون محرمات وتحيزات مسبقة فإننا سنرى الحقيقة المرة المتمثله في الظلم والاضطهاد والتسلط الذي خلفته. فمن "الخطايا الأولى" التي ارتكبها العالم ضد اليهود تولدت "الخطايا الأولى" للصهيونية ضد الفلسطينيين. ولكن المسألة تبقى في النهاية مسألة مبادئ وأخلاق حتى لو افترضنا أن استيطان فلسطين لم يتسبب في سفك نقطة دم. الخطيئة تتحول إلى "لعنة" تسكن في اعماق الإسرائيليين وتتغذى على أرواحهم كالدودة الطفيلية. ومن هنا، فإن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني ليس صراعا عاديا يتطلب تسوية سلمية، وإنما هو "عداء" يتطلب "مصالحة". فهل مثل هذه المصالحة ممكنة؟ هل لهذه الجروح ان تندمل؟ وهل لنار الحقد والبغضاء ان تنطفئ؟ ويحق لنا أن نتساءل هنا: إذا كان بالامكان إجراء مصالحة بين الألمان واليهود، فهل يجب ان تشكل المصالحة بين الاسرائيليين والفلسطينيين أية مشكلة؟ إن المشكلة تكمن في التماثل الشديد بين الخبرة الإسرائيلية والفلسطينية.

إن العقبات الرئيسية في سبيل المصالحة تتعلق جميعها بالقدرة على التطهر من الماضي والاعتراف به وبالظلم الحالي الذي يمارسه الإسرائيليون. تكمن مشكلة الإسرائيليين، في هذا الصدد، في عدم قدرتهم على "الاعتراف" بذلك الماضي وتقديم اعتذار للفلسطينيين أو طلب الصفح منهم. أما مشكلة الفلسطينيين فتكمن في مدى استعدادهم لقبول مثل ذلك الاعتذار. إن مجرد التفكير بالاعتراف بالظلم الذي انطوى عليه المشروع الصهيوني هو أمر مرعب بالنسبة للإسرائيليين لأنهم يشعرون أن اعترافهم بأي "ذنب" اقترفوه سوف يعرضهم للعقاب والانتقام. فالإسرائيليون يعرفون في قرارة أنفسهم أن حجم الجريمة التي ارتكبوها بحق الفلسطينيين تفوق

Digitized by Birzeit University Library

تصورات البشر، حيث أنهم لا يصدقون أن الفلسطينيين قادرون على مسامحتهم والعفو عنهم، وعلى أية حال، فإنه لن تكون هناك مصالحة حقيقية في المستقبل دون الإعتراف الصريح من جانب الإسرائيليين بالظلم الأساسي الذي انطوت عليه الصهيونية.

وأخيرا، فإن "الخطايا الأولى" كتاب جيد، يتميز بسلاسة الأسلوب وعمق التحليل وشمولية المحتوى وجودة التبويب. فهو يزود القارئ العادي، وبطريقة شيقة، بخلفية شاملة عن الحركة الصهيونية ومنابعها وأصولها ومراميها وانتصاراتها واخفاقاتها، والمأزق الإسرائيلي الناتج عن التبرير المستمر للخطيئة الأولى للصهيونية. كما أنه من ناحية أخرى يشكل تحديا فكريا لدعاة الصهيونية الذين يرون الحركة من منظور المثالية الرومانسية فقط. وتنبع اهمية الكتاب ايضا من نظرة الكاتب الواقعية والمتفحصة والمتوازنة إلى موضوع الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، تلك النظرة التي لايصعب من خلالها كشف الصهيونية على حقيقتها. بنيامين بيت-هلاهمي هو باحث وعالم اسرائيلي يدرس في جامعة حيفا. ومع انه لا يخطّئ فكرة قيام دولة إسرائيل ويستعرض تاريخ معاناة اليهود بعين العطف، إلا أنه يحلل بحيادية واضحة كيف تحولت الصهيونية إلى مشروع استيطاني كولونيالي متجاهلة الضحايا الفلسطينيين، وكيف تحول الحلم الصهيوني، مع أنه تحقق على ارض الواقع، إلى "كابوس" يؤرق مضاجع الإسرائيليين.

هذا بالاضافة إلى أن تاريخ صدور الكتاب يضفي عليه أهمية خاصة. فقد صدر بعد انعقاد مؤتمر مدريد وقبل توقيع اتفاق معاهدة السلام الاردنية-الإسرائيلية. وبذلك، فإنه يقدم للقارئ إجابات مقنعة لأسباب تعثر المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، و "الاحتقار" الذي تبديه إسرائيل للسلطة الفلسطينية، واستعداد إسرائيل لإقامة "سلام دافئ" مع الأردن ودول عربية أخرى على حساب الحقوق الفلسطينية. فعلى الرغم من الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية "كممثل للشعب الفلسطيني" إلا أن اسرائيل، وعلى ضوء التحليل الوارد في الكتاب، لا تزال بعيدة كل البعد عن الاعتراف "بالخطيئة" التي انطوت عليها الصهيونية وقيام دولة اسرائيل. وبالتالي، فان المرءيشعر، بعد أن يفرغ من قراءة الكتاب، بان "المصالحة" حسب اشتراطات المؤلف ا_ تكون ممكنة. إنه بالفعل كتاب جدير بالقراءة.

د. أحمد حرب

جامعة بيرزيت

Digitized by Birzeit University Library

مراجعات

خليل الشقاقي (تقديم)، **المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف إسرائيلية من قضايا الحل النهائي**

(نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية-دائرة التحليل الاستراتيجي، مارس ١٩٩٥).

نشر مركز البحوث والدراسات الفلسطينية- دائرة التحليل الاستراتيجي كتابا بعنوان: "المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي". وقد قدم له مدير المركز الدكتور خليل الشقاقي.

يشمل الكتاب مجموعة من الأوراق القيمة كان قد اعدها لمركز جافي، وهو من اهم المراكز الاستراتيجية، مجموعة من الباحثين الاستراتيجيين الإسرائيليين حول عدد من القضايا قرر اتفاق اوسلو انها مواضيع تفاوض للحل النهائي. وقد شملت الابحاث المنشورة مواضيع تعالج قضايا الاستيطان، الحدود، اللاجئين، الاطار السياسي للكيان الفلسطيني، وكلها من قضايا الوضع النهائي، اضافة إلى معالجة لاحتمال فشل تطبيق اوسلو واخرى حول اعادة الانتشار في المرحلة الانتقالية، واخيرا دراسة حول الرأي العام الإسرائيلي.

تنبع اهمية هذه الابحاث من طابع التركيبة الخاصة لاتخاذ القرار السياسي في إسرائيل، والذي دلت التجربة على انه يتأثر إلى حد بعيد بالابحاث والدراسات التي تقدمها مراكز البحث الاستراتيجي، وكذلك من تركيبة مراكز البحث هذه، خاصة من حيث احتوائها على نخبة ممن كان لهم دور في دوائر اتخاذ القرارات الامنية والسياسية. ولعل المثال الابرز على ذلك هو تجربة غزة اولا التي يجري تطبيقها الآن، والتي تبلورت وتطورت وتفاعلت كفكرة في دوائر دراسات إستراتيجية. وقد خرجت للجمهور الإسرائيلي اولا على يد احد هؤلاء الباحثين وهو شلومو غازيت في تموز ١٩٩٣ في كتاب اسمه "غزة اولا: اتفاق سياسي منفصل لقطاع غزة".

وإضافة إلى كون المساهمين الإسرائيليين في هذه الابحاث ممن استثمروا سنوات كثيرة من حياتهم في ابحاث متعلقة بهذه المواضيع، فان معظمهم ايضا هم من ذوي الخلفية السياسية والامنية ومن دوائر الاطلاع واتخاذ القرار. فمثلا كان يهودا بن مئير عضو كنيست ونائبا لوزير الخارجية، وافرايم كام كان مسؤولا في طاقم ابحاث سلاح الاستخبارات واستاذ الكلية العسكرية للامن القومي التابعة للجيش الإسرائيلي، وشلومو غازيت عمل رئيسا لشعبة الاستخبارات

Digitized by Birzeit University Library

العسكرية اضافة لمناصب اخرى منها منصب مساعد وزير الدفاع لشؤون الضفة الغربية، واريه شاليف، وهو عميد احتياط، كان حاكما للضفة الغربية.

اما الجانب الآخر من اهمية نشر هذه الابحاث في اللغة العربية فيعود إلى النقص الكبير عند الجانب الفلسطيني سواء في الاطلاع على ما يجري من تفكير وتحضير في إسرائيل للمرحلة النهائية او التحضير الفلسطيني لهذه المفاوضات.

واخيرا، وربما الاكثر اهمية، ان هناك ما يدعو للاعتقاد بان الجانب الإسرائيلي الرسمي وفي سياق صياغة مواقفه وممارساته في الترتيبات الانتقالية انما يستمد ذلك من مفهوم او مفاهيم اسرائيلية للحل النهائي. والهدف من ذلك هو تطبيق ترتيبات انتقالية من النوع الذي يقود إلى نوع الوضع النهائي الذي ترغب فيه اسرائيل. وهذا يقودنا إلى اهمية فهم ومعرفة هذا المفهوم لما له من تأثير على الموقف الإسرائيلي من المفاوضات النهائية، وكذلك المرحلية. وهنا تكمن الاهمية القصوى للاطلاع على الابحاث الواردة في هذا الكتاب.

وبالرغم من تباين المشارب السياسية والفكرية للباحثين المعنيين، الا ان هناك عوامل مشتركة بارزة سواء فيما يطرحونه او فيما يتجنبون طرحه او في المعايير التي يستندون اليها، وهذا لا يلغي بعض التباينات التي سنأتي عليها في سياق هذا العرض.

واول عامل مشترك في جميع هذه الابحاث هو خلوها من تناول موضوع القدس الذي يعتبر اهم قضايا الوضع النهائي، إذ لم يرد بحث خاص في ذلك. واكثر من ذلك ان معظم الابحاث تجنبت الجوانب المتعلقة بالقدس، فلا دراسة المستوطنات والحدود شملت مستوطنات وحدود القدس، ولا ورقة الاطار السياسي للكيان الفلسطيني ولا غيرها. وهذا يشكل ثغرة في مجمل تناول مركز جافي للدراسات الاستراتيجية ليس فقط لاهمية موضوع القدس وانما لانه يتداخل مع باقي المواضيع التي تم التطرق اليها.

اما ثاني العوامل المشتركة في هذه الابحاث فهو استنادها فقط إلى الاعتبارات والمصالح والمعايير الإسرائيلية وخلوها تقريبا من تناول الاعتبارات والمصالح الفلسطينية. فهيلر، مثلا، يعتبر اول عامل في تحديد منهجية التعامل مع العملية السلمية هو المصلحة الامنية والاقتصادية الإسرائيلية حيث يقول "فبالرغم من ان التعاون الفلسطيني مطلوب لتعزيز الهدف الامني، الا ان الدول العربية والاسلامية هي التي تستطيع فقط توفير معظم فوائد السلام وتقليص حالة اللا امن الاستراتيجي"، ص ٣٣ .

ويقول ايضا: "ان رفض الحكومة الاسرائيلية لحق العودة، او تنفيذه بشكل عملي، ينبع من عدم وجود امكانية لاعادة اللاجئين إلى منازلهم واراضيهم لما لذلك من تأثير كبير على الشعب والمجتمع الإسرائيلي، ولان جزءا من المستوطنات الإسرائيلية القائمة سواء في المدن او القرى هي بالاساس قائمة على قرى ومدن عربية فلسطينية". ص ١٢٤ .

Digitized by Birzeit University Library

وثالث العوامل المشتركة هو غياب اي وزن او اعتبار للمعايير العامة والمشتركة والمعتمدة دوليا والتي شكل بعضها اساسا ومرجعية لعملية السلام، الا وهي معايير القانون الدولي وبعض قرارات مجلس الامن.

فقرار مجلس الامن ٢٤٢ لا يشكل ابدا اية نقطة انطلاق في ورقة يوسي الفر فيما يتعلق بالحدود المستقبلية، وقرار ١٩٤ ايضا غائب كمعيار معترف به في التعامل مع مسألة اللاجئين في ورقة شلومو غازيت. وحق تقرير المصير في قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي غير معتمد في دراسة الاطار السياسي للكيان الفلسطيني لدى افرايم كام. والمثال الأوضح هنا هو المعايير المحددة التي استخدمها يوسي الفر لتحديد خيارات التعامل مع موضوع الاستيطان والحدود وهي: الامن (الإسرائيلي)، المياه (وحاجات اسرائيل فيها)، الديمغرافيا (اي الكثافة الاستيطانية في بعض مواقع الضفة الغربية)، ابعاد تراثية (لليهود في الضفة الغربية)، ابعاد تاريخية (يهودية). وبالرغم من استعراض الفر للمتطلبات الفلسطينية في موضوع الحدود والاستيطان، الا ان الخيار الذي يروج له مبني على اساس تعديل الحدود والضم ويستند اساسا على المعايير الإسرائيلية، ولا يوجد لديه اي اعتبار لمعايير مشتركة مثل الشرعية الدولية.

ورابع هذه العوامل المشتركة هو الاساس الذي ولد ما قبله الا وهو استثناء تفكير المشاركين في هذه الابحاث لموازين القوى بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ لا يوجد ما يشير إلى روح الحل الوسط او روح التصالح. فالروح السائدة هي ان اسرائيل تملك من القوة والموقع ما يزيد على ما يمكنها من طرح ما يخدم مصلحتها، علاوة على ان بعض الباحثين في هذه الأوراق يشيرون إلى خيار عودة اسرائيل للسيطرة على اماكن تخليها او القيام بعمليات عسكرية في مواقع تنهي السيطرة عليها بناء على اتفاقيات. جاء في ورقة مارك هيلر "لقد اعلن جيش الدفاع الإسرائيلي ان لديه خططا طارئة لكل الاحتمالات" (والحواشي الخاصة بالورقة تشير إلى تصريحات مسؤولين حول امكانية اعادة السيطرة على مناطق يتم انهاء السيطرة عليها) ص ٤٠ .

هناك عامل خامس مشترك وبارز في كافة الأوراق هو مرحلة الحل وما يشمله مفهوم المرحلية من الطابع الاختباري، اضافة إلى ترك الخيارات مفتوحة بما في ذلك عودة الأمور للوراء. فمارك هيلر يستهل ورقته بالقول "لقد اكدت جميع حكومات اسرائيل المتعاقبة على مبدأ التدرج في حل النزاعات مع الدول العربية المجاورة لإسرائيل. وقد حرصت اسرائيل على تقديس هذا المبدأ بشكل لم يسبق له مثيل في اعلان المبادئ الاسرائيلي-الفلسطيني المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي" ويكمل في ذات الورقة فيقول: "لقد تصورت حكومة اسرائيل هذه العملية منذ البداية ... على انها تجربة متواصلة يؤثر نجاحها على الموقف الإسرئيلي المتعلق بالترتيبات اللاحقة. وباختصار، ينظر إلى هذه العملية على انها اختبار ستكون فيه اسرائيل نفسها، هي القاضي" ص ٢٩ . وفي موقع آخر يقول "ان السجل المتنامي للحكم الذاتي في غزة واريحا سيكون بمثابة نوع من الاختبار للامن والسلام". ص ٣٦ .

ومن أجل نجاح مفهوم الاختبار ابقت اسرائيل بأيديها وسائل ضغط وابتزاز في المرحلة

Digitized by Birzeit University Library

الانتقالية، مثل خدمات الاتصال، مصادر الكهرباء، فرض القيود على حركة البضائع ورؤوس الاموال والاشخاص من الضفة إلى غزة وبالعكس.

وقد جاء المفهوم الاختباري ايضا في ورقة زئيف شيف حين قال: "ولا نبالغ حين نقول ان نجاح المرحلة الانتقالية القادم سيتوقف بشكل كبير على الطريقة التي يتبعها الطرفان في تطبيق المرحلة الاولى من الاتفاقية، اي مرحلة غزة-اريحا"، ص ٤٥ . ويوضح ما يقصده في الفقرة التالية حين يقول "فالحكومة الإسرائيلية لا ترغب في ان ترى الجانب الفلسطيني يتحرك بشكل منفرد نحو قضايا المرحلة الانتقالية المقرر بحثها في المرحلة النهائية" ص ٤٦ .

ولعل وضع سمة الاعتدال بين قوسين في عنوان تقديم د. الشقاقي يحمل ابرز سمة للمفهوم الإسرائيلي تجاه العملية السلمية، ذلك المفهوم الذي انعكس في كافة الأوراق المطروحة. انه مفهوم اسرائيل "للحل الوسط" والذي شكل العامل الخامس المشترك في هذه المرة ليس فقط بين الابحاث موضع المراجعة بل وبين مفهوم الحكومة الاسرائيلية الرسمي ايضا. وهنا يكمن التناقض الاساسي مع منطق المفهوم الفلسطيني تجاه الحل الوسط الذي عادة ما يحكم اية مفاوضات.

ففي حين يستند مفهوم الحل الوسط لدى الجانب الفلسطيني إلى قاعدة انطلاق محددة هي الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في فلسطين، وان الاعتراف باسرائيل في حدود ١٩٦٧ مع اقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع وحق العودة وتقرير المصير هو الحل الوسط، ترى اسرائيل ان نقطة الانطلاق هي سيطرتها على جميع ارجاء فلسطين، وبالتالي "فالاعتدال" يتمثل في تقاسم السيطرة على الجزء من فلسطين الذي احتل عام ١٩٦٧ . وهذا المفهوم للاعتدال وارد في كافة الحلول المقترحة من جانب الباحثين موضع المراجعة. ولأن الجانب الفلسطيني يسند مفهومه هذا إلى الشرعية الدولية، يستبعد الجانب الإسرائيلي هذا الاعتبار من الاساس حتى يبقى البحث خاضعا لمعيار توازن القوى ليس اكثر.

ان العبرة الاساسية من ذلك تقتضي ان لا يكون الحق في الحصول على انهاء الاحتلال واقامة الدولة والتمتع بحق تقرير المصير في حدود ١٩٦٧ موضع تفاوض. فموضوع التفاوض يجب ان ينحصر في كيفية تحقيق ذلك ومتطلباته، بما فيها الامنية والاقتصادية، وهذا مع مبدأ التدرج والمرحلية. واذا لم نتمسك بهذه القاعدة فانه لن يكون هناك حدود لمدى التنازل سوى ما تحدده موازين القوى، وهذا مخيف.

وفي النهاية اود ان اسجل نقطة اختلاف واحدة مع تقديم د. الشقاقي للكتاب حين يقول: "ان تطابق الاراء بين المجموعة الدراسية الاولى وبين المشاركين في المجموعة الحالية يكاد يكون كاملا. لقد اختفت الخيارات كافة ما عدا خيار الدولة المستقلة الذي يبدو ان اعضاء المجموعة الحالية قد جعلوه ضمنا او صراحة منطلقا لأوراقهم". ص ٢٧ .

فمن ناحية، يجب التحذير من محاولات اسرائيلية دائمة للايهام بان ما يجري يقود إلى دولة مستقلة وذلك بهدف الاغراء للقبول بالطروحات الإسرائيلية

Digitized by Birzeit University Library

ومن ناحية اخرى، فان مجمل القيود المقترحة للكيان الفلسطيني مثل القيود الجغرافية والاقتصادية والامنية وغيرها، تجعل من الكيان الفلسطيني المتوقع قطعا اقل من دولة، وتجعل قابلية التطور إلى دولة دائما بيد اسرائيل.

ان التنازل عن القدس، وحق العودة، والتعديلات الحدودية، والترتيبات الامنية وبقاء المستوطنات، وانعدام السيادة على ما يوصل بين الضفة الغربية والقطاع، وهذه كلها عوامل اشار د. الشقاقي إلى انها التنازلات المطلوبة من أجل الدولة، تجرد في الواقع هذه "الدولة" من سماتها.

والذي يجب ان لا يغيب عن البال في هذا الصدد هو ان الترتيبات الانتقالية الجاري تطبيقها او التفاوض حولها، تجرد الجانب الفلسطيني من عوامل الدفع اللازمة لتطوير الوضع الانتقالي ايا كان إلى دولة. والامثلة على ذلك كثيرة، ومنها الانتفاء التدريجي لعامل التعبئة والتحريض في اواسط الشعب الفلسطيني، وتدهور قدرة ووحده القوى السياسية المناضلة، إضافة إلى فقدان عوامل الدفع والمساندة العربية واعتماد القيادة الفلسطينية على عوامل قوة كثير منها خارجي وتستطيع اسرائيل التحكم به مثل الدعم المالي الدولي والوجود الامني الفلسطيني الذي يخضع لموافقة اسرائيلية، وغير ذلك من العوامل.

ان الاقرب للواقع بالنسبة للمشترك والمحصلة من مجموع طروحات هذه الابحاث هو ما جاء في تقديم د. الشقاقي حول القيود الامنية التي يقترحها اربيه شاليف من حيث "ان فرض هذه المتطلبات على الطرف الفلسطيني على شكل ترتيبات امنية، كتلك المقترحة في ورقة شاليف، قادر على تفريغ الاستقلال الوطني من معناه وتحويل "الدولة" إلى "محمية اسرائيلية" ص ١٩ .

ولعل في نموذج غزة-اريحا عبرة هامة، ففي حين تحرص اسرائيل على تجريد الكيان الفلسطيني هناك من اية سمات استقلال جوهرية، نراها تغدق على السلطة الفلسطينية وبسخاء شديد الكثير من رموز الدولة الخالية من اي مضمون.

غسان الخطيب
جامعة بير زيت ومركز القدس للصحافة والاتصالات

Digitized by Birzeit University Library

المجلس الفلسطيني للحكم الذاتي

عقدت في مقر حزب الشعب الفلسطيني في مدينة رام الله بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٨ ورشة عمل حول "المجلس الفلسطيني للحكم الذاتي" بدعوة من دائرة الانتخابات في حزب الشعب الفلسطيني. واشتمل هذا اللقاء على جلستين أدار الاولى منهما الاستاذ بسام الصالحي حيث طرح أربع أوراق عمل كانت الاولى للدكتور خليل الشقاقي وهي بعنوان "الانتخابات وتطور العملية الديمقراطية" قال فيها: إن التحول الديمقراطي الذي يحدث الآن مرتبط بالتحول الديمقراطي في العالم العربي والعالم الاسلامي بشكل عام. وعما اذا كان المجتمع الفلسطيني ونظامه السياسي يتجه نحو الديمقراطية أم ان الوضع الفلسطيني يشكل، مثله مثل الوطن العربي والاسلامي العام، حالة مغايرة للتوجه السائد نحو الديمقراطية، قال: ان بعض المناطق العربية مثل الاردن ومصر والكويت فيها انفتاح ليبيرالي قد يؤدي الى تحول ديمقراطي، أما نظرية التحديث الأمريكية والتي تضع شروطا مسبقة من اجل حدوث تحول ديمقراطي، كطبيعة الثقافة السياسية والبنية الاجتماعية والاقتصادية السائدة فإنها غير صحيحة، فلا ثقافة سياسية معينة تسبق، بالضرورة، عملية التحول الديمقراطي. وقد ثبت ان الثقافة السياسية يخلقها النظام السياسي، والثقافة السياسية، في حالة تفكك النظام السياسي، قد تصبح قابلة للتعاطي مع التحولات الديمقراطية.

وعند الحديث عن الثقافة السياسية للحركة الاسلامية من خلال الادبيات الصادرة عنها نجد ان الثقافة السياسية السائدة عند اتباع حركة "حماس" هي ثقافة ديمقراطية لكن هذا لا ينطبق على النخبة المسيطرة في حماس. فالقيادة السياسية في "حماس" هي قيادة غير ديمقراطية في أفكارها وثقافتها السياسية. فهي ترفض فكرة السيادة الشعبية وتقبل وجود عدم المساواة بين أفراد المجتمع. وترى أن مصادر السلطة مقدسة وليست علمانية. في الشارع الاسلامي لا تشكل هذه الجوانب عقبة أمام التحول الديمقراطي ولكنها تشكل عقبة بين القيادات السياسية لحماس. وقال: أرفض فكرة الحاجة الى تطور اجتماعي اقتصادي معين لكي تحدث عملية تطور ديمقراطي، فلا يوجد أية علاقة ايجابية قطعية ما بين مستوى التطور الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي.

وعن طبيعة المجتمع المدني رأى ان من العناصر المهمة في عملية التحول الديمقراطي، وفي

Digitized by Birzeit University Library

الوضع الفلسطيني ان يحظى المجتمع المدني بمساندة خارجية من النظام الدولي ومن مؤسسات خارجية ودول مانحة، وهذا شيء ايجابي لعملية التحول الديمقراطي حيث يكون هناك تدويل لهذه العملية، اضافة الى المساندة من منظمات حكومية وغير حكومية في بنية المجتمع الفلسطيني. أما عن تأثيرات العملية السلمية على عملية التحول الديمقراطي فقد قال: ان النظام السياسي الفلسطيني تبلور خلال السنوات السبعين الماضية على ثلاثة أسس هي: اجماع على الهدف، وعلى الوسائل، وعلى قدرة النظام السياسي على توفير الموارد. وعندما وصلنا الى اوسلو لم يكن هناك اجماع، أما القاعدة الاجتماعية والبنية الاقتصادية فكانت قد تهدمت تماما، وكانت هناك قاعدة اجتماعية اقتصادية جديدة قد تبلورت، وظهرت ضرورة لنظام جديد، واعطى اوسلو الآلية لعمل نظام جديد. وهذه الآلية هي الانتخابات، الامر الذي سيدفع الى احداث تحول ديمقراطي، وهذا جانب ايجابي. وهناك جانب ايجابي آخر للعملية السلمية هو أنها خففت القيود الاسرائيلية على العمل السياسي والاقتصادي الفلسطيني وادت الى نوع من الانفتاح السياسي والاقتصادي. وهناك توجهات ديمقراطية وليبيرالية في الشارع الفلسطيني، وهذا تؤكده استطلاعات الرأي العام التي يقوم بها مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. فهناك تأييد واسع للانتخابات وتأكيد لحرية الصحافة وحق المرأة في العمل السياسي. كما ان هناك تأييدا ضئيلا للعنف السياسي.

وأشار إلى أننا بعد أوسلو دخلنا في عملية بناء وطن جديد ودولة. ومن الناحية المبدئية هناك تناقض قائم نظريا بين المتطلبات الوطنية والمتطلبات الديمقراطية الليبيرالية، لأن الليبيرالية تعني حق الفرد وان له أولوية وأن مصلحته هي القيمة السياسية العليا، لكن الوطنية تعطي الأولوية للمجموع في الاختيار. وقال: ان عملية التحول الديمقراطي في مراحل التحول من الثورة الى الدولة قد تؤدي الى نتائج مختلفة، فمتطلبات التحول للدولة قد تتناقض وعملية التحول الديمقراطي. هناك دفع دائما باتجاه اعطاء اولويات للمجتمع الفلسطيني، والنخبة الحاكمة ستحاول التصرف بناء على الاولويات لبناء الوطن.

ورأى أن احدى المتطلبات الأساسية للتحول الديمقراطي وجود وضوح داخلي للهوية الوطنية ووضوح داخلي للحدود الاقليمية لهذا الكيان الذي سيتم فيه تجسيد الهوية الوطنية من اجل احداث تحول ديمقراطي. لا يوجد اجماع فلسطيني على الهوية والحدود، الامر الذي يضع على آلية التحول الديمقراطي مسؤولية كبيرة جدا، كما ان مجتمعنا لا يوجد فيه إجماع والنظام الانتخابي المقترح، والذي يركز على الاغلبية، هو عكس ما نريد، لأن نظام الاغلبية يحاول خلق سلطة قوية حاكمة تحاول ان تضع الخلافات الجانبية على الهامش، وبالتالي تهمش القوى التي لها اختلاف مع القوى الرئيسية. واشار الى ان النظام الحزبي في فلسطين هو نظام الحزب مهيمن، وان ما نريده من النظام الانتخابي هو احداث تحولات نحو الاعتدال، وهذا لن يحدث في النهاية نتيجة للنظام الانتخابي المقترح. فالسلطة الفلسطينية ستصمم على ان يبقى نظام الانتخابات نظام انتخابات أغلبية. وأكد على الاستنتاج الأولي بأنه ستكون هناك "ديمقراطية" ولكن بدون ديمقراطيين. وكان قد ذكر في مقدمة الحديث استنتاجه القائل بأن طبيعة النظام الانتخابي والتفاعلات التي تخلقها العملية السلمية ستدفع الى قيام مجتمع ونظام فيه انفتاح ليبيرالي ولكنه سيكون محدودا.

Digitized by Birzeit University Library

وستكون طبيعة الديمقراطية المقامة محكومه بمفهوم "الديمقراطية" بدون ديمقراطيين، اي ان النخبة الحاكمة لن تكون نخبة ديمقراطية ولكن النظام السياسي سيكون فيه ليبيرالية بحيث ستسمح النخبة الحاكمة غير الديمقراطية بحدود معينة من الليبيرالية السياسية.

كانت ورقة العمل الثانية للمحامي علي السفاريني بعنوان "الانتخابات الفلسطينية وامكانية الانطلاق منها لتجاوز اتفاقي اوسلو والقاهرة" حيث قال فيها: ان الانتخابات الفلسطينية المقرر اجراؤها هي من اكثر المواضيع اثارة للجدل والخلاف، ذلك لأنها من نتاج اطار مدريد واوسلو وهما منذ البداية موضع خلاف ومن يعارضهما يرى ان الانتخابات ليست سوى تكريس لما تم الاتفاق عليه في اوسلو ومدريد. والمعارضة تستند الى موقف مبدئي يتمثل في ان الحقوق الفلسطينية غير قابلة للتصرف، وان اطار مدريد واوسلو لم يحققا الحد الادنى من الحقوق الفلسطينية المغتصبة. لكن مسألة الانتخابات تحتاج الى تقييم أعمق وأشمل من المعيار الذي نقيم به اطار مدريد واتفاق اوسلو. ولا يكفي ان نحكم عليها من منظور واحد فقط، فيجب ان نأخذ بعين الاعتبار النتائج التي ستترتب عليها والآثار التي ستخلفها.

ورأى أن القول بأن المجلس الذي سيتم انتخابه سيكون محكوما بما تم الاتفاق عليه في القاهرة وما سيتم الاتفاق عليه لاحقا فيه اغفال لحقيقة أن العمل السياسي والكفاح الوطني هما من أهم العناصر الفاعلة في هذه الحركة وفي هذا التغيير، وانهما لا يتوقفان عند حدود الاتفاقيات أو المعاهدات. ومن جهة اخرى، فإن المجلس المنتخب، ومن ناحية قانونية، لن يكون مقيدا بالاتفاقات التي تمت خلال المرحلة الانتقالية. ولقد نص اتفاق اوسلو صراحة على الا تجحف أية اتفاقات يتم التوصل اليها أو أية اجراءات يتم اتخاذها خلال المرحلة الانتقالية بمستقبل المناطق وبالوضع النهائي الذي سيتم التفاوض بشأنه. اما القول بأن اقتصار الانتخابات على فلسطينيي الداخل سيؤدي الى تقسيم الشعب الفلسطيني، فإن تجاوز مخاطر ذلك الامر سيتوقف على قدرتنا وارادتنا في الحفاظ على وحدة شعبنا. وفي هذا المجال لا بد من اعادة تفعيل وبناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس صحيحة. وقال: عند الحديث عن الانتخابات فإنني أعني بها تلك التي يتمكن فيها شعبنا من انتخاب ممثليه الحقيقيين في المناطق المحتلة وفق المبادىء الديمقراطية الصحيحة. وفي هذا المجال أبرز عدة نقاط منها:

١- ان اجراء انتخابات سياسية عامة واقامة نظام حكم فلسطيني على الارض الفلسطينية يعتبر ممارسة حقيقية لحق من حقوق السيادة بالاضافة الى ان واقعا جديدا سيفرض نفسه على الأرض، وسوف نتحول من مجرد كيان نظري يجتهد في تثبيت وجوده على الأرض الى وجود قائم يتطور ويتقدم ويتفاعل مع الكيانات السياسية الاخرى التي يتألف منها المجتمع الدولي.

٢- ان المجلس الذي سينتخب سيتولى بنفسه مسؤولية مواجهة تحديات المرحلة النهائية المقبلة، كما ان انتخاب مجلس يعبر عن ارادة الشعب يتيح لنا تصحيح الاداء الفلسطيني التفاوضي.

Digitized by Birzeit University Library

٣- ان الانتخابات ستمكننا من اعادة بناء نظام حكم سليم يستند الى المبادىء الديمقراطية، ومن اعادة بناء المجتمع على اسس من سيادة القانون واستقلال القضاء ومحاسبة المسؤولين وهذا يحمل في طياته بذور الدولة الفلسطينية المقبلة.

٤- ان مجتمعنا يعاني من الفوضى والانقسام وفي ظل ذلك وفي غيبة سيادة القانون والاسس الديمقراطية لا يمكن احراز أي تقدم أو انجاز للاقتراب خطوة من الهدف المنشود. واذا تمكنا من اقامة نظام حكم ديمقراطي من خلال الانتخابات المقترحة يتاح فيه المجال للجميع للمساهمة في عملية البناء ومواجهة التحديات المقبلة، فان ذلك سيكون خطوة واسعة تقربنا من الهدف المنشود وتمكننا من تجاوز سلبيات اتفاقات المرحلة الانتقالية.

الورقة الثالثة كانت للدكتور سعيد زيداني حول "التصورالاسرائيلي بشأن مجلس سلطة الحكم الذاتي" قال فيها: ان هناك اتفاقا ضمنيا بين الحكومة الاسرائيلية والطرف الفلسطيني المفاوض على نقاط الانطلاق التالية:

١- ان الانتخابات لمجلس سلطة الحكم الذاتي ضرورية ليس فقط لدمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية وانما لاضفاء مسحة الشرعية على اتفاق اوسلو - القاهرة. وكما ان الطرف الفلسطيني المفاوض معني بالانتخابات للدلالة على شرعية الاتفاق والقائمين عليه، فان الطرف الاسرائيلي معني بالدلالة على أن الاتفاق قد عقد مع طرف تمثيلي شرعي يحظى بثقة الناس وتأييدهم، وشرعية الاتفاق تأتي عن طريق انتخابات يفوز بها مؤيدوه.

٢- ان السيادة في المرحلة الانتقالية ستكون بيد الحكم العسكري وسلطات الاحتلال سواء جرت انتخابات لمجلس الحكم الذاتي أم لا، وهذا ما يدركه الطرفان جيدا. ان الصلاحيات تنتقل من سلطة الاحتلال الى السلطة الفلسطينية بالاتفاق ولا تنتزع من طرف واحد، وهذا يعني ان السلطة الفلسطينية لا تتمتع بالسيادة على الأرض أو الناس في أية بقعة من فلسطين بما فيها غزة واريحا. والصلاحيات الممنوحة للسلطة، وان تفاوتت في قوتها، تبقى أقل من السيادة، وهذا أيضا يدركه الطرفان جيدا.

٣- ان عقد الانتخابات سوف ينتج عنه نهاية م ت ف كإطار ذي بعد نضالي وتحويلها الى جسم هش تابع لمجلس الحكم الذاتي المنتخب. ان الطرفين يعرفان جيدا أن م. ت. ف سوف تبقى، ورابين يريد لها ان تلعب دورا شبيها بدور الوكالة اليهودية التابع والداعم لاسرائيل، والسيد عرفات لا يتصور دورا مختلفا ل م. ت. ف بعد الانتخابات. ان اصلاح م ت ف قد يقلل من الضرر ولكنه لن يستطيع محاصرته تماما، ويدرك الطرفان ان الدور النضالي ل م. ت. ف قد انتهى.

٤- ان المعارضة قد وجدت نفسها بدون بديل سياسي عملي، وهذا ما أراده الطرفان الموقعان على الاتفاق وهو ما حصل فعلا. كما ان قدرة المعارضة على العرقلة، سواء شاركت بالانتخابات او قاطعتها، تبقى محدودة. وللطرفين مصلحة مشتركة في احتواء المعارضة

Digitized by Birzeit University Library

وتسييسها وتحويلها الى معارضة عادية ضعيفة. ان المعارضة وجدت نفسها بدون بديل سياسي عملي لأسباب خارجة عن ارادتها: أولا، شح الدعم المالي والسياسي والعربي والدولي، وثانيا، محاصرتها من قبل الطرفين الموقعين على الاتفاق. واذا افترضنا ان المعارضة سوف تشارك في الانتخابات فإن فوزها، وهذا أمر مستبعد، فيه نزع للشرعية عن الاتفاق وعن القائمين عليه.

٥- هناك على ما يبدو تفاهم ضمني بين الطرفين على تطبيق معظم بنود اتفاق اوسلو وخلق الحقائق المكتملة وغير القابلة للعكس على الارض، وذلك قبل بدء الحملة لانتخابات الكنيست الاسرائيلي. كما ان بحث القضايا المؤجلة الى مباحثات المرحلة النهائية لن يتم الا بعد الانتخابات المزمع عقدها في خريف عام ١٩٩٦ .

أما عن نقاط الخلاف فقد رأى ان الخلاف الحاصل بين الطرفين المتفاوضين حول المياه ونقل السلطات واعادة الانتشار يعود للصعوبة الكبيرة في الفصل المحكم بين المرحلتين الانتقالية والنهائية. ويدرك الطرفان ان قضايا المرحلة النهائية ترشح على التصورات المتباينة بشأن مواصفات المرحلة الانتقالية، والعكس صحيح.

ومن وجهة نظر الطرف الفلسطيني المفاوض فإن المرحلة الانتقالية هي مرحلة لا بد من تجاوزها للوصول الى دولة فلسطينية. أما من وجهة النظر الاسرائيلية، فإن الرؤية تختلف. فالمرحلة الانتقالية، من وجهة نظر الحكومة الاسرائيلية، هي مرحلة اختبار، ومقياس النجاح فيها مزدوج : توفير الامن الشخصي للاسرائيليين أولا، والتعاون في المجال الاقتصادي وغير الاقتصادي ثانيا. كما انهم يرون فيها مرحلة ضرورية لتحقيق الفصل التدريجي بين الشعبين المتجاورين من جهة، ولاعطاء الفرصة الكافية للحكومة لتحديد أولوياتها وبلورة تصوراتها بشأن مواصفات المرحلة الدائمة من جهة ثانية. ثم ان اسرائيل قد سلمت بقيام كيان فلسطيني هو اقل من دولة ولكن اكثر من حكم ذاتي، اي دولة فلسطينية منقوصة في القدس، والارض والسيادة تحت حماية اسرائيل. ولأن المرحلة الانتقالية هي مرحلة اختبار أولا، ولغياب التصور الاسرائيلي المحدد حول المرحلة النهائية ثانيا، ونظرا للسعي الفلسطيني الحثيث لاضافة الدسم للمرحلة الانتقالية ثالثا، فإن حكومة اسرائيل برئاسة رابين تصر دائما على التالي:

١- الفصل الواضح والمحكم بين المرحلتين الانتقالية والدائمة.

٢- ابداء حساسية مفرطة وبخل مفرط في مجال التنازل في المرحلة الانتقالية.

٣- ان المرحلة الانتقالية بكل جوانبها، خاصة الامنية، هي تحت السيطرة الاسرائيلية.

٤- عدم التنازل في امور حساسة مثل القدس والمستوطنات حتى لا يحبط سعي حزب العمل للفوز في الانتخابات المقبلة.

٥- ضرورة تسييس واضعاف المعارضة الفلسطينية بالضغط عليها من الخارج والداخل على

Digitized by Birzeit University Library

حد سواء.

واشار الى ان المجلس المتفق على عقد الانتخابات لاختيار أعضائه هو للمرحلة الانتقالية فقط، وان عدد اعضائه وطبيعة صلاحيته يجب ان يكونا متناسبين مع طبيعة المرحلة. وبهذا الشأن يمكن اجمال التصور الاسرائيلي كما يلي: أولا، فيما يتعلق بالصلاحيات، حسب الفهم الاسرائيلي، سيكون المجلس المنتخب مجلسا اداريا تنفيذيا له صلاحيات محدودة في مجال التشريع، وحدود التشريع هذه سوف تتوازى مع حدود الصلاحيات. ثانيا، فيما يتعلق بعدد الاعضاء، فإن الخلاف حول عدد الاعضاء ليس مبدئيا بل هو قابل للحسم اذا حسمت بقية الامور ذات العلاقة بالصلاحيات. ان مجلسا تمثيليا موسعا قد يكون مصدر ازعاج، واسرائيل لا تفضل مجلسا موسعا يكون اقناعه بما يتفق عليه في المفاوضات اكثر صعوبة. كما ان مجلسا موسعا سيكون اقل عرضة للضغط عليه لقبول أية اتفاقات يتم التوصل اليها، خاصة فيما يتعلق بقضايا المرحلة النهائية.

أما البعد الرمزي فيتمثل في ان تسليم اسرائيل بقيام برلمان فلسطيني منتخب قد يوحي لجميع الأطراف المعنية بأن المسيرة السلمية تتقدم باتجاه دولة فلسطينية مستقلة. وان البرلمان يوحي بالسيادة ويرمز اليها. وفي الختام وضح الدكتور سعيد ان الاهداف والاولويات ومحددات المواقف الفلسطينية تختلف عنها لدى الجانب الاسرائيلي، وأكد على أنه يجب الاصرار على الامور التالية:

١- ان الانتخابات ضرورية لدمقرطة الحياه السياسية الفلسطينية، وللتأكد من استقامة اداء اجهزة السلطة الوطنية. ومن هنا، يجب البدء بحوار فوري وجدي بين الاطراف الفلسطينية المختلفة حول مسودة قانون الانتخابات، وتوفير الشروط لمشاركة جميع الاحزاب والحركات فيها حين عقدها.

٢- مجلس تمثيلي منتخب لا يقل اعضاؤه عن ٦٠ عضوا يعمل مع الرئيس المنتخب لادارة شؤون المرحلة الانتقالية، وان لا يكون للرئيس صلاحيات تتجاوز صلاحيات المجلس وان لا تكون هناك فردية في اتخاذ القرار.

٣- في الشؤون الفلسطينية العامة، ولغرض التفاوض على مواصفات وقضايا المرحلة النهائية، يتم اتخاذ القرار من قبل هيئة تشمل الرئيس والمجلس المنتخب وما لا يقل عن ٤٠ عضوا يتم فرزهم بالاتفاق أو الانتخاب أو التراضي من قبل المجلس الوطني عند انعقاده. اما اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي فقد عفا عليهما الزمن.

كانت ورقة العمل الأخيرة في الجلسة الاولى للدكتور مضر قسيس وهي بعنوان "بعض الشروط الضرورية لتكون الانتخابات الفلسطينية خطوة على طريق ممارسة تقرير المصير". اشار الدكتور مضر في البداية الى عدد من المقدمات التي سيعتمد عليها في حديثه وهي:

١- ان الهيئة الناجمة عن الانتخابات الفلسطينية لن تكون هيئة تشريعية ويمكن لها في أحسن

Digitized by Birzeit University Library

الأحوال ان تكون هيئة تمثيلية للمجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

٢- ان الانطلاق من واقع اليوم يعني البحث عن آلية لتقرير المصير لا تكون الخطوة الاولى فيها تحرير الأرض، وذلك يعني القبول بفكرة تقرير المصير على مراحل.

٣- امكانية اعتبار الانتخابات وسيلة لتحقيق أهداف نضالية فلسطينية من نوع يختلف عن ذي قبل.

٤- الاقرار بوجود سلطتين على الارض الفلسطينية، واعتبار عملية نقل السلطات الى الجانب الفلسطيني جزءا من عملية التخلص من ازدواجية السلطة.

٥- الاقرار بأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية وما يترتب على ذلك من تغييرات من الضروري اجراؤها على الاهداف ووسائل العمل السياسي الفلسطيني.

٦- الاقرار بأن م. ت. ف. لم تعد ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطيني.

٧- الاقرار بفقدان المقومات السياسية لوحدة الشعب الفلسطيني والمتمثلة في وحدة المصالح وفي آلية اتخاذ القرار السياسي.

وقال: ان خوض العملية الانتخابية لن يفي بالاغراض المتعلقة بجعل العملية الانتخابية وسيلة للنضال في سبيل تحقيق مجموع التطلعات الفلسطينية وتحقيق المصير، الا اذا اقترن بعدد من الشروط التي ستوفر له مقومات النجاح. فبدون تجاوز نقاط الضعف في الموقف الفلسطيني لن تستطيع الانتخابات ايقاف الشعب الفلسطيني على طريق ممارسة تقرير المصير الفعلية، ومن أهم هذه الشروط:

١- تجاوز وسائل العمل القديمة على ان يقترن بهذا هضم التجربة النضالية الفلسطينية، وهذا يتطلب بذل الطاقات في دراسة هذه التجربة والافادة منها بتجرد وموضوعية وتوجيه نقد ايجابي تجاه الذات.

٢- النظر الى الامور المختلفة المتعلقة بالحركة الفلسطينية من منظار الأهداف وليس الوسائل، الاهداف النهائية وليس المحلية.

٣- الانتباه الى خطورة مرحلة ازدواجية السلطة القائمة اليوم والعمل على الحد من مظاهرها.

٤- التعامل بحذر شديد مع قضية الفصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية، فما يحمله في طياته من المخاطر يوازي مخاطر الفصل التعسفي بين المنطقتين، والانتباه الى تماثل وضع الضفة الغربية مع وضع قطاع غزة كشرط للمباشرة في الانتخابات.

٥- ان التحول في دور م. ت. ف لا ينسحب بشكل مباشر على كافة مؤسساتها، فبقاء المجلس الوطني وتفعيله هو احد السبل الرئيسية للحفاظ على أهم مظهر قانوني من مظاهر وحدة

Digitized by Birzeit University Library

الشعب الفلسطيني. وعلى المجلس الفلسطيني لعب دور مشابه لدور الوكالة اليهودية في تنظيم عملية عودة فلسطينيي الشتات الى فلسطين.

٦- ان انتهاء مرحلة التحرر الوطني لا يعني التخلي عن مهام التحرر الوطني غير المنجزة، وهذا يعني تغيير سلم الاولويات السياسية وليس تغيير المهام المنوطة بالحركة الفلسطينية بمجملها.

٧- العمل على الحفاظ على وحدة المجتمع الفلسطيني بإيجاد الآليات الضرورية للتعبير السياسي والاقتصادي والمؤسسي عن الاجماع الفلسطيني الى حين الانتخابات، خاصة في منطقة غزة. وقد شكل قطاع غزة الدافع الرئيسي لعدد من الخطوات السياسية التي خطتها القوى المختلفة في المنطقة باتجاه استقلالية عملية تقرير المصير الفلسطيني. ان فصل القطاع عن الضفة الغربية واقتصار الكينونة الفلسطينية، بمعناها الحقوقي السياسي، عليه يعني تحفيز الاتجاهات الميالة للابقاء على الايديولوجية الصهيونية بشقيها، وذلك سيؤدي الى زيادة الآلام المرافقة لعملية الحل السلمي واطالتها.

٨- الانتباه الى شروط العملية السلمية وطبيعتها المعقدة ومنها: الطبيعة الاقليمية للعملية، قيام العملية منذ اوسلو على تحالف جديد اسرائيلي - مصري - فلسطيني معاد للاصولية، وهو تحالف يطمح الى انضمام حلفاء جدد. العملية السلمية التي ابتدأت في مدريد يجب ان تكون بداية لعملية اوسع تنصب فيها الجهود العربية لاعادة ترتيب المنطقة كخطوة اولى على طريق تغيير طبيعة التقاسم الوظيفي العالمي القائم بين الشمال والجنوب.

وقال: ان رسم الاستراتيجية الفلسطينية وفقا للتصورات السابقة يتطلب وجود حكومة وطنية قادرة على استيعاب مصالح الجماهير الفلسطينية والتعبير عنها، على تنوعها، وفقا لمبدأ الهيمنة المحدودة. ولكي تتمكن الحكومة من ذلك يجب ان تكون قادرة على العمل بالحد الادنى من القيود الخارجية والاقصى من القيود الداخلية، وهذا ما يجب ان يشكل المحور الحقيقي للموقف من الانتخابات. فالهيئة المنتخبة ولكونها مفاوضة لديها القدرة على تصفية ازدواجية السلطة بتسلمها المهمات السلطوية من الاسرائيليين، والعمل على انشاء المؤسسات القادرة على التعبير عن طموحات شعبنا في الضفة والقطاع بحيث يكون التعامل مع فلسطينيي الشتات مبرمجا وفقا للاتفاقيات اللاحقة وقدرة الاستيعاب التي على السلطة خلقها في الداخل بشكل مدروس، بحيث يؤدي الامر في النهاية الى ممارسة غير منقوصة لحق تقرير المصير.

٩- التأكد من توفر شروط نزاهة الانتخابات وتمثيلها للمجتمع الفلسطيني، خاصة وان هذه المواضيع تتعلق ايضا بالظروف التي تجعل انتخاب هيئة تمثيلية فلسطينية موضوعا يتم التفاوض بشأنه مع اسرائيل وبإشراف دولي، وهي لا تتعلق بالفلسطينيين وحدهم. ولكي تكون الرقابة على نزاهة التصويت وفرز الاصوات وسير الانتخابات كافية لتقرير نزاهة

Digitized by Birzeit University Library

الانتخابات بشكل عام يجب ان تتوفر الوسائل لضمان نزاهة المبدأ الانتخابي نفسه وتكافؤ الفرص لدى مختلف الفلسطينيين الذين ستنطبق عليهم قرارات المجلس المنتخب وتطالهم صلاحياته. وقال: ان نزاهة الانتخابات وظروفها لا تشكل أساسا كافيا لخوضها بالنسبة لأي من الأطراف الفلسطينية، فهناك شكوك مبرره حول ما سيستفيده الشعب الفلسطيني من هذه الانتخابات. فالانتخابات لا تعدو كونها وسيلة لتحقيق اهداف، وهي في صورتها المثلى آلية لممارسة حق تقرير المصير.

وقال: ان الحد الادنى من الشروط الضرورية لضمان فاعلية الانتخابات الفلسطينية هو التالي:

١- القدرة على التمخض عن جسم تمثيلي للمجتمع الفلسطيني.

٢- ضمان قدرة كافة الاطراف التمثيلية على خوض المعركة الانتخابية.

٣- وضوح مهمات وصلاحيات الهيئة المنتخبة.

٤- وجود السبل الكفيلة بتمكين الهيئة المنتخبة من القيام بمهامها.

٥- القدرة على محاسبة الهيئة المنتخبة هيئة واعضاء.

٦- وجود الهيئة المنتخبة في هيكلية معينة بحيث تصبح خاضعة للرقابة.

٧- وجود امكانية معقولة للطعن بالانتخابات.

وقد اختتمت الجلسة الاولى بجلسة نقاش شارك فيها الحضور، حيث تناول النقاش القضايا المطروحة في الجلسة الاولى وابداء الملاحظات والتعليقات حولها.

أما الجلسة الثانية فقد قام بادارتها الدكتور جورج جقمان، وقدمت فيها ورقتا عمل، كانت أحداهما للدكتور عزمي بشاره حول "جاهزية المجتمع السياسي الفلسطيني للانتخابات" قال فيها: اننا نتعامل مع اتفاق اوسلو الذي غير الخارطة السياسية الفلسطينية تغيرا جذريا وموافقة حركة التحرر الوطني الفلسطيني على ان تكون طرفا فيه، وكأن الحركة كان لديها عدة خيارات واختارت الأسوأ، والقوى المعارضة للاتفاق أصبحت أكثر جذرية في معارضتها، وهذا لا يعني أن أمام القيادة ان تختار اسوأ ما هو ممكن من عدة حلول ممكنة. فقد اختارت ان تعيش كقيادة، وكان امامها خياران : اما ان تكون، او تزول. وقد اختارت ان تكون كقيادة وكنت اتمنى لو زالت هذه القيادة عام ٨٢ بعد الهزيمة الساحقة لها في حرب لبنان، لكن الانتفاضة أنعشتها. المعارضة الفلسطينية، الآن، ترى انها أمام عدة خيارات عندما تتحدث عن الانتخابات، فهي تناقش الانتخابات وكأنها احد الخيارات العديدة المطروحة أمامها. وتتصرف القوى اليسارية الفلسطينية وكأن أمامها عدة خيارات والانتخابات أهمها، مثلما كانت القيادة الفلسطينية أمام وضع اليمين الفلسطيني المشهور بغريزة حب البقاء. وقال: عندما اقول يجب ان نخوض الانتخابات فلا أقصد بالضرورة خوض الانتخابات في قائمة المجلس، اذ يمكن خوضها في مقاطعتها، لكن أسوأ ما يفعله

Digitized by Birzeit University Library

اليسار الفلسطيني هو ان يختبىء وراء شعار اسقاط اوسلو أو وراء تخريجات معينة. واشار الى انه لا يعتقد ان اهم ما في الانتخابات اعطاء شرعية لاوسلو. فاوسلو لم يستند الى شرعية واستند في الاساس الى شرعية موازين القوى، وفرض على حركة التحرير الوطني الفلسطيني. فمن وافق على اوسلو هو م. ت. ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمعارضة الفلسطينية كانت ضد ذلك. وكذلك حماس لم توافق على اوسلو ولم تكن جزءا من م. ت. ف ولم تخش على اموالها، ولديها، من الناحية العملية، ازمة للمرحلة القادمة. وذكر انه في جميع الحالات التي نعرفها في المنطقة ومنذ بداية القرن الحالي ارتبط النضال الوطني بالنضال الدستوري، ولم تكن الديمقراطية موضوعا غريبا لدى حركات التحرير الوطنية العربية. لكن الحركة الوطنية الوحيدة التي قاطعت الانتخابات ورفضتها كانت الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد رأت آنذاك ان الانتخابات في تلك الحالة فيها تطبيق لوعد بلفور. واشار الى انه عند اجراء انتخابات سنجد شعبا متعطشا لممارسة حق الاقتراع مثلما حدث في كافة المستعمرات.وسنرى ما هي الامكانيات امام المجتمع الفلسطيني اذا ما وقف اليسار متفرجا على معركة الانتخابات المتاحة امامه. واشار الى ان ضرب المجتمع السياسي الفلسطيني، اي البنى الحزبية القائمة سياسيا، سيؤدي الى بروز بديل آخر هو نظام الحمولة والعشيرة، بمعنى ان تتحول الحموله الى حموله سياسية وجهاز عسكري بيروقراطي وهذا سيكون، ولفترة طويلة، عائقا امام اي تطور في المستقبل. ان الديمقراطيين الفلسطينيين حريصون على وجود المجتمع السياسي الفلسطيني رغم مساوئه ومشاكله ليس فقط من منطلقات وطنية ولكن ايضا من منطلقات ديمقراطية، وهذا هو الضمان الوحيد حاليا لغياب رأس المال الذي هو الضمان الوحيد لحداثية المجتمع الفسلطيني. وذكر ان الاحزاب السياسية الفلسطينية اختارت ان لا تتواجد في طرف واحد مقابل القطب اليساري. واذا اختارت ان لا تخوض الانتخابات عمليا فانها سوف تقضي على المجتمع السياسي الفلسطيني. فاذا اختارت القوى الفلسطينية المعارضة الغياب عن الانتخاب، فان في هذا غياب عن السياسة. وعند الحديث عن خوض الانتخابات فإن المقصود هو ان تصبح الانتخابات موضوع نقاش عن المعارضة الفلسطينية من حيث شروطها وخوضها للانتخابات او عدم خوضها لها.

وقال: ان خوض الانتخابات لا يعني انزال قائمة وبرنامج سياسي فقط، ففي هذا خوض معركة ونقاش جماهيري حول كل بند وحول كل تفاصيل الانتخابات القادمة. وعندما تحين الانتخابات تختار المعارضة اما مقاطعتها او المشاركة فيها، ولكن عندما تقاطعها تكون هذه المقاطعة مشاركة وليست ادارة للظهر.

ورأى انه اذا استمرت المعارضة الفلسطينية في التعامل مع الانتخابات مثلما فعلت مع اتفاقية اوسلو فانها ستساهم في القضاء على المجتمع السياسي الفلسطيني، وتساهم بذلك في فتح المجال لجهاز فتح العسكري او الامني الذي يسمونه الشرطة الفلسطينية، وفتح مجال لاسوأ ما في المجتمع من عشائرية وتخلف في المستقبل القريب. وقال: من الواضح، عندما يتم السلام الاسرائيلي-السوري، ان آخر امكانية للاستفادة من الكفاح المسلح ستزول. ان المعارضة الفلسطينية يجب أن تتخلص من الازدواجية، فاما ان تشارك في قيادة م ت ف وتسعى جبهة ضغط او تخرج تماما من

Digitized by Birzeit University Library

جميع العملية السياسية. ان اللعبة السياسية الفلسطينية لغاية الان لم تعرف شيئا يسمى بالمعارضة حقيقة، فنحن نعرف اما الرفض او المحاصصة، اي ان تكون جزءا من العملية الجارية او معارضا لها. عندما انهارت م. ت. ف فان جزءا اساسيا من اليسار الفلسطيني ضرب لانه جزء منها. وقال: ان على الطرف الديمقراطي الا يفرط في التحدي الاساسي بعد خوض الحاجز النفسي الذي تفرضه عقلية التحدي بعد الاقرار برفض الانتخابات لاسباب استراتيجية. واشار الى ان الاحصائيات التي يقوم بها مركز نابلس تصلح للتصنيف وتشخيص الازمة، فهي تشخص نتائج المعارضة الفلسطينية ولكنها لا تصلح لان تكون دليلا على الطاقة الكامنة في مجتمعنا لهذا اليسار المنتخب لخوض المعارك السياسية.

وكانت الورقة الاخيرة في الجلسة الثانية للاستاذ تيسير العاروري حول "التبعات السياسية المحتملة لقيام مجلس فلسطيني منتخب" قال فيها: اذا ما جرت الانتخابات لاختيار اعضاء المجلس الفلسطيني فإن هذا الحدث سيكون من اهم الاحداث في التاريخ الفلسطيني المعاصر، ليس فقط لأنه مفتاح الاستقلال الوطني والدولة كما يرى البعض، وانما لأنه سيكون فاصلا واضحا بين مرحلتين هما: نهاية الطور الثاني للحركة الوطنية الفلسطينية وبداية طورها الثالث، وهو يوم سيؤرخ في تاريخ الفلسطينيين.

وذكر في حديثه انه ينطلق من عدة قناعات:

١ . عدم الموافقة على الحجج الواهية التي تعزو سياسية التراجعات والاتفاقيات المذله والنتائج المحبطة لعملية السلام والمفاوضات الى مقولات "الخلل في موازين القوى الدولية، وتخلي العرب عنا، والعالم ذي القطب الواحد" والتي تعلق عليها اخطاء العامل الذاتي.

٢ . القناعة الراسخة بأن النتائج التي تم التوصل اليها منذ اتفاقية اعلان المبادئ في اوسلو لم تكن قدرا لم يكن بالامكان تحاشيه.

٣ . ان البيروقراطية الفلسطينية سعيا منها لتأمين مصالحها والدفاع عنها لا تعرف حدودا او محرمات.

وتوقف عند بعض المؤشرات والظواهر التي تستحق الدراسة مثل الخوض في التبعات المحتملة لانتخاب المجلس الفلسطيني:

١ . ان ظاهرة عدم وجود رأي عام فلسطيني بسبب غياب غالبية العناصر الضرورية لوجوده تفسح المجال للديموغاغية السياسية والتضليل والكذب على الجماهير دون خوف من العواقب. وان مسألة وجود او غياب رأي عام لها ارتباط بمختلف جوانب الحياة السياسية وتدل بالتالي على مدى الاستعداد للالتزام بقواعد اللعبة الديمقراطية وبشكل خاص من طرف السلطة القائمة حاليا واجهزتها واذرعها الامنية.

٢ . ظاهرة ضعف جماهيرية العمل السياسي وابتعاد الجمهور عن المشاركة فيه وفقدانه لجاذبيته

Digitized by Birzeit University Library

بسبب الاحباط الذي يعاني منه غالبية الشعب الفلسطيني. والشروط الضرورية لجذب الجمهور الى صناديق الاقتراع للادلاء بالاصوات لمصلحة جهة سياسية معنية تتوقف على مقدرتها في ان تقدم للجماهير وبشكل مقنع فسحة من الأمل في هذه المرحلة الصعبة.

٣ . التنبه الى سياسة الحكومة الاسرائيلية تجاه المزيد من احكام الاغلاق على قطاع غزة وفصل الضفة الغربية عنه ومحاولة هدم ما بناه شعب الضفة والقطاع من علاقات في مختلف المجالات خلال اكثر من خمسة وعشرين عاما. ومقابل هذا الاغلاق هناك مظاهر لمزيد من انفتاح قطاع غزة على مصر، وانفتاح الضفة الغربية على الاردن. ثم ما المغزى السياسي لحقيقة اقدام السلطة الفلسطينية على فرض رسوم جمركية عند حاجز ايرز على البضائع المنتجة في الضفة الغربية لدى نقلها الى قطاع غزة؟

٤ . ظاهرة ولادة احزاب وحركات سياسية جديدة بعد ان بدأت السلطة الفلسطينية ممارسة الصلاحيات المخولة اليها في قطاع غزة واريحا. ان بعض هذه الظواهر هو تعبير عن عملية المخاض الجديدة وفيه ما هو رفض او نفي لما هو قائم. والبعض الآخر يجب رؤيته ليس بمعزل عن السلطة واجهزتها الامنية المختلفة، خاصة رئاستها، الهادفة الى شرذمة المعارضة وتسخيفها في اعين الجماهير، وبالدرجة الاولى اجهاض عملية تبلور القطب الثالث.

وقد اوضح الاستاذ تيسير العاروري بعض التبعات السياسية المحتملة لقيام مجلس فلسطيني منتخب ومنها :

اولا، ان مكانة ومركز واهمية م. ت. ف على الصعيد الفلسطيني والعربي والدولي بوصفها مرجعية تمثيلية وسياسية للشعب الفلسطيني تشهد عملية تراجع متسارعة. فبدلا من ان تكون مرجعية للسلطة وللمفاوض الفلسطيني جرت عملية تهميش وتجاهل لدورها ومكانتها السياسية، وتجري بوتيرة اشد عملية احلال السلطة الفلسطينية مكانها. ومع ان ازمة م. ت. ف شاملة الا ان انتخابات مجلس فلسطيني في الضفة الغربية والقطاع ستسرع في عملية تخطي مرحلة م. ت. ف، وستكون هناك قوى فلسطينية وعربية واسرائيلية ودولية مؤثره ومعنية بتقديم هذا المجلس كبديل للمجلس الوطني الفلسطيني وابراز التعارض فيما بينهما. وعملية احلال المجلس المنتخب محل المجلس الوطني الفلسطيني ستكون سهلة وسريعة.

ثانيا، لا يمكن تجاهل ان احدى المهمات التاريخية المطلوبة من المجلس المنتخب هي ان يؤمن تنفيذ الغاء تلك المواد من الميثاق الوطني الفلسطيني التي طالبت اسرائيل بالغائها.

ثالثا، ان المغزى السياسي من اجراء انتخاب مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني في ظل سيادة سلطات الاحتلال الاسرائيلية الفعلية على الضفة الغربية والقطاع يشير اولا الى سقف سلطات وصلاحيات هذا المجلس من جهة والى المرجعية الحقيقة له من جهة اخرى.

Digitized by Birzeit University Library

رابعا، في ظل مركزية المعركة على مصير القدس وادعاء اسرائيل بأن القدس الموحده هي عاصة دولة اسرائيل الابدية، تصبح صيغة مشاركة اهل القدس في الانتخابات ذات أهمية فائقة لحسم مصير المدينة ومن بين اهم المعايير لتحديد الاهداف الحقيقية، اسرائيليا، لاجراء انتخابات المجلس الفلسطيني، وما لهذه الانتخابات من تأثير على مجرى ومستقبل قضية الشعب الفلسطيني بمجملها. كما ان هناك اهمية للتوقف عند ظاهرة المتغيرات التي تجري في رام الله والبيره دون مدن الضفة الاخرى وارتباط ذلك بمسألة القدس. وهي ظاهرة تبدأ بحركة الهجرة الواسعة لأغلبية المؤسسات من القدس الى خارجها "رام الله والبيره" وعمليات البناء الواسعة فيها وتطوير بنيتها التحتية واتخاذها مقرا لاغلبية مؤسسات وكبار موظفي السلطة.

خامسا، لقد كان من السمات البارزة للطور الثاني للحركة الوطنية الفلسطينية، طور م. ت. ف، غياب آلية قانونية محدده بدقة للتغيير: تغيير القيادة والقادة واللجنة التنفيذية وعضوية المجلس المركزي والوطني. فالآلية الوحيدة كانت حقيقة هي ارادة الرئيس. ومن هنا، يبدو ان احدى اهم النتائج المباشرة لعملية انتخاب المجلس الفلسطيني هي الاقرار المباشر بالانتخابات كآلية للتغيير. وفي حالة انتخاب المجلس الفلسطيني الموعود فالامر لن يكون بهذه البساطة. وبانتخاب الرئيس بشكل مباشر وبالتوازي مع انتخاب اعضاء المجلس، وكون الرئيس يجمع بين رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة المجلس في آن واحد وفق الصلاحيات التي اعطيت له بموجب القانون المقترح، والتي تضعه فوق المجلس، فاننا نجد انفسنا قد عدنا الى العهد السابق. فلكي تكون الانتخابات آلية فعالة للتغيير يشترط ان تتم بحرية ونزاهة وديمقراطية، واذا كان يراد للاشراف والرقابة الدولية على الانتخابات ان تكون حادة، فعلى المراقبين ان يباشروا اعمالهم التحضيرية قبل بضعة اشهر وليس قبل يوم الانتخابات باسبوع واحد. اما مسألة صلاحيات وسلطات المجلس الفلسطيني الذي سيتم انتخابه ومداها فإن حدود صلاحياته في التشريع تحدد الى مدى بعيد حدود امكانياته كمجلس منتخب في خلق آليات التغيير من خلال القوانين والتشريعات التي يقرها.

سادسا، اما فيما يتعلق بالمجلس والمفاوضات، فمن الناحية النظرية التجريدية، يبدو ان وجود مجلس فلسطيني منتخب يرتكز اليه مجلس سلطة الحكم الذاتي، وبالتالي الوفد المفاوض، يجب ان يمنح هذا الوفد قوة مضاعفة على طاولة المفاوضات. كما يجب ان يكون لذلك انعاكس على طريقة اختيار اعضاء الوفود واللجان المفاوضة وعلى معايير الاختيار. ولكن وقفة تحليلية قصيرة تستند الى الوضع الملموس تقودنا الى رؤية ان ما ورد اعلاه هو مجرد صورة وردية مبالغ فيها تعكس التمنيات لا الحقائق. ومرد ذلك حالة الضعف التي سيكون فيها المجلس امام رئيس السلطة من جهة، وامام الاسرائيليين من جهة أخرى. ولذلك، فان الاحتمال الاكبر هو ان الامور على مسرح المفاوضات لن تحصل عليها اية تغييرات دراماتيكية.

سابعا، ان اولئك الذين يفكرون بعقلية من وضعوا "مشروع القانون بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة" لا شك أن لديهم رؤية واعتبارات مختلفة تماما لمسألة الانتخابات والمجلس الفلسطيني، ومن الممكن انهم ينظرون اليها كعملية سقفها لن يتجاوز سقف الاستفتاءات على الرئاسة وانتخابات مجالس الشعب والامة في دول مجاوره. ان هذه الذهنية تمثل

Digitized by Birzeit University Library

ذهنية قطاع واسع من هرم السلطة وقاعدتها. وقد تلا الجلسة الثانية والاخيرة جلسة نقاش دارت حول المواضيع الحيوية التي تم التطرق اليها في هذه الجلسة وشارك فيها الحضور كافة.

عائشه مصطفى احمد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

ورشة عمل حول مشروع قانون الأحزاب الفلسطينية

عقدت هذه الورشة بتاريخ ١٩٩٥/٩/٢٦ في قاعة بلدية البيرة بتنظيم من وزارة الاعلام الفلسطينية وبحضور عدد كبير من ممثلي الفصائل والقوى السياسية الفلسطينية والاكاديميين والقانونيين. وتعتبر هذه الورشة واحدة من سلسلة اللقاءات التي تنظم لمناقشة مشروع قانون الأحزاب جماهيريا وللتحاور على قاعدة الوحدة الوطنية والتعددية السياسية للوصول الى اقتراحات وصيغة مناسبة لهذه القضية الهامة التي تتعلق بمصير شعبنا الفلسطيني قبل اقرارها من قبل الجهات المختصة. وكانت صحيفة القدس قد نشرت نص مشروع قانون الاحزاب بتاريخ ٩/٧/ ١٩٩٥، وقد صدر المشروع بقرار من رئيس السلطة الوطنية وأعده ديوان الفتوى والتشريع في وزارة العدل في السلطة الوطنية، وحددت مهلة مدتها ثلاثة اسابيع لتقديم المقترحات والآراء والملاحظات على مشروع القانون لدراستها. وبعد اعداد الصيغة النهائية سيتم عرضها على مجلس الوزراء لاقرارها والموافقة عليها. وقد عقدت الورشة على جلستين احداهما صباحية واخرى مسائية، وقام بادارة الجلستين الاستاذ ابراهيم سجدية. وافتتح الورشة المتوكل طه الوكيل المساعد في وزارة الاعلام حيث ألقى كلمة باسم الوزارة رحب فيها بالحضور وقال فيها ان وزارة الاعلام تسعى دوما لخلق مساحة اكثر اتساعا للرأي والرأي الآخر في مجتمعنا، واكد على اهمية وجود الاحزاب السياسية وضرورة وجود المعارضة لتشكل المنبر النقدي. وأشار الى ان اي قانون وضعي لا يحقق العدالة الا بقدر ما نكون عادلين في صياغة الواقع وبقدر ما يقوم بترتيب وتنظيم العملية المرتبطة به، وان القانون في حالتنا الفلسطينية يجب ان يكرس التعددية السياسية والديمقراطية. وتطرق الى استلاب حقوق الاقليات من قبل النظام السياسي السائد في العالم المحيط بنا عبر التمويل والقوانين تحت ذرائع مصدرها الخوف العام، وطالب بالبحث عن قاعدة متزنة تقام عليها الاحزاب.

كانت المداخلة الاولى في الجلسة الاولى لأمين سر اللجنة العليا لحركة فتح مروان البرغوثي قال فيها ان حركة فتح لم تصل الى وجهة نظر نهائية حول مشروع قانون الاحزاب. واشار الى انه يجب الاعتراف بأن هناك سلطة وطنية للشعب تشكل كيانه السياسي، واننا على ابواب مرحلة

Digitized by Birzeit University Library

جديدة بعد اتفاق طابا، كما ان الشعب الفلسطيني يطمح لبناء دولة النظام والقانون والمؤسسات واقرار التعددية السياسية باعتبار الاحزاب السياسية هي أحد أركان وجود النظام السياسي. وأكد على ضرورة وجود قانون للاحزاب، لكنه رأى انه من المبكر طرح مثل هذا القانون لكونه جوهريا وحيويا في الحياه السياسية الفلسطينية، وتقدم بالشكر الى وزارة العدل لموافقتها على تمديد مناقشة القانون لمدة ثلاثة شهور أخرى ليتسنى لكافة القوى الفلسطينية مناقشته بشكل جدي. وقال ان مشروع القانون يحتاج الى عدة خطوات لاقراره عبر سلسلة لقاءات على مستوى كافة القوى الفلسطينية تتوج بعقد مؤتمر شعبي يشارك فيه ممثلون عن هذه القوى وانه لن يعتبر قانونا الا بعد اقراره من قبل المجلس التشريعي الذي سينتخب. كما اشار الى ان نظام م. ت. ف السابق لم يعد مقبولا بحكم الوضع الجديد للشعب الفلسطيني، وانه لا بد من استناد السلطة الى قوانين ولوائح يقوم عليها الكيان الفلسطيني الجديد حيث ان السلطة الوطنية هي سلطة مؤقتة بحكم الواقع، وان الانتخابات التشريعية ستكون هي الاساس للسلطة التي يجب أن تعود الى الشعب.

وكانت المداخلة الثانية للشيخ جمال سليم من قياديي حركة المقاومة الاسلامية "حماس" قال فيها أن موقف الحركة من مشروع القانون هو موقف مبدئي أولي. واشار الى صدور مثل هذا المشروع في ظل استمرار السيطرة الاسرائيلية على مجمل الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وفي ظل اتفاقيات لا توفر الحد الأدنى من السيادة والاستقلال والحرية السياسية للشعب والسلطة على حد سواء، ومناخ سياسي غير مستقر وفقدان المرجعية للدستور وغياب سلطة منتخبة، الأمر الذي يهدد الديمقراطية الحقيقية ويشير الى نهج خطير. وقال انه مشروع لتنظيم الحياه السياسية لا يرقى الى الصفة القانونية الثابتة بسبب الظرف الاستثنائي والتداخل في الصلاحيات والازدواجية في السلطات الاسرائيلية والفلسطينية، وانه كان من الأجدر البحث عن تفاهم وتراض شعبي شامل ومؤقت حول الاسس العامة لتنظيم الحياه السياسية.

وقد انتقد مجمل بنود القانون وطالب بتغيير عدد من المواد التي يحتويها وتعديل مواد أخرى، وطالب أيضا بتمديد الفترة الزمنية المحددة لابداء الملاحظات على القانون، حيث اشار الى ان اخراج مثل هذا القانون سيزيد الهوة بين ابناء الشعب الواحد في وقت نحن فيه بأمس الحاجة الى روح الوحدة، وان القانون يضع قيودا على تأسيس الاحزاب في وقت ننشد فيه الحرية. وطالب بوضع صيغة اجرائية واضحة المعالم لاخراج صيغة لمشروع القانون المطروح. وحتى توضع الملاحظات موضع الاهتمام اقترح تشكيل لجنة وطنية شاملة من القوى السياسية والخبراء لتقييم واعادة صياغة القانون المقترح للوصول الى قانون للاحزاب يحفظ لحمة شعبنا ويحافظ على منجزاته ويصوغ مستقبله على اسس من العدل والديمقراطية الحقة. ومن ضمن تعليقاته على البنود المطروحة، طالب السلطة بوضع لائحة مرافقة للقانون لتوضيح الجهات المعادية من احزاب ودول وتنظيمات وافراد.

أما عصام عبداللطيف عضو المجلس المركزي ل م. ت. ف. وممثل (فدا) فقد قال في كلمته ان مناقشة القانون لا يمكن أن تسير في الاتجاه الصحيح مالم ترتبط بالمرحلة السياسية التي يمر بها

Digitized by Birzeit University Library

الشعب والنضال الفلسطيني. وان مشروع القانون يجب ان يأخذ بعين الاعتبار طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني، وهي تمازج استكمال النضال الوطني مع مهمات بناء المجتمع الفلسطيني واستقلاله المدني. كما ان المشروع يجب ان ينطلق من نصوص وتشريعات تعتبر الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج شعبا واحدا موحدا. وان ينطلق من تكامل الجهد الوطني، وخاصة المعارضة الفلسطينية. وقال: ان التقدم بمشروع القانون هذا يشكل خطوة وانجازا كبيرا للشعب الفلسطيني، وانه لا يمكن مناقشته بمعزل عن مناقشة العملية البنائية للمجتمع الفلسطيني والسلطة الجديدة. ورأى أن القانون في جوهره هو توجه لمأسسة ودمقرطة الحياة الفلسطينية وتوجه للبناء المدني للمجتمع الفلسطيني، ولا يمكن الحديث عن مشروع قانون بمعزل عن تشريعات أخرى. وانتقد بعض نصوص القانون وطالب بتعديلها واقترح ان يضمن مشروع القانون حق الحزب في ان يكون اداة للتغيير السياسي والاجتماعي. وأن يتأتى حل الحزب من سلطة قضائية وليس بقرار من لجنة الاحزاب، كما ورأى ان يكون هناك نص يضمن دور المرأة في الوصول الى أعلى المراكز القيادية في الحزب. ودعا الى تشكيل لجنة وطنية ذات مصداقية تمثل كافة الاتجاهات الفلسطينية لمناقشة مشروع القانون وآلية وأسس تنظيم الحياه السياسية في مجتمعنا الجديد.

أما وليد سالم المقرب من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقد اشار في مداخلته الى ان مشروع قانون الاحزاب يثير خمس قضايا مترابطة وهامة هي: النظام السياسي الفلسطيني، الموقف من القانون، البدائل المقترحة للقانون، آلية التعاطي مع القانون في حالة اقراره، ومسألة انتخابات مجلس الحكم الذاتي. وفيما يتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني رأى ان الضرورة الملحة تقضي باعادة بناء م. ت. ف باعتبارها الجسم الأساسي للنظام السياسي الفلسطيني وان يكون ذلك على اسس ديمقراطية تختلف عن نظام "الكوتا" المعمول به سابقا. وقال انه لا يوجد مبرر لبناء نظام سياسي فلسطيني منفصل عن م. ت. ف وان يصبح الداخل مركزا للبنية السياسية والخارج مجرد فروع للبنية السياسية في الداخل، وذلك من منطلق ان الشعب الفلسطيني ما زال نصفه في الشتات والقضية الفلسطينية لم تنته بعد. واشار الى أن بناء نويات الدولة هو جزء لا يتجزأ من النضال الوطني. وعن مشروع القانون المقترح قال بأننا لسنا امام قانون لتشجيع الحزبية في المجتمع وانما امام قانون، ان بقي كما هو، سيضرب الحزبية في الصميم وذلك تحت اسم قانون تشجيع الاحزاب والذي يحرم الاحزاب حتى من حق المشاركة في السلطة السياسية. ورأى انه لا ضرورة لوجود قانون للاحزاب في المرحلة الحالية. واقترح ان يستبدل بقانون ينظم العلاقة ما بين القوى الفلسطينية كافة وما بين السلطة لحين الوصول الى الدولة الفلسطينية المستقلة، وان يصار الى مثل هذا القانون من خلال حوار شامل ما بين جميع الاطر والفصائل الفلسطينية. اما في حالة الاصرار على اصدار القانون فإنه رأى احالة المسألة الى المجلس الوطني الفلسطيني ليقر في النهاية قانونا للحياة السياسية الفلسطينية يضمن استمرار النضال الوطني الفلسطيني، ويضمن الترابط مع الجماهير العربية ومع القوى والدول الصديقة في العالم.

مثل جبهة النضال الشعبي في هذا اللقاء فضل طهبوب في كلمة قال فيها: إن مشروع قانون الاحزاب يستحق الدراسة العميقة والنقاش قبل ان يتم تشريعه، وتمنى لو ان من تولى اعداد

Digitized by Birzeit University Library

المشروع عمل على استمزاج آراء القوى الوطنية والاسلامية ووضع رؤية كل منهم في الحسبان عند صياغة المشروع كي ينسجم ذلك مع الفهم الديمقراطي الذي نطمح اليه. واشار الى ان هناك عددا من الاشكاليات التي يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة القانون، وهي: ان م. ت. ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وانها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني في كل ما يصدر عنه، ثم ان نصوص الميثاق الوطني الفلسطيني يجب ان تتلائم مع برامج أي تنظيم فلسطيني يتم الاعتراف بشرعيته. ومن هذه الاشكاليات أيضا غياب الدستور الذي يتحدث عنه مشروع القانون المشار اليه، وخصوصية اوضاع الشعب الفلسطيني وتشتته داخل وخارج الوطن. وقال ان هذه الاشكاليات تحتاج الى اجابات واضحة كي نصل الى ارضية ملائمة لاصدار قانون الاحزاب السياسية الفلسطينية والذي يعتبر ذا أهمية عالية لاعتباره أحد الاسس التي تبنى عليها عملية تشريع الحياة السياسية والحزبية في فلسطين. كما واشار الى ان مشروع القانون لم يأخذ بالحسبان طبيعة المرحلة النضالية التي يمر بها الشعب الفلسطيني والتي تتميز بعاملين أساسيين هما: عامل بناء أسس الدولة الوطنية وعامل النضال من اجل طرد الاحتلال الاسرائيلي من بقية الأراضي الفلسطينية، وهذه عوامل يجب أخذها بالحسبان. وبالنسبة لبنود القانون رأى ان بند تعريف الحزب لا يفي بالمطلوب وان للحزب الحق في تداول السلطة بالطرق الديمقراطية والسلمية وليس مجرد المشاركة في الحياة السياسية كما ورد في المشروع. وقد تساءل عن المقصود بعبارات "السلام الجماعي" و"جهة اجنبية" التي وردت في المشروع، واختتم بالقول بأنه يجب التروي في اصدار المشروع الى حين حل الاشكالات الفلسطينية.

وقدم محمد جادالله من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين كلمة قال فيها أن صاحب المشروع له شركاء وليس له أن يقرر لوحده، ورأى ان مشروع قانون الاحزاب محكوم باتفاق اوسلو، وان المشروع هو شأن سياسي، وجوهر النقاش يجب ان يكون سياسيا باعتبار أن المشروع يطال القوى والاحزاب السياسية ويمس الحياه السياسية في المجتمع.

واشار الى ان مرحلة الدولة القادمة يجدر ان تؤسس على احترام حقوق الانسان التي تقوم على التعددية السياسية والحرية الفكرية، لكن المشروع المقترح لا يستجيب لمرحلة التحرير الوطني او الدولة القادمة بل يستجيب لاتفاقات اوسلو والقاهرة وطابا. وطالب بإجراء تعديلات جوهرية على المشروع حيث انتقد العديد من بنوده، واقترح تشكيل لجنة موسعة من جميع الاطراف السياسية ذات العلاقة لوضع مشروع جديد يأخذ بعين الاعتبار النضوج السياسي الذي حل في المجتمع الفلسطيني على مدى نضاله، ويأخذ التجربة النضالية الفلسطينية كتجربة واحدة في الداخل والخارج، وان يكون عاما وشاملا لكل قوى الشعب الفلسطيني، وان يحال الى لجنة قانونية لصياغته ثم يحول الى الفتوى القضائية لتصحيح الخلل فيه.

وعن حزب الشعب الفلسطيني القى بسام الصالحي كلمة قال فيها انه لا توجد هناك مقومات واقعية لسن قانون للاحزاب، وان آلية الوصول الى الاتفاقيات يجب ان تتم بصورة حضارية وديمقراطية. وأكد انه لا يمكن سن قانون في ظل غياب الولاية السياسية على الارض، وان صياغة

Digitized by Birzeit University Library

القانون هي أمر من المبكر القيام به. واضاف في حديثه الى انه توجد هناك حاجة لصياغة اتفاق ما بين السلطة الوطنية والاحزاب السياسية لتحديد العلاقة فيما بينهما. وأشار الى ان الظروف التي سن فيها مشروع القانون تختلف عن النصوص الواردة في المشروع، وتساءل عن الجهة المخولة في تشريع مثل هذا القانون الذي وصفه بأنه قفز عن قضية الداخل والخارج خاصة في علاقة الفلسطينيين أنفسهم بالنظام السياسي. واشار الى الذاتية والكيفية في التعابير المستخدمة في مشروع القانون، وطالب بتحديد معايير للوحدة الوطنية وتحديد الجهات المعادية. ورأى ان مشروع القانون قزم دور الاحزاب الفلسطينية بشكل لا يليق بالكفاح والنضال الفلسطيني، حيث وضح ان دور الاحزاب اكبر بكثير مما صوره القانون، وانها تعمل على تطوير وتنظيم المجتمع الفلسطيني والوصول الى السلطة.

وقدم المحامي ابراهيم البرغوثي كلمة وضح فيها وجهة النظر القانونية المتعلقة بالمشروع وذلك عبر ثلاثة أبعاد هي: الفلسفة التشريعية، مدى سلامة آلية التشريع، وابداء الملاحظات على المواد التي جاءت في القانون. وفيما يتعلق بالفلسفة التشريعية اشار البرغوثي في كلمته الى ان المشرع ايا كان قد وقع في ثلاثة تناقضات رئيسية : الاول، انه مزج ما بين مرحلة التحرر الوطني ومرحلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعب الفلسطيني، واشار الى اننا ما زلنا في الواقع امام مرحلة تحرر وطني وليس مرحلة تقدم اجتماعي واقتصادي وانه لا يجوز في هذه المرحلة أن يقيد الشعب بقيود تحول دون استمرار نضاله الوطني. أما التناقض الثاني، فهو أن المشروع اعتبر اننا في ظل دولة قائمة وليس دولة ستقوم، وفي هذه الحالة يجب ان تكون المرجعية التشريعية لهذا القانون هي الدستور، واعتبر أن في تبعية الحزب السياسي للسلطة التنفيذية اعتداء صارخ عليه في مرحلة بناء الدولة، وكان هذا تناقضا آخر. وفيما يتعلق بالآلية اشار الى ان السلطة محكومة في ذلك بالاتفاقيات من اوسلو وحتى طابا، والى ان السلطة ايا كانت ولايتها الجغرافية ليس لها صلاحية التشريع. واستنادا الى الدستور لا يجوز لرئيس السلطة ايا كان اصدار تشريع لأن هذا من صلاحيات السلطة التشريعية فقط، أما في ظل غياب السلطات الثلاث فيمكنه ان يصدر قوانين مؤقتة، لكن هذه الكلمة اسقطت في مشروع قانون الاحزاب. وقال ان من يقرأ المشروع يجد انه وضع لغايات التزامات السلطة تجاه اسرائيل وليس لغايات تشجيع النشاط السياسي. واشار الى ان لجنة الاحزاب حسبما ورد في المشروع اعطيت صلاحيات مطلقة دون ايضاح الجهة التي ستتولى تأسيس تلك اللجنة، كما ان هناك نصوصا متناقضة مع المفهوم التشريعي والالتزام بالمواثيق الدولية. ووضح ان التنظيم السياسي يتبع للدستور وليس للقانون، وان توقيت المشروع جاء في مرحلة لا يوجد فيها اجماع وطني. كما وتطرق الى التعليق على معظم بنود المشروع من الناحية القانونية.

وعن حركة البناء الديمقراطي قدم عبدالباسط الخياط ورقة عمل قال فيها : ان قانون الاحزاب يمثل وجها حضاريا للمجتمع والدولة، وتتبع اهميته من كونه ضابطا ومنظما بين السلطة التنفيذية من جهة وبين الشرائح الاجتماعية التي لها مصلحة في مراقبة عملها وادارة الصراع معها لتداول السلطة والحكم. لكنه اشترط في قانون الاحزاب أن يكون جامعا وواضحا ولا لبس في تأويل مواده. واشار الى ان طرح المشروع جاء في ظل ظروف صعبة ومعقده اذ جاء اصداره والسلطة

Digitized by Birzeit University Library

الفلسطينية في تلاحم تفاوضي يحاول فيه المفاوض الاسرائيلي فرض املاءاته، بالاضافة الى تعطيل وتهميش مؤسسات م. ت. ف. وعدم العمل الجاد لاعادة اللحمة داخل صفوفها مما جعل المواطن يفكر ان هناك تآمرا لانهاء دورها. وتطرق الى التجربة الحزبية الفلسطينية ما قبل النكبة وما بعدها وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي قال انها اصبحت حقيقة على ارض الواقع، وهي جزء من الشرعية الفلسطينية المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية. اما بالنسبة للملاحظات على مشروع القانون فرأى ان من المطلوب من القوى الوطنية والديمقراطية، بغض النظر عن موقفها من السلطة، المشاركة وابداء الرأي وحتى الضغط لاستصدار قوانين عصرية تتلائم مع المجتمع الفلسطيني وتكون دافعة نحو مجتمع افضل، وان عدم المشاركة في مثل هذا الواجب تفسح المجال لبعض القائمين على السلطة لانتقاء قوانين لا تخدم التوجه الديمقراطي لاكثرية افراد الشعب. وقد اقترح الغاء بعض المواد في مشروع القانون واضافة وتعديل مواد اخرى. وقد اشار الى ان القانون جاء ناقصا من مادة تنص على عدم تعطيل العمل الحزبي تحت اي ظرف كان، والغاء الحظر على موظفي الدولة للانتساب للاحزاب، واضافة مادة تنص على حق الاحزاب بنسبة من الضرائب المحصلة من افراد الشعب الفلسطيني للحفاظ على استقلاليتها، وتعديل البند القائل "بأن لا يكون قائما كفرع لحزب أو تنظيم سياسي خارج الوطن".

وقدم علي شقيرات مداخلة باسم جبهة التحرير العربية (القيادة المؤقتة) قال فيها ان قانون الاحزاب يعتبر من أخطر القوانين التي تمس الحياه العامة لكونه ينظم العمل السياسي بمجمله. واشار الى ثلاث قضايا أساسية في الجانب السياسي والفكري والتحليل القانوني لنصوص المواد الواردة في مشروع القانون ملفتا النظر الى الأخذ بعين الاعتبار حرج المرحلة والوضع السياسي الذي يمر به شعبنا. والقضايا الثلاث تكمن في: عمق الهوة بين ما هو مطروح وما هو ممكن، وأن مشروع القانون تحكمه القناعة الداخلية لواضعيه من حيث الزمان والمكان، وان صياغة نصوص لمواده غلب عليها التوجه السياسي العام، وكان هناك اغفال واضح للمعاني القانونية مما يدل على ان الصياغة اقتصرت على رأي طرف واحد هو الادارة دون استشارة الجهات صاحبة الاختصاص. وتبقى نفس الادارة وسطوتها هي الغالبة على المشروع. وقد اقترح اشتراك كافة القوى السياسية الفلسطينية في وضع مسودة لقانون الاحزاب واعادة صياغته مع التركيز على توسيع قاعدة المشاركة والمساهمة فيه.

واشار الى انه يفترض التعامل مع النصوص بحذر من ناحية قانونية، وان الجهة التي قامت بطرح مشروع القانون تعي انه سابق لأوانه. واقترح تعديل بعض المواد وانتقد مواد اخرى. وقال: كان يجب ان يتضمن تعريف الحزب اهدافا خاصة بالناحيتين الثقافية والانسانية، وفيما يتعلق بصحيفة الحزب يجب ان تنظم على اساس قانون المطبوعات والنشر، وان يكون حل الحزب وفق قرار قضائي وليس اداري من قبل لجنة الاحزاب. كما واشار الى ان نصوص القانون تشير الى تدخل علني في شؤون الحزب الداخلية وهذا ما لا يجوز.

وعن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة قدم رشيد أبوشاميه مداخلة أكد فيها على

Digitized by Birzeit University Library

همية انجاح قانون الاحزاب والمشاركة في تحقيقه ليكون صالحا وجيدا للوصول الى استقرار عام
ينماء المؤسسات الوطنية في ظل السلطة الوطنية، ولدعم الديمقراطية وتوفير قاعدة واسعة للقبول
التعدد الحزبي والفكري. واقترح التأني في سن هذا القانون، واعطاء الفرصة الكاملة لكافة
لاطراف لمناقشة هذا المشروع، وان يستند قانون الاحزاب الى اجراءات قانونية واضحة لنعطى
لشرعية له. ورأى ان المشروع المطروح يتضمن عبارات مطاطية واسعة تحتاج الى تحديد واضح
متى لا يتم في المستقبل الوقوع في الفوضى والخلافات السياسية. وقد تساءل عن الدستور
لمقصود في مشروع القانون وهل هو الميثاق الوطني الفلسطيني ام سواه، وعن السلام الجماعي وما
و سقفه. واقترح السماح للحزب بانشاء فروع له خارج الوطن وذلك بسبب الظروف التي يعاني
نها شعبنا في الشتات. كما وانتقد البند الذي ينص على السماح للجنة شؤون الاحزاب
سياسية وقف اصدار صحف الحزب او نشاطه لمقتضيات المصلحة العامة، ووصفه بأنه مدخل
ضفاض لتحجيم الاحزاب، وليس فيه ديمقراطية، وذلك لوجود قانون خاص بالمطبوعات والنشر.

وفي الجلسة المسائية قدم الشيخ حسن يوسف عن الحركة الاسلامية كلمة قال فيها ان الهم
فلسطيني يجب ان يشارك فيه كافة ابناء الشعب الفلسطيني. ورأى انه كان من المهم في هذا
للقاء تمديد الفترة المعطاة لابداء الآراء، لكن البيان افتقر الى آلية مناقشة الامور بجدية. واقترح
شكيل لجنة تضم كافة التيارات والفصائل السياسية الفلسطينية والحقوقيين والمهتمين، وذلك
لمخروج برؤية واحدة شاملة لهذا المشروع.

وقدم حسين رحال عن حزب البعث العربي الاشتراكي وجبهة التحرير العربية مداخلة ضمت
لعديد من التساؤلات والانتقادات والملاحظات على مسودة القانون منها صدور المشروع باسم
رئيس منظمة التحرير الفلسطينية مع ان هذه المنظمة هي تحالف لفصائل المقاومة. وقد تساءل: هل
تخضع الفصائل لهذا التشريع؟ وهل يلغي مشروعيتها التمثيلية؟ وهل يجوز للسلطة غير المنتخبة
ان تقرر مصير الاحزاب؟ وما هو الموقف من الاحزاب القائمة التي سبقت هذا التشريع، والموقف
من مسألة الوحدة العربية؟ كما وتساءل عن مفهوم التشريع بالنسبة للسلام الجماعي وتعريف
الفلسطيني والاجنبي والجهات المعادية والمصلحة العامة ومعيارها. واقترح ان يعرض مشروع
القانون بمجمله على الاستفتاء الشعبي.

وعن حزب البعث العربي الاشتراكي الفلسطيني المستقل قدم جمال البسطامي ورقة عمل
كتوية الى منظمي الورشة من وزارة الاعلام الفلسطينية وضح فيها موقف الحزب من مشروع
لقانون والملاحظات الموجهة اليه.

عائشه مصطفى احمد

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

تقارير موجزة

ندوة حول الديمقراطية .. الدستور .. وفصل السلطات

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٤ .

-الهيئة المنظمة: مؤسسة "فريدريك ايبرت" الألمانية.

-العنوان: الديمقراطية .. الدستور .. فصل السلطات.

-الموضوع: "الديمقراطية والدستور وفصل السلطات".

-أبرز المشاركين: د.ابراهيم شعبان، مجدي المالكي، ربى الحصري، عاطف سعد، د.اياد البرغوثي، بسام جرار.

ندوة حول المسيرة والتحديات

-مكان الانعقاد: غزة ، تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٥ .

-الهيئة المنظمة: مديرية التوجيه السياسي والمعنوي-دائرة مدرسة الكوادر.

-العنوان: المسيرة والتحديات.

-الموضوع: "المسيرة والتحديات التي تواجه مجتمعنا في مرحلة البناء ".

-أبرز المشاركين: د.عبد الرحمن المزين.

ندوة حول علم المخابرات

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٥ .

-الهيئة المنظمة: مديرية التوجيه السياسي والمعنوي- دائرة مدرسة الكوادر.

-العنوان: علم المخابرات هو علم الدهاء.

-الموضوع: " ان علم المخابرات هو علم الدهاء والسرية والكتمان حيث يعتبر هذا العلم من العلوم العسكرية الهامة والضرورية في الحفاظ على حياة الأفراد ومؤسسات الدولة المختلفة ".

Digitized by Birzeit University Library

-أبرز المشاركين: مجيد الأغا، د.عبد الرحمن المزين.

ـدوة حول السياسات الضريبية للسلطة الوطنية

-مكان الانعقاد: جنين، تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦ .

-الهيئة المنظمة: دائرة الضريبة.

-العنوان: السياسات الضريبية للسلطة الوطنية.

-الموضوع: "السياسات الضريبية للسلطة الوطنية، والتأكيد على أهمية جباية الضرائب وعلى ضرورة تعاون المواطنين للمساهمة في بناء الاقتصاد الفلسطيني والوطن خاصة في هذه المرحلة الحساسة ".

-أبرز المشاركين: د.عاطف علاونه، حكمت زيد الكيلاني، د.أحمد صبح، عبد الرحمن السلفيتي، بلال أبو بكر ، قدوره موسى.

ـدوة حول وضع المرأة

-مكان الانعقاد: نابلس ، تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٧ .

-الهيئة المنظمة: مجلس اتحاد الطلبة في كلية الهندسة والتكنولوجيا.

-العنوان: المرأة ووضعها في المجتمع.

-الموضوع: "المرأة ووضعها في المجتمع، ومقارنة وضع المرأة في المجتمعين الاسلامي والغربي ".

أبرز المشاركين: عماد القاضي.

ـدوة حول القدس

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٧/٢ .

-الهيئة المنظمة: مدرسة الموهوبين الفلسطينيين.

-العنوان: القدس ومكانتها الفلسطينية والعربية والاسلامية.

-الموضوع: "القدس ومكانتها الفلسطينية والعربية والاسلامية".

-أبرز المشاركين: العقيد مازن عزالدين، جرير القدوة، د.علي رشيد النجار، ابراهيم سكيك، د.أحمد المقوسي.

ـدوة حول الثقافة في الاراضي المحتلة

-مكان الانعقاد: رام الله، تاريخ ١٩٩٥/٧/٤ .

-الهيئة المنظمة: مركز العمل التنموي "معا" والملتقى الفكري العربي.

-العنوان: نحو ثقافة تنموية أصيلة.

-الموضوع: "الثقافة التنموية في الأراضي المحتلة ، وأزمة البحث التنموي في الأراضي المحتلة

Digitized by Birzeit University Library

والتأكيد على أن البحث العلمي هو ضرورة ماسة لحل مشاكل الانسان وصياغة توجهه الفكري، وازمة تسويق الكتاب التنموي والثقافي عموما".

-أبرز المشاركين: د.مفيد الشامي، مطر الدسوقي، جورج كرزم.

ندوة حول تربية الطفل

-مكان الإنعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٧/٦ .

-الهيئة المنظمة: مدرسة الموهوبين.

-العنوان: تربية الطفل في المجتمع الفلسطيني الجديد.

-الموضوع: "تربية المراهقين والشباب ودور المدرسة، الأسرة ، ودور العبادة ووسائل الإعلام".

-أبرز المشاركين: فعاليات اجتماعية وثقافية فلسطينية.

ندوة حول القدس بين السياسة والدين

-مكان الإنعقاد: بيت لحم، تاريخ ١٩٩٥/٧/٦ .

-الهيئة المنظمة: مركز اللقاء للدراسات الدينية.

-العنوان: القدس بين السياسة والدين.

-الموضوع: "القدس بين السياسة والدين والتطرق إلى الأهمية السياسية والدينية والتراثية للمدينة وأهميتها من كافة الجوانب للشعب الفلسطيني".

-أبرز المشاركين: د.عدنان مسلم.

ندوة حول الإنتخابات الفلسطينية والتطورات السياسية

-مكان الإنعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٧/٨ .

-الهيئة المنظمة: مجموعة غزة الثقافية.

-العنوان: الإنتخابات والتطورات السياسية.

-الموضوع: "الإنتخابات الفلسطينية والتطورات السياسية والرؤية لفلسطين الحاضر والمستقبل".

-أبرز المشاركين: د.زياد أبو عمرو، د.علي الجرباوي، د.إبراهيم أبو لغد.

ندوة حول حزب البعث ومفاهيمه الأساسية

-مكان الإنعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٥/٧/٩ .

-الهيئة المنظمة: حزب البعث الإشتراكي الفلسطيني.

-العنوان: البعث مفاهيم أساسية.

-الموضوع: "تطور فكر الحزب ومواقفه من مختلف القضايا الفلسطينية والعربية ومجريات

Digitized by Birzeit University Library

الأحداث على الساحتين العربية والفلسطينية".

-أبرز المشاركين: جمال البسطامي، خالد عبد الحق.

مؤتمر حول الحاسوب

-مكان الإنعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٧/٩ .

-الهيئة المنظمة: كلية الهندسة والتكنولوجيا في الخليل.

-العنوان: مؤتمر الحاسوب الفلسطيني.

-الموضوع: "جذب الباحثين والمهتمين العاملين في مجالات المعلومات وتكنولوجيا الحاسوب لبحث ومعرفة أهم المجالات ذات الإهتمام لمساعدة الفلسطينيين من أجل مواكبة أحدث التطورات المتعلقة بالإتصالات والشبكات وإستخدام الحاسوب في التصميم والتعليم ونظم إكتساب المعلومات والأجهزة الدقيقة المبرمجة".

-أبرز المشاركين: عدد كبير من المختصين العالميين والمحليين الفلسطينيين في هذا المجال، منهم ايزابيل لابروس، حسن عبد الله، أيمن الدراز، د.خليل هندي، د.ماورو عطا الله، د.جان توفا، د.ناصر البرغوثي، ميخائيل يونان، د.غسان القدح.

مؤتمر حول ظاهرة التسرب من المدارس

-مكان الإنعقاد: البيرة، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٠ .

-الهيئة المنظمة: مركز الدراسات والتطبيقات التربوية.

-العنوان: المؤتمر التربوي الرابع.

-الموضوع: "بحث ظاهرة التسرب من المدارس وإنعكاساتها على الشعب الفلسطيني".

-أبرز المشاركين: د. عزمي الشعيبي، أبو ناصر القدوة، غسان عبد الله، محمد الجدي، د.علي حبايب، سمير عبد الواحد، د.ذياب عيوش، صالح عبد الله مراعبة، يوسف أبو ماريا، ساميه بصول، د.سعدات جبر".

ندوة حول المجتمع الفلسطيني والديمقراطية

-مكان الإنعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٧/١١ .

-الهيئة المنظمة: مركز التخطيط التابع لمكتب الرئيس ياسر عرفات.

-العنوان: الديمقراطية والمجتمع الفلسطيني.

-الموضوع: "أهمية الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني وحاجة شعبنا إلى حرية الرأي والتعبير بعد حرمانه الطويل من كافة حقوقه الديمقراطية".

-أبرز المشاركين: سلافة حجاوي، خالد الخطيب، سفيان أبو نجيل، عبد الرحمن أبو النصر، إعتدال الشامي.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول العنف ضد النساء

-مكان الإنعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٧/١١ .

-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.

-العنوان: العنف ضد النساء كظاهرة إجتماعية.

-الموضوع: "تعريف العنف وأشكاله المختلفة وعلاقة ذلك بمكانة المرأة في المجتمع وانعكاسات ذلك على الصحة النفسية للمرأة والأسرة والمجتمع، وإستعراض الآثار النفسية والإجتماعية للعنف ضد النساء".

-أبرز المشاركين: صابر النيرب.

ندوة حول العلاقات التجارية بين فلسطين والأردن وإسرائيل

-مكان الإنعقاد: عمان،تاريخ ١٩٩٥/٧/١٢ .

-الهيئة المنظمة: الجمعية العلمية الملكية.

-العنوان: نحو تجارة حرة بين فلسطين والأردن وإسرائيل.

-الموضوع: "تقديم تقرير ملخص لمشروع جامعة (هارفارد-معهد جون كنيدي الحكومي) الذي يهدف إلى تقديم كل من الأردن وفلسطين وإسرائيل كنواة أولى في إتحاد جمركي لتحرير التجارة وإصلاح الإقتصاد في المنطقة".

-أبرز المشاركين: د.تيسير عبد الجابر، د.هشام عورتاني، إفرام كيلمان.

ندوة حول الديمقراطية

-مكان الإنعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٣ .

-الهيئة المنظمة: رابطة الجامعيين في الخليل وتحت رعاية المؤسسة الألمانية فريدرك إيبرت.

-العنوان: الديمقراطية.

-الموضوع: "موقف الإسلام من الديمقراطية".

-أبرز المشاركين: بسام جرار، سعيد زيداني.

ندوة حول المياه في الضفة الغربية

-مكان الإنعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٣ .

-الهيئة المنظمة: مركز إسرائيل-فلسطين للبحوث والمعلومات.

-العنوان: المياه في الضفة الغربية والمفاوضات.

-الموضوع: "أهمية الحل العادل لمشكلة المياه والذي يتضمن حصول الفلسطينيين على كامل حقوقهم المائية لتحقيق السلام في المنطقة".

Digitized by Birzeit University Library

أبرز المشاركين: عدد من الأكاديميين والباحثين والمهندسين في شؤون المياه من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

ندوة حول الوضع الإقتصادي الفلسطيني ما بعد الإنتشار

-مكان الإنعقاد: قلقيليه، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٣ .

-الهيئة المنظمة: جمعية الإقتصاديين العرب في القدس بالتنسيق مع غرفة تجارة قلقيليه.

-العنوان: الوضع الإقتصادي الفلسطيني ما بعد الإنتشار وتسلم السلطة الوطنية - تنبؤات وتوقعات.

-الموضوع: "مناقشة الترقعات المتعلقة بالوضع الإقتصادي الفلسطيني بعد تسلم السلطة الوطنية".

-أبرز المشاركين: نخبة من ذوي الإختصاص ومسؤولين من السلطة الوطنية الفلسطينية.

مؤتمر حول اللاهوت والكنيسة المحلية

-مكان الإنعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٣ .

-الهيئة المنظمة: مركز الدراسات الدينية والتراثية في الأراضي المقدسة "اللقاء".

-العنوان: الكنيسة المحلية وصوتها النبوي.

-الموضوع: "توضيح أهمية الدور الذي لعبته الكنيسة المحلية في الدفاع عن الأراضي الفلسطينية ومنع الهجرة اليهودية إليها".

-أبرز المشاركين: د.عدنان مسلم،جوني منصور، زغبي زغبي، جريس خوري، منيب يونان، متري الراهب، جورج رشماوي، يوسف زكنون.

ندوة حول السياسة المالية والإقتصادية لبنك الأردن والخليج

-مكان الإنعقاد: طولكرم، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٣ .

-الهيئة المنظمة: مجلس إدارة بنك الأردن والخليج وغرفة تجارة طولكرم.

-العنوان: السياسة المالية والإقتصادية لبنك الأردن والخليج.

-الموضوع: "تدارس كيفية النهوض بالوضع الإقتصادي والتعريف على سياسة بنك الأردن والخليج المالية والإقتصادية".

-أبرز المشاركين: زهير عورتاني ، عصام محسن.

ندوة حول حقوق وواجبات المواطن

-مكان الإنعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٤ .

-الهيئة المنظمة: مدرسة الموهوبين.

Digitized by Birzeit University Library

-العنوان: حقوق وواجبات المواطن.
-الموضوع: "توضيح حقوق الإنسان المدنية والإقتصادية والإجتماعية وحقه في التعبير وان احترام حقوق الإنسان هو الضمانة الحقيقية لتحقيق الأمن الفلسطيني".
-أبرز المشاركين: مازن عز الدين ، علي سالم الناعوق، إسماعيل بليل، د.عامر الخطيب.

ندوة حول قضية اللاجئين

-مكان الإنعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٤ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني لتعميم المعلومات البديلة "بانوراما".
-العنوان: الإستراتيجية الفلسطينية في مفاوضات اللاجئين.
-الموضوع: "إستعراض تطور الموقف الفلسطيني خلال العملية التفاوضية وبحث الحلول المتعلقة بقضية اللاجئين، وعرض النقاط الخلافية التي برزت في الجلسات الخاصة بموضوع اللاجئين وتوضيح أنه ليس هناك إستراتيجية فلسطينية بل ثوابت وإطار عمل".
-أبرز المشاركين: د.سليم تماري.

ندوة حول الإنتخابات والديمقراطية

-مكان الإنعقاد: إذنا، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٥ .
-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للديمقراطية والإنتخابات.
-العنوان: الديمقراطية والإنتخابات التشريعية الفلسطينية.
-الموضوع: "حول موضوع الإنتخابات الفلسطينية المقبلة وإعتبار الديمقراطية والإنتخابات مطلبين أساسيين للشعب الفلسطيني".
-أبرز المشاركين: محمد خلاوي، مخيمر ياغي، عبد المجيد السويطي، حازم قطينه.

مؤتمر حول الطاقة الكهربائية في فلسطين

-مكان الإنعقاد: بيت لحم، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٥ .
-الهيئة المنظمة: سلطة الطاقة الفلسطينية ونقابة المهندسين.
-العنوان: نمو متكامل لقطاع الطاقة في فلسطين.
-الموضوع: "مناقشة مستقبل قطاع الطاقة في الضفة الغربية وقطاع غزة".
-أبرز المشاركين: د.جواد الناجي، د. أحمد حياصات، رمضان صافي، مفيد النابلسي، د.عبد المالك جابر.

Digitized by Birzeit University Library

دوة حول خطر المخدرات

-مكان الإنعقاد: النصيرات، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٥ .

-الهيئة المنظمة: المجلس الفلسطيني لمكافحة المخدرات ومركز خدمات النصيرات.

-العنوان: خطر المخدرات.

-الموضوع: "خطر المخدرات على مجتمعنا الفلسطيني وآخر التحديات التي تواجهه لتحييد دور الشباب في معركة البناء".

-أبرز المشاركين: زكي قديح.

ؤتمر لبحث قضايا الفلاحين والمزارعين في غزة

-مكان الإنعقاد: غزة ، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٥ .

-الهيئة المنظمة: الأمانة العامة للإتحاد العام للفلاحين والتعاونيين الزراعيين الفلسطينيين.

-العنوان: قضايا الفلاحين والمزارعين في غزة.

-الموضوع: "بحث قضايا الفلاحين والمزارعين في غزة والتركيز على دور الفلاح والمزارع الفلسطيني وسبل دعمه".

-أبرز المشاركين: يوسف العبادله، فواز ياسين، جميل أبو حميد، راضي أبو ريده، حيدر الأسطل، إبراهيم يحيى أبو سليم.

ندوة حول مفاهيم الإستيراد والتصدير

-مكان الإنعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٧ .

-الهيئة المنظمة: الغرفة التجارية في الخليل.

-العنوان: مفاهيم أساسية في الإستيراد والتصدير وطرق التعامل المالي بين المستورد والمصدر والأسس التي تعطى عليها الأسعار.

-الموضوع: "مناقشة المفاهيم الأساسية في الإستيراد والتصدير وأهمية التجارة الخارجية".

-أبرز المشاركين: جبريل النتشه، حيان القواسمي.

ندوة حول إنتخابات المؤسسات

-مكان الإنعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٧ .

-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.

-العنوان: إنتخابات المؤسسات بين الحزبية والعشائرية.

-الموضوع: "توضيح أهمية إجراء انتخابات المؤسسات الوطنية والإسلامية في مواعيدها وبعيدة عن الحزبية والعشائرية".

Digitized by Birzeit University Library

-أبرز المشاركين: أمين العشي، عبدالحليم شاور، طلال سدر، د.عثمان التكروري.

ندوة حول الصحافة

-مكان الإنعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٩ .
-الهيئة المنظمة: نقابة الصحفيين الفلسطينيين والإتحاد الدولي للصحفيين.
-العنوان: أوضاع الصحافة والصحفيين في فلسطين.
-الموضوع: "مناقشة أوضاع الصحافة والصحفيين في فلسطين".
-أبرز المشاركين: نعيم الطوباسي، باتينا ماتريس، طلال عوكل، زكريا التلمس.

ندوة حول مدينة الخليل ومستقبلها

-مكان الإنعقاد: بيت لحم، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٩ .
-الهيئة المنظمة: مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية.
-العنوان: مدينة الخليل والمستقبل.
-الموضوع: "الوضع القائم في المدينة من الناحية الدينية والسياسية واليومية والظروف التي تعاني منها المدينة".
-أبرز المشاركين: د.جريس خوري، د.يونس عمرو، عطاالله حنا، د.عبد الله عباد، د.متري الراهب، د.عدنان مسلم، نجيب الجعبري.

مؤتمر حول التعليم المهني والتقني في فلسطين

-مكان الإنعقاد: رام الله، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٩ .
-الهيئة المنظمة: الإدارة العامة للتعليم التقني وكليات المجتمع في وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع اليونسكو.
-العنوان: نحو نظام تقني مهني في فلسطين.
-الموضوع: "مناقشة تطوير نظام التعليم المهني والتقني في فلسطين".
-أبرز المشاركين: د.سعيد عساف، د.نعيم أبو الحمص، د.هشام كحيل، موريل دنبر، مازن حشوه،عبد الله عفانه.

ندوة حول الإستيطان

-مكان الإنعقاد: البيره، تاريخ ١٩٩٥/٧/١٩ .
-الهيئة المنظمة: جمعية البيره - فلسطين في الولايات المتحده (ضمن فعاليات مؤتمر العودة).
-العنوان: الإستيطان في البيره.
-الموضوع: "الإستيطان وعرض تاريخ مدينة البيره وعمليات مصادرة الأراضي فيها مما أدى

Digitized by Birzeit University Library

إلى تقلص مساحتها ، ووضع مغتربي المدينة في الصورة لمعرفة إمكانية العمل على الساحة الأمريكية بهذا الخصوص".

-أبرز المشاركين: د.صالح عبد الجواد، منيف طريش.

ندوة حول إتفاق أوسلو

-مكان الإنعقاد: البيره، تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠ .

-الهيئة المنظمة: جمعية البيره - فلسطين في الولايات المتحدة (ضمن فعاليات مؤتمر العودة).

-العنوان: ايجابيات وسلبيات إتفاق أوسلو.

-الموضوع: "عرض ايجابيات وسلبيات اتفاق أوسلو من وجهات نظر مختلفه".

-أبرز المشاركين: فيصل الحسيني، د.رياض المالكي، سليمان النجاب، د.إبراهيم أبو لغد، جمال منصور.

ندوة حول السلوك الإنتخابي لطلبة جامعة بير زيت

-مكان الإنعقاد: بير زيت تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠ .

-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

-العنوان: السلوك الإنتخابي لطلبة جامعة بير زيت.

-الموضوع: "السلوك الإنتخابي لطلبة جامعة بير زيت في انتخابات مجلس الطلبة الأخيرة".

-أبرز المشاركين: د.نادر عزت سعيد.

مؤتمر علمي حول الذات والآخر في التحديات العقلية الممكنة

-مكان الإنعقاد: عمان، تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٠ .

-الهيئة المنظمة: أساتذة جامعيين من فلسطين والأردن.

-العنوان: الذات والآخر في التحديات العقلية الممكنة.

-الموضوع: "ضرورة إعادة بناء الثقافة العربية للحفاظ على بقاء الإنسان العربي على أرضه حيث أن نظرة اليهود إلى المواطنين العرب لم تتغير رغم معاهدات السلام بين الإسرائيليين والعرب".

-أبرز المشاركين: د.محمود ميعاري، د.عدنان مسلم، د.عزيز حيدر، د.أحمد نوفل.

ندوة حول الأمية

-مكان الإنعقاد: معسكر الشاطىء، تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٢ .

-الهيئة المنظمة: مركز الإتحاد النسائي في معسكر الشاطىء.

-العنوان: محو الأمية.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: " إستعراض سير عمليات محو الأمية في القطاع ومشكلة الأمية منذ بداية الإحتلال الإسرائيلي والدور الذي مارسه الإحتلال بإتباعه سياسة التجهيل ووضع العقبات في طريق تحقيق نهضة علمية حضارية للشعب الفلسطيني، والتحذير من قضية التسرب من المدارس وأهمية محو الأمية وربطها بجميع الجوانب".

-أبرز المشاركين: عبد الفتاح حميد، محمد العايدي.

ندوة حول الإنتخابات

-مكان الإنعقاد: جنين، تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٤ .

-الهيئة المنظمة: نادي الأسير.

-العنوان: الدولة أرقى أشكال المجتمع.

-الموضوع: "الانتخابات وحقوق الانسان والرؤية السليمة لعملية الانتخابات".

-أبرز المشاركين: حسن برميل.

ندوة حول فلسطين

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٥ .

-الهيئة المنظمة: دائرة الفنون والثقافة في مديرية التوجيه السياسي والمعنوي .

-العنوان: فلسطين خلال عصور ما قبل التاريخ .

-الموضوع: " عن فلسطين خلال عصور ما قبل التاريخ وتوضيح العصر الحجري القديم وما واكب هذا العصر من ظهور الأدوات الحجرية ".

-أبرز المشاركين: د.عبد الرحمن المزين.

ندوة حول دور البنوك في التنمية

-مكان الانعقاد: رام الله، تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٧ .

-الهيئة المنظمة: جمعية الاقتصاديين العرب بالتعاون مع غرفة تجارة رام الله.

-العنوان: دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية (بين الكفة والميزان).

-الموضوع: "دور البنوك في التنمية ومدى الحاجة الى الاستثمار في بلادنا والنهوض بالوضع الاقتصادي".

-أبرز المشاركين: أسعد حسونه، د.ماجد صبيح، هشام الخطيب، عدنان عبد الجواد.

ندوة حول السلوك الانتخابي لطلبة جامعة النجاح الوطنية

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٧ .

-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

-العنوان: السلوك الانتخابي لطلبة جامعة النجاح الوطنية.
-الموضوع: "السلوك الانتخابي لطلبة جامعة النجاح الوطنية في انتخابات مجلس الطلبة الأخيرة".
-أبرز المشاركين: د.نادر عزت سعيد، د.اياد البرغوثي.

ندوة حول هوية العرب في اسرائيل

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ .
-الهيئة المنظمة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
-العنوان: هوية العرب في اسرائيل.
-الموضوع: "هوية العرب في اسرائيل".
-أبرز المشاركين: د.رمزي سليمان.

ندوة حول قانون المطبوعات والنشر

-مكان الإنعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ .
-الهيئة المنظمة: وزارة الإعلام.
-العنوان: قانون المطبوعات والنشر الفلسطيني خطوة ديمقراطية نحو بناء المجتمع المدني.
-الموضوع: "استعراض قانون المطبوعات والنشر ومناقشة آليات تطبيق هذا القانون والملاحظات حوله لخلق حوار بين المواطن والمسؤول من أجل الخروج بما يخدم المجتمع".
-أبرز المشاركين: خالد الخطيب، قصي العبادله، زكريا التلمس، محمود خليفه.

ندوة حول الأردن وفلسطين والتاريخ والمصير المشترك

-مكان الإنعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ .
-الهيئة المنظمة: حزب البعث الإشتراكي الفلسطيني.
-العنوان: الأردن وفلسطين تاريخ ومصير مشترك.
-الموضوع: "استعراض مدى الترابط بين الأردنيين والفلسطينيين حيث أن المصير المشترك كان عاملا هاما ساعد على تمتين الروابط التي ربطت بينهما طوال قرون، وأن الجدلية التاريخية للعلاقة بين أبناء الشعبين يجب أن تتطور لتبلور نموذجا وسبيلا نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة".
-أبرز المشاركين: جمال البسطامي، خالد عبد الحق.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول ضريبة الدخل

-مكان الإنعقاد: طولكرم، تاريخ ١٩٩٥/٧/٣١ .

-الهيئة المنظمة: الغرفة التجارية الصناعية في طولكرم.

-العنوان: ضريبة الدخل في ظل السلطة الوطنية.

-الموضوع: "التوعية حول السياسات الضريبية المطبقة في ظل السلطة الوطنية والتأكيد على لزومية الضريبة لقاء الانتماء لهذه الأرض من أجل بناء البنية التحتية لهذا الوطن والتي دمرها الاحتلال".

-أبرز المشاركين: د.عبد الرحمن السلفيتي، مهنا سنان، عصام محسن.

ندوة حول الصحافة والاعلام

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٨/١ .

-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.

-العنوان: الاعلام والصحافة في الاراضي الفلسطينية قبل وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية

-الموضوع: "وضع الاعلام والصحافة في الأراضي الفلسطينية قبل وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وأهمية الوقوف مع حرية الكلمة وصدق التعبير وتعزيز دور الصحفي الفلسطيني".

-أبرز المشاركين: نعيم الطوباسي، خالد العمايره.

ندوة حول مستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الاردنية

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٥/٨/٢ .

-الهيئة المنظمة: غرفة التجارة والصناعة في مدينة نابلس.

-العنوان: مستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الأردنية.

-الموضوع: "مستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الأردنية وتوضيح الأثر السلبي للمشكلات التي يفتعلها الاسرائيليون على المعابر على حركة التبادل التجارية الفلسطينية-الأردنية".

-أبرز المشاركين: د.تيسير أبو جابر، د.هشام عورتاني.

لقاء حول الانتخابات في الضفة والقطاع

-مكان الانعقاد: رام الله، تاريخ ١٩٩٥/٨/٢ .

-الهيئة المنظمة: الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا).

-العنوان: الانتخابات في الضفة والقطاع.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: "الانتخابات في الضفة والقطاع وعرض الخريطة الديمغرافية للدوائر الانتخابية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزه وآلية العمل التي انطلقت لجنة الانتخابات المركزية على أساسها".

-أبرز المشاركين: د.حسين الأعرج.

ندوة حول العلاقات الاردنية-الفلسطينية

-مكان الانعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٥/٨/٣ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى الفكري العربي.

-العنوان: العلاقة المستقبلية بين الاردن وفلسطين.

-الموضوع: "العلاقة الاردنية-الفلسطينية المستقبلية وتميز العلاقات بين الشعبين".

-أبرز المشاركين: عثمان الحلاق، د.أسعد عبدالرحمن، د.رياض المالكي.

ندوة حول دور المرأة في الانتخابات

-مكان الانعقاد: الزبابدة، ١٩٩٥/٨/٦ .

-الهيئة المنظمة: المركز الفلسطيني للارشاد.

-العنوان: حقوق المرأة والقوانين الانتخابية ودور المرأة في الانتخابات.

-الموضوع: "حقوق المرأة والقوانين الانتخابية ودور المرأة في الانتخابات".

-أبرز المشاركين: أسماء خضر.

مؤتمر اسلامي-مسيحي

-مكان الانعقاد: الاسكندرية،تاريخ ١٩٩٥/٨/٧ .

-الهيئة المنظمة: الأزهر الشريف.

-العنوان: الديانات في خدمة الانسان.

-الموضوع: "تأثير الحضارة الاسلامية في المجتمعات المعاصرة خصوصا الاوروبية منها والتعايش بين المسلمين وغير المسلمين ،ودور وسائل الاعلام في حماية القيم والاخلاق".

-أبرز المشاركين: نحو ٥٠٠ باحث ومتخصص في علوم الدين ينتمون الى ١٢٠ بلداً، وقد شارك فيه أيضا ممثلون عن الفاتيكان.

ندوه حول التوعية الضريبية

-مكان الانعقاد: جنين، تاريخ ١٩٩٥/٨/٧ .

-الهيئة المنظمة: الغرفة التجارية في جنين.

-العنوان: التوعية الضريبية.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: "التوعية حول السياسات الضريبية المطبقة والتسهيلات التي قدمتها السلطة".
-أبرز المشاركين: د.عبد الرحمن السلفيتي، بلال أبو بكر.

ندوة حول صوت فلسطين

-مكان الانعقاد: بيت ساحور، تاريخ ١٩٩٥/٨/٩ .
-الهيئة المنظمة: مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية.
-العنوان: صوت فلسطين في الشتات والوطن ذكرى وعبره.
-الموضوع: "الاذاعة الفلسطينية في الشتات والوطن منذ تأسيسها عام ١٩٣٦ والمراحل التي مرت بها متزامنة مع مراحل القضية الفلسطينية ومأساة شعبنا الفلسطيني وصولا الى المرحلة الحالية،ومساهمتها الفعالة في عملية البناء الجارية الآن وفي تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية."
-أبرز المشاركين: يوسف القزاز، موسى درويش.

ندوة حول العمل الجماهيري

-مكان الانعقاد: مخيم المغازي، تاريخ ١٩٩٥/٨/١١ .
-الهيئة المنظمة: دائرة العمل الجماهيري.
-العنوان: مفهوم العمل الجماهيري.
-الموضوع: "أهمية العمل الجماهيري في خدمة الشعب الفلسطيني ودوره في توحيد فئات الشعب من أجل البناء واستغلال وتنظيم كافة الطاقات البشرية والمادية وتوجيهها ديمقراطيا نحو بناء الوطن".
-أبرز المشاركين: العقيد عبد اللطيف عبيد، العقيد عبد الله أبو الهنود.

ندوة حول القدس

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٥/٨/١٥ .
-الهيئة المنظمة: كلية الآداب في جامعة النجاح.
-العنوان: يوم القدس.
-الموضوع: "تاريخ ووقائع المدينة المقدسة في مختلف العصور والتأكيد على عروبة واسلامية القدس وعمق الانتماء العربي والاسلامي للمدينة عبر مراحل التكوين المختلفة،والمرحلة الراهنة التي تمر فيها المدينة وما تتعرض له من هجمة لتهويدها وطمس هويتها العربية والاسلامية".
-أبرز المشاركين: عدد من أساتذة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن الاردن.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول المستقبل الاقتصادي الفلسطيني

-مكان الانعقاد: عمان، تاريخ ١٤-١٩٩٥/٨/١٥ .

-الهيئة المنظمة: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار.

-العنوان: المستقبل الاقتصادي الفلسطيني.

-الموضوع: "البيئة السياسية والاقتصادية القائمة حاليا واثرها على عملية التنمية،الطموحات والتوقعات الاقتصادية واستعراض البرنامج العام لانماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني ١٩٩٤-٢٠٠٠ ، التوجهات السياسية الاقتصادية الفلسطينية -الاسرائيلية".

-أبرز المشاركين: المحافظين ومدراء الدوائر في المجلس وعدد من الخبراء الفلسطينيين القادمين من العالم العربي.

مؤتمر حول الارهاب ضد العرب والمسلمين

-مكان الانعقاد: نابلس، ١٦-١٩٩٥/٨/١٧ .

-الهيئة المنظمة: منتدى الامة بالتعاون مع قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية.

-العنوان: الارهاب ضد العرب والمسلمين.

-الموضوع: "الارهاب ضد العرب والمسلمين والبحث عن التعريف الحقيقي للارهاب وتصحيح المفهوم الذي تستعمله الدول الاستعمارية حاليا في تبرير اعتداءاتها على العرب والمسلمين، واستمرارها في استغلال ثرواتهم واذلالهم لصالح اسرائيل".

-أبرز المشاركين: د.عبد الستار قاسم،د.عبد الله أبو عيد، عدنان ادريس، هاشم أبو كشك، خالد منصور، يوسف يوسف أبو ماريا، بشير افتيحه، محمد شرافه، خالد نايف، بسام الشكعة.

ندوة حول الزواج المبكر

-مكان الانعقاد: سعير، تاريخ ١٩٩٥/٨/١٩ .

-الهيئة المنظمة: لجنة المرأة للعمل الاجتماعي.

-العنوان: للزواج المبكر وحقوق المرأة.

-الموضوع: "حقوق المرأة والمخاطر الصحية والاجتماعية".

-أبرز المشاركين: المحافظين ومدراء الدوائر في المجلس وعدد من الخبراء الفلسطينيين القادمين من العالم العربي.

ندوة حول اعادة الانتشار

-مكان الانعقاد: نابلس ، تاريخ ١٩٩٥/٨/٢١ .

-الهيئة المنظمة: حزب البعث الاشتراكي الفلسطيني.

Digitized by Birzeit University Library

-العنوان: اعادة الانتشارومتطلبات المرحلة.

-الموضوع: "التأكيد على أن عملية اعادة الانتشار هي مطلب جماهيري ويجب أن تشمل كافة مناطق الضفة الغربية دون استثناء، وان هذا يتطلب تضافر كافة الجهود للحيلولة دون الوقوع في سلبيات".

-أبرز المشاركين: خالد عبد الحق.

ندوة حول حقوق المرأة

-مكان الانعقاد: يطا، تاريخ ١٩٩٥/٨/٢١ .

-الهيئة المنظمة: لجنة المرأة للعمل الاجتماعي.

-العنوان: حقوق المرأة.

-الموضوع: "حقوق المرأة".

-أبرز المشاركين: هيام شقور.

ندوة حول التربة والاساسات

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٤ .

-الهيئة المنظمة: دائرة الهندسة المدنية في كلية الهندسة والتكنولوجيا.

-العنوان: التربة والاساسات.

-الموضوع: "التربة وتميؤها واسس اختيار نوع الاساسات".

-أبرز المشاركين: نافذ ناصر الدين، محمد طه سيد أحمد، عماد الشريف، عبد الناصر شاهين.

ندوة حول القدس

-مكان الانعقاد: جنين، تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٦ .

-الهيئة المنظمة: رابطة مقاتلي الثورة القدامى في جنين بالتعاون مع مركز الشباب الاجتماعي في مخيم جنين واتحاد الكتاب الفلسطينيين.

-العنوان: القدس عربية اسلامية.

-الموضوع: "أهمية القدس الدينية على مر العصور والدعوة للمحافظة على قدسيتها وعدم فتح المجال أمام الآخرين للاستيلاء عليها .والحديث عن القدس في العقيدة الاسلامية وانها القضية المركزية للامة العربية والاسلامية بأكملها،وانها في تاريخ الاسلام كان لها شرف تميزها عن كل مدن العالم حيث ان مسلمي بيت المقدس لم يسفكوا فيها نقطة دم واحدة منذ ان فتحوها في زمن الخليفة عمر بن الخطاب".

-ابرز المشاركين: د.وليد مصطفى، د.كمال جبر عبد الفتاح، محمد فؤاد ابو زيد.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول تطوير دوائر ومؤسسات القطاع العام

-مكان الانعقاد: بيرزيت ،تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٨ .

-الهيئة المنظمة: دائرة التعليم المستمر في جامعة بيرزيت بالتعاون مع مؤسسة الامدايست.

-العنوان: التطوير الاداري في مؤسسات القطاع العام.

-الموضوع: "أهمية التطوير الاداري في مؤسسات القطاع العام وضرورة التوصل لاساليب سليمة لخلق كوادر مؤهلة لادارة المؤسسات الوطنية وبناء الدولة الفلسطينية بوضع الرجل المناسب في المكان المناسب".

-أبرز المشاركين: عدد من الاداريين الفلسطينيين.

مؤتمر للحوار بين الديانات الثلاث

-مكان الانعقاد: القدس، تاريخ ٢٩-١٩٩٥/٨/٣٠ .

-الهيئة المنظمة: مركز سانتا جيديا.

-العنوان: معا في القدس يهودا ومسيحيين ومسلمين.

-الموضوع: "دعم الحوار بين اتباع الديانات الثلاث وتبادل الرأي من أجل تحويل السلام والاستقرار الى حقيقة وتثبيته وبنائه على أسس سليمة من المحبة والتسامح لابعاد شبح الحرب عن القدس "أرض السلام" ".

-أبرز المشاركين: عدد كبير من المفكرين ورجال الدين والسياسة الفلسطينيين والاجانب واليهود.

مؤتمر حول التراث العربي

-مكان الانعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٥/٨/٣١ .

-الهيئة المنظمة: مركز اللقاء للدراسات الدينية والتراثية.

-العنوان: سلام العالم من سلام القدس.

-الموضوع: "أهمية مدينة القدس والتأكيد على هويتها العربية الاسلامية الفلسطينية وارتباط سلامها بالعالم أجمع".

-أبرز المشاركين: الشيخ حسن طهبوب، المطران لطفي لحام، الارشمندريت عطاالله حنا ، فيصل الحسيني، د.جريس خوري، د.محمد جاداالله، د.مهدي عبدالهادي، زياد أبو زياد.

ندوة حول التنمية الزراعية

-مكان الانعقاد: عمان، تاريخ ١٩٩٥/٩/١-٨/٣١ .

-الهيئة المنظمة: المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

-العنوان: تمويل التنمية الزراعية.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: "السياسات التمويلية والائمانية المتبعة وانعكاساتها على معدلات التنمية الزراعية، وموقع السياسات التمويلية في اطار البرامج المتكاملة لسياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي والآليات الممكن اتباعها لتحقيق الاستفادة القصوى من القروض الائمانية".

-أبرز المشاركين: مندوبين عن ١٣ دولة عربية.

ندوة حول الخليل

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٩/٣ .

-الهيئة المنظمة: وزارة الاعلام الفلسطينية.

-العنوان: خليل الرحمن، الواقع والتحديات.

-الموضوع: "اعادة الانتشار وازمة المياه والاجراءات الاسرائيلية وتهويد الحرم الابراهيمي ومعوقات التنمية الاقتصادية واستعدادات السلطة الوطنية للسيطرة".

-أبرز المشاركين: ياسر عبدربه، مصطفى النتشه، الشيخ تيسير بيوض، أحمد سعيد التميمي، جبريل النتشه.

ندوة حول الادمان

-مكان الانعقاد: رفح، تاريخ ١٩٩٥/٩/٣ .

-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية بالتعاون مع نادي خدمات رفح الرياضي.

-العنوان: الادمان اسبابه وآثاره النفسية والاجتماعية.

-الموضوع: "الادمان اسبابه وآثاره النفسية والاجتماعية".

-أبرز المشاركين: د.نمر أبو زرقه، صابر النيرب.

ندوه حول اسرائيل

-مكان الانعقاد: عمان، تاريخ ١٩٩٥/٩/٥ .

-الهيئة المنظمة: مركز الدراسات الاستراتيجية.

-العنوان: مقدمات لدراسة المجتمع والدولة في اسرائيل.

-الموضوع: "العلاقات الاسرائيلية-الاردنية وبيئة المجتمع الاسرائيلي والخارطة الحزبية الاسرائيلية ومفهوم السلام الاسرائيلي".

-أبرز المشاركين: د.عادل مناع، د.ماجد الحاج، د.عزمي بشاره.

Digitized by Birzeit University Library

ندوه حول الصحافه

-مكان الانعقاد: غزه، تاريخ ١٩٩٥/٩/٥ .

-الهيئة المنظمة: الجمعية العربية الامريكية لمدرسي الصحافه والاتصال "اوساس".

-العنوان: ندوة صحفيه متخصصه.

-الموضوع: "الصحافه".

-أبرز المشاركين: مارتن كوين، د.ليونارد تيل، د.كارولين كريمينز، د.نشأت الاقطش.

مؤتمر حول تطوير كفاءات قطاع المياه

-مكان الانعقاد: بيرزيت، تاريخ ١٩٩٥/٩/٦ .

-الهيئة المنظمة: كلية الهندسة في جامعة بيرزيت بالتعاون مع المعهد العالمي الهولندي للهندسة البيئية والهيدرولوجية .

-العنوان: استراتيجية تطوير كفاءات قطاع المياه في فلسطين.

-الموضوع: "استعراض واستخلاص المعلومات ونتائج الابحاث التي قامت بها المؤسسات التعليمية والبحثية الفلسطينية في مجال قطاع المياه بالاضافة الى وضع استراتيجيات وخطوط عمل واقتراحات لدعم تطوير كفاءات قطاع المياه في فلسطين".

-أبرز المشاركين: د.نبيل شعث، د.حنا ناصر، د.هاني نجم، بورشارد.

ندوة حول مدينة القدس

-مكان الانعقاد: القدس، تاريخ ١٩٩٥/٩/٦ .

-الهيئة المنظمة: الملتقى الفكري العربي.

-العنوان: تصورات حول وضع القدس.

-الموضوع: "الدعوة لمواجهة التحديات التي تواجهها مدينة القدس والتأكيد على أن القدس هي جزء من الاراضي العربية المحتلة، وبيان أطماع الاسرائيليين فيها، واجب الفلسطينيين تجاهها ودعوة العرب والمسلمين للمحافظة عليها".

-أبرز المشاركين: فيصل الحسيني، الشيخ جميل حمامي، عبد اللطيف غيث، د.محمد جادالله، نعيم الآشهب.

ندوة حول البنوك والتنمية

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٩/٦ .

-الهيئة المنظمة: الغرفة التجارية الصناعية لمحافظة الخليل.

-العنوان: دور البنوك في عملية التنمية الاقتصادية.

Digitized by Birzeit University Library

-الموضوع: "دور البنوك في عملية التنمية الاقتصادية ووضع البنوك في مناطق السلطة الوطنية".

-أبرز المشاركين: سليمان نمر.

ندوة حول عوامل الخطورة على قلب الانسان

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٩/٦ .

-الهيئة المنظمة: اللجنة العلمية في المستشفى الاهلي في الخليل بالتعاون مع شركة القدس للادوية.

-العنوان: عوامل الخطورة على شرايين القلب عند ذوي الضغط العالي أو الطبيعيين.

-الموضوع: "عوامل الخطورة على شرايين القلب عند ذوي الضغط العالي أو الطبيعيين".

-أبرز المشاركين: د. زكريا فريد.

ندوة حول الاستثمار

-مكان الانعقاد: بيت لحم، تاريخ ١٩٩٥/٩/٨ .

-الهيئة المنظمة: مجموعة الصناعيين والمركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي.

-العنوان: تصورات لمواجهة التحديات في القطاع الصناعي.

-الموضوع: "أهمية وضع تصور خاص لتشكيل تكتل اقتصادي يعكس مصالح الامة العربية في مواجهة ما يطرح من مشاريع اقليمية ،وامكانية اعادة النظر في قانون الاستثمار حسب حاجات ومصالح الشعب ورجال الاعمال".

-أبرز المشاركين: محمد زهدي النشاشيبي، د.جواد الناجي، د.سمير عبدالله، د.نبيل كوكالي، سليمان ابو ديه، حامد حلايقه.

ندوة حول وسائل الاعلام في عملية السلام

-مكان الانعقاد: القاهره، تاريخ ٨-١٠/٩/١٩٩٥ .

-الهيئة المنظمة: المركز الدولي للسلام ومركز الاعلام الفلسطيني للسلام.

-العنوان: دور وسائل الاعلام في عملية السلام في الشرق الاوسط.

-الموضوع: "دور ومساهمة وسائل الاعلام في عملية السلام في الشرق الاوسط وصورة العرب والاسرائيليين في وسائل الاعلام الخاصة بكل من الطرفين".

-أبرز المشاركين: صحافيون فلسطينيون واردنيون وتونسيون ومغاربه واسرائيليون.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول أهمية اتفاق السلام

-مكان الانعقاد: غزه، تاريخ ١٩٩٥/٩/٩ .

-الهيئة المنظمة: الدائرة الثقافية بحركة الشبيبه في قطاع غزة.

-العنوان: وجهة نظر الاسلام في الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي .

-الموضوع: "وجهة نظر الاسلام في الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي ورأي الشرع في العمل بمؤسسات السلطة".

-أبرز المشاركين: الشيخ محمد أبو جامع، الشيخ يوسف جمعه سلامه، الشيخ نمر المقوسي.

ندوة حول قضية المبعدين

-مكان الانعقاد: عمان، تاريخ ١٩٩٥/٩/٩ .

-الهيئة المنظمة: صحيفة القدس.

-العنوان: قضية المبعدين.

-الموضوع: "هموم المبعدين وشكواهم وظروف المفاوض الفلسطيني والاقرار بأهمية وضرورة ايلاء قضية المبعدين الاهتمام الذي تستحقه، ودور اسرائيل في العرقلة والمماطلة".

-أبرز المشاركين: بلال الشخشير، لؤي عبده، الشيخ يعقوب قرش، سليم الزعنون، نايف أبو حديد، نضال مزهر.

ندوة حول الاوضاع السياسية الراهنة

-مكان الانعقاد: ديرالبلح، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٠ .

-الهيئة المنظمة: الحركة الوطنية للتغيير.

-العنوان: الاوضاع السياسة الراهنة وموقف الحركة منها.

-الموضوع: "الاوضاع السياسية الراهنة وموقف الحركة من القضايا الهامة المطروحة كقضية الخليل والمياه والانتخابات".

-أبرز المشاركين: يونس أبو قاسم، خضر المغربي، سليمان أبو نادي.

مؤتمر حول التعاون الاقتصادي الدولي

-مكان الانعقاد: بيت لحم، تاريخ ١١-١٩٩٥/٩/١٢ .

-الهيئة المنظمة: وزارة السياحة الفلسطينية.

-العنوان: مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي.

-الموضوع: " أهمية المشاريع الاقتصادية والاستثمار في القطاع السياحي وتعزيز التعاون في هذا المضمار على المستوى الاقليمي لتطوير السياحة الوطنية".

Digitized by Birzeit University Library

-أبرز المشاركين: الياس فريح، هاني أبو ديه، جون دالي، باباكار،د.أنيس القاق، حنا سنيوره.

ندوة حول ضمان الامن الغذائي والمائي

-مكان الانعقاد: غزه، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٢ .

-الهيئة المنظمة: وزارة الصحة الفلسطينية.

-العنوان: اجراءات وقائية لضمان الامن الغذائي والمائي.

-الموضوع: "الاجراءات الوقائية لضمان الامن الغذائي والمائي".

-أبرز المشاركين: عطيه العجله، د.عبد الجبار الطيبي، د.بشير الريس.

ندوة حول سوق العمل النسوي

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٢ .

-الهيئة المنظمة: الجمعية الثقافية الاجتماعية الخيرية بالتعاون مع وزارة العمل.

-العنوان: دراسة السوق للعمل النسوي.

-الموضوع: "دراسة سوق العمل النسوي وأهمية توعية المرأة الفلسطينية حول أهمية دورها خلال هذه المرحلة، وعقد الدورات التدريبية المتخصصة لتلبية احتياجات السوق المحلي وايجاد فرص عمل للمرأة الفلسطينية وأهمية تنمية دورها في القطاع الصناعي والزراعي والسياحي".

-أبرز المشاركين: د.باسم مكحول،د.هشام عورتاني، د.مروان العمد، مريم الشخشير، مازن حشوه.

ندوة حول مفهوم البيئة وعلاقتها بالانسان

-مكان الانعقاد: كفردان، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٣ .

-العنوان: مفهوم البيئة وعلاقتها بالانسان.

-الموضوع: "تأثير الصناعات والنفايات على البيئة والطرق التي يجب اتباعها من قبل السكان ودور السلطة الفلسطينية في ايجاد الحلول لوجود بيئة خالية من التلوث".

-أبرز المشاركين: محمد الاسمر.

ندوة حول الاعلام

-مكان الانعقاد: الخليل،تاريخ ١٩٩٥/٩/١٣ .

-الهيئة المنظمة: منتدى الخليل الثقافي.

-العنوان: الوضع الاعلامي في الخليل.

-الموضوع: "أهمية وجود مركز اعلامي في المدينة يقدم الخدمات والمعلومات للصحفيين

Digitized by Birzeit University Library

وأهمية الوعي السياسي والاعلامي لجماهير المنطقة".
-أبرز المشاركين: مجموعة من الصحفيين المتخصصين.

مؤتمر حول الفلسطينيين في المرحلة الانتقالية

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٣-١٩٩٥/٩/١٥ .
-الهيئة المنظمة: برنامج غزة للصحة النفسية.
-العنوان: الفلسطينيون في المرحلة الانتقالية -تأهيل وتطوير المجتمع.
-الموضوع: "التحديات التي تواجه الفلسطينيين في المرحلة الانتقالية والوضع الاجتماعي في ظل الاحتلال وكيفية النهوض به،ودور المستوطنات في اعاقة تطوير المجتمع الفلسطيني ومسيرة السلام، وأهمية الديمقراطية وتطوير المجتمع الفلسطيني".
-أبرز المشاركين: د.حنان عشراوي، د.رياض الزعنون، مايكل آدمز، البروفيسور بول دي فارت،د.حيدر عبدالشافي، ومجموعة كبيرة من الاساتذة والاخصائيين النفسيين من كافة انحاء العالم.

مؤتمر حول أجهزة التنظير

-مكان الانعقاد: البيره، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٥ .
-الهيئة المنظمة: شركة "انترميد" للاجهزة الطبية.
-العنوان: مؤتمر طبي حول أجهزة التنظير.
-الموضوع: "بحث أحدث الطرق في مجال أجهزة التنظير الطبية وطرق المحافظة عليها وتعقيمها".
-أبرز المشاركين: د.غازي عبدالحميد، د.غازي رودن،وحوالي ٧٥ طبيبا ومهندسا طبيا من فلسطين.

ندوة حول واقع النظام السياسي

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦ .
-الهيئة المنظمة: الحركة الوطنية للتغيير.
-العنوان: واقع النضال السياسي.
-الموضوع: "واقع النضال السياسي وفق مفاهيم الحركة وطبيعة المرحلة التي تمر بها القضية الفلسطينية".
-أبرز المشاركين: جمال حمدان.

Digitized by Birzeit University Library

مؤتمر حول استراتيجية التنمية في فلسطين

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦ .
-الهيئة المنظمة: وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع مؤسسة (الاميديست).
-العنوان: المؤتمر الدولي الاول حول استراتيجية التنمية في فلسطين.
-الموضوع: "التطورات والعقبات التي تواجه المناطق الفلسطينية،وماهية التوجه المستقبلي لاستراتيجية التنمية في الاراضي الفلسطينية والعلاقات الاقليمية والدولية".
-أبرز المشاركين: عشرات الخبراء والمختصين من مختلف الوزارات والمؤسسات الفلسطينية.

ندوة حول الحركة الكشفية

-مكان الانعقاد: بيت ساحور، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦ .
-الهيئة المنظمة: مجموعة كشافة الروم الكاثوليك.
-العنوان: تاريخ الحركة الكشفية في فلسطين.
-الموضوع: "تاريخ الحركة الكشفية في فلسطين وقضايا متصلة بالحركة الشبابية والكشفية".
-أبرز المشاركين: فائق طهبوب، عوده بشاره، محمد الدهدار.

ندوة حول الصحة العامة

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٦ .
-الهيئة المنظمة: حركة الشبيبه الطلابية واتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.
-العنوان: الصحة العامة والبيئة.
-الموضوع: "الصحة العامة والبيئة والمشاكل البيئية التي تواجه القطاع ومظاهر التلوث البيني".
-أبرز المشاركين: نعمه اللوح.

ندوة حول الانتخابات والديمقراطية

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٧ .
-الهيئة المنظمة: حركة الشبيبة الطلابية واتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي.
-العنوان: الانتخابات والديمقراطية ومفهوم السلام الفلسطيني.
-الموضوع: "مفهوم الديمقراطية وكيفية اجراء الانتخابات بشكل ديمقراطي في مناطق السلطة الوطنية، ومفهوم عملية السلام وحركة السلام الفلسطينية".
-أبرز المشاركين: طارق الديراوي، د.جواد الطيبي، د.جواد الفرا، سالم الكرد.

Digitized by Birzeit University Library

ندوة حول دور المرشد الاجتماعي

-مكان الانعقاد: نابلس، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٩ .

-الهيئة المنظمة: نقابة الاخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بالتعاون مع جامعة النجاح الوطنية.

-العنوان: دور المرشد الاجتماعي والنفسي في العملية التربوية.

-الموضوع: "دور المرشد الاجتماعي والنفسي في العملية التربوية".

-أبرز المشاركين: ريما الكيلاني، د.عبد عساف، محمد سبوبه، عدنان الجوهري، سمر جبر، حسني صادق.

ندوه حول الاعلام والسلام

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩٩٥/٩/١٩ .

-الهيئة المنظمة: مؤسسة IPS.

-العنوان: الاعلام والسلام.

-الموضوع: "دور وسائل الاعلام منذ عملية السلام".

-أبرز المشاركين: حسن الكاشف.

ندوة حول تأهيل الاسرى المحررين

-مكان الانعقاد: الخليل، تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٠ .

-الهيئة المنظمة: دائرة التعليم المستمر في رابطة الجامعيين.

-العنوان: برنامج تأهيل الاسرى المحررين .. الواقع والطموح.

-الموضوع: "تأهيل الاسرى المحررين".

-أبرز المشاركين: د.ذياب عيوش، راضي الجراعي.

مؤتمر حول البحوث الصحية في فلسطين

-مكان الانعقاد: غزة، تاريخ ١٩-١٩٩٥/٩/٢١ .

-الهيئة المنظمة: مركز البحث الصحي للخدمات الطبية بالتعاون مع جامعة "بيرمنغهام" البريطانية.

-العنوان: مستقبل البحوث الصحية في فلسطين.

-الموضوع: "مستقبل البحوث الصحية في فلسطين وأهمية البحث الصحي والمشاكل التي تواجه تطوره".

-أبرز المشاركين: د.رياض الزعنون، د.يحيى عابد، ميشيل بليتشت.

Digitized by Birzeit University Library

مشروع قانون رقم ( ) ١٩٩٥ بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة

آب ١٩٩٥

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ م بشأن نقل السلطات والصلاحيات.

وعلى قانون الجمعيات العثماني الصادر في ٢٩ رجب سنة ١٣٢٧ هجرية المعمول به في قطاع غزة.

وعلى قانون الجمعيات الخيرية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ م بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية المعمول به في الضفة الغربية.

وبناء على مقتضيات المصلحة العامة،

وبناء على عرض وزيرة الشؤون الاجتماعية. أصدرنا القانون التالي:-

تعاريف

مادة (١)

يكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:

* **الوزير:** وزير الشؤون الاجتماعية.
* **الوزارة:** وزارة الشؤون الاجتماعية
* **وكيل الوزارة:** وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية.
* **المدير العام:** المدير العام المختص في وزارة الشؤون الاجتماعية.
* **جمعية خيرية:** أي هيئة مؤلفة من سبعة أفراد فأكثر غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين دون أن تستهدف من نشاطها أوعملها جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق المنفعة الشخصية أو تحقيق أية أهداف سياسية.
* **الهيئة الاجتماعية:** كل هيئة مؤلفة من سبعة أفراد فأكثر هدفها تقديم خدمات اجتماعية سواء كانت تلك الخدمات علمية أو ثقافية أو تدريبية أو خيرية أو فنية أو مهنية دون تحقيق أهداف سياسية.

Digitized by Birzeit University Library

* **مؤسسة خاصة:** أية مؤسسة تنشأ نتيجة تخصيص مال لمدة غير معينة بصدد القيام بدور أساسي في ميدان الرعاية الاجتماعية المختلفة أو أية أعمال من أعمال الرعاية الاجتماعية دون قصد الربح وأية مؤسسة مما لم تشمله أهداف الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية وتشمل المراكز الاجتماعية ودور الإيواء.

* **جمعية أجنبية:** أية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو مؤسسة خاصة أجنبية يكون مركزها الرئيسي خارج الأراضي الفلسطينية أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب.

* **الخدمة الاجتماعية:** أية خدمة أو نشاط اجتماعي أو اقتصادي يقدم تطوعا أو اختيارا من شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع ماديا أو ثقافيا أو تربويا أو صحيا أو رياضيا أو روحيا أو اجتماعيا أو فنيا أو مهنيا.

مادة (٢)

تتمتع الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة بالشخصية الاعتبارية المستقلة فور ترخيصها طبقا لأحكام هذا القانون.

مادة (٣)

تخضع جميع الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة لرقابة وزارة الشؤون الاجتماعية ولا يجوز إنشاء أية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو مؤسسة خاصة إلا بترخيص من الوزارة وفقا لأحكام هذا القانون.

الفصل الأول
ترخيص وتسجيل الجمعيات والهيئات والمؤسسات الخاصة

مادة (٤)

تقدم طلبات ترخيص الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة بواسطة مندوبيهم إلى الوزارة مرفقا بها ثلاث نسخ من نظامها الأساسي ويعطي المندوب إيصال باستلام الطلب، وعلى الوزير أن يصدر قراراه بشأن الطلب خلال مدة لا تزيد عن شهرين من تاريخ تقديمه.

مادة (٥)

١-إذا انقضت مدة شهرين على ورود الطلب للوزارة بدون أن يتسلم مقدموه إشعارا بالنتيجة أو بطلب بيانات إضافية أو بوجود نواقص قانونية، يحق لهم ممارسة نشاطهم كما لو كانت الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة قد رخصت وفقا للأصول.

٢- في حالة صدور قرار من الوزير برفض الترخيص يحق لمقدمي الطلب الطعن في القرار أمام المحكمة المختصة.

مادة (٦)

تفحص طلبات ترخيص الجمعيات والهيئات والمؤسسات من قبل المدير العام المختص وتحال للوزير أو من يفوضه مشفوعة برأيه.

مادة (٧)

على الوزير قبل إصدار قراره بترخيص الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة أن يستأنس برأي وزارة الداخلية والتي تبدي رأيها بشأنها خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوما، فإذا لم تتلقى الوزارة رد وزارة الداخلية خلال المدة المشار إليها يعتبر الأمر حائزا على قبولها.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٨)

مع مراعاة أية شروط أو تعليمات تصدر عن الوزارة يجب أن يشتمل أي نظام أساسي للجمعية أو الهيئة أو المؤسسة طالبة الترخيص على البيانات التالية:

أ- إسم الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة وعنوانها ومركز أعمالها الرئيسي وفروعها.

ب- أسماء الأعضاء المؤسسين ومحل إقامتهم ومهنهم وأعمارهم.

ج- الأغراض الأساسية التي أنشئت من أجلها بشكل مفصل وأية أغراض أخرى تسعى لتحقيقها بمقتضى أحكام هذا القانون.

د- شروط العضوية واشتراكات الأعضاء وطرق إسقاط عضويتهم.

هـ- طريقة تشكيل وعدد أعضاء مجلس الإدارة الذي يتولى الإدارة وتصريف الأعمال والإشراف على شؤون الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة واختصاصاته.

و- كيفية انعقاد الجمعية العمومية.

ز- كيفية مراقبة وتصريف الأمور المالية.

ح- كيفية حل الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة.

ط- كيفية التصرف بأموال وأملاك الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة عند حلها شرط ألا يخرج هذا التصرف عن أغراض الجمعية وأن تنفق داخل حدود الأراضي الفلسطينية.

مادة (٩)

تعطى الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة، بعد موافقة الوزير على طلبها، رخصة موقعا عليها منه ومختومة بخاتمه مع نسخة من النظام الأساسي الموافق عليه وتنشر في الجريدة الرسمية.

مادة (١٠)

تحتفظ الوزارة بهدف تنفيذ هذا القانون بما يلي:

١- سجل لجميع الجمعيات والهيئات والمؤسسات التي تم ترخيصها مدون فيها أسماء ومراكز نشاطها وأهدافها وأية معلومات أخرى تراها الوزارة ضرورية.

٢- سجل آخر يسجل فيها أسماء الجمعيات والهيئات والمؤسسات التي رفض ترخيصها مبينا أهدافها وأسباب رفضها وأية معلومات أخرى تراها الوزارة.

٣- سجل تقيد فيه طلبات التسجيل بأرقام متسلسلة تبعا لتاريخ تقديمها.

الفصل الثاني
واجبات الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة

مادة (١١)

لا يجوز لأية جمعية أو هيئة أو مؤسسة حق تملك العقارات ما لم تحصل على إذن بذلك من الوزير، وبالقدر الضروري لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله.

مادة (١٢)

تقوم علاقة الوزارة بالجمعيات والهيئات الاجتماعية والمؤسسات على أساس التعاون والمشاركة في تأمين

Digitized by Birzeit University Library

الخدمات ورفع مستواها ولمدير عام الوزارة أو أي موظف ينتدب بهذا الشأن أن يزور مكان أية جمعية أو هيئة أو مؤسسة وأن يفحص سجلاتها وأوراقها للتثبت من أن أموالها صرفت في سبيل الغرض الذي خصصت من أجله وأنها قائمة بأعمالها وفق أحكام هذا القانون ومتمشية مع الأهداف المقررة لها.

مادة (١٣)

على كل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو مؤسسة خاصة أو فروعها أن تحتفظ بمركز إدارتها بالآتي:

١- المراسلات الصادرة منها والواردة إليها في ملفات خاصة وسجلات منظمة.

٢- النظام الأساسي لها وأسماء أعضاء مجلس إدارتها في كل دورة انتخابية وتاريخ انتخابه.

٣- أسماء جميع أعضاء الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة مع ذكر هوياتهم وأعمارهم وتاريخ انتسابهم.

٤- محاضر اجتماعات مجلس الإدارة بصورة متسلسلة.

٥- محاضر اجتماعات الجمعية العمومية.

٦- كشف بحساب الواردات والمصروفات وعلى وجه مفصل.

مادة (١٤)

على كل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو مؤسسة إشعار المدير العام للوزارة بكل تعديل أو تغيير يطرأ على مركزها أو نظامها أو أي تغيير في مجلس إدارتها كله أو بعضه، ولا يكون التعديل أو التغيير نافذا إلا بعد موافقة الوزير المختصة عليه أو من يفوضه بعد الاستئناس برأي وزارة الداخلية.

مادة (١٥)

على كل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو مؤسسة خاصة أن تقدم للوزارة تقريرا سنويا تبين فيه أعمالها ومجمل المبالغ التي انفقتها في تحقيق أهدافها ومصادر وارداتها وأية معلومات أخرى يطلب إليها تقديمها حسب النموذج الذي تعده الوزارة.

الفصل الثالث

مجلس الإدارة

مادة (١٦)

يجب أن يكون لكل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو مؤسسة خاصة مجلس إدارة تحدد طريقة تشكيلة واختيار أعضائه وإنهاء عضويتهم في النظام الأساسي لها.

مادة (١٧)

يعتبر مجلس إدارة أية جمعية أو هيئة أو مؤسسة مسؤولا عن جميع أعمال الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة ونشاطاتها ممثلا في رئيسه الذي يمثلها أمام الجهات القضائية والحكومية وغيرها والتوقيع على جميع المكاتبات والعقود والاتفاقيات التي تتم بين الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة والجهات الأخرى.

مادة (١٨)

يختص مجلس الإدارة بما يلي:

١- إدارة شؤون الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة الإدارية والفنية.

٢- إعداد اللوائح والتعليمات الداخلية.

Digitized by Birzeit University Library

٣- تكوين اللجان التي يراها لازمة لتحسين سير العمل وتحديد اختصاص كل منها.
٤- تعيين الموظفين اللازمين للجمعية وإنهاء خدماتهم وتحديد اختصاصاتهم.
٥- إعداد الحساب الختامي عن السنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية للسنة الجديدة.
٦- دعوة الجمعية العمومية العادية وغير العادية طبقا للقانون وتنفيذ قراراتها.
٧- مناقشة أية صلاحيات واردة عن هيئة الرقابة العامة أو الوزارة أو الجهات الرسمية فيما يتعلق بنشاط الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة والرد عليها.

مادة (١٩)

يجري تحديد اختصاصات الرئيس ونائبه وأمين السر وأمين الصندوق لمجلس الإدارة لأية جمعية أو هيئة طبقا للنظام الداخلي الموضوع من قبل مجلس إدارتها.

مادة (٢٠)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس إدارة أكثر من ثلاث جمعيات أو هيئات أو مؤسسات تعمل في ميدان واحد إلا بإذن من الوزارة، ولا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الإدارة والعمل بالجمعية أو الهيئة أو المؤسسة بالأجر.

مادة (٢١)

أ- يجتمع مجلس الإدارة بصورة عادية مرة كل شهر على الأقل ويمكن اجتماعه في أي وقت بصورة استثنائية بدعوة من الرئيس أو نائبه وتتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة.
ب- تكون اجتماعات مجلس الإدارة صحيحة في حالة حضور أغلبية الأعضاء على يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

مادة (٢٢)

للوزير أن يعين بقرار مسبب مديرا أو مجلس إدارة مؤقت للجمعية أو الهيئة أو المؤسسة يتولى الاختصاصات المخولة لمجلس الإدارة وذلك في الحالات التالية:
١- إذا أصبح عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يكفي لانعقاده انعقادا صحيحا بسبب الاستقالة أو الوفاة أو التخلف عن الحضور ثلاث جلسات متوالية دون عذر مقبول وتعذر تكملة عدد الأعضاء طبقا لأحكام النظام السياسي.
٢- إذا خالف مجلس الإدارة أي حكم من أحكام هذا القانون أو النظام الأساسي المتعلق بتجديد انتخاب أعضائه أو بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد.

وعلى المدير أو مجلس الإدارة المؤقت أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد خلال ستين يوما من تاريخ تعيينه وأن يعرض عليها تقريرا مفصلا عن حالة الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة، وتنتخب الجمعية العمومية في هذه الجلسة مجلس إدارة جديد.

الفصل الرابع
الجمعية العمومية

مادة (٢٣)

تتكون الجمعية العمومية للجمعية أو الهيئة أو المؤسسة من جميع الأعضاء العاملين الذي أوفوا بالتزاماتهم وفقا للنظام الأساسي، وتعقد اجتماعا عاديا مرة واحدة كل سنة للنظر في تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات الجمعية أو

Digitized by Birzeit University Library

الهيئة أو المؤسسة وتقرير مراقب الحسابات عن المركز المالي لتلك الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة والمصادقة عليهما وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتعيين مراقب الحسابات وغير ذلك من المسائل التي يرى المجلس إدراجها في جدول الأعمال.

مادة (٢٤)

يجوز دعوة الجمعية العمومية لأية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو مؤسسة خاصة لاجتماع غير عادي للنظر في تعديل نظام الجمعية أو حلها أو اندماجها مع غيرها أو عزل أعضاء مجلس إدارتها أو لغير ذلك من الأسباب.

مادة (٢٥)

لا يصح اجتماع الجمعية العمومية لأية جمعية أو هيئة أو مؤسسة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضائها، فإذا لم تتوفر الأغلبية المطلقة يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما (١٥ يوما) من تاريخ الاجتماع الأول، ويكون الانعقاد فيها صحيحا بأي عدد من الحضور.

مادة (٢٦)

تصدر قرارات الجمعية العمومية لأية جمعية أو هيئة أو مؤسسة بالأغلبية للأعضاء الحاضرين ما لم يشترط نظام الجمعية أغلبية أخرى، وتبلغ الوزارة بصورة عن محضر اجتماع الجمعية العمومية خلال خمسة عشر يوما (١٥ يوما) من تاريخ الاجتماع.

الفصل الخامس
الجمعيات والهيئات والمؤسسات الأجنبية

للوزير الترخيص لأية جمعية أو هيئة أو مؤسسة أجنبية لفتح فرع أو أكثر في الأراضي الفلسطينية للقيام بأية خدمات اجتماعية فيها، وذلك وفقا للشروط التي يضعها والرسوم التي يحددها مقابل الخدمات غير المجانية التي يقوم بها أو يقدمها الفرع، على أن يتضمن طلب الترخيص اسم الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة الاجنبية ومركزها الرئيسي وعنوان وأسماء مؤسسيها وأعضاء مجلس إدارتها وأغراضها الأساسية وأسماء المسؤولين عن الفرع المنوي إنشاؤه وجنسيتهم وأغراضها وكيفية التصرف بالأموال الخاصة بالفرع عند حلها أو تصفية أعمالها أو انسحابها.

مادة (٢٨)

على المسؤولين عن أي فرع من فروع الجمعيات أو الهيئات أو المؤسسات الاجنبية أن يبلغوا الوزارة بكل تغيير يطرأ على البيانات الخاصة بالفرع الذي يديرونه وذلك خلال خمسة عشر يوما (١٥ يوما) من تاريخ التغيير.

مادة (٢٩)

يقدم كل فرع من فروع الجمعيات والهيئات والمؤسسات الأجنبية للوزارة في منطقة عمله تقريرا دوريا يبين فيه مجمل أعماله وجميع المبالغ التي أنفقها في تحقيق أهدافه وأية معلومات أخرى تطلبها الوزارة منه.

مادة (٣٠)

إذا كانت الخدمات التي تقدمها الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة الأجنبية أو فروعها في الأراضي الفلسطينية ليست خدمات مجانية، أو كانت رسومها تزيد عن عشرة في المائة (١٠٪) من التكاليف فلا يتم الترخيص لها إلا بعد إجراء التنسيق بين الوزارة والوزارات المعنية بالأهداف التي أنشأت من أجلها.

Digitized by Birzeit University Library

الفصل السادس
الهيئات الدينية والرهبنات
مادة (٣١)

يحق للهيئات الدينية والرهبنات المؤلفة في الأراضي الفلسطينية أن تقوم بخدمات اجتماعية تهدف إلى النفع العام للمحتاجين دون استهداف الربح المادي واقتسامه أو المساس بالعقيدة ودون استيفاء أي أجر من المنتفعين يزيد على عشر التكاليف المتكررة ويشترط في ذلك ما يلي:

١- الحصول على موافقة الوزير على تأسيس تلك الخدمات وإدارتها ووضعها تحت إشراف الوزارة بحيث تكون خاضعة للمراقبة تأمينا لتحقيق ذلك الإشراف ولسير تلك الخدمات سيرا يحقق أهدافها والنفع العام، ويقتصر الإشراف على المؤسسة أو الخدمة الاجتماعية المنظمة دون الهيئة الدينية أو الرهبنة التي تنبثق عنها.

٢- الحصول على موافقة الوزير على أي تعديل يطرأ على تلك الخدمات ولا يعتبر التعديل نافذ المفعول إلا بعد الحصول على هذه الموافقة ويعتبر من الاعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية التي تشملها هذه المادة إنشاء ملجأ أو معهد تعليمي أو تربوي مجاني للمحتاجين أو مركز اجتماعي للفقراء أو توزيع المساعدات النقدية أو العينية بشكل منظم أو تقديم العلاج مجانا أو العناية الطبية المنظمة المجانية وما شابه ذلك.

وتحقيقا للنفع العام وللغايات المتوخاة من هذا الإشراف، تكون للوزير المختص نفس الصلاحيات المعطاة للوزير وذلك بالنسبة إلى نوع الخدمة من تعليمية أو صحية بحيث يشترك في هذه الصلاحيات بالنسبة إلى الأولى وزير التعليم، وبالنسبة إلى الثانية وزير الصحة.

أما إذا كانت الخدمة الاجتماعية التي تهدف إلى النفع العام لا تستهدف الربح ولكنها لا تقدم للمحتاجين مجانا وإنما تستوفي عنها أجور تزيد على عشر التكاليف المتكررة، فيجب أن يتم الحصول على ترخيص بشأنها من الوزير المختص، وإذا وقعت أية مخالفة لأحكام هذه المادة يلفت الوزير المختص نظر الهيئة الدينية أو الرهبنة إلى ذلك لتبادر إلى إزالة المخالفة خلال مدة كافية ومعقولة أقصاها شهر واحد، فإذا لم تقم الهيئة الدينية أو الرهبنة بما أخطرت به، يقوم الوزير المختص برفع الأمر إلى مجلس السلطة لاتخاذ القرار الذي يراه مناسبا.

الفصل السادس
الاندماج والاتحادات
مادة (٣٢)

يجوز لجمعيتين أو هيئتين أو مؤسستين أو أكثر من الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية أو المؤسسات الخاصة المرخصة أن تندمج وتتوحد معا بموافقة ثلثي أعضاء الجمعية العمومية على أن لا يؤثر ذلك على حقوق الآخرين تجاه كل منها قبل الدمج.

مادة (٣٣)

يجوز لثلاث جمعيات خيرية أو هيئات اجتماعية أو مؤسسات خاصة أو أكثر من الجمعيات والهيئات والمؤسسات المرخصة أن تكون فيما بينها اتحادا نوعيا واحدا ولا يجوز تأسيس أكثر من اتحاد نوعي واحد في الأراضي الفلسطينية.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٣٤)

يشترط في تكوين الاتحادات النوعية بين الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة والمرخصة موافقة أغلبية أعضاء الجمعيات العمومية لكل منها، وإذا اتحد أكثر من نصف عدد الجمعيات أو الهيئات أو المؤسسات الموجودة في الأراضي الفلسطينية فتعتبر باقي الجمعيات أو الهيئات والمؤسسات الأخرى منضمة إلى هذا الاتحاد وتصبح عضوا فيه خاضعا لنظامه بمجرد تلقيها إشعارا بذلك.

مادة (٣٥)

لا يجوز لأية جمعية أو هيئة أو مؤسسة أن تنتسب أو تشترك أو تنضم إلى أية جمعية أو هيئة أو مؤسسة أخرى خارج الأراضي الفلسطينية إلا بعد موافقة الوزير أو بعد مرور ثلاثين يوما من تبليغ الوزير برغبتها في ذلك في حالة عدم الرد.

وفي حالة رد الوزير بعدم الموافقة فيجوز للجمعية أو الهيئة أو المؤسسة الطعن في القرار أمام المحكمة المختصة.

مادة (٣٦)

تطبق جميع الإجراءات والنظم المبينة في هذا القانون بالنسبة لكيفية التسجيل وإجراءاته والأنظمة الأساسية وبياناتها ونظام العمل فيها بالنسبة لأي اتحاد تم بين مجموعة من الجمعيات أو الهيئات أو المؤسسات أو أية جمعية موحدة تم إنشاؤها وفقا لهذا القانون.

مادة (٣٧)

للوزير أن يستأنس برأي الاتحاد في كافة قراراته المتعلقة بحل أية جمعية أو هيئة أو مؤسسة منضمة للاتحاد أو فيما ينطبق بتعيين مجالس إدارة مؤقتة لأي منها أو ما شابه ذلك.

الفصل الثامن

الشؤون المالية للجمعيات والهيئات والمؤسسات واتحاداتها

مادة (٣٨)

يجب أن يكون لكل جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو مؤسسة خاصة ميزانية سنوية يشرف عليها أحد المحاسبين القانونيين ما لم تقل مصروفاتها عن ألف دينار (١٠٠٠ دينار)، وفي كلتا الحالتين يقدم تقرير مراقب الحسابات عن المركز المالي للجمعية أو الهيئة أو المؤسسة عن السنة المالية المنتهية للجمعية العمومية في اجتماعها السنوي لإقراره والمصادقة عليه.

مادة (٣٩)

على الجمعية أن تودع أموالها النقدية باسمها الذي اشتهرت به لدى مصرف وعليها أن تخطر الوزارة عن تعيين جهة الإيداع ولا يجوز للجمعية الاحتفاظ برصيد نقدي يزيد عن مصروف شهر واحد إلا بإذن من الوزارة.

مادة (٤٠)

تعفى الجمعيات الخيرية أو الهيئات الاجتماعية أو المؤسسات الخاصة المشمولة بهذا القانون من الرسوم الجمركية على ما تستورده من معدات وأدوات تلزمها لتحقيق أغراضها ولا يجوز التصرف بها لمدة لا تقل عن خمس سنوات ما لم تدفع عنها الرسوم الجمركية.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٤١)

لا يجوز لأية جمعية أو هيئة أو مؤسسة أن تحصل على أموال من الخارج من أية جهة أجنبية أو تخرج أموالها إلى الخارج أو لأية جهة أجنبية ما لم يأذن لها الوزير أو من يفوضه بذلك.

مادة (٤٢)

يجوز للجمعيات أو الهيئات أو المؤسسات جمع التبرعات من الجمهور أو إقامة الحفلات والأسواق الخيرية أو المباريات الرياضية أو غير ذلك من وسائل جمع الأموال للأغراض الاجتماعية التي أنشئت من أجلها بعد الحصول على إذن مسبق بذلك من الوزارة.

مادة (٤٣)

يجوز للوزير إنشاء صندوق لإعانة الجمعيات والهيئات والمؤسسات الخاصة والاتحادات المنشأة طبقا لهذا القانون على أن تكون موارده من حصيلة التبرعات والإعانات التي تقدمها البنوك والمؤسسات العامة والشركات والمحال التجارية والتجار وأصحاب الأعمال أو أي شخص آخر من أبناء الوطن، على أن يتولى مدير عام الوزارة رئاسة مجلس إدارته الذي يقوم برسم سياسة التصرف في أمواله.

الفصل التاسع
حل الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة

مادة (٤٤)

للوزير، بقرار مسبق، أن يأمر بحل أية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو مؤسسة خاصة وإلغاء ترخيصها في الحالات التالية:

١- إذا خالفت نظامها الأساسي.
٢- إذا لم تنفذ الغايات التي أنشئت من أجلها أو توقفت عن أعمالها مدة ستة أشهر أو قصرت في القيام به.
٣- إذا رفضت السماح للمسؤولين المأذون لهم بالتفتيش عليها ورقابتها أو الاطلاع على سجلاتها ومستنداتها.
٤- إذا قدمت للوزارة بيانات كاذبة أو تصرفت بأموالها على غير الأوجه المحددة في نظامها أو خالفت أي حكم من أحكام هذا القانون.
٥- إذا اقترع على حلها ثلثا أعضاء الجمعية العمومية الذين يحق لهم التصويت.
٦- إذا تعذر انعقاد جمعيتها العمومية عامين متتاليين.

مادة (٤٥)

على الوزير إشعار الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة المنوي حلها وإلغاء ترخيصها قبل الحل ب خمسة عشر يوما (١٥ يوما) على الأقل على أن تخطر وزارة الداخلية بذلك.

مادة (٤٦)

عند استلام الجمعية الخيرية أو الهيئة الاجتماعية أو المؤسسة الخاصة قرار الحل، يجب عليها أن توقف جميع أعمالها من تاريخ تبليغها القرار ويجوز للجمعية أو الهيئة أو المؤسسة الطعن في قرار الحل بالطرق القانونية.

مادة (٤٧)

اذا حلت الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة يعين لها موظف بأجر يقوم بجرد اموالها ومحتوياتها حيث يجري التصرف فيها طبقا لما هو مذكور في نظامها الأساسي، واذا لم يذكر النظام كيفية التصرف في اموالها تقوم الوزارة

Digitized by Birzeit University Library

بتحويل اموال الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة المنحلة الى الجمعيات والهيئات والمؤسسات ذات الغاية المماثلة.

مادة (٤٨)

للوزير أن يصدر قرارا بإغلاق مقر الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة وفروعها أو إحداها لمدة محددة قابلة للتجديد وذلك كإجراء مؤقت ريثما يفصل في أمرهما إذا ما وقعت أية مخالفة لأحكام هذه القانون من رؤساء أو أعضاء مجالس إدارتها، ويجوز الطعن في قرار الإغلاق بالطرق القانونية.

الفصل العاشر
أحكام ختامية

مادة (٤٩)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أخرى ينص عليها قانون آخر يعاقب:

١- كل من يخالف اي حكم من احكام هذا القانون بغرامة لا تزيد عن مائة دينار (١٠٠ دينار) او بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا أو بالعقوبتين معا.

- من قام بتأليف جمعية أو هيئة أو مؤسسة سرية دون مراعاة أحكام هذا القانون بالحبس لمدة سنة واحدة أو بغرامة ثلاثة الاف دينار (٣٠٠٠ دينار) أو بالعقوبتين معا.

- من قدم بيانا كاذبا أو ادعاء كاذبا او قام بالتزوير في سجلات الجمعية أو الهيئة بقصد إخفاء الحقائق عن الجهات الرسمية بالحبس من شهرين الى سنة او بغرامة ألف دينار (١٠٠٠ دينار) أو بالعقوبتين معا.

مادة (٥٠)

إذا كانت الخدمات أو الغايات التي أنشئت من أجلها الجمعية أو الهيئة أو المؤسسة لها علاقة بأي نوع من الخدمات التي هي من اختصاص أية وزارة أخرى خلاف وزارة الشؤون الاجتماعية فإنه، بالإضافة إلى جميع الأحكام الواردة في هذا القانون يجب أن تتقيد كل منها بموافقة الوزير المختص حسب الخدمة التي تقدمها وأن تحصل على الترخيص اللازم لممارسة ذلك النشاط قبل التقدم للترخيص لوزارة الشؤون الاجتماعية طبقا لأحكام هذا القانون.

مادة (٥١)

على جميع الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون تسوية أوضاعها طبقا لهذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به وإلا اعتبرت منحلة بحكم القانون

مادة (٥٢)

يلغي قانون الجمعيات الخيرية العثماني الصادر في ٢٩ رجب سنة ١٣٢٧هـ المعمول به في قطاع غزة وقانون الجمعيات الخيرية الاردني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ م بشأن الجمعيات والهيئات الاجتماعية المعمول به في الضفة الغربية وكل حكم يخالف أحكام هذا القانون.

مادة (٥٣)

للوزير أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (٥٤)

على جميع الهيئات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

صدر بمدينة غزة بتاريخ / / ١٩٩٥ ميلادية

الموافق / / ١٤١٦ هجرية

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

رسالة اخبارية
صادرة عن شبكة المنظمات الاهلية الفلسطينية

العدد الرابع أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

موقف شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
حول مشروع قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة

رغم الجهد الكبير والمتواصل الذي بذلته المنظمات الاهلية الفلسطينية خلال العام الماضي لتطوير علاقات وثيقة وبناءة مع اجهزة السلطة الفلسطينية بما في ذلك فتح قنوات الحوار المختلفة حول اسس تنظيم العلاقة بين الاجهزة الحكومية والمنظمات غير الحكومية لما فيه مصلحة وتقدم الشعب الفلسطينيين، ورغم التجاوب البناء لبعض المسؤولين الرسميين مع هذه الجهود، إلا أننا فوجئنا بظهور مشروع قانون للجمعيات يجري التداول بشأنه في اجهزة السلطة الفلسطينية دونما اجراء حوار جدي مع الجهات المعنية بالقانون ودونما الاستفادة مما اسفرت عنه سلسلة الاجتماعات المتتالية مع ممثلي الوزارات المختلفة بشأن تنظيم العلاقة بين الطرفين.

ويزيد الأمر تعقيدا ظهور القانون في وقت تحاول فيه السلطات الاسرائيلية تشديد الخناق على المؤسسات الوطنية والمنظمات الاهلية في القدس، بالاضافة الى عدم تحديد الجهة المسؤولة عن اعداد مشروع القانون المذكور أو الهيئة المختصة من جانب السلطة الفلسطينية بإجراء النقاش حوله.

ان شبكة المنظمات الفلسطينية، وانطلاقا من الحرص المطلق على الوحدة الوطنية ومصالح الشعب الفلسطيني، واخلاصا لقيم الحرية والديمقراطية والمجتمع المدني، تدعو السلطة الفلسطينية الى غض النظر كليا عن مشروع القانون المقترح والحافل بالاخطاء والاضرار، والى فتح حوار جاد ومسؤول مع شبكة المنظمات الاهلية ومجموع المنظمات الخيرية والاهلية الفلسطينية حول تنظيم العلاقة بينها وبين السلطة الفلسطينية لما فيه حماية الوحدة الوطنية ومستقبل الشعب الفلسطيني المستمر في كفاحه ضد الاحتلال والقهر والتوسع الاستيطاني.

كما تدعو الشبكة جميع المنظمات الاهلية الفلسطينية والهيئات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني والداعمة لقضيته الوطنية، الى تشجيع الحوار الديمقراطي في هذا المجال ومساندة ما يوفر المناخ المناسب لنجاحه.

ان مشروع القانون المذكور يمكن ان يلحق اضرارا فادحة ليس فقط بعمل المنظمات الاهلية ومجمل المصلحة الوطنية، بل وبجهود السلطة الفلسطينية نفسها لتنمية المجتمع الفلسطيني، وبكل المساعي لبناء وطن فلسطيني ديمقراطي يشعر فيه المواطن بالحرية والكرامة والقدرة على الخلق والابداع بعد سنوات طويلة من القمع والاضطهاد. وتوضيحا للاشكالية الكامنة في هذا القانون فإننا نود الاشارة الى ما يلي :

أولا: ان العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني بما في ذلك مكونات المجتمع المدني ومنظماته

Digitized by Birzeit University Library

الاهلية، هي من مقومات ترسيخ الوحدة الوطنية في ظروف تتعرض فيها القضية الفلسطينية لمخاطر جمة ابرزها تصاعد النشاط الاستيطاني وتكريس فصل القدس والهجمة على المؤسسات الوطنية فيها.

كما ان طبيعة المرحلة التي نعيشها واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لمعظم الاراضي الفلسطينية يستدعي تفعيل ومضاعفة جهود كافة المؤسسات والهيئات الفلسطينية وليس فرض القيود والضوابط عليها.

ان مشروع القانون المقترح يتجاهل ان العلاقة التي يجب ان تسود بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الاهلية يجب ان تكون علاقة تحالف وتكاتف وليس علاقة تنافس أو هيمنة. وفي المحصلة، فمن الواجب التركيز على ما يوطد الوحدة بين اجزاء المجتمع الفلسطيني وليس ما يفرق بينها.

ثانيا: في ظل التعويق المتكرر من قبل الحكومة الاسرائيلية لاجراء انتخابات فلسطينية وطنية شاملة، وفي غياب اي فصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في مناطق السلطة الفلسطينية، ليس هناك مبرر للتسرع في اصدار قوانين ستبقى بحاجة لاقرار هيئات تشريعية تحظى بالاجماع عبر الاليات الديمقراطية.

ومن اشد الامور اثارة للاستغراب ان القانون المقترح، يعطي الوزراء سلطة مطلقة لحل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية أو تجميد عملها وفقا لتقديراتهم الخاصة، ودون الخضوع لمرجعية قانونية أو قضائية مستقلة عن السلطة.

ثالثا : ان المنظمات الاهلية تؤيد صياغة قوانين تنظم عمل المجتمع الفلسطيني، بما في ذلك عملها، غير أننا نرى ان تنظيم العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الاهلية يستدعي اشتراك الطرفين في عملية الحوار ووضع المقترحات بصورة حضارية ديمقراطية تعكس ما يطمح اليه الشعب الفلسطيني من تطور وتميز.

وليس من مصلحة السلطة أو المنظمات الاهلية تجميد العلاقة بينها في اطار قوانين منسوخة عن الانظمة البالية في بعض البلدان العربية، ليجري فرضها بقوة السلطة او القرار الاداري الفوقي.

ان مشروع القانون المقترح يمثل تكريسا لنهج الاملاء البيروقراطي الذي اثبتت فشله التجارب العملية في العديد من البلدان العربية، وهو يقدم في حين تتراجع عنه العديد من الحكومات لسوء صيته وتأثيره الضار.

رابعا : ان دور المنظمات الاهلية يتعزز في كل بلدان العالم، وقد غدا سمة مميزة للتطور الديمقراطي والمشاركة المجتمعية والتحديث الحضاري. وتساهم في هذا التعزيز ثورة الاتصالات التي توفر المعلومات والوسائل التنظيمية للمواطنين بصورة يستحيل منعها أو قمعها. وفي فلسطين ورغم شراسة قمع الاحتلال غدت المنظمات الاهلية نموذجا يحتذى في القدرة على الصمود والابداع وخلق النماذج التنموية مما راكم ثروة من الخبرات والمعارف والطاقات التي تجب الاستفادة منها في بناء الوطن الفلسطيني.

واذا كانت المصلحة الوطنية هي الدافع للتشريع فيجب ان لا يتكون شعور بوجود تنافس أو تضارب بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الاهلية. ان مشروع القانون المقترح لا يوحي بذلك، بل يرمي لاخضاع المنظمات الاهلية لسلسلة من التشريعات المتناقضة مع روح العصر، بما في ذلك اعطاء وزير الشؤون الاجتماعية سلطة الحسم النهائي في ترخيص كل جمعية وحلها أو دمجها مع أية مؤسسات اخرى دون اعتبار لرأي هيئتها العامة أو حقوقها الديمقراطية.

وفي ذات الاطار يضع القانون سلسلة من التقييدات على انشطة المنظمات الاهلية تصل الى حد اجبار بعضها على الحصول على موافقة عدة وزارات بما في ذلك وزارة الداخلية قبل المباشرة في عملها، مما يخلق الظروف لتطبيق القانون على اساس انتقائي ومزاجي في غياب مرجعية قانونية قادرة على البت

Digitized by Birzeit University Library

بقرارات الوزراء المعنيين.

خامسا : اننا نؤمن بأن واجب المنظمات الاهلية، ما دامت تعمل باسم المصلحة العامة، ان تقدم كشفا وتقريرا بانشطتها وماليتها، ليس فقط للاجهزة الرسمية بل قبل ذلك لهيئتها العامة وجمهور المواطنين ضمن اطار قوانين عادلة ونظام مساءلة سليم يسري على جميع الهيئات الرسمية والشعبية. وافضل السبل لتحقيق ذلك هو اشاعة الطمأنينة بوجود انظمة عادلة وديمقراطية تضمن الاستمرار لكافة الجمعيات والمؤسسات دون تمييز، وليس بفرض قوانين تكرر الوضع الذي كان سائدا طوال الثلاثين عاما الماضية، والذي اعاق التطور الطبيعي لاليات الادارة الديمقراطية.

سادسا : ان التركيز المفرط في القانون المقترح على تقييد نشاط المنظمات لتأمين مصادر مالية لعملها، غير المدر للدخل اصلا، يعني فعليا محاصرتها وتدمير قدراتها والغاء مقومات وجودها. ولعل من المفيد هنا التذكير بأن طبيعة وحجم المنظمات الاهلية، لا تجعلها في حالة تنافس مع السلطة في الحصول على التمويل الاجنبي، وان ما يجري في الواقع هو اتجاه الدول الممولة لاخضاع العديد من المشاريع التنموية للاشراف الاجنبي عبر مؤسسات الامم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية، مما يتناقض مع مبادىء الاعتماد على الذات وتنمية القدرات المحلية ويؤدي الى هدر الموارد على نفقات ادارية باهظة.

ويتفاقم هذا الاتجاه باصرار بعض الممولين على اخضاع التمويل للشروط والاملاءات الاسرائيلية مثل قرار السوق الاوروبية باستثناء القدس من المساعدات التنموية. وفي هذا المجال ايضا، فإن المصلحة الوطنية تؤكد ان العلاقة بين المنظمات والسلطة يجب ان تكون علاقة تحالف وتكاتف وليس العكس.

ان تنظيم عمل المؤسسات الوطنية لا يمكن ان يتحقق الا بقانون عصري يواكب التطور الحضاري لمؤسسات المجتمع المدني في مختلف بقاع العالم وخاصة في تعاونها لجسر الهوة التنموية القائمة.

ودون الخوض في تفاصيل القانون المقترح، والذي تنشره الشبكة في نشرتها الاخبارية، لا بد من التأكيد بأنه، ولبالغ الاسف، يمثل ارتدادا فاجعا للوراء، ويتعارض مع القيم الديمقراطية وحقوق الانسان، ومن شانه، ان أقر، ان يلحق اضرارا فادحة بالمصلحة الوطنية.

وبالتالي، فإننا نكرر دعوتنا الصادقة للسلطة الوطنية الفلسطينية، ولهيئات منظمة التحرير الفلسطينية، لغض النظر كليا عنه، والشروع فورا بحوار جاد ومسؤول مع المنظمات الاهلية لما فيه مصلحة الشعب الفلسطيني ومستقبله الوطني وحقه في الديمقراطية والحرية والكرامة الانسانية.

Digitized by Birzeit University Library

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين
النظام الداخلي

١٩٩٥/٩/١

المادة (١): إسم الجمعية

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين

المادة (٢): مركز الجمعية

المادة(٣): التعريف

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين هي هيئة خاصة مستقلة ولا تهدف إلى الربح، وتسعى إلى تكريس خبرة أعضائها من أجل دعم القطاع الخاص ونشاطاته لتنمية الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق أهدافه التنموية.

المادة (٤):

أ- تسجل الجمعية حسب القانون ويكون لها شخصية اعتبارية لها الصلاحية للعمل لتحقيق جميع أهدافها وحسب مواد النظام.

ب- تمنح الجمعية الصلاحيات الممنوحة للاتحادات حسب القانون حتى وإن لم يذكر ذلك في مواد هذا النظام.

المادة (٥): أهداف الجمعية:

تسعى الجمعية إلى الحفاظ على مصالح القطاع الخاص وتوفير المناخ الملائم الذي يمكنه من أداء دوره الريادي بتجانس وتكامل، وحفز رجال الأعمال وتنظيماتهم على تأدية المهام الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها خدمة مصالح المؤسسات، الشركات وأفراد القطاع الخاص والوصول بالاقتصاد الفلسطيني إلى مرحلة الاستقلال والتطور وذلك عن طريق القيام بما يلي:

أ- توضيح وجهات نظر وحاجات ومصالح مختلف القطاعات المهنية التي تشكل في مجموعها قطاع الأعمال في فلسطين.

ب- بلورة مختلف وجهات النظر داخل القطاع الخاص ومحاولة التنسيق فيما بينها.

ج- القيام بدراسات اقتصادية متخصصة على المستوى الكلي لإعلام وتنوير أعضاء الجمعية بما قد يترتب من آثار للسياسات التي يتبعها القطاع العام على أعمال وأنشطة القطاع الخاص.

د- إعداد الدراسات الاقتصادية والاجتماعية حول الأوضاع العامة والخاصة وانعكاساتها على أصحاب الأعمال وباقي القطاعات.

Digitized by Birzeit University Library

هـ- إعداد مذكرات أو أوراق عمل تقدم للحكومة بصورة دورية وتتضمن وجهات نظر رجال الأعمال في السياسات التنموية التي تتبعها والبرامج التي تنفذها الحكومة.

و- المساهمة في تقديم المساعدات الفنية وتطوير برامج تدريب مناسبة لأعضاء الجمعية بهدف تحسين العمل ورفع مستوى الأداء في أعمالهم.

ز- القيام مباشرة أو عن طريق جهة استشارية متخصصة بمسوحات ميدانية لتجميع البيانات ولاستطلاع الآراء حول القضايا التي تهم رجال الأعمال في فلسطين.

ح- تشجيع إنشاء مؤسسات وشركات جديدة ذات نفع عام وقادرة على تقديم خدمات اقتصادية واجتماعية (شركات رأس المال المشارك، مؤسسات حماية المستهلك ... الخ).

ط- التعاون مع الجهات المختصة لإنشاء مركز تنمية الأعمال الفلسطيني لخدمة المستثمرين في فلسطين والإشراف على تشغيله.

ي- العمل كممثل لرجال الأعمال في فلسطين عند التعامل مع مؤسسات أجنبية تمثل مصالح مماثلة لرجال الأعمال في بلادها.

ك- التأثير على الجهات الرسمية بجميع الطرق القانونية للحفاظ على مصالح القطاع الخاص والحفاظ على الاقتصاد الفلسطيني كاقتصاد حر مستقل ومتطور.

ل- تنشيط دور القطاع الخاص في فلسطين والتأكيد على أهميته بالتعاون والتنسيق مع اتحاد غرف التجارة الفلسطينية ومؤسسات القطاع الخاص الأخرى.

م- تنظيم ندوات محلية وخارجية لبحث الشؤون الاقتصادية ذات الصلة بنشاط القطاع الخاص والاقتصاد الوطني.

ن- تنمية العلاقات والروابط الاقتصادية مع رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج.

المادة (٦): عضوية الجمعية:

أ- يجوز لكل رجل أعمال فلسطيني لا يقل عمره عن ثلاثين عاما، ويتمتع بالسمعة الحسنة، ولديه الرغبة لخدمة أهداف الجمعية أن يتقدم بطلب للانضمام إليها شريطة أن يتوفر فيه أي من الشروط التالية:

١- أن يكون عضوا طبيعيا منتخبا في مجلس إدارة شركة مساهمة عامة.

٢- أن يكون مديرا عاما لشركة مساهمة عامة.

٣- أن يكون رئيسا أو عضو هيئة مديرين لشركة ذات مسؤولية محدودة لا يقل رأسمالها عن ما يعادل مائتي وخمسون ألف دينار أردني.

٤- أن يكون صاحب مؤسسة لا يقل رأسمالها عن ما يعادل مائة ألف دينار أردني.

٥- أن يكون من كبار مدراء أو مستشاري القطاع الخاص من الاقتصاديين والقانونيين وخبراء التنمية والإدارة.

٦- أن يكون رئيس مجلس إدارة جمعية تعاونية أو رئيس مجلس أمناء أو مدير مؤسسة خاصة كالجامعات، المستشفيات، المعاهد العليا، ورؤساء الغرف التجارية والصناعية وما شابه.

ب- تقدم طلبات العضوية على نموذج طلب العضوية مؤيدا بتنسيب اثنين من أعضاء الجمعية ممن مضى على عضويتهم في الجمعية عامان كحد أدنى.

ج- تنظر هيئة إدارة الجمعية في طلبات العضوية المستوفية للشروط وتتخذ القرار بالموافقة بأكثرية من ثلثي الحضور.

د- يصبح طالب الانتساب لعضوية الجمعية عضوا فيها بعد موافقة

Digitized by Birzeit University Library

الانتساب المترتبة عليه.

المادة (٧): سقوط العضوية:

أ- يفقد العضو عضويته في الجمعية لأي سبب من الأسباب التالية:

١- إذا ارتكب مخالفة عامة لأهداف الجمعية أو أساء إليها.

٢- إذا تخلف عن تسديد الالتزامات المالية المستحقة عليه لعامين متتاليين.

٣- إذا توفي أو قدم استقالة خطية من العضوية بالجمعية.

٤- إذا أدين العضو بجنحة أو جناية ترى الهيئة الإدارية أنها تمس بالشرف.

ب- في حالة فقدان العضوية حسب المواد ١، ٢، و ٤ أعلاه يحق للهيئة العمومية إسقاط عضوية العضو وذلك حسب توصية الهيئة الإدارية على أن يعطى العضو فرصة ملائمة لإسماع وجهة نظره قبل القرار بإسقاط عضويته.

المادة (٨): هيئات الجمعية:

أ- الهيئة العامة.

ب- الهيئةالإدارية.

ج- لجنة المراقبة.

د- فروع: لجان وهيئات أخرى حسب مانقرره الهيئة العمومية من فترة لأخرى.

المادة (٩): الهيئة العامة:

أ) تتكون الهيئة العامة من جميع الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم السنوية عن السنة السابقة لموعد الاجتماع.

ب) تعقد الهيئة العامة اجتماعا سنويا واحدا على الأقل بدعوة من هيئة الإدارة.

ج) يجوز للهيئة العامة أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة هيئة الإدارة أو بناء على طلب خطي من ثلث أعضاء الهيئة العامة أو طلب لجنة المراقبة وذلك لإقرار التعديلات على النظام الأساسي أو حل الجمعية.

د) تدعو الهيئة الإدارية الهيئة العامة للاجتماع في مركز الجمعية أو في أي مكان آخر لتلك الغاية بموجب إشعار ترسله إلى جميع الأعضاء وذلك قبل الاجتماع بأسبوعين على الأقل. ويرفق بهذا الإشعار جدول أعمال الاجتماع.

هـ- تبحث الهيئة العامة في اجتماعاتها الامور التالية:

١- إقرار جدول الأعمال.

٢- مناقشة تقرير هيئة الإدارة عن أعمال الجمعية.

٣- إقرار الحسابات الختامية للسنة المالية.

٤- انتخاب مدقق الحسابات القانوني للسنة المالية الجديدة.

٥- إقرار خطة العمل والموازنة للسنة المالية الجديدة.

٦- انتخاب أعضاء هيئة الإدارة بطريقة الاقتراع السري.

٧- مناقشة أية تعديلات مقترحة لنظام الجمعية والاقتراع عليها.

٨- انتخاب لجنة مراقبة.

٩- أية أعمال أخرى.

Digitized by Birzeit University Library

و) تدون قرارات الهيئة العامة في دفتر محاضر الجلسات ويوقع عليها الرئيس والأمين العام بصفته أمين السر وتذكر في محضر الجلسة أسماء الأعضاء الحاضرين.

ز) يكون اجتماع الهيئة العامة قانونيا إذا حضره خمسون بالمائة زائدا واحدا من الأعضاء، فإذا لم يتحقق النصاب القانوني يكون اجتماع الهيئة العامة الذي يعقد ثانية خلال الواحد والعشرين يوما التالية قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين.

ح) يحق لكل عضو أن ينيب عنه كتابة عضوا آخر يمثله في حضور اجتماعات الهيئة العامة ولا يجوز للعضو أن ينوب عن أكثر من عضو واحد.

ط) يرأس اجتماعات الهيئة العامة رئيس هيئة الإدارة، وفي حالة غيابه يرأس اجتماع الهيئة نائب الرئيس، وفي حالة غيابه تنتخب الهيئة العامة من بين أعضائها رئيسا لذلك الاجتماع.

ي) يجري الاقتراع على القرارات داخل الهيئة العامة برفع الأيدي وبأكثرية الأصوات المطلقة للأعضاء الحاضرين.

المادة (١٠): هيئة الإدارة:

أ- تتكون هيئة الإدارة من (٩) أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة من بين أعضائها بالاقتراع السري.

ب- تكون مدة هيئة الإدارة (٢) سنوات.

ج- لا يجوز لأعضاء الجمعية من كبار موظفي الحكومة أو المؤسسات الرسمية أن ينتخبوا كأعضاء للهيئة الإدارية.

د- تنتخب هيئة الإدارة من بين أعضائها رئيسا ونائبا للرئيس وأمينا للسر وأمينا للصندوق والمفوضين بالتوقيع عنها بالأمور المالية.

هـ- يمثل رئيس هيئة الإدارة الجميعة لدى جميع الهيئات الحكومية والأهلية والقضائية فيما لها من حقوق وما عليها من واجبات.

و- لا يجوز للعضو أن ينتخب رئيسا لهيئة الإدارة لأكثر من دورتين متتاليتين ولاتعتبر مدة إكمال الدورة دورة كاملة.

ز- إذا شغر منصب عضو هيئة الإدارة خلال مدة ولاية تلك الهيئة يصبح الشخص الذي نال أكبر عدد من الأصوات بعد الأعضاء المنتخبين في الاجتماع الانتخابي السابق عضوا من هيئة الإدارة بدلا من العضو الذي خلا منصبه، وإذا لم يكن هنالك شخص من هذا القبيل تتولى هيئة الإدارة تعيين عضو تتوفر فيه شروط العضوية ويبقى العضو المذكور شاغلا لعضوية هيئة الإدارة إلى حين اجتماع الهيئة العامة لتثبيت العضو أو انتخاب عضو آخر لإكمال دورة هيئة الإدارة.

ح- تعقد هيئة الإدارة ستة اجتماعات سنويا على الأقل بدعوة من الرئيس وفي حالة غيابه بدعوة من نائب الرئيس.

ط- يكتمل النصاب لاجتماعات هيئة الإدارة بحضور أغلبية الأعضاء وتتخذ القرارات بأكثرية الأعضاء الحاضرين /لجنة لرئاسة الاجتماع وتنتخب برفع الأيدي.

ي- يرأس رئيس هيئة الإدارة اجتماعاتها ، وفي حالة غيابه نائب الرئيس.

ك- هيئة الإدارة هي الجهة التي تشرف على أعمال الجمعية وإدارتها ووضع اللوائح والتعليمات الخاصة لتنظيم سير العمل فيها وتعيين الموظفين وتشكيل اللجان المختلفة حسبما تستدعي طبيعة عمل الجمعية، وإعداد خطة العمل والموازنة للسنة المالية الجديدة وإعداد الحسابات الختامية بنهاية كل سنة، تحديد رسوم الاشتراك بالجمعية، وإعداد التقرير السنوي عن أعمال هيئة الإدارة لتقديمها للهيئة العامة.

Digitized by Birzeit University Library

ل- يحق للهيئة الإدارية القيام بأي عمل آخر يسمح للجمعية القيام به باستثناء الصلاحيات التي أسندت بموجب هذا النظام لأي شخص أو هيئة أخرى من هيئات الجمعية.

م- يفقد عضو هيئة الإدارة عضويته في الهيئة الإدارية في الحالات التالية:

١- إذا تغيب عن حضور جلسات هيئة الإدارة بدون عذر مقبول ثلاث مرات متتالية أو ست مرات خلال السنة.

٢- إذا صدر ضده حكم جنائي يمس بالشرف.

المادة (١١): اللجان والفروع:

أ- تشكل هيئة الإدارة من بين أعضاء الجمعية اللجان التي تراها مناسبة لأداء مهامها وتحدد مهام كل لجنة من هذه اللجان بقرار من هيئة الإدارة عند تشكيلها.

ب- يحق للهيئة الإدارية إقامة فروع للجمعية داخل البلاد أو خارجها.

ج- الهيئة العامة للجمعية تحدد صلاحيات وفعاليات الفروع.

د- يحق لفروع الجمعية خارج البلاد أن يعملوا في إطار جمعيات أو اتحادات قانونية في مكان وجودهم.

المادة (١٢): مكتب الجمعية:

أ- تعين هيئة الإدارة مديرا للجمعية تتوفر فيه الإمكانيات الفنية والإدارية لتنفيذ قرارات هيئة الإدارة وتنسيق أعمال اللجان، ويقوم مدير الجمعية أو من يفوضه بإعداد محاضر الاجتماعات وجداول أعمال الاجتماعات.

ب- تعين هيئة الإدارة العدد اللازم من الموظفين بعد الاستئناس برأي مدير الجمعية لتنفيذ الأعمال المطلوبة والمشاركة في إعداد الدراسات.

المادة (١٣): موارد الجمعية:

أ- تتكون موارد الجمعية من:

١- اشتراكات الأعضاء: رسم الانتساب ما يعادل (٥٠٠) دينار أردني ورسم الاشتراك السنوي ما يعادل (٢٠٠) دينار أردني، ويحق للهيئة الإدارية تعديل رسوم الاشتراك من فترة إلى أخرى.

٢- التبرعات والهبات من الأعضاء وغيرهم.

٣- أية موارد أخرى توافق عليها هيئة الإدارة.

ب- تبدأ السنة المالية للجمعية في ١/١ وتنتهي في ١٣/١٢ من كل سنة ميلادية، وتدير الجمعية حسابات رسمية حسب القانون.

ج- تستخدم ممتلكات الجمعية وأموالها لتحقيق أهداف الجمعية فقط ويمنع مطلقا نقل أو تقسيم أو توزيع ممتلكات الجمعية وأموالها بين أعضائها.

د- في حالة حل الجمعية تنقل ممتلكات وأموال الجمعية لجمعية أخرى ذات أهداف شبيهة بأهداف الجمعية بموجب قرار الهيئة العامة. وفي حالة عدم وجود مؤسسة كهذه تقرر الهيئة العامة نقل ممتلكات وأموال الجمعية لجمعية ترى أنها أنسب المؤسسات لذلك.

هـ- يحق لأي عضو من أعضاء الجمعية الاطلاع على حسابات الجمعية.

المادة (١٤): لجنة المراقبة:

أ- تنتخب الهيئة العامة لجنة مراقبة من ثلاثة أعضاء.

ب- يحق لأعضاء لجنة المراقبة مجتمعين أو منفردين حضور جلسات هيئات الجمعية.

Digitized by Birzeit University Library

ج- تقدم لجنة المراقبة تقريرها للهيئة العامة في اجتماعها العادي.
د- مدة العضوية في لجنة المراقبة سنة قابلة للتجديد.

المادة (١٥): مجلس الأعمال:

يحق للجمعية تأليف مجلس أعمال مشترك من فلسطين وغيرها من الدول العربية أو الأجنبية، وذلك بهدف تطوير وتنشيط العلاقات التجارية والاستثمارية بين فلسطين. وهذه الدول بالإضافة إلى تزويد رجال الأعمال الفلسطينيين العرب والأجانب وأعضاء المجالس بالمساعدة الممكنة والخدمات التي يطلبونها، وتعريفهم بفرص الاستثمار والتجارة والتمويل المتاحة في فلسطين والتعرف على ما لديهم من نفس الفرص.

المادة (١٦): أموال الجمعية:

يحق للجمعية امتلاك العقارات والأراضي وغير ذلك من الأموال المنقولة وغير المنقولة، ولها الحق في بيع ورهن أي منها بقرار تتخذه الهيئة العامة، وتأجير أي منها بقرار تتخذه هيئة الإدارة.

المادة (١٧): حل الجمعية:

تحل الجمعية بقرار تتخذه الهيئة العامة في دورة غير عادية شريطة موافقة ما لا يقل عن ثلثي عدد الأعضاء على الأقل.

المادة (١٨):

أ- يحق للهيئة الإدارية تسمية أعضاء فخريين ممن قدموا خدمات ملموسة للاقتصاد الفلسطيني.
ب- يعفى العضو الفخري من دفع رسم الانتساب والاشتراك السنوي، ولا يحق له الترشيح أو الاشتراك في التصويت.

المادة (١٩):

يتم تعديل هذا النظام في الجمعيات العامة وبأغلبية الثلثين من الحضور.

المادة (٢٠):

تطبق أحكام القانون في الحالات غير المنصوص عليها في هذا النظام.

مادة (٢١): أحكام عامة:

يعتبر الأعضاء المؤسسون أعضاء كاملي العضوية في الجمعية ولا ينطبق عليهم البند (ب) من المادة (٦).

Digitized by Birzeit University Library

اتفاقية نقل الصلاحيات بين المنظمة واسرائيل

١٩٩٥/٩/٥

بحث القضايا المتعلقة بالميزانية والايرادات الحكومية في المجالات الثمانية بشكل منفصل بين الجانبين

تقوم اسرائيل بنقل الصلاحيات الى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية في مجالات العمل والتجارة والصناعة والغاز والبترول والتأمين والخدمات البريدية والاحصائيات والحكم المحلي والزراعة وذلك على النحو المبين في هذا البرتوكول والذي يشار اليه فيما بعد "بالمجالات الثمانية".

- تتضمن الملاحق الخاصة بهذا البرتوكول، والمتعلقة بكل من المجالات الثمانية والمشار اليها فيما بعد ب "الملاحق" في هذا الاتفاق الخاص، بالشؤون المدنية للاتفاقية المؤقتة التي سيتم توقيعها بين الطرفين والتي سوف يشار اليها فيما بعد ب "الاتفاقية المؤقتة".
- وحتى يتم تنفيذ هذه الاتفاقية المؤقتة والمتعلقة بالمجالات الثمانية سوف تخضع شروط الملاحق لشروط البرتوكول وللمرفقات الخاصة بهذه الملاحق والتي سيشار اليها فيما بعد ب "المرفقات".
- لا تسري صلاحية السلطة الفلسطينية بموجب هذا البرتوكول على المسائل التي سوف يتم التفاوض بشأنها في المفاوضات ذات الطابع الدائم وفقا لاعلان المبادئ، والمتعلقة بالترتيبات الخاصة بالحكم الذاتي المؤقت الموقع في واشنطن عام ١٩٩٣ والمحاضر المتعلقة به والتي تمت الموافقة عليها.

* تنقل السلطات التشريعية المتصلة او التي تقع في اطار كل من المجالات الثمانية الى السلطة الفلسطينية فور تنفيذ الاتفاق المؤقت فيما يتعلق بالمجالات الثمانية. وعلى الرغم مما سبقت الاشارة اليه فان الجانب الفلسطيني سوف يكون له الحق في اصدار اجراءات ادارية محلية فيما يتعلق بالمجالات الثمانية.

- بنود المادة ٢٢ من اتفاق قطاع غزة ومنطقة اريحا كما وقعت في عام ١٩٩٤ في القاهرة سيتم تطبيقها في المجالات الثمانية.
- وفقا للفقرة السابقة تقدم اسرائيل للسلطة الفلسطينية المعلومات المتوفرة لديها بشأن المطالب المعلقة او المتوقعة والمقدمة امام اية محكمة او هيئة قضائية ضد الجانب الاسرائيلي فيما يتعلق بالمجالات الثمانية.
- دون اخلال بالفقرة (١) المشار اليها سلفا تقوم السلطة الفلسطينية بمراجعة عقود الادارة المدنية في المجالات الثمانية التي تمتد الى ما بعد تاريخ النقل بهدف تقرير العقود التي ستظل سارية المفعول وتلك التي سيتم انهاؤها.
- يتم الاتفاق على الترتيبات الخاصة بتشغيل المفتشين المدنيين لمراقبة الالتزام بالقوانين والتنظيمات الواردة في

Digitized by Birzeit University Library

كل من المجالات الثمانية في اطار لجنة غزة اريحا، ويجوز لهؤلاء المفتشين اجراء مساءلات داخلية في المجالات الثمانية، ولن يرتدي اولئك المفتشون زيا ذا طبيعة بوليسية او عسكرية كما انهم لن يحملوا معهم اسلحة.

- تظل كافة الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بتنفيذ القانون، ومن بينها التحقيق والاجراءات القضائية والسجن، تحت مسؤولية السلطات القائمة في الضفة الغربية.
- يتم تطبيق نقل الصلاحيات والمسؤوليات في المجالات الثمانية الملحقة بهذا البرتوكول في اليوم العاشر من شهر ايلول عام ١٩٩٥ .
- يتم تنسيق عملية نقل الصلاحيات والمسؤوليات من خلال لجنة تنسيق الشؤون المدنية والتعاون وسيتم تطبيقها وفقا للترتيبات التي نص عليها هذا البرتوكول بشكل هادئ وسليم ومنظم.
- تستمر السلطة الفلسطينية في توظيف العاملين الفلسطينيين بالادارة المدنية التي تعمل حاليا في المكاتب والتي يتضمنها كل من المجالات الثمانية دون انتقاص من صلاحيات ومسؤوليات السلطة الفلسطينية للتعامل مع كافة العاملين فيما يتعلق بالمسائل الواردة بالمجالات الثمانية ... وتحتفظ السلطة الفلسطينية بالحقوق بما فيها حقوق التقاعد للموظفين الحاليين والسابقين.
- يكون المقر الرئيسي لكل من المجالات الثمانية في منطقة اريحا او قطاع غزة. وقد اتفق الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي على تشغيل المكاتب الفرعية الموجودة حاليا، وعلى اقامة مكاتب اضافية مساعدة في الضفة الغربية اذا لزم الامر في مواقع مماثلة على النحو الذي يتفق عليه الطرفان.
- نقل الصلاحيات والمسؤوليات ... تنقل الادارة المدنية بكافة ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة والتي تقوم بصفة خاصة بخدمة المكاتب الادارية المدنية في المجالات الثمانية واللازمة لاستمرار نقل الصلاحيات والمسؤوليات التي تتم بموجب هذا الاتفاق. وتتضمن تلك الممتلكات من بين اشياء أخرى المعدات والسجلات والملفات وبرامج الحاسب الآلي والتقارير.
- بالنسبة لكل من المجالات الثمانية تقوم السلطة الفلسطينية بالتنسيق مع الادارة المدنية حول القضايا المتعلقة بالمجالات الاخرى، وكذلك بالنسبة للصلاحيات والمسؤوليات التي لم يتم نقلها الى السلطة الفلسطينية.
- يقوم كل طرف بمساعدة الطرف الاخر في تطوير الممارسة الفعالة لصلاحياته.
- تخطر السلطة الفلسطينية الحكومة العسكرية وادارتها المدنية بالنسبة لاية احداث او تجمعات يجري تخطيطها على نطاق واسع فيما يتعلق بالمجالات الثمانية.
- تمنع السلطة الفلسطينية اية انشطة ذات توجهات عسكرية داخل المجالات الثمانية.
- لا يؤثر اي بند في هذا البرتوكول على استمرار السلطة المخولة للحكومة العسكرية واداتها المدنية في ممارسة سلطاتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالامن والنظام العام، وكذلك فيما يتصل بالسلطات والمسؤوليات الاخرى التي لم يتم نقلها.
- البنود الواردة في الملاحق والتي تشير الى الاتفاق المؤقت (مثل الاشارات الواردة الى الاجزاء الخاصة بالبيئة او النقل او الى ملحق الامن) يتم تفسيرها على انها متعلقة باستمرار سلطة الحكومة العسكرية وادارتها المدنية.
- قضايا الميزانية والايرادات الحكومية ... يتم بحث جميع القضايا المتعلقة بالميزانية والايرادات الحكومية في المجالات الثمانية بصورة منفصلة بين الجانبين.
- يدخل هذا البرتوكول حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ توقيعة، وتظل الترتيبات التي اوجدها هذا البرتوكول سارية المفعول الى ان يتم استبدالها او الغاؤها بالاتفاق المؤقت او اي اتفاق اخر بين الطرفين.
- تشكل الملاحق والمرفقات والجدول المرفق بهذا البرتوكول جزءا لا يتجزأ منه.

Digitized by Birzeit University Library

نص مشروع قانون الأحزاب السياسية الفلسطينية

٩٥/٩/٧

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٥
بشأن الأحزاب السياسية
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ بشأن نقل السلطات والصلاحيات وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة

وبعد موافقة مجلس السلطة بتاريخ _____

أصدرنا القانون التالي:

مادة (١)

يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة: وزارة الداخلية

الوزير: وزير الداخلية

المحكمة: محكمة العدل العليا

الحزب: هو كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الفلسطينيين وفقا لأحكام هذا القانون بهدف المشاركة في السياسة وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية.

مادة رقم (٢)

للفلسطينيين الحق في تأليف الأحزاب السياسية، ولكل فلسطيني الحق في الانتماء لأي حزب وفقا لأحكام هذا القانون.

Digitized by Birzeit University Library

مادة رقم (٣)

تسهم الأحزاب السياسية التي تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون في تحقيق التقدم السياسي والاجتماعي على أساس الوحدة الوطنية.

مادة (٤)

يشترط لتأسيس حزب ما يلي:

١- ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين عن ٥٠ عضوا.

٢- ألا تتعارض مبادىء الحزب وأهدافه وبرامجه وسياساته وأساليبه في ممارسة نشاطاته مع أحكام الدستور ومقومات الوحدة الوطنية والسلام الجماعي.

٣- أن يتميز في برنامجه وسياساته تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى.

٤- أن يلتزم بمبدأ التعددية السياسية في الفكر والرأي والتنظيم.

٥- ألا يكون قائما على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة.

٦- عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية.

٧- ألا يكون قائما كفرع لحزب أو تنظيم سياسي في الخارج ولا يرتبط أو يتعاون مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جماعات أو قوى سياسية تعادي الشعب الفلسطيني.

٨- العلانية في مبادئه وأهدافه وبرامجه ومراسلاته ووسائل مباشرة نشاطاته وتشكيلاته وعضويته ومصادر تمويله.

٩- عدم استخدام العنف في سبيل تحقيق برامجه وأهدافه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١٠- أن يتفق نظامه الأساسي مع أحكام هذا القانون.

مادة (٥)

يجب أن تتوافر في العضو المؤسس الشروط الآتية:

١- أن يكون فلسطيني الجنسية.

٢- ألا يقل عمره عن ٢٥ سنة ميلادية.

٣- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جناية أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

٤- أن يكون متمتعا بالأهلية المدنية والقانونية الكاملة.

٥- أن يكون مقيما عادة في فلسطين.

٦- ألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو السلك الدبلوماسي أو هيئة الرقابة العامة أو من أفراد الأجهزة الأمنية.

٧- ألا يكون عضوا في حزب آخر قائم.

مادة رقم (٦)

يجب أن يتضمن النظام السياسي ما يلي:

١- إسم الحزب وشعاره على ألا يكون اسمه وشعاره مشابها أو مماثلا لاسم حزب آخر قائم.

٢- عنوان المقر الرئيسي للحزب وعناوين فروعه إن وجدت وألا يكون أي منها ضمن مقر مؤسسة عامة أو خاصة أو خيرية أو دينية أو إنتاجية أو تعليمية.

Digitized by Birzeit University Library

٣- المبادىء التي يقوم عليها الحزب والأهداف التي يسعى إليها ووسائل تحقيقها.
٤- أسماء الأعضاء المؤسسين فيه.
٥- شروط العضوية في الحزب وإجراءات الانضمام إليه.
٦- إجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وتنظيم علاقاته بأعضائه ومباشرته لنشاطاته وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية لأي من هذه التشكيلات على أن يكون ذلك على أساس ديمقراطي.
٧- تحديد الموارد المالية للحزب وقواعد تنظيم شؤونه المالية بما في ذلك إجراءات صرف أمواله وإعداد موازنته وإقرارها.
٨- إجراءات الحل الاختياري للحزب أو اندماجه مع غيره من الأحزاب وتنظيم تصفية أمواله والجهات التي تؤول إليها هذه الأموال.
٩- الالتزام بالمبادىء والقواعد المنصوص عليها في هذا القانون.

مادة رقم (٧)

يشترط لتأسيس الحزب توافر المستندات الآتية:
١- نسخ من النظام الأساسي للحزب موقعة من المؤسسين.
٢- قائمة بأسماء المؤسسين ومكان ولادة كل منهم وتاريخ الولادة ومهنته ومكان عمله وعنوانه.
٣- صورة مصدقة عن شهادة ميلاد كل من المؤسسين.
٤- شهادة يوقعها خمسة من المؤسسين أمام الموظف المعين من قبل لجنة تأسيس الحزب بصحة توقيع جميع الأعضاء المؤسسين والبيانات المتعلقة بهم.
٥- يصدر الموظف إشعارا بتسلم طلب التأسيس مبينا فيه تاريخ تقديم الطلب والوثائق المتعلقة به.

مادة (٨)

١- تشكل لجنة تسمى لجنة شؤون الأحزاب السياسية على النحو التالي:
أ- وزير العدل - رئيسا
ب- وزير الداخلية أو من يفوضه - نائبا
ج- رئيس ديوان الفتوى والتشريع - وكيلا
د- أربعة أعضاء من غيرالمنتمين إلى أي حزب سياسي من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم يصدر باختيارهم قرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ويحل محل الرئيس في غيابه نائبه وفي حالة غياب نائبه وكيله.
٢- تختص اللجنة بالنظر في المسائل المنصوص عليها في هذا القانون ويفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقا لأحكامه.
٣- تضع اللجنة قرارا بتنظيم أعمالها.

مادة (٩)

١- لا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها من بينهم الأعضاء المنصوص عليهم في البند ب، ج من الفقرة الأولى من المادة ٨ .
٢- تصدر قرارات اللجنة بأغلبية الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

Digitized by Birzeit University Library

مادة (١٠)

للجنة في سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب المستندات والأوراق والبيانات والإيضاحات التي ترى لزومها من ذوي الشأن في المواعيد التي تحددها في ذلك ولها أن تطلب أية مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أية جهة رسمية.

مادة (١١)

١- على اللجنة أن تصدر قرارها بالموافقة أو الرفض على تأسيس الحزب خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب. وفي حالة الرفض يجب أن يصدر قرارها مسببا ويعتبر عدم رد اللجنة بالموافقة خلال الخمسة عشر يوما التالية لمدة الشهر قرارا بالرفض.

٢- يخطر رئيس اللجنة ممثل طالب التأسيس بقرار الموافقة أو الرفض وأسبابه بكتاب موصى عليه بعلم الوصول خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ صدور القرار.

٣- تنشر القرارات التي تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب أو الرفض على تأسيسه في الجريدة الرسمية.

٤- يجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الرفض في الجريدة الرسمية أن يطعنوا بالإلغاء في هذا القرار أمام المحكمة، وفصل المحكمة في الطعن خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إيداع عريضة الدعوى. ويعتبر حكم المحكمة في هذا الشأن نهائيا لا يجوز الطعن فيه بأية طريقة من طرق الطعن.

مادة (١٢)

لا يجوز للحزب أن يعلن عن نفسه أو يمارس نشاطه إلا بعد صدور قرار اللجنة بالموافقة على التأسيس أو صدور قرار المحكمة بإلغاء قرار اللجنة برفض التأسيس.

مادة (١٣)

أ- يعتبر الحزب بعد تأسيسه والمصادقة عليه شخصية اعتبارية تخوله حق الادعاء والدفاع باسمه والقيام بأي عمل آخر يجيزه نظامه الأساسي.

ب- يكون رئيس الحزب أو الأمين العام في حالة عدم وجود رئيس ممثلا عنه لدى الغير بما في ذلك الجهات القضائية والإدارية، ويجوز لرئيس الحزب أو الأمين العام حسب الأحوال أن ينيب عنه كتابة واحدا أو أكثر من الأعضاء لممارسة اختصاصاته أو جزءا منها، وأن يوكل أي محامي في الإجراءات القضائية القانونية المتعلقة بالحزب.

مادة (١٤)

يشترط في العضو الذي يرغب في الانتساب إلى الحزب بعد الإعلان عن تأسيسه أن يكون قد أكمل الثامنة عشرة من عمره.

مادة (١٥)

أ- مقر الحزب ووثائقه ومراسلاته ووسائل اتصالاته مصونة فلا يجوز مراقبتها أو مداهمتها أو مصادرتها إلا بقرار قضائي.

ب- لا يجوز تفتيش أي مقر للحزب إلا في حالتي التلبس والجرم المشهود على أن يكون ذلك بقرار من النائب العام وفي حضوره أو حضور من يمثله، بالإضافة إلى حضور ممثل عن الحزب وشاهدين.

Digitized by Birzeit University Library

ج- يترتب على مخالفة الفقرة السابقة بطلان التفتيش وما يترتب عليه من إجراءات ويكون المخالف عرضة لتحمل المسؤولية المدنية أو الجنائية.

مادة (١٦)

يجوز للحزب إصدار صحيفة أو أكثر يعبر فيها عن آرائه ويكون رئيس الحزب مسؤولا مع رئيس تحرير الصحيفة عما ينشر فيها.

مادة (١٧)

تتكون الموارد المالية للحزب من:

١- اشتراكات وتبرعات أعضائه.

ب- حصيلة عائد استثمار أمواله في الأوجه غير التجارية التي حددها نظامه الداخلي ولا يعتبر من الأوجه التجارية في حكم هذه المادة استثمار أموال الحزب في إصدار صحف أو استغلال دور النشر والطباعة إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب.

ج- لا يجوز للحزب قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبي أو من جهة أجنبية.

د- لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه.

هـ- يعفى مقر الحزب من جميع الضرائب والرسوم الحكومية.

مادة (١٨)

على الحزب تزويد اللجنة بنسخة من موازنته في بداية كل سنة وبيان عن موارده المالية ومصادر تمويله الحالي وللجنة او من تفوضها حق الاطلاع على حسابات الحزب وتدقيق بنوده المالية.

مادة (١٩)

يكون لكل حزب سجل خاص يدون فيه المعلومات التالية:

١- نظام الحزب الأساسي وأسماء المؤسسين وأعضاء الهيئة التنفيذية.

ب- أسماء أعضاء الحزب.

ج- سجل مقررات الهيئة التنفيذية.

د- سجل إيرادات ومصروفات الحزب بوجه مفصل أو مصدق عليه من فاحص حسابات قانوني.

مادة (٢٠)

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر:

١- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة سنوات أو بغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا العقوبتين كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار أو مول تنظيما حزبيا غير مشروع.

٢- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز الفي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا العقوبتين كل من تسلم أية أموال من أية جهة غير فلسطينية لحساب الحزب مع مصادرة تلك الأموال لحساب الخزينة.

٣- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة أو بكلتا العقوبتين كل من شارك في حزب غير مرخص أو لا يعلن عن نفسه وفقا لأحكام هذا القانون.

٤- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ألفي دينار أو ما يعادلها بالعملة المتداولة

Digitized by Birzeit University Library

كل من ارتكب مخالفة لأحكام هذا القانون ولم تعين فيه عقوبة خاصة لها وتجمع العقوبتان في حالة التكرار.

٥- في حالة العودة يحكم بالعقوبتين معا.

مادة (٢١)

أ- يخطر رئيس الحزب لجنة شؤون الأحزاب السياسية بكتاب موصى عليه يعلم الوصول بأي قرار يصدره الحزب يتغير رئيسه أو بحل الحزب أو اندماجه أو بأي تعديل في نظامه وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار.

ب- يجوز لرئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية بعد موافقتها أن يصدر قرارا بحل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجهة التي تؤول إليها هذه الأموال وذلك إذا ثبت تخلف أو زوال أي شرط من الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.

ج- يجوز للجنة شؤون الأحزاب السياسية لمقتضيات المصلحة القومية وقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أي قرار أو تصرف مخالف اتخذه الحزب وذلك إذا ثبت للجنة خروج الحزب أو بعض قياداته أو أعضائه على المبادىء المنصوص عليها في هذا القانون.

د- يكون قرار اللجنة في الحالات السابقة خاضعا للطعن فيه أمام المحكمة.

مادة (٢٢)

تخضع لجنة شؤون الأحزاب السياسية القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأي تنظيم سياسي أجنبي وذلك بناء على ما يقترحه رئيس هذه اللجنة، ولا يجوز لأي حزب التعاون أو التحالف مع أي حزب أو تنظيم سياسي أجنبي إلا طبقا للقواعد المشار إليها في الفقرة السابقة.

مادة (٢٣)

يصدر مجلس السلطة بعد استشارة لجنة شؤون الأحزاب السياسية القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (٢٤)

على جميع الجهات المختصة لكل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في غزة بتاريخ /٩٥
الموافق هـ/١٤١٥

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

Digitized by Birzeit University Library

النقاط الأساسية في اتفاق طابا

١٩٩٥/٩/٢٦

يتكون الاتفاق المرحلي بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما في ذلك ملاحقه المختلفة، من ٤٠٠ صفحة تبين مستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، وملحق بالجسم الرئيسي للاتفاق، ستة ملاحق تتعامل مع ترتيبات الأمن، والانتخابات، والشؤون المدنية (نقل السلطات) والمسائل القانونية والعلاقات الاقتصادية والتعاون الإسرائيلي-الفلسطيني.

ينص الاتفاق على أن مجلسا فلسطينيا سينتخب لفترة انتقالية لا تزيد عن خمس سنوات اعتبارا من تاريخ توقيع اتفاق غزة-أريحا (أي في موعد لا يتجاوز أيار ١٩٩٩). وسوف تبدأ المفاوضات على ترتيبات الوضع النهائي في موعد لا يتجاوز أيار ١٩٩٦ .

وسوف تتناول مفاوضات الوضع النهائي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، واللاجئون، والمستوطنات، وترتيبات الأمن، والحدود والعلاقات والتعاون مع البلدان المجاورة ... الخ.

الانتخابات

المجلس هو هيئة منتخبة، ووفقا لذلك فإن الاتفاق بين ترتيبات لانتخابات ديمقراطية للمجلس يشارك فيها جميع فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة ممن هم فوق الثامنة عشرة من العمر المسجلين في سجل السكان. وتجري الانتخابات بعد ٢٢ يوما من إكمال جيش الدفاع الإسرائيلي إعادة انتشاره خارج المناطق الآهلة بالسكان في الضفة الغربية.

سوف تكون الانتخابات للمجلس شخصية وبحسب المناطق. وسيجري انتخاب منفصل في الوقت ذاته لرئيس السلطة التنفيذية للمجلس.

سيرفض ترشيح أي فرد، أو حزب أو ائتلاف أحزاب يظهر وجهات نظر أو أعمال عنصرية في صورة غير قانونية أو غير ديمقراطية.

سيكون في مقدور سكان القدس الفلسطينيين أن يشاركوا في الانتخابات وفقا لترتيبات خاصة مبينة بالتفصيل في الاتفاق. وسيجري التصويت في أماكن خارج القدس وبواسطة مغلفات خاصة سترسل من مكاتب بريد إلى اللجنة المركزية للانتخابات، ولن يكون في مقدور أي فلسطيني له عنوان في القدس، ويرغب في الترشيح لانتخابات المجلس الفلسطيني أن يفعل ذلك إلا إذا كان له أو لها عنوان إضافي ساري المفعول في الضفة الغربية أو غزة. ستكون كل مراحل عملية الانتخابات مفتوحة للمراقبة الدولية لضمان أنها حرة ونزيهة. وقد وافق الاتحاد الأوروبي، بناء على طلب الجانبين، على تنسيق مراقبة الانتخابات وسيكون وفد المراقبة مؤلفا من ممثلين عن الدول

Digitized by Birzeit University Library

والمنظمات الدولية التالية:

الاتحاد الاوروبي، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، الاتحاد الروسي، كندا، مصر، اليابان، الأردن، النرويج، جنوب إفريقيا، دول عدم الانحياز، منظمة الوحدة الإفريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

المجلس الفلسطيني

يتولى المجلس الفلسطيني الذي سيقام بعد الانتخابات سلطات ومسؤوليات في المجالات الأمنية والمدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مبين أدناه. ومع تشكيل المجلس سيجري سحب الحكم العسكري الإسرائيلي وحل الإدارة المدنية. وسيتولى المجلس المسؤولية عن كل الحقوق، والمطالبات والالتزامات في المجالات المنقولة إليه. وفي الوقت نفسه تحتفظ إسرائيل بتلك السلطات والمسؤوليات غير المنقولة إلى المجلس.

سيكون للمجلس الذي سيتألف من ٨٣ عضوا سلطات تشريعية وتنفيذية وينص الاتفاق على أن السلطات التشريعية يمارسها المجلس ككل، بينما تمارس سلطاته التنفيذية لجنة من المجلس هي السلطة التنفيذية، وستتالف هذه اللجنة من أعضاء في المجلس مع مجموعة صغيرة من المسؤولين المعنيين. وتشكل صلاحيات المجلس كل المسائل ضمن اختصاصاته ويجب ملاحظة أنه لن تكون له صلاحيات في مجال العلاقات الخارجية. غير أن الاتفاق ينص على عدد من المجالات التي يمكن لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تجري فيها، نيابة عن المجلس ، مفاوضات وأن توقع اتفاقات (اقتصادية، مع البلدان المانحة، وفي مجال التنمية الإقليمية).

الأمن وإعادة الانتشار

سيعيد جيش الدفاع الإسرائيلي نشر قواته في الضفة الغربية وفقا للجدول الزمني المبين في الاتفاق، وفي المرحلة الأولى الرامية إلى تسهيل إجراء الانتخابات، سينسحب جيش الدفاع الإسرائيلي من مناطق الضفة الغربية الآهلة بالسكان: المدن الست -جنين، ونابلس، وطولكرم، وقلقيلية، ورام الله وبيت لحم (في مدينة الخليل ستطبق ترتيبات أمن خاصة وفقا لنص الاتفاق) - و ٤٥٠ بلدة وقرية. وفي نهاية إعادة الانتشار لن يكون هناك أي وجود تقريبا لجيش الدفاع الإسرائيلي في مراكز السكان الفلسطينية. وفي صورة عامة سيكون لإسرائيل في كل أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة المسؤولية العليا عن الأمن الخارجي وأمن الإسرائيليين والمستوطنات.

وفيما يتعلق بالأمن الداخلي والنظام العام، يحدد الاتفاق ثلاثة ترتيبات مختلفة لثلاثة أنواع من المناطق:

* المنطقة "أ" تشمل المدن الست المذكورة أعلاه، وفي هذه المناطق سيكون للمجلس الفلسطيني المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي والنظام العام وكذلك المسؤوليات المدنية الكاملة.
* المنطقة "ب" تشمل البلدان والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية، وفي هذه المناطق سيمنح المجلس سلطة مدنية كاملة، كما هو الحال في المنطقة "أ". وسيناط بالمجلس الحفاظ على النظام العام، بينما تتولى إسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الإرهاب. وستكون لهذه المسؤولية الأسبقية على المسؤولية الفلسطينية عن النظام العام.

ستقام ٢٥ محطة شرطة فلسطينية في بلدان وقرى فلسطينية محددة لتمكين الشرطة الفلسطينية من ممارسة مسؤوليتها عن النظام العام. ويتضمن الاتفاق نصوصا تتطلب تنسيق وتأكيد حركة الشرطة الفلسطينية مع إسرائيل. في المنطقة "ج" التي تشمل المناطق غير المأهولة والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والمستوطنات اليهودية، ستحتفظ إسرائيل بالمسؤولية الكاملة عن الأمن والنظام العام، وسيتولى المجلس كل تلك المسؤوليات المدنية غير المتصلة بالأرض كالشؤون الاقتصادية، والصحية والتعليمية، الخ.

عمليات إعادة الانتشار الإضافية

إضافة إلى إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية الموصوفة أعلاه ينص الاتفاق على أن تتم سلسلة أخرى

Digitized by Birzeit University Library

من مفاوضات إعادة الانتشار على مراحل مدة كل منها ستة شهور بعد تنصيب المجلس. وفي سياق عمليات الانتشار هذه ستنقل أجزاء إضافية من المنطقة "ج" إلى الاختصاص الإقليمي للمجلس بحيث تشمل سيادة الفلسطينيين الإقليمية، بحلول نهاية مراحل إعادة الانتشار، أراضي الضفة الغربية باستثناء المناطق التي ستبحث في المفاوضات حول الوضع النهائي.

إلغاء ميثاق منظمة التحرير الفلسطينية

يتضمن الاتفاق تعهدا بإلغاء تلك المواد في الميثاق الوطني الفلسطيني التي تدعو إلى تدمير إسرائيل في غضون شهرين من تدشين المجلس.

سياسة الأمن لمنع الإرهاب والعنف

ينص الاتفاق على تشكيل قوة شرطة قوية قوتها ١٢٠٠٠ شخصا، تتكون منها قوة الامن الفلسطينية الوحيدة، ويحدد ملحق الأمن انتشار قوة للشرطة ومعداتها وطرق عملها.

وينص ملحق الأمن على التزام إسرائيل والمجلس الفلسطيني بالتعاون في الكفاح ضد الإرهاب ومنع الهجمات الإرهابية، وفقا للإطار التالي:

أ- الشرطة الفلسطينية هي سلطة الأمن الفلسطينية الوحيدة.

ب- ستتصرف الشرطة الفلسطينية بطريقة منظمة ضد كل مظاهر العنف والإرهاب.

ج- سيصدر المجلس تراخيص من أجل جعل حيازة المدنيين وحملهم أسلحة أمرا قانونيا، وستصادر الشرطة الفلسطينية أية أسلحة غير قانونية.

د- ستعتقل الشرطة الفلسطينية وتقدم للمحاكمة أي أفراد يشتبه بأنهم يقومون بأعمال عنف وإرهاب. سيتصرف الجانبان، وفقا لهذا الاتفاق، لضمان التعامل فورا وبفاعلية وكفاءة مع أي حادث ينطوي على تهديد أو أعمال إرهاب، أو عنف أو تحريض، سواء ارتكبه فلسطينيون أو إسرائيليون. ومن أجل هذه الغاية، سيتعاونان في تبادل المعلومات وسينسقان سياساتهما ونشاطاتهما.

ستشكل لجان أمن مشتركة بين جيش الدفاع الإسرائيلي والشرطة الفلسطينية، وستعمل المكاتب الإقليمية ٢٤ ساعة يوميا. وستضمن الدوريات المشتركة الحركة الحرة والآمنة على الطرق المعينة في المنطقة "٢". وستعمل وحدات مشتركة متنقلة كوحدات رد سريعة في حالة وقوع حوادث أو حالات طارئة.

نقل السلطات والمسؤوليات المدنية

يحدد الاتفاق ترتيبات نقل السلطات والمسؤوليات المدنية المتفق عليها من الإدارة المدنية إلى المجلس في المنطقة "ج". تنقل السلطات والمسؤوليات المتعلقة بالأرض تدريجيا مع إعادة الانتشار في تلك الأراضي، ويخضع نقل المزيد من السلطات والمسؤوليات المدنية إلى شروط مفصلة تضمن، من بين ما تضمن، حقوق الأرض للإسرائيليين واستمرار توفير الخدمات (الكهرباء، الماء، الاتصالات، الخ) للمستوطنات.

حرية الحركة للإسرائيليين

سيستمر جيش الدفاع الإسرائيلي والإسرائيليون في التنقل بحرية على طرق الضفة الغربية وغزة. في المناطق "أ" ستقوم دوريات مشتركة بمرافقة وسائط النقل الإسرائيلية، ولا يخضع الإسرائيليون في أي ظرف من الظروف للاعتقال أو الاحتجاز من قبل الشرطة الفلسطينية، ولا يطلب منهم سوى تقديم الهويات والوثائق المتعلقة بواسطة النقل وليس لغير الطرف الإسرائيلي من الدورية المشتركة حق طلب الهويات.

Digitized by Birzeit University Library

البحث عن المفقودين

سيتعاون الطرفان ويقدمان المساعدة لبعضهما بعضا في البحث عن المفقودين، وسيتشاركان في المعلومات المتعلقة بذلك.

القضايا القانونية

يحدد الملحق القانوني للاتفاق الترتيبات التي تحكم العلاقات القانونية بين إسرائيل والمجلس الفلسطيني وستحدد هذه الشروط السيادة القانونية الجنائية والمدنية للمجلس، وتشمل ترتيبات للمساعدة القانونية في القضايا الجنائية والقانونية، ومن ضمن ذلك التعاون في ما يخص التحقيقات التي تقوم بها الشرطة.

الحقوق الدينية

ستحول المسؤولية عن المواقع ذات الأهمية الدينية في الضفة الغربية وغزة إلى الطرف الفلسطيني. في المنطقة "ج" سيتم التحويل بشكل تدريجي خلال "مرحلة توسيع إعادة الانتشار" عدا تلك القضايا التي ستخضع للتفاوض خلال مفاوضات الوضع النهائي. وسيحترم الطرفان ويحميان حقوق اليهود والمسيحيين والمسلمين والسامريين أي:

أ- حماية المواقع المقدسة.
ب- السماح بحرية زيارة المواقع المقدسة.
ج- السماح بحرية العبادة والممارسة الدينية.
وتم تسجيل الأماكن المقدسة اليهودية في الاتفاق.

يضمن الاتفاق حرية زيارة الأماكن المقدسة وحرية العبادة فيها، ويحدد ترتيبات الزيارة في المناطق "أ" و "ب". ويحدد الاتفاق أيضا ترتيبات خاصة بالنسبة لقبر راحيل في بيت لحم وقبر يوسف في نابلس تضمن حرية الزيارة وحرية العبادة.

الخليل

نظرا للحضور اليهودي في قلب الخليل والأوجه التاريخية والدينية الحساسة المتعلقة سيتم اتخاذ ترتيبات خاصة لهذه المدينة وستمكن هذه الترتيبات الشرطة الفلسطينية من ممارسة المسؤوليات تجاه السكان الفلسطينيين، فيما تحتفظ إسرائيل في الوقت نفسه بالسلطات والمسؤوليات الضرورية لحماية السكان الإسرائيليين الذي يقيمون في الخليل ويزورون الأماكن المقدسة.

حقوق الإنسان

ينص الاتفاق على أن على إسرائيل والمجلس القيام بمهامهما ومسؤولياتهما مع المحافظة على المقاييس الدولية لحقوق الإنسان وسيادة القانون، يهديهما في ذلك واجب حماية العموم واحترام الآخرين ومنع الاضطهاد.

المياه

يتضمن الاتفاق تعهدا من إسرائيل بزيادة كمية الماء المخصصة للفلسطينيين بما مقداره ٢٨ مليون متر مكعب، وستقوم أية زيادة لأي من الطرفين على زيادة موارد المياه التي ستنثار من خلال التمويلات والقنوات، ومن بينها المنبر الثلاثي الأمريكي-الفلسطيني-الإسرائيلي الذي سيعقد اجتماعه الأول بعد التوقيع على الاتفاق المرفق. ويشمل الاتفاق إنشاء لجنة مائية مشتركة تدير الموارد المائية وتنفذ السياسة المائية وتحمي مصالح كل من الطرفين عن طريق منع التنقيب غير الخاضع للسيطرة عن طريق تنفيذ المعايير الموضوعة الخ.

Digitized by Birzeit University Library

إطلاق السجناء

ستقوم إسرائيل، من أجل توفير جو إيجابي متوافق مع تنفيذ الاتفاق ولتوليد الثقة وتوفير أساس للتعاون بين الشعبين، بإطلاق سجناء فلسطينيين هم الآن تحت الاحتجاز الإسرائيلي في ثلاث مراحل حسب الصيغة التالية:

المرحلة الأولى: مع توقيع الاتفاق.

المرحلة الثانية: عشية الانتخابات للمجلس.

المرحلة الثالثة: حسب مبادىء أخرى تحدد بصورة منفصلة.

سيضم الاتفاق التفاصيل عن عدد السجناء الذين سيتم إطلاقهم.

ستتم إنشاء لجنة إسرائيلية-فلسطينية مشتركة للبحث في تفاصيل إطلاق السجناء.

التعاون والعلاقات الاقتصادية

تم إدراج الملحق الاقتصادي لاتفاق غزة-أريحا في الاتفاق المؤقت، وتطبيق ملحقاته، ومن ضمنها إقامة منطقة اقتصادية واحدة لأغراض الجمارك وسياسة الاستيراد، على كل الضفة الغربية وقطاع غزة.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول ملحق كامل من الاتفاق التعاون بين إسرائيل والمجلس الفلسطيني، ويلتزم الطرفان ببرنامج للتعاون على صعيد المسؤولين والمؤسسات والقطاع الخاص في مختلف المجالات الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية، وسيتم إنشاء لجنة دائمة لتشجيع ذلك التعاون. سيركز التعاون على خمسة حقول رئيسية هي البيئة والاقتصاد والتقنيات والعلوم وتشجيع الحوار والعلاقات بين الشعبين.

في هذا السياق، سيعمل الطرفان على تطوير الاتصال بين القطاعات الاقتصادية والزراعية والعلمية والتعليمية والبحث عن حلول مشتركة للحماية البيئية، مثل إزالة النفايات وتوفير مصادر نظيفة للطاقة، وسيعملان على تطوير السياحة من خلال الاستثمار في البنى الأساسية والمشاريع المشتركة، وتطوير التعليم عن طريق ترقية برامج التعليم والدورات للمدربين الرياضيين، وبرامج التبادل ومنع المخدرات الخ.

التعليم من أجل السلام

يعرف الاتفاق العلاقة بين إسرائيل والمجلس، وسيعمل الطرفان على تقوية التفاهم والتسامح ومنع التحريض والدعاية العدائية من قبل المجموعات أو الأفراد. وتعهد الطرفان أن يحمل نظاماهما التعليمات على التقدم في مجال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

جريدة القدس

١٩٩٥/٩/٢٦

Digitized by Birzeit University Library

مركز البحوث والدراسات الفلسطينية

قائمة المطبوعات والاسعار

الموجزات الشهرية

١- مشاكل التعليم الفلسطيني: دور الجامعات ومراكز ، د. ابراهيم أبو لغد، آب ١٩٩٣، ٤١ ص، ٥ ش

٢- تقييم فلسطيني لادارة كلينتون، د. رشيد الخالدي، آب ١٩٩٣، ٤١ صفحة، ٥ ش

٣- كيف يفهم الاسرائيليون الطوق الامني؟ د. روزماري هوليس، و مفهوم الاردن للعلاقات الفلسطينية- الاردنية المستقبلية، السيدة فاليري يورك، أيار ١٩٩٤، ٣٢ صفحة، ٥ ش

٤- الترتيبات الامنية والتسوية السياسية الفلسطينية-الاسرائيلية، د.ايفرت ماندیلسون، د. جيفري بوتول، د. نعومي واينبرغر، أيار ١٩٩٤، ٣٥ ص، ٥ش.

٥- العلاقات الفلسطينية-الاردنية بعد اتفاق اعلان المبادىء، د. أسعد عبد الرحمن، أيار ١٩٩٤، ٣٤ ص، ٥ ش.

٦- سياسة كلينتون الخارجية، د. ديفيد جارنهام، أيار ١٩٩٤، ٢٧ص، ٥ ش.

٧- المعارضة والسلطة الوطنية، د. محمد جاد الله، أيلول ١٩٩٤، ٢٣ ص،٥ ش.

٨- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية (بكدار)، أيلول ١٩٩٤، سمير عبد الله، ٢٦ ص، ٥ ش.

٩- مجلس التعليم العالي والجامعات الفلسطينية، د.منذر صلاح، تشرين أول ١٩٩٤، ٣٠ ص، ٥ش.

١٠- الاسلاميون والمرحلة القادمة، الشيخ جميل حمامي، تشرين أول ١٩٩٤، ٢٦ ص، ٥ ش.

١١- الاتفاقات الفلسطينية-الاسرائيلية والانتخابات: التطلعات والواقع، د.نبيل قيس، كانون أول ١٩٩٤، ٢٠ص، ٥ ش.

١٢- فلسطينيو الداخل والتسوية السلمية، د.راسم خمايسي، كانون أول ١٩٩٤، ٢١ص، ٥ش.

١٣- المعارضة الوطنية والانتخابات، علي أبو هلال ووليد سالم، أيار ١٩٩٥، ٤٣ ص، ٥ش.

١٤- التوجهات السياسية بين الفلسطينيين في إسرائيل، د. عزيز حيدر، تموز ١٩٩٥، ٢٩ ص، ٥ ش.

١٥- نحو اختيار استراتيجية للتنمية الحضرية المدنية في فلسطين الدولة، د. راسم خمايسي، تموز ١٩٩٥، ٢١ ص، ٥ش

١٦- إدارة المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية خلال المرحلة الانتقالية، حسن عصفور، تموز ١٩٩٥، ٢٧ ص، ٥ش

١٧- الابعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لاعادة دمج اللاجئين، د. سليم تماري، تموز ١٩٩٥، ٣٢ص، ٥ش.

١٨- المدن الصناعية الحدودية، د. جواد الناجي، تموز ١٩٩٥، ٢١ص، ٥ش.

١٩- قراءة في الخارطة السياسية الاسرائيلية ومستقبلها، د. عزمي بشارة، تشرين أول ١٩٩٥، ٢٤ ص، ٥ ش.

٢٠- سلطة النقد الفلسطينية، د. فؤاد بسيسو، تشرين أول ١٩٩٥، ٢١ ص، ٥ش.

Digitized by Birzeit University Library

العصف الفكري

١- المعارضة الوطنية وتحليل البدائل، د.رياض المالكي، آب ١٩٩٣، ٣٢ص، ٥ش.

٢- اشكاليات العمل الوطني الفلسطيني: الوحدة الوطنية وصنع القرار، د.حيدر عبد الشافي، آب ١٩٩٣، ٣٧ص، ٥ش.

٣- الواقع الاحصائي في الاراضي المحتلة، د.حسن أبو لبده، كانون أول ١٩٩٤، ٢٣ص، ٥ش.

٤- رؤية تحليلية لواقع ومستقبل السلطة الفلسطينية، ياسر عبد ربه، أيار ١٩٩٥، ٢٢ ص، ٥ش.

المحاضرات العامة

١- المجلس الفلسطيني للاسكان: الاهداف والسياسيات والبرامج، د.ابراهيم شعبان، آب ١٩٩٣، ٢٠ص، ٥ش.

٢- النقابات العمالية الفلسطينية واعادة البناء الوطني، شاهر سعد، أيلول ١٩٩٣، ١٦ص، ٥ش.

٣- أهمية الانتخابات في مسيرة الشعب الفلسطيني، د. حيدر عبد الشافي، كانون أول ١٩٩٤، ٢٤ صفحة، ٥ش.

٤- السلطة الفلسطينية والانتخابات، د. صائب عريقات، أيار ١٩٩٥، ٢٠ ص، ٥ ش.

٥- الاسلاميون والانتخابات، جمال سليم وجمال منصور، أيار ١٩٩٥، ١٧ ص، ٥ ش.

٦- المرأة والانتخابات، ماجدة فضة، زهيرة كمال، اصلاح جاد، نادر سعيد، أيار ١٩٩٥، ٣٧ ص، ٥ ش.

٧- السطة الفلسطينية والانتخابات، صائب عريقات، أيار ١٩٩٥، ٢٠ ص، ٥ ش.

المؤتمرات

١- الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، تحرير د.خليل الشقاقي، شباط ١٩٩٥، ٢٢١ص، ١٠ش.

دائرة التحليل الاستراتيجي

١- المفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية: مواقف اسرائيلية من قضايا الحل النهائي، تقديم د. خليل الشقاقي، نيسان ١٩٩٥، ١٨٥ ص، ١٠ش

٢- الامن الاسرائيلي الفلسطيني: قضايا في مفاوضات الوضع الدائم، د. جيفري بوتول، د. ايفرت ماندلسون، تشرين أول ١٩٩٥، ١٢٤ ص، ١٠ ش.

الدائرة الاقتصادية

١- السجناء المحررون: الظروف المعيشية والاوضاع الاقتصادية، د.هشام عورتاني، د.نادر سعيد، كانون ثاني ١٩٩٤، ٣٠ص، ٥ش.

٢- المشاريع المشتركة بين الفلسطينيين والاسرائيليين "الافاق والمحاذير"، د.هشام عورتاني وسمير عوض، نيسان ١٩٩٤، ٤٣ص، ٥ش.

٣- العلاقات الاردنية-الفلسطينية في المجالات الزراعية: العوامل المحددة والآفاق المتاحة، د.هشام عورتاني، حزيران ١٩٩٤، ٢٤ص، ٥ش.

٤- الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية-الاسرائيلية: قراءة في النص، د.هشام عورتاني، د.باسم مكحول،

Digitized by Birzeit University Library

د.سمير عبد الله، د.عاطف علاونة، د.عمر عبد الرازق، تشرين ثاني ١٩٩٤، ١٢٥ص، ١٠ش.

٥- الحمضيات الفلسطينية: المشاكل والآفاق، د. هشام عورتاني، د. باسم مكحول، كانون ثاني ١٩٩٥، ٤٤ ص، ٧ ش.

٦- مؤتمر: العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - المصرية، عقد في القاهرة من آذار ١٩٩٥، ٢١٦ ص، ١٠ ش.

وحدة التحليل السياسي

١- قراءة تحليلية لاتفاق اعلان المباديء "غزة - أريحا اولا"، د.زياد أبو عمرو، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، أيلول ١٩٩٣، ٥٣ص، ٥ش.

٢- الانتخابات الفلسطينية، د.زياد أبو عمرو، د.ابراهيم أبو لغد، د.علي الجرباوي، د.خليل الشقاقي، تشرين أول ١٩٩٣، ٤٢ص، ٥ش.

٣- المعارضة الفلسطينية ..الى أين؟ د.علي الجرباوي، د.زياد أبو عمرو، د. ابراهيم ابو لغد، د.خليل الشقاقي، حزيران ١٩٩٤، ٥٧ص، ٥ش.

وحدة البحوث المسحية

١- استطلاعات الرأي العام الشهرية (٢٠ استطلاع)، أيلول ١٩٩٣ - تشرين أول ١٩٩٥، ٥ ش/استطلاع

المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات

١- الانتخابات الفلسطينية: تقرير المجموعة الفلسطينية المستقلة للانتخابات، شباط ١٩٩٥، ٤٦ صفحة، ٥ش.

دورية السياسة الفلسطينية

١- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ١+٢، شتاء وربيع ١٩٩٤، ٢٢٣ص، ١٠ش

٢- مجلة السياسة الفلسطينية - العددان ٣+٤، صيف وخريف ١٩٩٤، ٣٨٠ص، ١٠ش

٣- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٥، شتاء ١٩٩٥، ٢٥٠ ص، ١٠ ش

٤- مجلة السياسة الفلسطينة - العدد ٦، ربيع ١٩٩٥، ٢٠٠ ص، ١٠ ش.

٥- مجلة السياسة الفلسطينية - العدد ٧+٨، صيف-خريف ١٩٩٥، ٢٧٠ ص، ١٠ ش.

Digitized by Birzeit University Library

Digitized by Birzeit University Library

al-Siyasa al-Filastiniyya

(Palestine Policy)

e 2, Numbers 7-8, Summer and Fall 1995)

ba Agreement: Review and Evaluation — Dr. Khalil Shikaki

nstruction of Peace Ideology in Israel — Jamil Hilal

sformation in the Political Attitudes in the National Movement — Dr. Manwel Hassasian

ian Investment Promotion Law: An Analytical Review — Dr. Basim Makhul & Hisham Shak

Electoral Behaviour in BirZeit And Al-Najah Universities 1995

Briefings:

- **Richard Hass**
- **Nasr Yussif**
- **Marwan AL-Mu'asher**

Digitized by Birzeit University Library

Research and Studies (CPRS)